



جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



دور رقمنة الإدارة المحلية في تجسيد الحكم الرشيد دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية

تخصص الديمقراطية و الرشادة

إشراف الأستاذ الدكتور:

إعداد الطالب:

بن صغير عبد العظيم

سويقات عبد الرزاق

رئيسا	جامعة محمد خيضر بسكرة	أستاذ محاضر (أ)	الدكتور باري عبد اللطيف
مشرفا و مقرا	جامعة أمحمد بوقرة بومرداس	أستاذ التعليم العالي	أ.الدكتور بن صغير عبد العظيم
عضوا مناقشا	جامعة محمد خيضر بسكرة	أستاذ محاضر (أ)	الدكتورة حروري سهام
عضوا مناقشا	جامعة أمحمد بوقرة بومرداس	أستاذ محاضر (أ)	الدكتور منصوري صفيان
عضوا مناقشا	جامعة محمد خيضر بسكرة	أستاذ محاضر (أ)	الدكتور عنكوش نور الصباح
عضوا مناقشا	جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	أستاذ محاضر (أ)	الدكتور دوش الهادي

السنة الجامعية : 2018-2019



جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



دور رقمنة الإدارة المحلية في تجسيد الحكم الرشيد دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية

تخصص الديمقراطية و الرشادة

إشراف الأستاذ الدكتور:

بن صغير عبد العظيم

إعداد الطالب:

سويقات عبد الرزاق

رئيسا	جامعة محمد خيضر بسكرة	أستاذ محاضر (أ)	الدكتور باري عبد اللطيف
مشرفا و مقررا	جامعة أمحمد بوقرة بومرداس	أستاذ التعليم العالي	الدكتور بن صغير عبد العظيم
عضوا مناقشا	جامعة محمد خيضر بسكرة	أستاذ محاضر (أ)	الدكتورة حروري سهام
عضوا مناقشا	جامعة أمحمد بوقرة بومرداس	أستاذ محاضر (أ)	الدكتور منصوري صفيان
عضوا مناقشا	جامعة محمد خيضر بسكرة	أستاذ محاضر (أ)	الدكتور عنكوش نور الصباح
عضوا مناقشا	جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	أستاذ محاضر (أ)	الدكتور دوش الهادي

السنة الجامعية : 2018-2019

شكر وتقدير

الشكر و التقدير

أشكر المولى عز و جل الذي يسر لي السبيل و وفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع، و أحمده على نعمه.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور بن صغير عبد العظيم الذي تفضل بالإشراف على بحثي هذا و شجعني في كل مرة على السير قدما لاستكمال فصول البحث ، و قد استفدت من توجيهاته البناءة و نصائحه المفيدة و مساعدته المتواصلة و تجربته لبلوغ الأهداف المرجوة من هذا البحث.

كما أسدي الشكر و التقدير لأساتذتنا الكرام بقسم العلوم السياسية بكلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة بسكرة و أخص بالذكر الأستاذ عاشور عبد الكريم و الدكتور باري عبد اللطيف. أشكر من جهة أخرى إدارة كلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة بسكرة ، كما أشكر كل الزملاء و الأصدقاء على مساعدتهم خلال جميع مراحل البحث ، دون أن أنسى كل من ساعد من قريب أو بعيد لتحقيق هذا المشروع ، و لا يفوتني أن أشكر أعضاء اللجنة الكرام الذين أتشرف بقبولهم مناقشة المذكرة.

مقدمة عامة

أولا : تمهيد

شهدت السنوات الماضية اهتماما متزايدا بموضوع الإدارة المحلية، وقد جاء هذا الاهتمام في إطار الاتجاه إلى توسيع نطاق مشاركة المواطنين ودورهم في عملية الحكم (Governance) وتقليص أدوار الدولة ومنح القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني دورا أكبر في عملية التنمية. وقد عبر عن ذلك الاهتمام تقارير البنك الدولي عن التنمية في العالم تحت العديد من العناوين مثل "جعل الدولة أكثر قربا من الناس"، و"التحول إلى المحليات"، و"تحقيق اللامركزية".

لقد زاد الاهتمام نحو انتهاج اللامركزية الإدارية كأحد دعائم الحكم الراشد ، بمنح صلاحيات مهمة للإدارة المحلية و تمكين مختلف الفاعلين على المستوى المحلي و خاصة المواطنين، من المشاركة في صنع القرار و معالجة مختلف القضايا المحلية، و من ثم المساهمة الفعالة في بلورة سياسة عامة تتوافق و الانشغالات الحقيقية للمواطنين، من خلال ممثليه في المجالس المنتخبة .

و مع تنامي دور الإدارة المحلية في شتى المجالات بدا التمثيل الانتخابي للمواطن لا يكفي وحده لتحقيق الفعالية. لذا فقد حاولت الدول المتقدمة منذ منتصف القرن الماضي الاعتماد على أساليب جديدة من أجل تفعيل تأثير المواطنين في عمل الإدارة المحلية و المحافظة على التوازن بين الهيئة التنفيذية من ناحية، و مجموع المواطنين من ناحية أخرى، و ذلك بآليات موازية و مستقلة عن المنتخبين في البلديات، من خلال إسهام المواطن أو مؤسسات المجتمع المدني ذات النقل التمثيلي

مع التطور الكبير الذي عرفه قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في العالم ، أصبح التركيز حاليا أكثر على التقنية الرقمية من طرف الحكومات، نتيجة للدور الذي يمكن أن تقوم به في مجال تحسين الخدمة العمومية ، و محاولة الاستفادة منها لتمكين المواطن من المشاركة الفعالة في صناعة القرار السياسي بالإدارة المحلية.

لقد بدأت العديد من الدول ومنها الجزائر و الأردن مؤخرا اعتماد مشاريع الإدارة الإلكترونية، كدليل على تبني نمط جديد من الإدارة كفيل بتحسين الأداء الحكومي ورفع مستوى الفعالية.

ثانيا :أهمية الدراسة

مع التطور الكبير الذي عرفه قطاع تكنولوجيا المعلومات في العالم ، تكتسي الدراسة أهمية بالغة بالنظر للدور الكبير الذي يمكن أن تقوم به رقمنة الإدارة المحلية في تجسيد الحكم الراشد ، و ذلك من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات من طرف الإدارة المحلية لتعزيز المشاركة الفعالة و تعزيز الخدمات العمومية المحلية، باعتبارها من أهم دعائم و خصائص الحكم الراشد. و بالتالي يمكن تحديد أهمية الدراسة في العناصر التالية :

-حادثة موضوع رقمنة الإدارة المحلية المرتبط بالتحولات الكبيرة الذي عرفها قطاع تكنولوجيا المعلومات في العالم.

-قلة الدراسات الأكاديمية المتعلقة بالدور الذي يمكن أن تلعبه رقمنة الإدارة المحلية في سبيل تجسيد الحكم الراشد.

ثالثا : أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يلي :

-توضيح بعض المفاهيم الجديدة كالحكم الراشد و الادارة الالكترونية و الحكومة الالكترونية و الحوكمة الإلكترونية

-تحليل التأثيرات السياسية التي تتجم عن توظيف تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات من الناحية النظرية.

-إبراز الدور الذي تقوم به رقمنة الإدارة المحلية في تعزيز المشاركة الفعالة في صنع القرار السياسي و تحسين الخدمات العمومية المحلية.

رابعاً: مبررات اختيار الموضوع

من بين مبررات اختيار الموضوع والدوافع التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع ما يلي:

أ: أسباب موضوعية:

تكمن في طبيعة المرحلة والتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الجزائر، كغيرها من الدول التي تأثرت بالتغيرات العالمية لاسيما منها المرتبطة بإصلاح الحكم، حيث تلعب الرقمنة في الإدارة المحلية دوراً رئيسياً في بلوغ مبادئ وخصائص الحكم الرشيد.

ب: أسباب ذاتية:

وتتلخص في اهتمامي بما يجري في الساحة السياسية وما يحدث من تغيرات وتحولات على مستوى الأنظمة في العالم، كما يحوز موضوع رقمنة الإدارة المحلية في الجزائر، على اهتمام بالغ الأهمية بالنسبة للباحث الذي لا يخرج عن كونه فرد من أفراد مجتمع الدراسة الذي يتأثر بشكل مباشر بطبيعة وخصائص الإدارة المحلية.

خامساً: أدبيات الدراسة

انصب اهتمامنا بالاضطلاع على أمهات الكتب، التي تطرقت لموضوع الإدارة الالكترونية، والحكومة الالكترونية وتأثيراتها من الناحية السياسية.

كتاب الديمقراطية الالكترونية **LA Démocratie électronique** للكاتب stefano.R الذي تعرض فيه لمفهوم الديمقراطية الالكترونية. وكذلك كتاب **la e-administration Lever de la reforme de L'état** لمجموعة من المؤلفين: Francis JUBERT, Elizabeth MONTFORT, obert STAKOWSKI. الذي تطرق للإدارة الالكترونية و إصلاح الدولة، بالإضافة إلى كتاب الحكومة الإلكترونية أداة للديمقراطية والتمتية المجتمعية للباحث عماد أحمد أبوشنب، حيث تعرض الباحث من خلال فصول الكتاب إلى مفهوم الحكومة الإلكترونية، الديمقراطية الإلكترونية، المشاركة الإلكترونية، الحملات الانتخابية الإلكترونية، الاستشارات الإلكترونية، التصويت الإلكتروني، مع تقديم أمثلة نموذجية عبر دول العالم. وكذلك كتاب مشاريع الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق لنفس المؤلف حيث تعرض فيه إلى مواضيع مهمة مثل

مفهوم الحكومة الإلكترونية، الجاهزية الإلكترونية والحكومة الإلكترونية، خطوات عملية البدء في مشروعات الحكومات الإلكترونية، تقييم أداء الحكومة الإلكترونية، إدارة أمن المعلومات في مشروعات الحكومة الإلكترونية، الاتجاهات الحديثة في مجال الحكومة الإلكترونية وكذلك تعرض الكتاب إلى بعض النماذج في الحكومة الإلكترونية.

أما عن الأبحاث التي تناولت موضوع رقمنة الإدارة المحلية في الجزائر أو الأردن، فإن الملاحظ عنها أنها نادرة عندما يتعلق الأمر بترشيد الحكم في حين نجد عدد من الأبحاث حول موضوع مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر والأردن، كمقال للأستاذة فرطاس فتيحة بعنوان عصنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين، ومقال بعنوان تقييم تجربة تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر من إعداد الأساتذة: الياس شاهد والحاج عرابية وعبد النعيم دفرور. ومقال آخر بعنوان الحكومة الإلكترونية في الجزائر. الواقع وتحديات المحيط للأستاذ قادري محمد الطاهر.

أما بالنسبة للدراسات التي تناولت الحكومة الإلكترونية بالأردن، هناك كتاب للمؤلفة سوسن زهير المهتدي بعنوان تكنولوجيا الحكومة الإلكترونية حيث تطرقت لمشروع الحكومة الإلكترونية بالأردن. لكن ما يلاحظ، أن تلك الدراسات لم تتطرق إلى التأثيرات السياسية لرقمنة الإدارة بالجزائر وبالأردن.

ستحاول هذه الدراسة الاستفادة من الدراسات السابقة، للإحاطة بجميع جوانب موضوع دور رقمنة الإدارة المحلية في تجسيد الحكم الراشد دراسة مقارنة بين الجزائر و الأردن.

سادسا: الإشكالية:

يحتل البعد السياسي الصدارة ضمن أبعاد الحكم الراشد الثلاث (البعد الاجتماعي، البعد الاقتصادي، البعد السياسي) لأن ترشيد الحكم يرتبط أساسا بعمليات سياسية متعددة من عقلانية صنع القرار وتوسيع الأطراف المشاركة فيه إلى توفير البيئة السياسية الملائمة.

وبحكم العلاقة الوطيدة بين الإدارة المحلية والنظام السياسي القائم في الدولة من حيث جدية التوجه الديمقراطي وتمكين المواطنين من المشاركة في صنع القرار على المستوى المحلي وتحسين الخدمات

العمومية، نطرح التساؤل الرئيسي حول مدى مساهمة رقمنة الإدارة المحلية في ترشيد الحكم في الجزائر والأردن؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مفهوم الإدارة الإلكترونية؟ ما مفهوم الحكومة الإلكترونية؟. ما مفهوم الحكم الراشد؟
- ماهي التطورات التي شهدتها نظام الإدارة المحلية في كل من الجزائر والأردن؟
- ما هي مشاريع الحكومة الإلكترونية في الجزائر والأردن؟
- ماهي انعكاسات رقمنة الإدارة المحلية على طبيعة الحكم في الجزائر والأردن؟

* حدود المشكلة:

يتحدد هذا الموضوع الذي يتناول دور رقمنة الإدارة المحلية في تجسيد الحكم الراشد دراسة مقارنة بين الجزائر و الأردن، زمانا ومكانا في الآتي:

المجال الزمني: بالتحديد الفترة 1989-2018 إلا أنه تم التطرق إلى بعض التحولات والمحددات التي كان لها دور في رقمنة الإدارة المحلية في الجزائر والأردن، وذلك منذ الاستقلال.

المجال المكاني: كما يتضح من عنوان الدراسة أن الباحث سيتطرق ضمن هذه الدراسة إلى دراسة موضوع دور رقمنة الإدارة المحلية في تجسيد الحكم الراشد، بالجزائر وبالأردن كذلك، خاصة بعد التعددية الحزبية ومختلف الإصلاحات التي عرفها النظام السياسي في البلدين.

سابعاً: الفرضيات: للإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى : تأسيس الحكم الراشد مرتبط بتوظيف تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات من طرف الإدارة المحلية.

الفرضية الثانية:

تأسيس الحكم الراشد مرتبط بتطوير الخدمات الإلكترونية المحلية.

الفرضية الثالثة:

تحقيق الحكم الراشد مرتبط بتطوير البنية التحتية و التشريعية لقطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بالدولة.

ثامنا: منهجية و مقاربات الدراسة

بحكم طبيعة الموضوع فان الدراسة استعانت بمجموعة من المناهج الكيفية والكمية والمقاربات المنهجية والأدوات البحثية التالية:

المنهج المقارن: يقوم على معرفة كيف، ولماذا تحدث الظواهر، من خلال مقارنتها، مع بعضها البعض من حيث أوجه الشبه، والاختلاف، بغرض الوصول إلى العوامل المسببة لظاهرة معينة، وينطلق هذا المنهج من مبدأ، أن تشابه الظروف قد يؤدي إلى نفس النتيجة، ولقد استعنا بهذا المنهج في تحليل واقع رقمنة الإدارة المحلية في الجزائر والأردن وكذلك التأثيرات السياسية لرقمنة الادارة المحلية في كلا البلدين.

المنهج الوصفي التحليلي:

يعتمد عليه في جمع المعلومات عن الظاهرة محل البحث، وتحديد مفهوما ومستوياتها المختلفة، مع تحديد خصائص وملامح النظام السياسي في كل مرحلة من مراحل الحكم.

المنهج التاريخي: تستدعي الدراسة الاستعانة بالمنهج التاريخي، الذي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها، ولكنه يقدم تصورا للظروف والمحيط الذي يتحكم في ميلاد الظواهر أو اندثارها على اعتبار أن الدراسة تناولت النظام السياسي في الجزائر وفي الأردن في فترتي الأحادية والتعددية .

منهج تحليل المضمون: الذي يقوم على وصف منظم ودقيق لمحتوى نصوص مكتوبة، ولقد استعملنا هذا المنهج في دراستنا لمختلف التشريعات والقوانين الجزائرية والأردنية التي تتعلق بتكنولوجيا الاتصال.

المناهج الكمية: تتمثل في المنهج الإحصائي وذلك بإسقاط مختلف المعطيات الرقمية المتعلقة برقمنة الادارة المحلية على مختلف الظواهر ذات الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الجزائر وفي الأردن.

المقاربات:

كما حاولنا الاعتماد على الاقتراب البيئي الذي يركز على تأثير البيئة الداخلية والخارجية، في عملية النشاط السياسي والتطور السياسي عموماً، حيث لاحظنا وجود بيئة سياسية مرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، ذات تأثير من الناحية السياسية على المستوى المحلي في الجزائر وفي الأردن.

تاسعاً: تقسيم الدراسة:

من خلال متغيرات الدراسة والإشكالية المطروحة والفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة.

حيث نتعرض في الفصل الأول إلى الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة. و يهدف هذا الفصل إلى التأصيل النظري للموضوع، من خلال التعرض لمفهوم الحكم الراشد و مفهوم الإدارة الالكترونية و مفهوم الحكومة الالكترونية و مفهوم الحوكمة الالكترونية.

و سنتناول في الفصل الثاني، تأثير رقمنة الإدارة المحلية على النظام السياسي. من خلال التطرق إلى مفهوم الديمقراطية الإلكترونية، و التعرض إلى دور رقمنة الإدارة المحلية في تفعيل المشاركة في صنع القرار السياسي، و أخيراً مفهوم التصويت الإلكتروني.

و سنتطرق في الفصل الثالث إلى تطور الإدارة المحلية في الجزائر والأردن و التحول نحو تحقيق الإدارة الإلكترونية. و ذلك من خلال التعرض إلى النظام السياسي والإدارة المحلية في الجزائر و كذلك النظام السياسي والإدارة المحلية في الأردن. و أخيراً التعرض إلى مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر والأردن.

و سنتناول في الفصل الرابع، تقييم دور الإدارة المحلية الرقمية في تجسيد الحكم الراشد في الجزائر والأردن من خلال، تقييم الجاهزية للحكومة الالكترونية بالجزائر والأردن، و التعرض لتأثير رقمنة الإدارة المحلية على المشاركة في صنع القرار بالجزائر والأردن. و أخيراً التطرق إلى دور رقمنة الإدارة المحلية في تحسين الخدمة العمومية بالجزائر والأردن.

وفي النهاية ستكون الخاتمة التي تتضمن النتائج المستخلصة من الدراسة، قياسا بالفرضيات والإشكالية المطروحة.

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي للدراسة

سنحاول في هذا الفصل الإحاطة بما يساعدنا على إعطاء الخلفية النظرية لمعالجة موضوع دور رقمنة الإدارة المحلية في تجسيد الحكم الراشد في الجزائر دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن. من خلال التطرق إلى مفهوم الحكم الراشد و مفهوم الإدارة الإلكترونية ومفهوم الحكومة الإلكترونية وكذلك مفهوم الحوكمة الإلكترونية.

المبحث الأول: مفهوم الحكم الراشد

يتعرض هذا المبحث في ثلاثة مطالب إلى نشأة وتعريف الحكم الراشد ومكوناته والخصائص التي تميزه

المطلب الأول: نشأة وتعريف الحكم الراشد

(governance) كلمة فرنسية قديمة استخدمت في القرن الثالث عشر كمرادف للحكومة، وظهر هذا المصطلح في القرن الثاني عشر بفرنسا بمعنى تقني ليعبر عن تسيير مقاطعة خاضعة لسلطة ضابط كان يحكم باسم الملك حيث يتكفل بمهام قضائية وعسكرية ومالية مختلفة، في نفس الوقت الذي تعرض فيه المؤرخون البريطانيون للمصطلح لتوصيف تنظيم السلطة.¹

في القرن الثالث عشر لم يكن أي تمييز بفرنسا بين الحكم الراشد والحكم والحكومة من الناحية الوصفية، فكل تلك المصطلحات كانت تعبر عن فعل معين من أجل قيادة شيء ما.

نشأة الدولة الحديثة و ظهور التصورات الفكرية حول السلطة أدت إلى استقلال وانفصال مفهوم الحكومة عن مفهوم الحكم الراشد، فانطلاقا من أفكار ميكيا فيلي حول الدولة ، وجون بودان حول السيادة المطلقة، تجسدت شيئا فشيئا فكرة الدولة المحتكرة للسلطة على شعب معين داخل إقليم محدد. في هذا الإطار كانت كلمة الحكومة ترتبط أكثر بفكرة السلطة ذات النظام المركزي الهرمي، بالمقابل اعتبر الحكم الراشد كمصطلح يعبر عن الطريقة المناسبة لتسيير الشأن العام بعيدا عن مسألة السلطة.

¹Philippe Moreau deforges, **la gouvernance**, 2^{ème} édition, paris : presses universités de France (PUF) novembre 2006, p5.

بهذا التصور المرتبط أكثر بفكرة التسيير، تم انتقال هذا المفهوم إلى العالم الأنجلو سكسوني، وبعد تضمينه البراغماتية الأمريكية احتل مصطلح الحكم الراشد مكانة هامة في التحليل المنهجي للسياسات العمومية وكذلك التسيير.¹

حيث برز هذا المصطلح في الخمسينات من القرن الماضي بأمريكا في ميدان المؤسسات والمنظمات ذات الطابع الاقتصادي، وأطلق عليه آنذاك الحكم الراشد في المؤسسة corporate (governance)، بعدها استعمل في قضايا الاستثمار بأمريكا خاصة في سنوات السبعينيات والثمانينيات ليعبر عن ضرورة عقلانية تسيير المؤسسات.²

مع انهيار جدار برلين ونهاية الثنائية القطبية فقدت الدول خصائصها المركزية في الفعل السياسي وهذا في ثلاثة مجالات رئيسية: العلاقات الدولية، التنظيمات الاقتصادية وعلاقتها مع السلطات المحلية. وفي هذا الإطار أصبح من الضروري تفعيل العلاقات ما بين مختلف الفواعل سواء على مستوى المؤسسات أو الدولة أو حتى على مستوى النظام العالمي.³

بعد الأزمة الاقتصادية التي شهدتها العالم في الثمانينات لجأت العديد من دول العالم الثالث إلى إعادة الهيكلة وبعدها برامج التثبيت رغم الشروط الاقتصادية الصارمة المفروضة من طرف المؤسسات المالية الدولية المانحة.

في بداية التسعينيات وبعد فشل تلك البرامج الاقتصادية في تحقيق التنمية، رأت تلك المؤسسات الدولية أن الإصلاحات الاقتصادية غير كافية لوحدها بدون إصلاحات سياسية واجتماعية، ولكي لا تتهم بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول عند حديثها عن إصلاح الدولة، دعت إلى تطبيق مفهوم الحكم الراشد.⁴

¹Raphael canet, **qu'est ce que la gouvernance**, conférence de chaire M (1) Mars 2004, P01www.chaire.mcd.ca.

²Bourichriath, **la gouvernance**, séminaire de governance. université Sétif.2007.p 214

³ Raphael canete, op.cit, P02.

⁴ Bourriche riath, op.cit, p 216.

ثانيا. تعريف الحكم الراشد :

رغم أن مصطلح governance ليس وليد اليوم إلا أنه يفتقر إلى الترجمة الدقيقة إلى اللغات الأخرى، على سبيل المثال تم ترجمة المصطلح في العربية إلى العديد من الكلمات مثل إدارة الحكم، الحكمانية، الإدارة المجتمعية، الحكم، الحكم الراشد.

بادرت بعض المنظمات الدولية إلى استخدام مضامين الحكم الراشد بشكل واسع. كآلية لإدامة التنمية من خلال العناية بالتنمية الاجتماعية بشكل عام إضافة إلى التنمية الاقتصادية والسياسية والإدارية في القطاعات الحكومية والمجتمعية.

ومن هذا التوجه تم تعريف الحكم الراشد من قبل البنك الدولي بأنها الحالة التي من خلالها يتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية.¹

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP فقد عرفه بأنه ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته، فالحكم الراشد يتكون من الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يستطيع الأفراد أن يحققوا مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويؤدون واجباتهم ويناقشون خلافاتهم.²

وفي تطوير آخر تم تعريف الحكم الراشد بأنه التقاليد والمؤسسات والعمليات التي تقرر كيفية ممارسة السلطة، وكيفية سماع صوت المواطنين، وكيفية صنع القرارات في قضايا ذات اهتمام عام.³

وعرف صندوق النقد الدولي الحكم الراشد من خلال البعد التقني، أي الناحية الاقتصادية من الحكم وتحديد شفافية حسابات الحكومة وفعالية إدارة الموارد العامة واستقرار البيئة التنظيمية لنشاطات القطاع

¹أنظر

The world Bank. **Governance and Development** .The World Bank publication .Washington .DC .1992.p 01

² UNDP .**governance for Sustainable human developement** .A UNDP Policy Document .N.Y.N.Y. 1997 p 03

³ زهير عبد الكريم الكابد، مرجع سابق ، ص 10 .

الخاص. أما تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE هو ذو بعد سياسي، إذ يركز على شرعية الحكومة ومحاسبة العناصر السياسية في الحكومة واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون.¹

رغم تعدد تعريفات مصطلح الحكم الراشد إلا أن جلها يتعلق باتخاذ القرارات نحو توجهات المجتمع ومؤسساته، وتحديد كيفية ممارسة السلطة وكيفية اتخاذ القرارات وكيفية تعبير المواطنين ومن يهمهم الأمر عن وجهات نظرهم . لذا من الممكن استخدام الفكرة في مضامين مختلفة على المستوى العالمي والوطني والمحلي والمجتمعي أو المؤسسي.²

وفي هذا السياق يرى محمد سيد أحمد أن مفهوم الحكم الراشد هو تعبير عن أن شيئاً ما يتقرر كنظام حكم دون تخطيط مسبق ودون رسم أو تحديد لنظام معين، فهو نظام ينبع من الضرورة وليس نظاماً يتقرر وفق تصور سابق.

ولقد خلص Rahdes إلى أن تعريف الحكم الراشد يمكن أن يشتمل على العناصر التالية:³

- التنسيق بين المنظمات الحكومية وتنظيمات قطاع الأعمال الخاص والمنظمات غير الحكومية
- عدم ثبات ووضوح الحدود بين أنشطة مختلف التنظيمات
- استناد قواعد التعامل بين مختلف التنظيمات وإلى التفاوض.
- تتمتع مختلف الأعضاء في هذه الشبكة بدرجة عالية من الاستقلالية.
- قدرة الدولة على توجيه باقي أعضاء الشبكة لها من موارد.

فالحكم الراشد الجيد من ضمن أشياء أخرى يتسم بالمشاركة والشفافية والمساءلة مثلما يتسم بالفعالية والعدالة وتعزز روح القانون وتؤكد بأن الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ترتكز على

¹ -رزيق كمال، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية، العدد 25، جامعة البليدة، 2005. ص 11.

² عبد الكريم الكايد مرجع سابق، ص 11.

³ سلوى شعراوي، مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع، لبنان:مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، عدد 249، نوفمبر 1999، ص 114

إجماع واسع من المجتمع وبان أصوات من هم أشد فقرا وعرضة للمعاناة مسموعة في اتخاذ القرارات حول تخصيص موارد التنمية.¹

المطلب الثاني: مكونات الحكم الراشد

يتجسد الحكم الراشد في ثلاثة ميادين رئيسية هي الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني. فالحكومة تهيئ البيئة السياسية والقانونية المساعدة، بينما يعتبر القطاع الخاص ضروري لخلق فرص العمل وتحقيق الدخل للأفراد في الدولة، أما المجتمع المدني فيهيئ للتفاعل السياسي والاجتماعي بتنظيم مشاركة الأفراد في مختلف الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

1- الحكومة

للحكومة وظائف عديدة في الوقت الراهن، فهي السلطة المفوضة بالسيطرة وممارسة القوة، وهي التي تهتم بتوفير الخدمات العامة وتهيئة البيئة المساعدة للتنمية البشرية المستدامة التي تتطلب وضع أطر قانونية مستقرة وفعالة وعادلة لتنظيم نشاطات القطاع العام والخاص على حد سواء. مثلما أنها مطالبة بتحقيق الاستقرار والعدالة في السوق، وكذلك تغطي الخدمات العامة التي لا يقبل عليها القطاع الخاص.²

ولتجسيد تلك الوظائف هناك جملة من التحديات يجب على الحكومة تجاوزها، حيث أن الحكومة يجب أن تطرح اهتمامات واحتياجات الفئات الأكثر فقرا، وإعطاء الفرص لجميع الناس وتحقيق وإدامة نوع الحياة التي يطمحون إليها.

فالمؤسسة الحكومية تستطيع أن تعمل على تمكين الناس الذين تقوم بخدمتهم بتزويدهم بالفرص المتساوية وتأكيد شمولهم في الأمور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفتح المجالات لحصولهم على الموارد المتوفرة في المجتمع. إلا أننا نعلم بأنه لا يمكن تمكين الأفراد إلا إذا كانت السلطات التشريعية والعمليات الانتخابية وسلطة القضاء والقانون تعمل بشكل جيد ومناسب. فالبرلمانات التي يتم انتخاب أعضائها بحرية وعدالة ليمثلوا الأحزاب أو الجهات والمناطق المختلفة في المجتمع تعتبر أساسية لتوفير

¹UNDP Governance for sustainable human development. op .cit P 07.

²UNDP Governance for sustainable human development. Ibid. P 6

المشاركة الشعبية. ومساءلة الحكومة، مثلما تعمل الأنظمة القضائية والقانونية الفعالة على حماية دولة القانون وحقوق الجميع في المجتمع.¹

فالحكومات يجب أن تعمل على لامركزية الأنظمة الاقتصادية والسياسية لتكون أكثر تجاوبا لمتطلبات المواطنين ولتغير الظروف الاقتصادية بشكل سريع ومناسب، فالرشادة الجيدة تفرض على جميع الدول أن نعيد النظر في دورها بالنسبة للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لتقليل هذا الدور وإعادة النظر فيه حيث تأتي التحديات من المصادر التالية:²

- القطاع الخاص الذي يحتاج إلى بيئة مساعدة للأسواق الحرة إضافة إلى تحقيق توازن أفضل بين الحكومة والسوق.
- المواطن الذي تزيد مطالبه وحاجاته وبالتالي على الحكومة إشراكه بأنشطتها بصفة أوسع وذلك عن طريق اللامركزية.
- الضغوط العالمية من قبل القوى العظمى والاتجاهات العالمية الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه وتتحدى كيان وطبيعة الدولة والحكومة فيها.

2- القطاع الخاص: هناك تحول واضح لدى معظم الدول نحو الاعتماد على القطاع الخاص وعلى اقتصاد السوق وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي من قبل العديد من الدول النامية، الذي يعمل على تحرير الأنظمة المالية والنقدية والتجارية والتي تعتمد على أهمية القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم الاجتماعية، وأن معظم الدول أصبحت تدرك أن القطاع الخاص يمثل المورد الرئيسي للفرص التي تفتح المجالات الاقتصادية لتشغيل الأيدي العاملة على كافة مستوياتهم إضافة إلى تأهيلها لتحقيق النتائج الإيجابية التي ستساهم في التنمية الاقتصادية للمجتمع ورفع مستوى معيشة المواطنين وتحسين مستوى الخدمات لهم.³

¹ زهير عبد الكريم الكابد ، مرجع سابق ص 46

² أنظر 8 P1 .op.cit UNDP governance for Sustainable human developement

³ الأخضر عزي، غالم جلطي، التنمية البشرية للحكم الراشد . www.rezgr.com.vu le 10-01-2011

ومن البديهي بأن العدالة في النمو واتساع نطاق القطاع الخاص والمشاركة الفعالة والمسؤولة في التجارة الدولية لا يمكن تحقيقها من خلال نظام السوق فقط. فالحكومة تستطيع بدورها تقوية تطوير القطاع الخاص وإدامته من خلال الآليات التالية:¹

- خلق البيئة الاقتصادية الكلية المستقرة.
- إدامة التنافسية في الأسواق.
- التأكيد على سهولة حصول الفقراء والفئات ذات الفرص والإمكانات البسيطة على التسهيلات المالية للمساهمة الإنتاجية في المجتمع وتحسين مستوى دخولهم ومعيشتهم.
- تعزيز المشاريع التي تنتج وتخلق فرص العمل.
- تستقطب الاستثمارات وتساعد على نقل المعرفة والتكنولوجيا للطبقات الفقيرة بشكل خاص.
- تنفيذ القوانين والالتزام بها.
- التحفيز لتنمية الموارد البشرية.
- المحافظة على البيئة والموارد البشرية.

لذا نجد بأن مفهوم الرشادة الجيدة يعطي دور كبيرا للقطاع الخاص في إحداث النقلة النوعية على نطاق المجتمع، وذلك من خلال التفاعل والتكامل مع دور الحكومة والمجتمع المدني.

3- المجتمع المدني:

يعرف ديفيد بيتام المجتمع المدني بأنه كل الجماعات الأهلية النشطة، التي تعمل معا بطرق مختلفة وعديدة لتجد حلولاً للمشكلات المشتركة لأعضائها وتعزز مصالحهم وتدافع عنها. ورغم أن هذه الجماعات الأهلية لا تستطيع القيام بذلك إلا إذا كانت مستقلة عن الحكومة ، فإنها بحاجة إلى التواصل الدائم معها حول الموضوعات التي تؤثر في مصالح أعضائها.²

¹ UNDP. **governance for Sustainable human developement** .op.cit P19

² ديفيد بيتام ،البرلمان و الديمقراطية في القرن الواحد والعشرين ،بيروت :الإتحاد البرلماني الدولي ، 2007 ، ص 06

تعمل مؤسسات المجتمع المدني على تنظيم الأفراد والناس في جماعات ذات قوة للتأثير في السياسات العامة والحصول على حق الدخول للموارد العامة. وبشكل خاص للفئات الفقيرة، لذا نجد بأن مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها المؤسسات غير الحكومية تساعد على تحقيق ترشيد الحكم من خلال علاقاتها بين الفرد والحكومة ومن خلال تعبئتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية والتي يمكن استخدامها وفق الآليات التالية:¹

- التأثير على السياسة العامة من خلال تعبئة جهود قطاعات من المواطنين وحملها على المشاركة في الشأن العام.
- تعميق المساءلة والشفافية عبر نشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع.
- مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة على أداء أفضل للخدمات العامة وتحقيق رضا المواطنين.
- العمل على تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون وحماية المواطنين من تعسف السلطة.
- تربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية من خلال إكساب أعضائها قيم الحوار وقبول الآخر، والاختلاف، ومساءلة القيادات والمشاركة في الانتخابات والتعبير الحر عن الرأي،

ويمكن القول في هذا المجال بأن مؤسسات المجتمع المدني واسعة النطاق ومتنوعة في مجالاتها واهتماماتها والتي تشمل الاتحادات العمالية والنقابات المهنية والمنظمات غير حكومية والمنظمات التي لا تسعى للربح والجمعيات الخيرية والاجتماعية والدينية والثقافية والعلمية والتعاونيات، الأحزاب السياسية والنوادي وجماعات البيئة والأكاديمية والبحثية وحماية المستهلك والأحياء المحلية والتي ليس لها علاقة مباشرة وظيفيا وتنظيميا مع مؤسسات القطاع الحكومي.²

¹UNDP. **Reconceptualising Governance** Discussion Paper. NewYork :undp .1997. pp 41.46

²زهير عبد الكريم الكابد ، مرجع سابق ، ص 49

المطلب الثالث: خصائص الحكم الراشد

يمكن القول بأن تحديد مميزات الحكم الراشد تختلف وفقا لاختلاف وجهات النظر للدارسين حولها، ولعل دراسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أعطت الموضوع الأهمية في الدراسة والتحليل لتحديد ماهية المميزات الأساسية للحكم الراشد. ففي دراسة أولية تم تحديد سبعة معايير لمميزات الحكم الراشد ، وفي دراسة ثانية شارك فيها العديد من الخبراء من مختلف أنحاء العالم تم تحديد عدد من المميزات التي يتسم بها الحكم الراشد على النحو التالي¹:

- **المشاركة:** وهي حق الجميع للمشاركة في اتخاذ القرار، إما مباشرة أو بواسطة مؤسسات شرعية تمثل مصالحهم. وتركز المشاركة على حرية التجمع وحرية التعبير وعلى توفر القدرات للمشاركة البناءة.
- **الإدامة:** وهي الإمكانية لإدامة التنمية الشاملة على المدى البعيد والتي تؤدي إلى تنمية الموارد البشرية وتقليل حدة الفقر
- **الشرعية:** أن تكون السلطة مشروعة من حيث الإطار التشريعي والمؤسسي.
- **الشفافية:** والتي تركز على حرية تدفق المعلومات بحيث تكون العمليات والمؤسسات والمعلومات في متناول المعنيين بها، وتكون المعلومات المتوفرة كافية لفهم ومتابعة العمليات في المؤسسات
- **تدعو للعدالة والمساواة:** بحيث تتوفر الفرص للجميع، بكافة أنواعهم وأجناسهم، لتحسين أوضاعهم أو الحفاظ عليها. مثلما يتم استهداف الفقراء والأقل حظا لتوفير الرفاهية للجميع .
- **قادرة على تطوير الموارد والأساليب اللازمة لنجاح الحكم الراشد وإدامته.**
- **تتحمل اختلاف وتنوع وجهات النظر .**
- **قادرة على استثمار واستغلال الموارد اللازمة للغايات الاجتماعية .**
- **تعمل على تقوية الآليات الوطنية والمحلية.**
- **تعزيز سلطة القانون بحيث تكون الأنظمة والقوانين عادلة وتتفد بنزاهة، سيما ما يتعلق منها بحقوق الإنسان وضمان مستوى عال من الأمن والسلامة العامة في المجتمع.**
- **الكفاية والفعالية في استخدام الموارد أي حسن استغلال الموارد البشرية والمالية والمادية والطبيعية من قبل المؤسسات لتلبية الاحتياجات المحددة**

¹ UNDP. **Reconceptualising Governance**. opcit . pp 18-20

- تحث على الاحترام والثقة للآخرين وللأطراف المكونة للحكم سواء من قبل القطاع الخاص أو المجتمع المدني أو الحكومة وتحمل وجهات النظر المختلفة
- . المساواة: يكون متخذ القرارات في القطاع العام والخاص وفي تنظيمات المجتمع المدني مسئولين أمام الجمهور ودوائر محددة ذات علاقة، وكذلك أمام من يهمهم الأمر وأهم مصلحة في تلك المؤسسات .
- قيادة على تحديد وتبني الحلول الوطنية للمشاكل التي تواجه المواطنين في المجتمع.
- التمكين والتحويل بحيث يتم تمكين جميع الأطراف من متابعة الأهداف المشروعة لتحقيقها وإنشاء البيئة التي تمكنهم من تحقيق أقصى حد ممكن من النجاح والرخاء للجميع.
- تنظيمية بدلا من كونها رقابية بحيث تركز على نطاق الإشراف والمتابعة وتترك أمور التنفيذ والرقابة للمستويات الإدارية الأدنى
- قيادة على التعامل مع القضايا المؤقتة والطارئة بفعالية وكفاية
- خدماتية: تهتم بضمان تقديم الخدمات الأساسية لقطاعات المواطنين المختلفة في المجتمع، خاصة ذوي الدخل المتدنية والفئات ذات الاحتياجات الخاصة والأحياء الفقيرة من المجتمع.

المبحث الثاني: مفهوم الإدارة الإلكترونية

أدى التطور الكبير الذي شهده مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى اهتمام الحكومات المختلفة عبر العالم وكثير من الباحثين بدراسة فرص الاستفادة من التقنية في الإدارة، وظهرت عدة مفاهيم جديدة، من بينها مفهوم الإدارة الإلكترونية، سنحاول التعرض إلى هذا المفهوم من خلال التطرق إلى تعريف الإدارة الإلكترونية وخصائصها ومتطلباتها .

المطلب الأول: نشأة وتعريف الإدارة الإلكترونية

منذ مطلع السبعينات بدأت الدول المصنعة تدخل مرحلة حضارية جديدة تسمى عصر ثورة الإلكترونيات الدقيقة، كما بدأت الحضارة الإنسانية فيها تتحول من حضارة الوثيقة المكتوبة والإنسان القارئ، إلى حضارة الوثيقة الإلكترونية والإنسان المتفرج على شاشة إلكترونية. وقد بدأت هذه الثورة تفرز تغييرات اجتماعية واقتصادية وثقافية، ليس في الدول المصنعة فحسب، وإنما على امتداد العالم كله.

وقد بدأت تطبيقات رقمنة الإدارة تستخدم في مجالات محدودة في القطاعات الانتاجية¹، ولكنها انتشرت بسرعة مذهلة وامتدت إلى مجالات لم تكن في البال قبل عقد من الزمن، حتى شملت كل أوجه الحياة في المجتمعات المتقدمة، فدخلت كل مكتب ومصنع ومنزل، بل دخلت المدارس وألعاب الأطفال وتسلياتهم، وقد أدى هذا الانتشار الشامل إلى إفراز تغييرات عميقة في البيئة الإقتصادية والإجتماعية وحتى الثقافية في هذه المجتمعات².

ولقد كانت لثورة الإلكترونيات الدقيقة تأثيرات جذرية مباشرة في مختلف قطاعات الإقتصاد والإنتاج، ولا سيما في تقنيات المعلومات وفي الخدمات والصناعة وقد أفرزت بذلك تأثيرات ملاحظة

¹Pierre Truche, Jean-Paul Faugère, PatriceFlichy, **Administration électronique et protection des données Personnelles**, Paris: BU Paris x nanterre , 2002, P19

²عائشة مصطفى، **تخطيط و إدارة المدن الإلكترونية** في كتاب الإدارة الإلكترونية مدخل إلى المدينة الإلكترونية، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2011، ص 105

وعميقة في مختلف أوجه الحياة، الإجتماعية والسياسية والثقافية، فقد تكون أكثر حدة من التغييرات التي أفرزتها الثورة الصناعية في القرن الماضي، ويمكن إيجاز تأثيراتها في مختلف القطاعات كما يلي¹:

- 1- انتشار نواتج و سلع صناعية جديدة، وإيداع طرائق إنتاج لم تكن معروفة قبل عقد من الزمن، مما أدى إلى زوال منتجات و سلع وطرائق إنتاج كانت سائدة إلى وقت قريب.
- 2- تغيير كبير ومتسارع في أسعار المنتجات الصناعية وفي نوعيتها، أدى إلى خلق منافسة كبيرة في السوق العالمية، وأفقد صناعات الدول النامية الكثير من امتيازاتها وقدرتها على المنافسة.
- 3- تغييرات جذرية في طرائق التصنيع، من خلال التوسع في الأتمتة والإعتماد على الحاسبات والإنسان الآلي، والتداخل المتزايد بين المصممين والمنفذين في الإنتاج الصناعي وتداخل عملية التصميم بالإنتاج من خلال حاسبات التحكم الكبيرة.
- 4- تغييرا جذريا في هيكلية المؤسسات الصناعية والإنتاجية، ومن ثم في نوعية المهن والاختصاصات المطلوبة في عمليات التصميم والإنتاج.

إن التوجه الجديد في الإدارة بنقلها من طبيعتها التقليدية إلى الطبيعة الإلكترونية مبشر بولادة حقل معرفي جديد هو (الإدارة الإلكترونية) هذا الحقل الذي يبدو للوهلة الأولى أنه ظهر مع الإنترنت الذي شاع استخدامه في منتصف التسعينيات من القرن الماضي ولأغراض العامة، بعد أن كان محددا في المجالات أو القطاعات العسكرية والعلمية، والحقيقة خلاف ذلك تماما، لأن بدايات الإدارة الإلكترونية تعود إلى ثمانينات القرن الماضي عندما بدأت المنظمات باستخدام أتمتة المكتب، واعتماد أنظمة التصميم والتصنيع بمساعدة الكمبيوتر (CAM/CAD) والتوسع في استعمالها بالإستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجالات الإنتاج والخدمات، إن النماذج السابقة الذكر تعد بمثابة مؤشرات لإحلال الأنظمة الحاسوبية في ممارسات الإدارة وإلغاء ممارساتها التقليدية في مجال كثافة العمل والتراكم الورقي.

وعلى هذا الأساس فإن الإدارة الإلكترونية تعد حقلا معرفيا حديثا وامتدادا طبيعيا لتطور الفكر الإداري، وحجتنا في ذلك المبررات الآتية²:

¹ عائشة مصطفى، مرجع سابق، ص 106

² نفس المرجع السابق، ص 107

1- إن الإدارة الإلكترونية هي امتداد للمدارس الإدارية¹.

2- إن الإدارة الإلكترونية هي امتداد للتطور التقني في الإدارة.

3- تعد الإدارة نتاج تطور التبادل الإلكتروني للبيانات عندما بدأت الدول المختلفة -ولا سيما المتقدمة منها إلكترونيا - باعتماد المعلومات في أنظمة أعمالها الداخلية بين المنظمات التي تعمل ضمن بيانات إلكترونية موحدة، إذ كان هذا التبادل متخصصا في مجالات ضيقة وضمن وظيفة معينة، لكن التبادل الإلكتروني للبيانات تطور مع شبكة الإنترنت وأصبحت هناك شبكة داخلية تسمى الإنترنت يمكن أن تزود جميع العاملين بالمنظمة بالمعلومات وشبكة أخرى خارجية تسمى الإكسترانت²، وهي تغطي علاقات المنظمة مع الموردين والزبائن وأصحاب المصالح الأخرى ذات العلاقة بالمنظمة، وعليه فإن تطور الإدارة الإلكترونية ظهر في نطاقها الضيق مع التبادل الإلكتروني للبيانات لتتسع مع التجارة الإلكترونية ، ومن ثم الأعمال الإلكترونية ولتبلغ المدى الأوسع حتى الآن مع الحكومة الإلكترونية.

4- الإدارة الإلكترونية تعد وجها جديدا للتفاعل الإداري، فبعد أن كان إبعاد العنصر البشري وإحلال الآلة محله هو جوهر الكفاءة من المنظور التقني في الماضي. أدى ظهور الإنترنت إلى إحلال التفاعل الآلي في إدارة مواقع المنظمات وإدارة علاقتها مع الموردين والزبائن وغيرهم، مما أفقد الإدارة اللمسة الإنسانية.

إن المتتبع لأدبيات الإدارة الإلكترونية، يجد نفسه أمام العديد من المفاهيم المتعلقة بها والتعريفات المحددة بصدها، ولكن هذه التعريفات لا تقف عند اتجاه أو اهتمام معين.

عرف البعض الإدارة الإلكترونية بأنها الجهود الإدارية التي تتضمن تبادل المعلومات وتقديم الخدمات للمواطنين وقطاع الأعمال بسرعة عالية وتكلفة منخفضة عبر أجهزة الحاسوب وشبكات الإنترنت مع ضمان سرية أمن المعلومات المتناقلة³.

¹ عمر أحمد أبو هاشم الشريف و آخرون، الادارة الالكترونية، مدخل إلى الادارة التعليمية الحديثة، الأردن: دار المناهج للنشر و التوزيع، 2013، ص 56

² خالد ممدوح ابراهيم، الادارة الالكترونية، الاسكندرية: الدار الجامعية، 2010، ص 91

³ حسين محمد الحسين، الإدارة الإلكترونية، الرياض: الوراق للنشر و التوزيع، 2009، ص 39

ويبرز هذا التعريف أهمية المعلومات والاعتماد على تقنيات الاتصال الإلكترونية، وليست الورقية ، وأيضاً عنصر السرعة في الإنجاز. لكن على الرغم من أهمية الجانب المعلوماتي إلا أن التعريف يبقى خاصاً بالإدارات التي تدور أعمالها في فلك تبادل المعلومات وليست الإدارات المسؤولة عن إدارة المشاريع الإنتاجية أو التنموية.

وحاول البعض تبسيط المفهوم أكثر، وتقريبه إلى أرض الواقع، بوصف الإدارة الإلكترونية أكثر من الخوض في الأبعاد النظرية حيث عرفوها بأنها عملية تحويل ونقل وتغيير شكل الأعمال والخدمات التقليدية وجعلها أعمالاً تنفذ عبر الأجهزة الإلكترونية¹.

في حين عرف البعض الآخر أن الإدارة الإلكترونية هي أداء العمليات بين مجموعة من الشركاء من خلال استخدام تقنية معلومات متقدمة من أجل زيادة كفاءة وفعالية الأداء².

وتعبير الشركاء في هذا التعريف يعكس جانباً مهماً من مفهوم الإدارة الحديثة الإلكترونية وهو الشراكة وتداول القرار الإداري عبر الدائرة الإلكترونية، وأيضاً عدم توقف التعريف أمام تحديد لماهية التقنية، إذ قصد التعريف إلى أن الإدارة الجديدة لا تعترف بالثوابت بقدر ما تسير المتغيرات وتفتح أبوابها لكل جديد بهدف تطوير نفسها، ونفهم ذلك من خلال تعبير تقنية معلومات متقدمة، إضافة إلى فعالية الأداء مما يعكس سعي إدارات التقنية الحديثة إلى تقديم الحلول بشكل إيجابي لكل ما يعرض لها من مشكلات، وأيضاً تحقيقها النتائج المنتظرة منها بكل تميز واقتدار³.

ويذهب بعض الباحثين إلى أن الإدارة الإلكترونية هي منهج حديث يعتمد على تنفيذ كل الأعمال والمعاملات التي تتم بين طرفين أو أكثر من الأفراد أو المنظمات باستخدام كل الوسائل الإلكترونية مثل

¹ شعبان مظهر العاني، ناجي شوقي جواد، الإدارة الإلكترونية، الأردن: دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2014، ص 33 أنظر

OCDO. L'administration électronique: un impératif, Paris: OCDO, 2004, p 25

² أحمد محمد غنيم ، الإدارة الإلكترونية، آفاق الحاضر و تطلعات المستقبل، المنصورة: المكتبة العصرية، 2004، ص 12

³ بسام بن عبد العزيز الحمادي، وليد بن سليمان الحميصي، الحكومة الإلكترونية الواقع و المعوقات و سبل التطبيق بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الندوة الدورية العاشرة، معهد الادارة العامة، الرياض، 2004، ص 03

البريد الإلكتروني والتحويلات الإلكترونية للأموال والتبادل الإلكتروني للمستندات أو الفاكس والنشرات الإلكترونية¹.

والتعريف الأخير ركز على الجانب الإجرائي دون الخوض في أهداف العملية الإدارية الإلكترونية. لكن الواقع يوضح أن الإدارة الإلكترونية ليست أعمالاً يتم إنجازها عبر الشبكة العنكبوتية العالمية (الإنترنت)، أو عبر الشبكة الداخلية لمؤسسة ما (الإنترانت)، وأيضاً ليست فقط عملية تبادل للملفات والمعلومات داخل منطقة ما أو بينها وبين غيرها من المنظمات (الإكسترانت)، بقدر ما يقودنا المفهوم الواسع لفكرة الإدارة الإلكترونية بأبعاده التقنية الرقمية إلى ثقافة جديدة تلون الأداء الفكري لمجتمع التقنية الجديد، فيستفيد من معطياتها وأدائها الإيجابي الدقيق الفعال المتطور في إدارة شؤون حياته، وتطوير مسلماته الفكرية الجامدة إلى مادة فكرية قابلة للأخذ والرد والتطوير، فضلاً عن تطور أداء المجتمع نفسه الذي سيتعاطى مع التقنية بعلم وفهم وأريحية، مما يطور قدراته على التعامل مع التقنية، حيث ستكون وسيلة للتواصل بين أفراد المجتمع الذين سيتعاملون بها، لذا فالمفهوم الحقيقي للإدارة الإلكترونية الشائع في كثير من الدول هو استخدام نتائج القدرة التقنية في تحسين مستويات أداء الأجهزة الحكومية ورفع كفاءتها، وتعزيز فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها².

فالمفهوم الحقيقي للإدارة الإلكترونية الشائع في كثير من الدول هو استخدام نتائج القدرة التقنية في تحسين مستويات أداء الأجهزة الحكومية ورفع كفاءتها، وتعزيز فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها³.

وفي ضوء التعريفات السابقة نستخلص وجود خصائص مشتركة فيما بينها، تتمثل بما يلي

- 1- استعمال تكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصالات في أداء الأعمال وتقديم الخدمات.
- 2- تأكيد رفع الكفاءة في الأداء وتحقيق الفاعلية في التعامل.
- 3- القضاء على الهرمية والبيروقراطية في التنظيم.
- 4- تبسيط إجراءات العمل ووضوحها وتقليل الاستعمال الورقي.

¹ حسين محمد الحسن، مرجع سابق، ص 41

² نفس المرجع السابق، ص 42

³ نفس المرجع السابق، ص 42

5- الإستجابة السريعة لمتطلبات الزبائن ومنظمات الأعمال، من خلال التفاعل فيما بينهم وانخفاض أوقات إنجاز الأعمال.

المطلب الثاني: متطلبات الإدارة الإلكترونية

إن مشروع الإدارة الإلكترونية شأنه شأن أي مشروع أو برنامج آخر يحتاج إلى تهيئة البيئة المناسبة والمواتية لطبيعة عمله كي يتمكن من تنفيذ ما هو مطلوب منه، وبالتالي يحقق النجاح والتفوق، وإلا سيكون مصيره الفشل وسيسبب ذلك خسارة في الوقت والمال والجهد ونعود عندها إلى نقطة الصفر. فالإدارة هي إبنة بيئتها تؤثر وتتأثر بكافة عناصر البيئة المحيطة بها وتتفاعل مع كافة العناصر السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتكنولوجية.

لذلك فإن مشروع الإدارة الإلكترونية يجب أن يراعي عدة متطلبات منها¹:

أولاً: تطوير التشريعات القائمة.

إعداد قانون ينظم المعاملات الحكومية الإلكترونية يتلاءم مع مشروع الإدارة الإلكترونية، مثال ذلك تشريعات خاصة بحجية التوقيع الإلكتروني على الوثائق لإثبات شخصية الموقع، وحمايتها من التغيير في محتواها، وتشريعات تنظم حماية المعلومات الخاصة أو استخدامها من قبل الجهات التي تحتفظ بمعلومات شخصية عن الأفراد، بحيث لا يطلع عليها إلا الأشخاص المخولين لذلك، مع إعادة صياغة التشريعات الجنائية، وذلك لتوقيع العقوبات الرادعة لجرائم السرقة المعلوماتية ولجرائم التخريب المتعمدة. لذلك لابد من تناسق وانسجام القوانين والتشريعات المرتبطة بنظم المعلومات مع نظام الإدارة الإلكترونية².

ثانياً: البنية التحتية الإلكترونية

الارتقاء بالبنية التحتية الإلكترونية من جوانبها المختلفة التي تشمل:

¹ عادل حرجوش وآخرون، الإدارة الإلكترونية، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2010، ص 27

² أمل لطفي حسن جاب الله، أثر الوسائل الإلكترونية على مشروعية تصرفات الإدارة القانونية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2013، ص 42

أ-البنية المادية:عبر توفير الأجهزة والمعدات المستخدمة من حواسيب وتوفير قواعد منطقية ميسرة لتوثيق البيانات والمعلومات وتداولها، فضلا عن شبكات الاتصالات، كالإنترنت والشبكات الأخرى¹.

ب-البنية البشرية:عبر الإرتقاء بالكفاءات البشرية اللازمة لعملية القيادة الإلكترونية وتنفيذها، إذ يعد الإستثمار في رأس المال البشري وحسن إعداد الكفاءات حجر الزاوية لضمان نجاح الجهود المبذولة لتأسيس وترسيخ بيئة أعمال إلكترونية رقمية، وهذا يتطلب تعزيز المهارات والخبرات الإدارية والتنظيمية قبل حصول تقدم يؤدي للدخول إلى مرحلة الإقتصاد الرقمي، ولذلك تحرص الدول على وضع برامج طموحة هدفها تنمية كفاءاتها باستمرار². وذلك بتدريب كافة الموظفين على طرق استعمال أجهزة الكمبيوتر وإدارة الشبكات وقواعد المعلومات والبيانات وكافة المعلومات اللازمة للعمل على إدارة وتوجيه الإدارة الإلكترونية بشكل سليم، ويفضل أن يتم ذلك بواسطة معاهد أو مراكز تدريب متخصصة وتابعة للحكومة، أضف إلى هذا أنه يجب نشر ثقافة استخدام الإدارة الإلكترونية وطرق ووسائل استخدامها للمواطنين أيضا وبنفس الطريقة السابقة³.

ج-البنية التنظيمية: التي تشمل وضع معايير قياس للنظم الفنية لتأمين الخصوصية والسرية للمعاملات المتبادلة⁴.

ثالثا: توافر الوسائل الإلكترونية اللازمة للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الإدارة الإلكترونية والتي نستطيع بواسطتها التواصل معها ومنها أجهزة الكمبيوتر الشخصية والمحمولة والهاتف الشبكي وغيرها من الأجهزة التي تمكننا من الاتصال بالشبكة العالمية أو الداخلية في البلد بأسعار معقولة تتيح لمعظم الناس الحصول عليها⁵.

¹ مصطفى يوسف كافي، الإدارة الإلكترونية، دمشق: دار رسلان، 2012، ص103

² عائشة مصطفى، مرجع سابق، ص107

³ مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص68

⁴ عادل حرحوش وآخرون، مرجع سابق، ص28

⁵ أمل لطفي جاب الله، مرجع سابق، ص40

رابعاً: التطوير الإداري

تحتاج الإدارة الإلكترونية إلى تطوير شامل في الجهاز الإداري وتغيير يتواءم مع طبيعة عملها التي تختلف جذرياً عن طبيعة عمل الإدارة السابقة (التقليدية) والمهام التي كانت تقوم بها، لذا يتطلب تطبيق أسلوب الإدارة الإلكترونية وجود بنية تنظيمية حديثة ومرنة ، أفقية وعمودية باتصالاتها وقبل ذلك بنية شبكية تستند إلى قاعدة تقنية ومعلوماتية متطورة¹، ومن ثم تتطلب إجراء تغييرات في الجوانب الهيكلية والتنظيمية والإجراءات والأساليب الإدارية التي كانت معتمدة في ظل النظام التقليدي للإدارة، حتى تتناسب هيكله الموقع الإداري الجديدة مع مبادئ الإدارة الإلكترونية.

ويطلب ذلك استحداث إدارات جديدة أو إلغاء بعض الإدارات الأخرى أو دمج إدارات بعضها مع بعض، وإعادة النظر في طبيعة العمليات الداخلية على النحو الذي يهيئ الأجواء في دائرة العمل لتطبيق إدارة إلكترونية أسرع وأكثر كفاءة وفاعلية، ولا بأس إن أخذ هذا المتطلب من متطلبات تطبيق أسلوب الإدارة الإلكترونية فترة من الزمن حتى تستقر الإدارة الإلكترونية على الشكل النهائي الذي يفرض بالتزاماته وطبيعته مهماته الجديدة².

خامساً: التدريب والتثقيف:

بمأن التقنية علم وثقافة وأداة عمل جديدة ومغايرة لأدوات العمل الإدارية التقليدية بشكل كبير، فإنه لا يكفي تعليم العاملين بالإدارة وتدريبهم على أساليب العمل الجديدة والأجهزة وحسب، بل ينبغي أيضاً تثقيف المتعاملين أو الفئة المستهدفة وتهيئتها نفسياً لتلقي هذه الخدمة والتعاطي معها بأريحية والإقبال عليها، لا نفور منها في ظل الريبة والشك الذي يعتري المجتمعات إزاء كل جديد، فضلاً عن الجهل بأبجديات العمل التقني لدى كثير ممن يفترض أن هذه الإدارات ستقدم خدماتها إليهم، لذا وجب نشر الوعي والثقافة التقنية بين هؤلاء الأفراد وتبصيرهم بمزاياها وخدماتها حتى تضمن الإدارة الإلكترونية ترحيب الفئة المستهدفة بها مما يعول عليه كثيراً في نجاحها، فحجم الإقبال على هذه التجربة من الفئة المستهدفة

¹ يوسف مصطفى كافي، مرجع سابق، ص 109

² حسين محمد الحسن، مرجع سابق، ص 145

وتقبلهم لها سيكون مصدر ثقة وارتياح لدى أفراد الإدارة، وسيكون حافزا لهم أيضا ليكونوا عند ثقة المتعاملين بهم¹.

سادسا: أمن المعلومات وحمايتها:

توفر الأمن الإلكتروني والسرية الإلكترونية على مستوى عالي لحماية المعلومات الوطنية والشخصية، ولصون الأرشيف الإلكتروني من أي عبث مثل الفيروسات والسرقة وأعمال التخريب المتعمدة².

المطلب الثالث: مزايا الإدارة الإلكترونية

إن اعتماد الإدارة الإلكترونية سيسهم إسهاما مباشرا في تحقيق جملة من المزايا التي تنعكس على تطوير المجتمع والمنظمات والأفراد، من خلال تأسيس ثقافة جديدة تمكن المنظمات من تحقيق ميزة تنافسية في أدائها ومنتجاتها وتعاملها، فينتشر تأثيرها في نوعية الحياة في المجتمع.

إن اهتمام العالم المتقدم باستخدام تقنية المعلومات الإدارية لم يأت من فراغ، بل لتحقيق فوائد كبيرة لاستخدام هذه التقنيات، ولذلك بدأت الدول تتسابق في تطبيق الإدارة الإلكترونية لكونها توفر المزيد من المزايا لتحسين الخدمات المقدمة ولتتمكن جميع فئات المجتمع من إيجاد المعلومات والحصول على الخدمات بسهولة، ويمكننا تصنيف تلك المزايا على النحو التالي:

1- المزايا للمجتمع:

إن المزايا التي توفرها الإدارة الإلكترونية للمجتمع هي:³

1- تسهم في زيادة شفافية الحكومات فيما يتعلق بتحسين الخدمات، وتبسيط الإجراءات، وتسهيل المعاملات بينها وبين جميع فئات المجتمع.

2- تسهم أيضا في توفير البيانات والمعلومات، وإتاحتها لجميع فئات المجتمع⁴.

¹ حسين محمد الحسن، مرجع سابق، ص 149

² أمل لطفي، مرجع سابق، ص 41

³ عائشة مصطفى حسن المنياوي، مرجع سابق، ص 111

⁴ Francis Jubert la e-administration lever de la réforme de l'état, Paris: DUNOD, 2005, p

3- تساعد أيضا في عرض إجراءات الحصول على الخدمات الحكومية وخطواتها ونماذجها بصورة تحقق سهولة التعامل مع المنظمات.

4- تؤدي إلى فتح قناة إتصال جديدة بين فئات المجتمع.

2-المزايا للمنظمات:

أ- تبسيط إجراءات إنجاز الأعمال في المنظمات¹.

ب-توفر برمجة تدفق سير المعاملات إلكترونيا.

ت-توفر الأرشفة التلقائية للمعلومات والحصول على معلومات دقيقة وموثقة.

ث-تعزز مركزية الإشراف مما يتيح لإدارتها السيطرة عليها وتأمين حماية وأمن المعلومة.

ج-تقلل من أعباء الأعمال الورقية، عن طريق تبني العمليات المنظمة التي تسمح بجمع البيانات مرة واحدة، من أجل استخدامات متعددة وتنظيم البيانات الفائضة.إن تقليل استخدام الورق سيعالج مشكلة التغلب على عملية الحفظ والتوثيق، مما يؤدي إلى دعم الحاجة إلى أماكن للتخزين.

ح- تيسر الإدارة الالكترونية إيجاد أسواق جديدة.كما تساعد على قدرة المنظمات على النفاذ إلى هذه الأسواق².

3- المزايا للمواطنين:

توفر الإدارة الإلكترونية مزايا للمواطنين من خلال:³

أ- تبسيط الإجراءات داخل هذه المؤسسات مما ينعكس إيجابيا على مستوى الخدمات التي تقدم إلى المواطنين⁴.

ب-تمكن المواطنين من إيجاد المعلومات والحصول على الخدمات في أماكن وجودهم من غير الحاجة إلى مراجعة الدوائر المعنية.

¹ يوسف مصطفى كافي، مرجع سابق، ص 63

² أحمد محمد غنيم، الإدارة الالكترونية بين النظرية و التطبيق، المنصورة:المكتبة العصرية، 2009، ص37

³ عادل حرشوش وآخرون، مرجع سابق، ص 36

⁴ يوسف مصطفى كافي، مرجع سابق، ص63

ت-تساعد على رضا الزبائن، نتيجة للاستجابة السريعة للاحتياجات والتسليم المبسط للخدمات المقدمة لهم¹.

واضح جدا أن هذه المزايا وإن بدت منفصلة، لكنها في الواقع متشابكة ومتداخلة، فالتحسين في أداء الخدمات المقدمة، وزيادة ولاء المواطنين، يأتي - في جزء منه - من تبسيط الإجراءات والتزود بالخدمات من مصدر واحد، وهذا يؤدي إلى انخفاض أوقات إنجاز الأعمال، وتحقيق وفورات في التكلفة، من خلال تقليل أعباء الأعمال الورقية، فضلا عن انخفاض أعداد العاملين، نتيجة لاستخدام الأنظمة الإلكترونية المتطورة.

¹Francis Jubert, **opcit** .p 125

المبحث الثاني: الحكومة الإلكترونية

يعتبر موضوع الحكومة الإلكترونية من المواضيع التي ارتبطت بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ويحظى حالياً باهتمام واسع من قبل الحكومات والباحثين، نتيجة التأثيرات المختلفة التي تنجم عن تطبيق الحكومة الإلكترونية من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. نحاول التعرض إلى هذا المفهوم، من خلال التطرق إلى تعريف الحكومة الإلكترونية ومراحل التحول للحكومة الإلكترونية وأهداف الحكومة الإلكترونية ومزايا ومساوئ الحكومة الإلكترونية.

المطلب الأول: تعريف الحكومة الإلكترونية

اختلفت الآراء حول تعريف الحكومة الإلكترونية، فينظر لها البعض كأحد أشكال التجارة الإلكترونية حيث عرفها دافيد (David) بأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات بصفة عامة والتجارة الإلكترونية بصفة خاصة لإمداد المواطنين والمنظمات بالمدخل الملائمة للمعلومات والخدمات الحكومية، وتقديم الخدمات العامة للمواطنين ومنظمات الأعمال والموردين وكل من يعمل في القطاع الحكومي، كما أنها طريقة أكثر كفاءة وفاعلية لإدارة المعاملات التجارية مع المواطنين ومنظمات الأعمال وحتى مع المنظمات الحكومية ذاتها¹.

ويعبر هذا التعريف عن المفهوم الضيق للحكومة الإلكترونية حيث اقتصر على التعاملات الإلكترونية التي تتم بين المنظمات الحكومية وبين المستفيدين من خدماتها سواء أكانوا أفراداً أو منظمات أعمال أو موردين والتعاملات الإلكترونية التي تتم بين المنظمات الحكومية ذاتها كأحد أشكال التجارة الإلكترونية باستخدام المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت دون أن يتعرض للتغيير في نظم إدارة المنظمات الحكومية ذاتها.

كما قدم البنك الدولي مفهوماً أشمل للحكومة الإلكترونية بأنها عملية استخدام المؤسسات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات مثل شبكات المعلومات العريضة، وشبكة الإنترنت، وأساليب الاتصال عبر الهاتف المحمول والتي لديها القدرة على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين ورجال الأعمال ومختلف

¹ إيمان عبد المحسن زكي، الحكومة الإلكترونية مدخل إداري متكامل، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009، ص 19 أنظر

المؤسسات الحكومية. وهذه التكنولوجيا يمكنها أن تخدم عددا كبيرا من الأهداف مثل: تقديم خدمات أفضل للمواطنين، وتحسين التعامل والتفاعل مع رجال الأعمال ومجتمع الصناعة، وتمكين المواطنين من الوصول للمعلومات مما يوفر مزيدا من الشفافية وإدارة أكثر كفاءة للمؤسسات الحكومية. كما أن نتائج هذه التطبيقات يمكن أن تؤدي إلى تحجيم الفساد، وزيادة الشفافية، وتعظيم العائد ككل، وتخفيض النفقات، وزيادة قناعة المواطن بدور المؤسسة الحكومية في حياته¹.

وقد ركز هذا التعريف على المزايا التي يحققها تطبيق الحكومة الإلكترونية للمنظمات الحكومية وللجمهور المتعامل معها من المواطنين نتيجة للاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تزيد من كفاءة وفاعلية المنظمات الحكومية، دون أن يتطرق إلى الأهداف السياسية للحكومة الإلكترونية.

كما عرفت الحكومة الإلكترونية بأنها نموذج أعمال مبتكر مستند للتقنيات خصوصا تقنيات الخدمة الذاتية اللاسلكية وأساليب التفاعل والشفافية والمصادقية والثقة المتبادلة، مكرس وموجه بالمواطنين ومنظمات الأعمال الربحية منها وغير الربحية، ويستهدف بالدرجة الأولى تقديم خدمات عامة بأسلوب مميز يأخذ في الاعتبار خصوصيات السوق المستهدفة ويحقق لأطراف التبادل والتعامل الأهداف المشتركة بكفاءة وفعالية².

ينظر هذا التعريف إلى الحكومة الإلكترونية من وجهة النظر التسويقية والتي تغير من شكل العلاقة بين الحكومة والمواطن ليتحول المواطن إلى عميل، يتم تصميم الخدمات الحكومية الإلكترونية وفقا لرغباته واحتياجاته بما يحقق درجة عالية من التفاعل والثقة بين الحكومة والمواطن.

أما بري (Perri) فيركز في تعريف الحكومة الإلكترونية على أنشطتها الرئيسية، والتي تنقسم إلى أربعة مجالات وهي 1- الديمقراطية الإلكترونية-2 الخدمات الإلكترونية-3 الإدارة الإلكترونية-4- الحكومة الإلكترونية.

¹ from www.worldbank.org/publicsector/e.gov/definition.hotmail.com. Online at 06/05/2005

² إيمان عبد المحسن زكي، مرجع سابق، ص 20.

أنظر:

بشير عباس العلاق، الخدمات الإلكترونية بين النظرية و التطبيق، الأردن: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2004، ص

ولكي تتحقق هذه الأنشطة لابد من تصميم نظم متكاملة لقياس الأداء الحكومي من خلال إستطلاع آراء المواطنين في الخدمات المقدمة، كما يتطلب اتباع نماذج إدارية مميزة للعلاقات التنظيمية الداخلية لتنظيم تدفق المعلومات بين هذه المجالات الأربعة¹.

يعطي هذا التعريف مفهوما أعمق للحكومة الإلكترونية ، فلم تقتصر نظرة بيرري Perri على تقديم الخدمات الحكومية الإلكترونية للمواطنين كما اتجه بعض الكتاب ، وإنما ينظر إليها كنظام متكامل للحكم الإلكتروني يشمل الأهداف السياسية مثل الديمقراطية الإلكترونية، والحكومة الإلكترونية، كما يتطرق إلى إعادة هيكلة المنظمات الحكومية من الداخل واتباع أساليب جديدة لإدارتها لتتناسب مع نظم الإدارة الإلكترونية لهذه المنظمات.

وبالرغم من تعدد التعاريف التي تناولت الحكومة الإلكترونية على النحو الموضح سلفا فإن القانونيين يضعون تحفظا على مصطلح الحكومة الإلكترونية انطلاقا من تعريف الفقه الدستوري² لاصطلاح الحكومة ، والتي يقصد بها مجموعة الهيئات الحاكمة أو المسيرة للدولة أي السلطات العامة في الدولة (التشريعية ، التنفيذية، القضائية) وأن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع الحكومي قاصرة على السلطة التنفيذية فقط ولم تمتد إلى السلطة التشريعية والقضائية ، حيث إن استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذا المجال لا تتعدى توفير قواعد البيانات الداعمة لاتخاذ القرار. لذلك فقد اتفق القانونيون على استخدام مصطلح الإدارة الإلكترونية للمنظمات الحكومية باعتباره التعبير الأدق. إلا أنه يجب التأكيد على أن مصطلح الحكومة الإلكترونية لا يعبر عن حكومة موازية للحكومة الحالية أو حكومة بديلة تتطلب تعديلا دستوريا للتعبير عن دلالاتها، وإنما هو مصطلح يشير إلى أسلوب جديد لأداء الحكومات يقوم على التحول إلى النظم الإلكترونية في إدارة الأنشطة الحكومية لتحقيق الأهداف السياسية والإقتصادية والإجتماعية للحكومة³.

¹Perri. E **Governance: Styles of political Judgment In the Information Age Polity** London: Antony Rowe 2004 p.15. <https://www.amazon.fr/governance-Styles-Political-Judgment-Information.vu> le 15-10-2015

² أنظر هشام عبد المنعم عكاشة، الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة، القاهرة : دار النهضة، 2004، ص 20

³إيمان عبد المحسن زكي، مرجع سابق، ص 22

من التعاريف السابقة للحكومة الالكترونية يتضح ما يلي¹:

- 1- أن الحكومة الإلكترونية لا تقتصر فقط على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات للمواطنين عبر شبكة الإنترنت وإنما هي فكر متطور يعيد صياغة الحكومات بشكل جديد له أبعاده السياسية والإدارية والاجتماعية.
- 2- تعتبر الحكومة الالكترونية أحد مجالات الإدارة الالكترونية، حيث أنها لا تقتصر فقط على تقديم الخدمات الحكومية إلكترونياً للمستفيدين منها، وإنما تشمل استخدام الأساليب الالكترونية في إنجاز كافة الأعمال الحكومية التي تتم داخل المنظمات الحكومية وخارجها.
- 3- تمكن الحكومة الالكترونية المواطن من المشاركة في صنع القرار من خلال دوره في تقييم الأداء الحكومي عن طريق استطلاعات الرأي ودراسات ردود أفعال المواطنين تجاه الخدمات الحكومية المقدمة.
- 4- تساهم الحكومة الالكترونية في زيادة المشاركة السياسية للمواطنين من خلال التعرف على آرائهم ومراعاتها عند وضع السياسات وتعديلها.
- 5- يتطلب تطبيق الحكومة الالكترونية نماذج أعمال مبتكرة لإحداث التغييرات في العمليات الحكومية على مستويين²:

- التغيير في العمليات الحكومية الداخلية، وذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المنظمات الحكومية ذاتها، وتحقيق التنسيق والتكامل بين الأجهزة الحكومية باعتبارها أداة في صنع القرارات.
- التغيير في العمليات الحكومية الخارجية مثل توفير المعلومات والخدمات للمواطنين على شبكة الإنترنت ، وإدارة هذه المعاملات بأسلوب يتناسب مع متطلبات الخدمة الذاتية.

من العرض السابق للتعاريف المختلفة للحكومة الالكترونية، يمكن تعريف الحكومة الإلكترونية، بأنها حكومة تدار إلكترونياً، بحيث تستخدم التقنيات الحديثة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأدوات لتحقيق أهدافها السياسية والإقتصادية والاجتماعية والقانونية في ظل الإطار التنظيمي والتشريعي الذي

¹ إيمان عبد المحسن زكي، مرجع سابق ، ص 22

²Ake Gronlund; **Electronic Government :Design, Application and Management**, NewYork: Idea Group,2002,p 4

يحكم العمل بالمنظمات الحكومية، مع إحداث تغييرات جذرية في النظم والممارسات الإدارية المطبقة في هذه المنظمات بما يتفق مع الدور الجديد للدولة للوفاء بمتطلبات عصر المعرفة، مما يعود على المواطن بالرفاهية وجودة الحياة.

المطلب الثاني مراحل التحول إلى الحكومة الإلكترونية

المرحلة التمهيديّة: الإصلاح الإداري

من أجل الدخول في المراحل التنفيذية للحكومة الإلكترونية ، لا بد من إدخال إصلاحات معينة على النظام الإداري التقليدي، تتمثل بالتقليل من الروتين والبيروقراطية في العمل ، ومحاولة تقليص الإجراءات وتفعيل صور الرقابة الإدارية على مصدر القرار ومنفذه على حد سواء، ذلك أن الانتقال إلى الإدارة الإلكترونية لا يمكن أن ينجح إذا لم يتم إصلاح النظام الإداري التقليدي أولاً، سيما وأن هذا النظام هو عمود الإدارة الإلكترونية ، خصوصاً في مراحل تطبيقها الأولية، وعلى الفترة الزمنية القريبة¹.

المرحلة الأولى : عملية التحول نحو الحكومة الإلكترونية

تبدأ عملية التحول إلى الحكومة الإلكترونية بوجود قناعة لدى السلطة السياسية في الدولة بأن الحكومة الإلكترونية ضرورة لا بد منها لإدامة العمل مستقبلاً، والتوسع في أسلوب وطريقة تقديم الخدمات الحكومية وتوفير المعلومات، سواء للمواطنين أم قطاعات الأعمال. هذه القناعة يجب أن تتجلى في استراتيجية واضحة المعالم وقابلة للتطبيق. وتتجلى كذلك بالقيام بمجموعة من الخطوات :

-تشكيل لجنة عليا للإشراف على إدارة مشروع الحكومة الإلكترونية- تشكيل لجنة فنية تتكون من مجموعة من الأكاديميين والخبراء التقنيين تعمل على دراسة أبحاث وتقارير الحكومة الإلكترونية-دراسة تجارب أخرى-محاولة التوأمة المبدئية بين الحكومة وبين تجربة مقابلة قد تكون هي النموذج الملائم².

¹ أسامة أحمد المناعسة، جلال محمد الزعبي، الحكومة الإلكترونية بين النظرية و التطبيق، الأردن: دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2013، ص57

² أحمد عماد أبو شنب، مشاريع الحكومة الإلكترونية بين النظرية و التطبيق، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2010، ص 81

المرحلة الثانية: تحديد الأشخاص المعنيين بتنفيذ رؤية الحكومة وتحديد الجهة العليا المسؤولة عن التنفيذ على أرض الواقع، ويتم فيها بناء التصاميم الفنية اللازمة والأنظمة التقنية المطلوبة، وتوفير الدعم المالي المطلوب لإنجاح العمل واستمراره، ثم تطوير المواقع الإلكترونية لأجهزة الدولة، من حيث التصميم والمحتوى وبناء بوابة الحكومة الإلكترونية وأنظمة الحماية المعلوماتية وتتعلق هذه المرحلة أيضاً بتوفير الأسس الفنية والتقنية لقيام الحكومة الإلكترونية، والتي تتعلق بأمرين: الأول البنية التحتية الفنية والتقنية، والتي قوامها أجهزة حواسيب آلية ذات كفاءة عالية وقدرة عظيمة على التخزين، ثم نظم اتصال خاصة قادرة على ربط أجهزة الدولة المعنية بعضها ببعض وقادرة على تمكين المستخدمين مواطنين وقطاعات أعمال من الوصول إلى الجهة الحكومية المعنية بخدمتهم، وتقديم المعلومات اللازمة لهم على مدار الساعة، وفي جو من الأمن والأمان التقني للمعلومات ولخصوصية معاملاتهم عبر الأنترنت¹.

ثم تطوير نظم إدارية تقنية لاستعمال المستفيدين، والتي يتمكنون بموجبها من طلب المعلومات التي يحتاجون إليها ومن استيفاء الخدمات التي تقدمها الحكومة الإلكترونية.

ويجب في هذه المرحلة البدء في بناء شبكة معلوماتية وطنية آمنة، تراعي مختلف متطلبات الأمن المعلوماتي وفقاً لأحدث التقنيات العالمية، دون إلقاء بال لتكلفتها بل التركيز على إيجاد بيئة تقنية آمنة، تكسب ثقة الجمهور الذي سيتعامل معها مستقبلاً، وعلى ثقة الإدارة التي لن ترتاب في إيداعها للمعلومات والبيانات الحكومية الرسمية، وإيجاد الآلية الآمنة لاستفادة الجمهور منها بأساليب تقنية محددة ومعروفة.

ثم بناء نقاط الاتصال بالحكومة الإلكترونية، سواء أكان الأمر يتعلق بعلاقة الأجهزة الحكومية بعضها ببعض، أم علاقتها بالمواطن وقطاع الأعمال من جهة أخرى، وأن يواكب ذلك بناء نظام متين لتقييم الأداء، حيث لا بد من وجود آليات لفحص مدى التقدم في تطبيق الحكومة الإلكترونية وقدرة القائمين على ذلك، في تحديد مواطن الضعف ولحظة الفشل لتفاديها ما أمكن، أو لتفادي تبعاتها الخطيرة على أمن الدولة والمواطن والغير على حد سواء. في هذه المرحلة أيضاً لا بد من الاستمرار بتنفيذ خطط التأهيل والتعليم المستمر، ولا بد من الاستمرارية على الدوام لجهة تطوير الإجراءات الإدارية والخدمات المقدمة، وفقاً لأحدث التقنيات التي تظهر، على أن يشمل التطوير التدريب المستمر للقوى البشرية².

¹ أسامة أحمد المناعسة، جلال محمد الزعبي، مرجع سابق، ص 58

² نعيم إبراهيم الظاهر، الطريق نحو الحكومة الإلكترونية، الأردن: عالم الكتب الحديث، ص 20

الأمر الثاني التأهيل التقني للموظفين، فمع قيام الحكومة الإلكترونية لن يعود الموظف العادي هو منفذ العمل ومقدم الخدمة، بقدر ما سيصبح الحاسب الآلي والبرنامج التقني المصمم خصيصا هو محور العمل، وعليه لابد من توافر المعرفة التقنية الكافية لدى الموظف العام، والتي تؤهله للعمل على الأنظمة التقنية التي حولت الأوعية الورقية التقليدية إلى أوعية معنوية تقنية معلوماتية، وأصبح العمل بموجبها يحتاج إلى دراية تقنية لا بد من تحلي الموظف العام بها، حتى قيل إن عصر الحكومة الإلكترونية يحتاج إلى الموظف الإلكتروني والمدير الإلكتروني¹.

المرحلة الثالثة: مرحلة النشر

يتم في هذه المرحلة توفير المعلومات اللازمة للمواطنين ورجال الأعمال من حيث نوعية الخدمات ومتطلباتها ونصائح مهمة في قطاعات الخدمات والأعمال².

المرحلة الرابعة: قطاعات الصحة والخدمة المدنية وقطاعات التأمين البدء بالقطاعات الأكثر حيوية كقطاعات الصحة والخدمة المدنية وقطاعات التأمين ونحوها ، وهي القطاعات الأكثر إتصالا بالمواطن أو بقطاعات الأعمال، على أن يكون ذلك بشكل تدريجي يراعي متطلبات كل قطاع على حدة، و الاهتمام بخصائص جمهوره، ثم بعد ذلك يمكن التحول إلى قطاعات أخرى أقل حيوية³.

المرحلة الخامسة: مرحلة التفاعل بين الحكومة الإلكترونية ومختلف أجهزتها الإلكترونية من جهة وبينها وبين المواطنين ورجال الأعمال والقطاعات المختلفة من جهة أخرى.

بعد أن تكون الحكومة قد قامت بتوحيد مختلف مواقعها الإلكترونية الخاصة بأجهزتها المختلفة في موقع واحد ولا يحتاج المستخدم إلى استعمال غيره، حيث يتم هنا اعتماد بوابة الحكومة الإلكترونية الموحدة. ويتبع ذلك توحيد نظم الإدارة المختلفة، وتوحيد أساليب العمل وتداول المعلومات بين الأجهزة الحكومية

¹ أسامة أحمد المناعسة، جلال محمد الزعبي، مرجع سابق، ص 59

² عماد أحمد أبو شنب، الحكومة الإلكترونية أداة للديمقراطية و التنمية المجتمعية، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2012، ص 09

أنظر سوسن زهير المهدي، مرجع سابق، ص 33

³ أسامة أحمد المناعسة، جلال محمد الزعبي، مرجع سابق، ص 59

المختلفة والمستفيدين، بالإضافة إلى تقديم الخدمات وتوفير المعلومات بأسلوب موحد ومنسق¹. هي إذا مرحلة التبادل المعلوماتي والخدمي والمالي بين الحكومة الإلكترونية من جهة وبين المواطنين وقطاعات الأعمال من جهة أخرى.

المرحلة السادسة: مرحلة الدمج

في هذه المرحلة يتم دمج الخدمات الحكومية في موقع واحد وواجهة عرض واحدة بحيث يكون انتقال المواطن من خدمة لأخرى سلسا وبدون أية تعقيدات، وكما يتم توفير خدمات متعددة من نقطة خدمة واحدة يمثل مصطلح - بوابة الحكومة الإلكترونية - E-government Portal -.

هذه المرحلة التي تتميز بالدمج والمواءمة بين الدوائر الحكومية الفرعية².

المطلب الثالث: أهداف الحكومة الإلكترونية:

يمكن القول أن أهداف الحكومة الإلكترونية هي نفسها أهداف الحكومات، ولكن باستغلال التكنولوجيا الحديثة المتوافرة، وفي الغالب فإن الحكومة الإلكترونية تهدف إلى تحسين مستوى الخدمة المقدمة للمواطن ومؤسسات الأعمال ورفع مستوى الأداء الحكومي. ولكن عند مراجعة الأدبيات الواردة ودراسات الحالة المنشورة نجد أن الحكومة الإلكترونية تهدف إلى أكثر من ذلك وبدرجات متفاوتة من الأهمية وحسب رؤية الحكومة ورسالتها الخاصة. نلخص فيما يلي الأهداف الرئيسة لمشروعات الحكومة الإلكترونية.

أولاً- تحسين مستوى الخدمات المقدمة:

إن استخدام أنظمة المعلومات في القطاع الحكومي له أكبر الأثر على مخرجات العمليات باتجاه خدمة أفضل وبنوعية أفضل. إن تأثير الحكومة الإلكترونية على مستوى خدمات الحكومة التقليدية له أكبر الأثر على العناصر التالية من مقاييس الخدمة العامة³:

¹ أسامة أحمد المناعسة، جلال محمد الزعبي، مرجع سابق، ص 59

² عماد أحمد أبو شنب، الحكومة الإلكترونية أداة للديمقراطية والتنمية المجتمعية، مرجع سابق، ص 09

³ أحمد عماد أبو شنب، مشاريع الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 27

- تخفيف الأخطاء أو بالأحرى انعدامها ببعض الأحوال.
- توفير الوقت من حيث مدة تنفيذ الخدمة.
- تخفيض تكلفة الخدمة¹. حيث أن استخدام الأساليب التكنولوجية يؤدي إلى تقليل عدد القائمين على حفظ ونسخ ونقل وتوزيع الأعمال الورقية الخاصة بالتعاملات، ويقلل الجهد والموارد الخاصة لكل خطوة من خطوات الإجراءات الحكومية، مما يؤدي إلى تقليص جزء كبير من تكلفة التعاملات الحكومية التقليدية².
- زيادة مستوى الرفاهية من خلال عرض الخدمات من كل مكان وزمان وعلى مدار الوقت (سبعة أيام في الأسبوع وعلى مدار الـ 24 ساعة-7x24)، كما هو الحال في حكومة المحمول.
- التكامل في الخدمات المقدمة.
- تغطية أفضل من حيث التوزيع الجغرافي، والفئات المختلفة للمجتمع، والتوزيع التقني للخدمة.

تعمل الأنظمة الإلكترونية على تخفيف الأخطاء من خلال النقل الدقيق بين عد البيانات والقراءة الدقيقة من خلال نقاط "البيع" الإلكترونية، ومن الأمثلة على تلك، استعمال تكنولوجيا مثل RFID-Radio fréquence identification technologie. كما أن اختصار خطوات استقبال الخدمة يعود بالاجابية على مستقبل الخدمة ويوفر المصادر والوقت والأموال المستنزفة في محاولة تحصيل الخدمات الحكومية. إن توفير الخدمات الحكومية للمواطن أو مؤسسات الأعمال على مدار الساعة يعتبر خطوة إيجابية ومهمة في مصلحة المواطن³.

إن التطبيقات الحديثة للهواتف المحمولة توفر الخدمات الحكومية في كل مكان (رفاهية زمانية ومكانية). بالإضافة لما ذكر فإن التفاعل بين المواطن والحكومة ومؤسسات الأعمال والحكومة - يدعم مسار تحسين الخدمة لمصلحة المواطن ويزيد من فرص زيادة كفاءة الكوادر الحكومية ومدى تجاوبهم

¹ موسى عمر جعفر القريشي، أثر الحكومة الإلكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2015، ص 55

² ريتشارد هيكس، الحكومة الإلكترونية من البيروقراطية إلى الإلكترونية، القاهرة: خلاصات شعاع. العدد 259، أكتوبر،

2003، ص 5

³ أحمد عماد أبو شنب، مشاريع الحكومة الإلكترونية بين النظرية و التطبيق، مرجع سابق، ص 28

مع متطلبات المواطنين ورجال الأعمال. إن مشاركة المواطن والقطاع الخاص للحكومة يعتبر من أهم الأهداف المرجوة للحكومة الإلكترونية.

كما يمكن أن نضيف الاهتمام بذوي الحاجات الخاصة والمناطق الغير المؤهلة. فمشروعات الحكومة الإلكترونية تعمل من خلال الإنترنت على فتح قنوات إضافية للمناطق النائية والمناطق الفقيرة. تعتبر الحكومة الإلكترونية وسيلة ناجعة لمعالجة الخلل في توزيع الخدمات سواء بين المناطق الجغرافية (بمعنى المناطق القروية والنائية والأقل حظا)، أو بين فئات المواطنين المختلفة (مثل كبار السن، والنساء، وحتى الأطفال في الأسر المفككة)¹.

ثانيا -تحسين مستوى الأداء الحكومي:

من أهم أهداف الحكومة الإلكترونية تغيير الطريقة التي تعمل بها الأجهزة الحكومية من حيث التخلي عن أساليب الإدارة البيروقراطية وتغيير نمطية العمل من حيث اللامركزية وتخويل الصلاحيات. إن تفويض عمليات الحكومة التقليدية لمشروع الحكومة الإلكترونية أو تنفيذها من خلال بوابته يعتبر خطوة مهمة في التحول من الإدارة البيروقراطية إلى تبسيط الإجراءات وتسهيل معاملات الحكومة².

من جهة الحكومة فإن الحكومة الإلكترونية تؤدي إلى تقليل التعقيدات في تسير المعاملات الحكومية، وبذلك يتم تخفيض تكلفة هذه الخدمات. كما أن السرعة في الوصول إلى المعلومات اللازمة من قبل الكوادر الحكومية تزيد من فرص توفير الوقت والجهد في تنفيذ أعمال الحكومة.

كما يندرج تحت هذا البند التقليل من تكلفة العمليات الخاصة بالحكومة الالكترونية، وذلك من جانب الكوادر والأجهزة الحكومية، وكذلك من جانب المواطن ومؤسسات الأعمال على حد سواء. إن تخفيض التكلفة يتم من خلال تخفيض الاستهلاك الورقي، والوقت المستنفد في متابعة العمليات، والجهود المبذولة في البحث عن المعلومات، وتكلفة الكوادر البشرية التي يتم تخفيضها من خلال تطبيق مشروعات الحكومة الإلكترونية. أخيرا فإن زيادة إيرادات الحكومة الإلكترونية من خلال تسويق الخدمات وتسهيلها

¹ أحمد عماد أبو شنب ، مشاريع الحكومة الالكترونية بين النظرية و التطبيق ، مرجع سابق، ص 28

² سوسن زهير المهتدي، تكنولوجيا الحكومة الالكترونية، الأردن: دار أسامة، 2011، ص 28

للمواطن تزيد من الإيرادات العامة، ومثال ذلك زيادة تحصيلات الضريبة والجمارك من خلال مواقع الحكومة الإلكترونية التي تسهل العملية على المواطن وتشجعه على دفع مستحقاته في الوقت المحدد¹.

ثالثاً - توفير قنوات الاتصال بين المستثمرين والحكومة لتشجيع الاستثمار:

تقوم مبادرات الحكومة الإلكترونية بالعمل على تشجيع الاستثمار عن طريق قنوات عدة. منها توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين والتي من شأنها أن تسوق المصادر المتاحة للمستثمرين وتشجعهم على الاستثمار². كما أن تسويق الاستثمار في الدولة يؤدي بشكل ملاحظ إلى تذليل عقبات الاستثمار الأجنبي وجذب المزيد منه ، إن الإنترنت تعتبر ثورة في عالم الاتصال، وعليه فإن المستثمرين يرون الصورة أفضل وأوضح عن البلد الذي يستثمرون فيه. كما أن إعلان التجارب السابقة يوفر معلومات مفيدة للمستثمرين وتجعل عملية الاستثمار في الدولة أقل خطراً. إن التحول إلى الحكومة الإلكترونية يعني أن الحكومة مرنة وتتقبل التغيير، وعليه فإن الإجراءات المعلنة والواضحة للمستثمر تقلل من دور الوسطاء (القانونيين والغير القانونيين) كما تضيع الفرصة على "مغتني الفرص" من الكوادر الحكومية، مما يخفض تكلفة الاستثمار ويزيد من فرصه³.

رابعاً - زيادة الشفافية والمصادقية في المعاملات الحكومية⁴:

تحقيق الشفافية الحكومية من خلال إتاحة المعلومات عن كافة الأنشطة الحكومية وإتاحة القوانين واللوائح الحكومية على شبكة الإنترنت، كما يتم إتاحة المعلومات عن المشتريات الحكومية على شبكة الإنترنت للمساواة بين الموردين⁵.

إن توفير المعلومات الخاصة بالمعاملات الحكومية، مثل العطاءات والوظائف للمواطن والمجتمع المحلي، يزيد من ثقة المواطن بشفافية الإجراءات الحكومية ومصادقيتها. كما إن توحيد التعامل مع

¹ عبد الفتاح عصام مطر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية و التطبيق، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2013، ص

37

² نعيم ابراهيم الظاهر ، الطريق نحو الحكومة الإلكترونية، الأردن: عالم الكتب الحديث، 2014، ص 20

³ أحمد عماد أبو شنب ، مشاريع الحكومة الإلكترونية بين النظرية و التطبيق ، مرجع سابق، ص 31

⁴ بن ناصر فهد العبود، الحكومة الإلكترونية التطبيق العملي للمعاملات الإلكترونية الحكومية، الرياض : دار العبيقان

للنشر، 2009، ص 32

⁵ رضوان رأفت، التجارة الإلكترونية، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية، 1999، ص 148

الخدمات المختلفة للحكومة يزيد من ثقة المواطن ويخفف من عبء الاستفادة منها. كما إن الإعلان عن قرارات الحكومة وجميع ممثليها وتوزيع الموازنات واحتساب المشروعات ومعلومات المشتريات الحكومية يزيد في ثقة المواطن ومؤسسات الأعمال بالحكومة.

خامسا- توفير معلومات دقيقة وشاملة سواء للمواطن أو مؤسسات الأعمال أو المؤسسات الحكومية الأخرى:

إن توفير المعلومات الدقيقة واللائمة للمواطن هو من أهداف الحكومة الإلكترونية من حيث تسهيل الخدمة، وتوفير المستوى المطلوب من الشفافية والمساءلة. كما إن توفير المعلومات للشركات عن مشروعات الحكومة وفرص الاستثمار في الدولة يعمل بطريقة غير مباشرة على استقرار الاستثمار وزيادته¹.

سادسا- تفعيل دور المواطن في التنمية:

إن رفع مستوى الخدمات الحكومية، وزيادة الشفافية والمصداقية في الأعمال الحكومية يزيد من فعالية مشاركة المواطن ومؤسسات الأعمال في القيام بدورها المنشود في التنمية المستدامة ويرفع من درجة مشاركة المواطن في رفع مستوى المعيشة له وللبينة من حوله. وتشكل الحكومة الإلكترونية قناة إضافية لتفعيل دور المواطن ومؤسسات الأعمال في مشاركة الحكومة في التنمية².

المطلب الرابع: مساوئ وإيجابيات الحكومة الإلكترونية:

على الرغم من كثرة الدعم والحماس لمشروعات الحكومة الإلكترونية، فإن بعض الباحثين والخبراء أظهروا تخوفهم منها لوجود بعض السلبيات في التعامل مع الإنترنت والحواسيب. وفيما يلي نستعرض بعض هذه السلبيات باختصار³:

¹ أحمد عماد أبو شنب، الحكومة الإلكترونية أداة للديمقراطية و التنمية المجتمعية، القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2012، ص 12

² أحمد عماد أبو شنب، مشاريع الحكومة الإلكترونية بين النظرية و التطبيق، مرجع سابق، ص 32

³ نفس المرجع السابق، ص 37

- 1- من أهم السلبيات المرافقة للأنظمة الإلكترونية (المؤتمتة) سوء مستوى الخدمة، حيث إن المواطن في حالات عديدة يفضل التعامل مع العنصر البشري، ويصاب بالإحباط من الأنظمة الإلكترونية وأنظمة الرد الآلي. إن بديهية الموظف توفر خدمة أفضل من الأجهزة الإلكترونية وتعامل المواطن بإنسانية أكثر. كما إن أتمتة الخدمات - وخصوصا إذا كانت إجبارية على المواطن - تفقد المواطن المساواة من حيث تحلي البعض بالمعرفة والمهارة للتقنية وعدم تحلي الآخرين بها مما يضعهم في موقف غير عادل.
 - 2- التأثير الصحي المصاحب لاستعمال الحواسيب والجلوس أمامها والذي يسمى بالهندسة البشرية (Ergonomics). ومن التأثيرات السلبية إصابات الإجهاد المتكرر وإجهاد العين وصداع الرأس، وآلام الظهر، والتأثير السيئ على الصحة العامة من جراء نقص التهوية اللازمة وسلامة بيئة العمل.
 - 3- التأثير الاجتماعي للمداومة على استخدام الإنترنت والحواسيب والذي يؤدي إلى الغربة والانعزال عن المجتمع (Alienation). لقد أظهرت الأبحاث التأثير السيئ للحواسيب والإنترنت على شخصية المستخدم وعلاقاته الاجتماعية.
 - 4- البطالة في قطاع العمالة المستبدل، حيث تستبدل التكنولوجيا وعمليات الأتمتة وتبسيط الإجراءات العمالة التقليدية الغير المدربة وتخفيض من حجم العمالة اللازمة بالقطاع العام والخاص على حد سواء.
 - 5- المخاطرة بخصوصية معلومات المواطن ومؤسسات الأعمال من حيث قلة الخبرة، ومستوى كفاءة أنظمة أمن المعلومات، والمخاطر التقنية والغير التقنية المتعلقة بتكنولوجيا وأنظمة المعلومات.
 - 6- المخاطر المرافقة للإنترنت والحواسيب والتجارة الإلكترونية مثل التحايل من خلال بطاقات الائتمان والسحوبات الإلكترونية، والتزوير، وغيرها من السلبيات.
- كما تحقق الحكومة الالكترونية العديد من المزايا للمنظمات الحكومية ذاتها وللأطراف الخارجية التي تتعامل معها نوجزها فيما يلي:

- عندما تتم المعاملات بطريقة إلكترونية دون اتصال مباشر بين صاحب الشأن والموظف المختص، فلا يكون هناك مجال للرشوة أو تلاعب الموظفين وسوء معاملتهم للمعنيين¹.
- زيادة جودة الخدمات الحكومية ، وذلك لأن تقديم الخدمات الحكومية عبر شبكة الإنترنت يتيح للمواطنين المزايا التالية²:
- الحصول على الخدمات الحكومية في أي وقت على مدار أربع وعشرين ساعة يوميا وفي أي مكان وبأقل جهد.
- السرعة الفائقة للمعاملات الحكومية التي تتم إلكترونيا إذا ما قورنت بالتعامل الورقي بالأساليب التقليدية.
- إن تقديم الخدمات الحكومية إلكترونيا يقضي على تأثير الفروق الفردية في أداء العاملين والتي قد تؤثر سلبا على جودة الخدمات الحكومية.
- إدارة علاقات أكفأ مع المواطنين، فالمواطن بالنسبة للحكومة الإلكترونية هو بمثابة الزبون الذي تدرس احتياجاته وتلبي طلباته، وقد سهلت الإنترنت ما يسمى بالذاكرة المجتمعية للعلاقات مع المواطنين ، وهي عبارة عن معلومات هائلة يتم إسترجاعها بسرعة فائقة³.

¹ المبيضين صفوان، الحكومة الإلكترونية، النماذج والتطبيقات والتجارب الدولية، الأردن: دار البازوري، 2011، ص

² إيمان عبد المحسن زكي، مرجع سابق، ص 25

³ علي عبد الوهاب، دور إدارة الموارد البشرية في دعم الحكومة الإلكترونية: ورقة عمل مقدمة لمنظمة الأمم المتحدة، صنعاء، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2003، ص4

المبحث الرابع: مفهوم الحوكمة الإلكترونية

شهد العالم منذ سنوات قليلة ثورة في تكنولوجيا المعلومات ساهمت في تشكيل ملامح القرن الحادي والعشرين، وانعكس تأثيرها على أسلوب حيات الناس وتعليمهم وعملهم وعلى أسلوب تفاعل الحكومات مع المجتمع المدني، وعلى الإسراع بعملية التنمية، لم لها من القدرة على جذب الاستثمارات، وتشجيع منظمات الأعمال على الدخول في عالم الأعمال الإلكترونية. وفي ظل هذه الثورة في تكنولوجيا المعلومات، تحولت الأجهزة الحكومية التي تقدم الخدمات العامة للمواطنين والمستثمرين من منطق الروتين والأداء الحكومي التقليدي إلى نظام يدار على أساس تنافسي كما تم استبدال أسلوب الإدارة الإلكترونية ضمن نسق الحكومة الإلكترونية

يرجع التحول إلى مفهوم الحوكمة الإلكترونية إلى التغيرات العالمية والمحلية التي صاحبت عصر المعرفة، ومنها اتساع دور المعرفة وانعكاسه على نمط اتخاذ القرارات السياسية وزيادة فاعلية المنظمات الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة والعولمة والتأثيرات الخارجية على نظام إدارة الدولة، بالإضافة إلى ثورة المعلومات والاتصالات التي خلقت قنوات جديدة ومبتكرة للاتصال بين الأطراف المتعددة الفاعلة للقرار السياسي وهي الدولة والمواطنون ومنظمات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

المطلب الأول: تعريف الحوكمة الإلكترونية

تعرف منظمة اليونيسكو الحوكمة الإلكترونية على أنها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من طرف القطاع العام، بهدف تحسين تقديم المعلومات والخدمات وتمكين المواطنين من المشاركة في عملية صنع القرارات، وكذلك خضوع الحكومة للمساءلة وتركيز الشفافية في الأعمال الحكومية. فالحوكمة الإلكترونية تتضمن نماذج وأنماط جديدة من القيادة وأساليب جديدة في مناقشة القضايا العامة، وحسم السياسات والاستثمارات وطرق جديدة للاستماع لانشغالات المواطنين ومقترحاتهم وسبل حديثة لتنظيم وتسليم الخدمات والمعلومات¹. فالحوكمة الإلكترونية تحتوي مضامين أوسع وأشمل من الحكومة الإلكترونية فهي تغير من اتجاه علاقة المواطنين بالحكومات وفيما بينهم، كذلك فإن الحوكمة الإلكترونية يمكن لها أن تترافق مع أربعة مصطلحات هي: المواطنة .المسؤولية والمشاركة والتحويل والتمكين.

¹ محمد عصام أحمد، جاهزية الإدارات المحلية لاعتماد الحوكمة الإلكترونية: دراسة حالة في ديوان محافظة نينوى، مجلة الإدارة و الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية عدد 93، العراق، 2012، ص 286

وتشير المنظمة العربية للتنمية الإدارية إلى أن الحوكمة الإلكترونية هي شبكة من المنظمات تشمل الحكومة، المنظمات غير الربحية، وكيانات القطاع الخاص، وتتمثل عمليا ببوابة المعلومات الإلكترونية، حيث يمكن للمواطنين من خلالها الحصول على مجموعة متنوعة من المعلومات والخدمات ، ويشير استخدام مصطلح الحوكمة الإلكترونية بدلا من الحكومة الإلكترونية إلى فكرة تغيير العلاقات المؤسسية وإشراك الشركاء، سواء من المجتمع المدني وقطاع الأعمال، في الإدارة الإلكترونية، أما الحكومة الإلكترونية فهو تعبير أضيق نطاقا ويشير إلى العمليات الحكومية المحلية أو الإقليمية¹.

تستخدم الحوكمة الإلكترونية تقنية المعلومات والاتصالات لتحسين وتعزيز ركائز الحكم الرشيد كمسار إستراتيجية التنمية الوطنية لتحديث العمليات والإجراءات الحكومية، ويتم توظيف تقنية المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات العامة في الحكم الرشيد، حتى تتيح مشاركة المواطنين وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية لتأكيد الشفافية والمساءلة والكفاءة والفاعلية في الأعمال الحكومية أو الرسمية للوصول إلى اقتصاد متنوع تنافسي مبني على المعرفة.²

وقد قام بليك هاريس 2000 بتلخيص الحوكمة الإلكترونية على أنها ليست مجرد موقع عن الحكومة وبريد إلكتروني أو مجرد تقديم خدمات عبر الإنترنت أو أنها مجرد مداخل رقمية حول الوصول إلى المعلومات الحكومية والمدفوعات الإلكترونية، حيث أنها ستغير طريقة الاتصال بين الطرفين المواطنين بالحكومات وأيضا الحكومات بالمواطنين، كما أنها ستؤدي إلى مفاهيم جديدة للمواطنة سواء من حيث الاحتياجات والمسؤوليات ومشاركة المواطنين للحكومة في صنع العملية السياسية الديمقراطية وذلك في أوسع معانيها، كما أن للحكومة الإلكترونية آثار عديدة على إدارة الحكومة الإلكترونية.³

كما يمكن تلخيص فوائد حوكمة الحكومة الإلكترونية⁴:

1- العمل على تحقيق رفع كفاءة أداء المؤسسات الحكومية

¹ محمد عصام أحمد، مرجع سابق، ص 286

² عمر أحمد أبو هاشم ، الإدارة الالكترونية مدخل إلى الإدارة التعليمية الحديثة، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، ص 193

³ عمر أحمد أبو هاشم الشريف، مرجع سابق ، ص 191

⁴ صدام الخمايسة، الحكومة الإلكترونية الطريق نحو الإصلاح الإداري، الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، 2013، ص 185

- 2- العمل على وضع الأنظمة الكفيلة بتخفيف أو تقليل الغش ، وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة ووضع أنظمة للرقابة على أداء تلك المؤسسات.
- 3- وضع هيكل يحدد توزيع كافة الحقوق والمسؤوليات وتحديد القواعد والإجراءات والمخططات المتعلقة بسير العمل داخل المؤسسة.
- 4- العمل على تحقيق الشفافية والعدالة والحق في مساءلة إدارة المؤسسة للجهات المعنية.
- 5- العمل على تحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة مع مراعاة مصالح المتعاملين مع مؤسسات الدولة المختلفة والحد من استغلال السلطة من أجل المصلحة العامة.

دواعي اعتماد الحوكمة الإلكترونية من قبل الإدارات المحلية:

يمكن تلخيص أبرز الأسباب الداعية لاعتماد الحوكمة الإلكترونية في الإدارات المحلية بالآتي¹:

- 1- الإجراءات والعمليات المعقدة وأثرها على زيادة تكلفة المعاملات.
- 2- القرارات والتوصيات الفورية والتي من شأنها إحداث عدم توازن في التطبيق.
- 3- ضرورة توحيد البيانات على مستوى المؤسسة.
- 4- صعوبة الوقوف على معدلات قياس الأداء.
- 5- ضرورة توفير قاعدة بيانات موحدة متداولة بين مؤسسات الإدارة المحلية المختلفة لاختزال الوقت وتجنب الازدواجية في الإجراءات.
- 6- التوجه نحو توظيف استخدام التطور التكنولوجي والاعتماد على المعلومات في اتخاذ القرارات.
- 7- حتمية تحقيق الاتصال المستمر بين المواطنين بالرغم من تحديات اتساع نطاق أعداد المستفيدين.

¹ محمد عصام أحمد، مرجع سابق ص 288

المطلب الثاني : أهمية الحوكمة للحكومة الإلكترونية

تعتبر الحكومة الإلكترونية أرضاً خصبة لزراعة مبادئ الحوكمة الإلكترونية نظراً لتعدد الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الحكومة من جهة ولتنوع وتشتت الدوائر الحكومية التي تقدم تلك الخدمات من جهة أخرى.

هناك العديد من تجارب الحكومات الإلكترونية تعتبر من التجارب الفاشلة والتي كانت في معظم الأحيان باهظة الكلفة، ولم يكن هناك من يحاسب لأنه بالأساس لم توجد أية مقاييس لقياس النجاح والفشل وحتى إن وجدت فقد غاب عن معظم تلك الحكومات أهمية وجود رؤية واحدة متكاملة للجسم الإلكتروني الحكومي، بحيث تلتزم بمعايير كافة الوزارات والإدارات العامة.

أضف إلى ذلك أن النقلة إلى الحكومة الإلكترونية على المستوى التقني لم يوازيها نقلة متناسبة على المستوى الإداري والتنظيمي. ومن هنا تبرز أهمية الحوكمة في الحكومة الإلكترونية كما في النقاط التالية¹:

- 1- وجود إطار وقوانين تحكم تصميم وإطلاق الخدمات الإلكترونية.
- 2- التزام الإدارات والوزارات بالمخطط التوجيهي العام الصادر عن السلطة المنوطة بإدارة الحكومة الإلكترونية.
- 3- المعايير والمقاييس التي يجب أن تعتمد عليها الدوائر الحكومية في حال قررت بناء أنظمة الحكومة الإلكترونية.
- 4- جودة الخدمة وكيفية قياس مدى استخدامها من قبل الجمهور المستهدف.
- 5- الأدوار التنظيمية والمسؤوليات في إطار إطلاق مشاريع الحكومة الإلكترونية.

وهكذا فقد يؤدي انتشار الخدمات الإلكترونية الحكومية بطريقة عشوائية إلى المزيد من الإرهاق الإداري في جسم الحكومة بدلاً من أن يضفي عليها رونق الفعالية والشفافية. ومن أجل الرد على هذا التحدي تأتي حوكمة الحكومة الإلكترونية كأداة فعالة من أجل التأكد من أن الخدمات الحكومية

¹ صدام الخمايسة، مرجع سابق ، ص186

الإلكترونية المستهدفة سوف تدور في فلك التكامل والتجانس وترفع بأداء الحكومة إلى مستويات أفضل من المستوى الحالي.

ومن الناحية التطبيقية يجب البدء بتنفيذ دور المجالس المحلية بتبني استراتيجيات تطبيق التقنية المعلوماتية في الاتصال بالإدارات الحكومية من جهة وعموم السكان من جهة أخرى. إن التعرف على احتياجات السكان يمكن المجالس المحلية من وضع خطط تنموية تتناسب مع الظروف والمعطيات المحلية، وكذلك متابعة تنفيذ الخطط وتقييم نتائجها. إن الخطط المحلية لا تعني تقديم الخدمات فحسب ولكن صنع السياسات والتنظيمات العامة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، وما تتضمنه من إيجاد فرص استثمار ووظائف وأعمال ومشاريع جديدة. فالنظام الاقتصادي العالمي يفرض إيقاع سريع وتشابك في المصالح يستوجب أنظمة إدارية مرنة لامركزية بحيث تكون الإدارات المحلية (المدن) قادرة على المنافسة وخلق ظروف جذب استثماري¹.

وهنا يبرز دور التقنية المعلوماتية في جعل الإدارات المحلية تتغلب على العوائق الإدارية والاقتصادية من حيث زيادة الإنتاجية والفاعلية والسرعة، على المستوى الوطني تعزز التقنية المعلوماتية التواصل بين سكان المحليات ومركز اتخاذ القرار، بحيث تبني الاستراتيجيات والخطط الوطنية على مبدأ من أسفل إلى أعلى. إن تضمين التوجهات السكانية المحلية في الخطط الوطنية وأخذ الخصوصية للوحدات المحلية بالحسبان، يجعل الخطط الوطنية عملية وواقعية وفاعلة وذات معنى للسكان المحليين. وفي ذات الوقت يحقق التوافق والانسجام بين إسهامات كل الأقاليم ضمن المنظومة الوطنية. إن البلدان والمجتمعات التي تبادر بتوظيف التقنيات الحديثة سوف تنجح في خلق فرص عمل وتنمية اقتصادية بالإضافة إلى تحسين جودة الحياة، من خلال مشاركة السكان المحليين في عملية صنع القرار العام المحلي، وتجعل السكان أكثر استعداداً لتحمل مسؤوليات أكبر ومن ثم تحفيزهم على الإسهام في التنمية المحلية².

¹ محمد عصام أحمد، مرجع سابق، ص 291

² أنظر الشیحة، عدنان بن عبد الله، دور الحكومة الالكترونية في رفع كفاءة الإدارة المحلية و تفعيل المشاركة الشعبية في ظل التنظيمات البيروقراطية في الدول النامية: الفرص و التهديدات، قسم التخطيط الحضري و الإقليمي، جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية، 2012، ص 20

وفي دراسة أعدت من قبل مجموعة جامعة هارفرد للسياسات حول أساسيات القيادة في ظل التقنية المعلوماتية وعالم الاتصال أكدت أن تقنية المعلومات تغير وتبدل الاتصال الإنساني بجميع أشكاله شاملة الأعمال ، منظمات المجتمعات، وجميع العلاقات الإنسانية ونمط التواصل الاجتماعي.

أوصت الدراسة بعمل الآتي للتحويل إلى الخدمات الإلكترونية¹:

- 1- التركيز على كيف يمكن للتقنية المعلوماتية أن تعيد تشكيل العمل والاستراتيجيات بالقطاع العام.
- 2- استخدام التقنية المعلوماتية في تطوير الاستراتيجيات وليس فقط من أجل مكنة الأعمال الروتينية.
- 3- الاستفادة من أفضل الطرق في تطبيق التقنية المعلوماتية.
- 4- زيادة المخصصات المالية لتمويل التقنية المعلوماتية المطلوبة.
- 5- حماية الخصوصية وتوفير الأمان.
- 6- تشكيل أنشطة ذات عالقة بالتقنية المعلوماتية لتحفيز التنمية الاقتصادية.
- 7- استخدام التقنية المعلوماتية لتشجيع العدالة الاجتماعية وبناء مجتمع معافي.
- 8- الاستعداد للديمقراطية الإلكترونية.

كما اقترح كالدو (caldow) سبعة قواعد رئيسة لتطبيق الحكومة الإلكترونية وجعلها رافد للتميز والتفوق المستمر: التداخل والتنسيق، التنمية الاقتصادية، الديمقراطية الإلكترونية، المجتمعات الإلكترونية، العلاقات الحكومية، بيئة السياسات العامة التقدم في شبكة المعلومات مستقبلاً.

وما يهم هنا الديمقراطية الإلكترونية، حيث تهدف إلى تشجيع السكان إلى المشاركة بشكل مباشر أو عن طريق دراسة الرأي العام المحلي، من أجل ذلك يستلزم توفير المعلومات والحقائق للسكان حتى يتمكن لهم تشكيل رأيهم حول الموضوعات المطروحة للنقاش. ويجب التنويه إلى أن هناك فرق كبير بين توفير المعلومات بعد اتخاذ القرار وتوفير المعلومات من أجل مشاركة فاعلة في عملية صنع القرار نفسه. ولتحقيق الديمقراطية الإلكترونية يقترح (Cliff) عشرة أمور²:

¹ محمد عصام أحمد، مرجع سابق، ص 291

² نفس المرجع السابق، ص 291

- 1- الإعلان عن الاجتماعات العامة بشكل منظم ومعتمد.
- 2- توفير وتقاسم المعلومات مع السكان.
- 3- توفير وتوزيع الخدمات إلكترونياً.
- 4- تطوير التقنية لخدمت السكان وليس للإجراءات الإدارية.
- 5- جعل المناقشات والمداولات مفتوحة وتتم عبر الشبكة.
- 6- الاستفادة من البريد الإلكتروني في التوصل بين الجهات المعنية والسكان.
- 7- فتح المجال لتقديم الاستشارات للسكان إلكترونياً.
- 8- السعي للحصول على الدعم المالي المطلوب لتنفيذ الحكومة الإلكترونية.
- 9- تنفيذ القيادات الإدارية عن استخدامات الشبكة المعلوماتية في أعمالهم.
- 10- تبادل الخبرات والتجارب مع الحكومات الأخرى في مجال التقنية المعلوماتية.

يبدو جلياً أن عمل القيادات الإدارية في عصر المعلوماتية يستلزم بذل المزيد من الجهد والمتابعة المستمرة. في ذات الوقت فإن سرعة التقدم التقني في مجال المعلومات، قد أتاح الفرصة لظهور قيادات إدارية في القطاع الحكومي مبدعة ومبتكرة وتستهدف النتائج. لذا فإن الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع غير الربحي لاستخدام التقنية كمورد داعم للقيادات الإدارية في القطاع الحكومي تستهدف ما يلي:

- تحسين تقدم وتوزيع الخدمات العامة جميع المستويات الحكومية.
- تشجيع النمو الاقتصادي من خلال الابتكار وتدعيم المشاريع العامة بالتقنيات.
- زيادة المشاركة الشعبية في العمل الحكومي.

خلاصة الفصل الأول

أدى التطور السريع الذي شهده العالم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى ظهور العديد من المفاهيم الجديدة ، على غرار مفهوم الإدارة الإلكترونية، مفهوم الحكومة الالكترونية، الحكومة الالكترونية، و حظيت تلك المفاهيم كلها، باهتمام كبير من طرف العديد من الباحثين و مختلف الحكومات في العالم، و ذلك من أجل البحث عن سبل الاستفادة من التقنية الرقمية في المجالات المختلفة.و برزت أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال من أجل تحقيق خصائص الحكم الراشد.سنحاول في الفصل القادم التعرض لتأثير رقمنة الادارة المحلية على النظام السياسي.

الفصل الثاني :تأثير رقمه الإدارة

المحلية على النظام السياسي

مع التطور الكبير الذي عرفه ميدان تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في العالم، أصبح التركيز حاليا أكثر على التقنية الرقمية من طرف الباحثين والحكومات، نتيجة للدور الذي يمكن أن تقوم به في مجال تحسين الخدمة العمومية، ومحاولة الإستفادة منها لتمكين المواطن من المشاركة الفعالة في صناعة القرار السياسي بالإدارة المحلية، وفي هذا السياق أثبتت عديد من الدراسات أهمية استخدام الرقمنة في الإدارة المحلية لتكريس الديمقراطية الإلكترونية وتفعيل مشاركة المواطنين في صنع القرار على المستوى المحلي. سنحاول في هذا الفصل تحليل الديمقراطية الإلكترونية، المشاركة الإلكترونية والتصويت الإلكتروني.

المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية الإلكترونية.

نجم عن الثورة الرقمية التي شهدتها العالم في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال تأثيرات وانعكاسات مهمة على مختلف المستويات سواء السياسية، الاقتصادية الاجتماعية وغيرها، وتعد الديمقراطية إحدى الجوانب التي عرفت تأثيرا بفعل هذه الثورة الإلكترونية فانقلبت من ديمقراطية تمثيلية إلى ديمقراطية يصطلح عليها "الديمقراطية الإلكترونية"

وقبل أن نخوض في تحليل الديمقراطية الإلكترونية، يمكن أن نميز ثلاثة عوامل أساسية وراء ضرورة تطبيق الديمقراطية الإلكترونية اليوم¹:

أولاً: توسع الامتناع عن العملية السياسية بشكل مثير، من خلال العقد الماضي في كافة أنحاء العالم إلى حد أن المواطنين تركوا الحق الديمقراطي الأكثر أهمية وهو التصويت في الانتخابات الوطنية، وتعرض بعض الحقائق أن نسبة الامتناع ستصل إلى 65 % بحلول 2020 في أوروبا الغربية لوحدها.

¹ رمضان بن شعبان، الديمقراطية الإلكترونية تجديد للممارسة الديمقراطية بواسطة تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، مجلة الحكمة، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع، عدد 04، الجزائر، 2010، ص107
أنظر

Vassilis Goulandris, "e-democracy – from theory to practice", In : Dicorate General of Political Affairs, Council of Europe, Reflections on the future of democracy in Europe, Barcelona, 2004, PP. 121-122.

ثانيا: الكثير من القضايا، أصبحت عالمية على نحو متزايد، تتطلب حلول عالمية أي أنه لا يمكن التعامل معها على مستوى الحكومات الوطنية وتمثل البيئة مثالا واضحا لذلك.

ثالثا: عامل الاتصال وهو العامل الأكثر أهمية، إذ أصبح شرط الديمقراطية المعاصرة. فأوروبا اليوم، على سبيل المثال، مشكلة 800 مليون أوروبي ممثلون بمجلس أوروبي، حيث يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة تقديم وسائل عبر وطنية للاتصال والتعاون والتشاور، وهذه هي مهمة الديمقراطية الإلكترونية.

المطلب الأول: تعريف الديمقراطية الإلكترونية.

لقد تعددت تسميات الديمقراطية الإلكترونية فهناك من يصطلح عليها بالديمقراطية السيبرانية، وهناك من يسميها الديمقراطية الرقمية وأيضا ديمقراطية تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلا أن كل هذه المفاهيم تحمل دلالات ومعاني.

فالنسبة لـ "كارتيه" "Cartier" الديمقراطية الإلكترونية تشمل في معناها الواسع، والأكثر استخداما، وسيلة لممارسة الديمقراطية المشاركة من خلال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال الجديدة (NTIC*)¹. فالديمقراطية الإلكترونية بهذا المعنى لا تعبر عن شكل جديد للديمقراطية ، بل ترتبط بتطبيق الديمقراطية المشاركة، من خلال ما تمنحه الأدوات التكنولوجية الجديدة.

أما بالنسبة لـ "Ann Macintosh" فالديمقراطية الإلكترونية ترجع بكل بساطة إلى استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل إشراك المواطنين، ودعم العملية الديمقراطية في اتخاذ القرارات، وتقوية الديمقراطية التمثيلية.

كما عرف كايس وأول (kies et al) الديمقراطية الإلكترونية على أنها استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتكوين المواطن وجعله قادرا على محاسبة السياسيين على أفعالهم، وكذلك تسهيل

¹PAUL Prévost .Marie-Ève Fortin et autres, **Développer l'exercice de La Cyberdémocratie**.Canada: Sherbrooke : Université de Montréal,2004 , P.27.

وتفعيل الاتصال بين السياسيين ومندوبيهم والمواطنين، مما يجعل الممثلين السياسيين أكثر فعالية في العملة السياسية¹.

وقد تبني بيرت ودياز (peart & diaz) تعريف (kies et ail) وأضافوا مجموعة من التقنيات التي تشتملها الديمقراطية الالكترونية مثل:

1- زيادة مستوى الشفافية للعملية السياسية

2- تحسين دور المواطن بالمشاركة والتفاعل بالعملية .

3- و أخيرا تحسين جودة الرأي السياسي، من خلال فتح الأفاق للنقاشات وتوفير المعلومات اللازمة².

أما المركز الدولي الديمقراطي الاسكتلندي "the international Teledemocracy center" والمتخصص في الديمقراطية الالكترونية، يركز في تعريفه للديمقراطية الالكترونية بأنها "هدف يقوي الديمقراطية من خلال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال المتطورة في تحسين عملية اتخاذ القرارات الديمقراطية، وذلك باشتراك المواطن المتزايد بشكل محدد خلال الاستشارات الالكترونية، والمطالبة بالالتماس، أو العرائض الالكترونية ويعتبر ذلك بناء على خلفية تعويض السلطة التشريعية³.

كما عرفت الديمقراطية الرقمية أو الإلكترونية كذلك، بأنها العملية التي يتم من خلالها توظيف الأدوات التكنولوجية، إما بغرض تجديد مضمون الممارسة الديمقراطية، أو لتوسيع فضاءها ومجال فعلها، أو على خلفية من ضرورة إعادة تشكيل القواعد القائمة عليها، ما يجعلها ترتبط بتكنولوجيا الإعلام والمعلومات والاتصال⁴

ويتضح مما تقدم ، أن الديمقراطية الرقمية (الالكترونية) تقوم على التكنولوجيا الرقمية والمعلوماتية التي استحدثت أشكالاً للتغيير لم تكن موجودة في الديمقراطيات القديمة، أهمها الحوار الواضح والتشاور في أن

¹ أحمد أبو شنب، الحكومة الالكترونية أداة للديمقراطية و التنمية المجتمعية ، مرجع سابق، ص 27

² نفس المرجع السابق، ص 27

³ نوال مغزيلي، دور تكنولوجيا الاعلام والاتصال في إرساء ممارسة جديدة للديمقراطية، مجلة العلوم السياسية و القانون، المركز الديمقراطي العربي، العدد 03، يونيو 2017، ص 08

⁴ رمضان عبد المجيد، الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية، دفاثر السياسة و القانون، جامعة قاصدي مرباح، العدد 16 جانفي 2017، ص 80

واحد بين الأفراد أو بين مجموعات من الأفراد، مما أتاح مجالا أوسع للحوار والمجادلة والنقاش وتبادل وجهات النظر المختلفة والتشاور والتشارك.

منظورات الديمقراطية الإلكترونية:

ضمن التعاريف المختلفة السابقة، ومن خلال استعمال تقنيات الاتصال الإلكتروني المختلفة، تبرز ثلاثة أنواع مختلفة من الممارسة في الديمقراطية الإلكترونية¹:

- زيادة شفافية العملية السياسية.
- تحسين التدخل المباشر، وإشراك المواطن.
- تحسين نوعية تشكيل الرأي بافتتاح الفضاءات الجديدة للمعلومات والتشاور.

يمكن تناول عمل الديمقراطية الإلكترونية لزيادة شفافية العملية السياسية والديمقراطية، باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال من خلال توفير المعلومات للمواطنين. ويرتبط ذلك بنوعين من المبادرات لإقرار الشفافية، يتعلق النوع الأول بمصدر مركزي للمعلومات حول الحكومة ونشاطاتها. أما النوع الثاني فيرتبط بجعل تقنية الويب مصدرا لمجموعة واسعة من النصوص، والصور، والتسجيلات الصوتية وجعلها متوفرة للمواطنين على شاشات الحاسوب.

أما البعد الثاني لمبادرات الديمقراطية الإلكترونية، هو ذلك الذي يروج لاستعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصال كأداة لإشراك المواطن في عملية الحكم، ومن أهم الأنواع الفرعية الرئيسية ضمن هذا البعد:

- الثورة المباشرة التي حدثت في عملية التصويت التي تسمح للمواطنين بالتصويت على الإنترنت.
- النوع الثاني وهو النوع الفرعي، الذي يعتبر إلى حد بعيد الأكثر شيوعا، ويتمثل في تعليقات المواطن أو الاستشارة على الإنترنت "e-consultation".

¹ رمضان بن شعبان، مرجع سابق، ص 50
أنظر

- أما البعد الثالث لمبادرات الديمقراطية الإلكترونية هو الذي، يحاول بعث المجال العام من جديد عن طريق الإنترنت. يعرض هذا المنظور عموماً، أن مبادرات المواطنين المحلية ضمن المجال العام البسيط (أماكن المناقشة التقليدي) تناقصت بشكل كبير في عصر يسيطر عليه الاتصال والعمل الإلكتروني، ومن ثمة يقدم هذا المنظور الديمقراطية الإلكترونية ضمن القدرة التفاعلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، التي تسمح للمواطنين بالمناقشة والاتصال عبر الوسائط الجديدة التي تستبدل المجال العام الطبيعي. ولعل المثال الأكثر إبداعاً، ضمن هذا المنظور، جلسات الدردشة " Online chat Session " (سؤال/جواب)، تسمح للمواطنين بخلق حوار مباشر مع السياسيين والإداريين على حد سواء¹.

من هذا المنطلق، فالديمقراطية الإلكترونية هي ذلك التقارب بين العمليات الديمقراطية التقليدية وتقنيات المعلومات والاتصال، لاسيما الإنترنت، في كيفية تحسين العملية الديمقراطية، وإعطاء فرص متزايدة للأفراد في التفاعل مع الحكومة، من خلال تقديم خدمات للمواطنين وتزويدهم بالمعلومات من أجل توليد نقاش أكثر متانة، ومن ثمة يمكن تضمين مفهوم الديمقراطية الإلكترونية ثلاثة أهداف رئيسية وهي: تسهيل وتوسيع وتعميق مشاركة المواطنين في العملية الديمقراطية.

ويظهر تحقيق هذه الأهداف أكثر من الناحية العملية، في المجالات التي تمارس فيها الديمقراطية الإلكترونية وهي²:

1- البرلمان الإلكتروني :

توفر تكنولوجيا المعلومات الاتصال المستمر بالمواطنين وإعلامهم واستشارتهم في كل القضايا التي تطرح داخل غرفة البرلمان، كما تشكل أداة لمتابعة نشاط البرلمانين وإمكانية التدخل، وتعد من أهم الشروط الملموسة في قيام برلمان شفاف يعزز الثقة لدى المواطنين، ويعتبر المجلس الوطني لكيبك Québec مثالا واقعيا على ذلك حيث اخترع مشروعين أساسيين يتعلق الأول بالاستشارة وذلك على الموقع : WWW.PARL.gc.ca/disability وآخر يتعلق بإصلاح المؤسسات الديمقراطية.

¹ أنظر

Michael N. Peart and Javier Ramos Diaz, opcit. p07

² نوال مغزيلي، مرجع سابق، ص 09

كما يقوم البرلمان في المملكة المتحدة بتطوير قدرته على الاستفادة من الانترنت لعقد استشارات باسم لجان برلمانية مختارة على الموقع forums.parliament.uk، حيث قام بعقد استشارات على تسعة موضوعات من عام 2007 إلى غاية 2012. سابقا كان يتم عمل الاستشارات بالنيابة عن البرلمان من قبل مؤسسات مستقلة عن الحكومة ومنها Hansard Society، ومن خلال الرابط www.tellparliament.net وقد تم طرح موضوعات مختلفة و تحت روابط إلكترونية مخصصة لكل موضوع مثل الفيضانات المائية، والموازنات العامة، وأشهر هذه النقاشات هي المتعلقة بالتكنولوجيا والقوانين الخاصة بالتنازل البشري والتلقيح و التناسخ ، والذي عقد في العام 2004 و حقق 333 مستخدم مسجل ، قاموا بإرسال 627 رسالة، منهم 59 بالمئة لم يرسلوا أو يكتبوا أية رسائل إلى مرشحهم أو ممثليهم¹.

2- الشفافية الإلكترونية: تتم من خلال نشر وثائق الحكومة عبر الانترنت إلا في حالة الوثائق الأمنية والعسكرية أو التي يكون ضرر نشرها أكبر من ضرر إخفائها، وتساعد هذه الخطوة الحكومات على محاربة الفساد وتدعيم آليات الرقابة، نظرا لكشف المعلومات أمام الرأي العام².

3- المجتمع المدني: نجد العديد من المنظمات المجتمع المدني أسست لها قواعد في المجتمع الافتراضي عبر الشبكات الاجتماعية، فنجد من بينها النقابات والجمعيات الأهلية التي استغلت الشبكة في زيادة التواصل بين أفرادها ودعوة المستفيدين إلى برامجها ومشروعاتها³، والترويج للأفكار والسياسات التي تتبناها، وقد استغلت بعض المنظمات بنجاح هذه الشبكات في استقطاب داعمين ومنخرطين جدد إلى صفوفها.

4- الأحزاب السياسية: تشكل تكنولوجيا الإعلام والاتصال بالنسبة للأحزاب أداة لإشراك أعضائها في وضع السياسات وذلك من خلال إنشاء مواقع لها تضع بها أفكار واتجاهاتها، حيث تستطيع الإنترنت أن تساعد الأحزاب السياسية من خلال استخدام الحاسوبات وقواعد البيانات الانتخابية في الحملات الانتخابية، وحشد أصوات الناخبين .ويستخدم البريد الإلكتروني تحديداً في دعم شبكات العمل الجماعية

¹ أحمد عماد أبو شنب، مرجع سابق، ص 34

² عبدالمجيد رمضان، مرجع سابق، ص 81

³ مبارك زودة ، دور الإعلام الاجتماعي في صناعة الرأي العام الثورة التونسية أنموذجاً، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال (جامعة الحاج لخضر باتنة: قسم العلوم الإنسانية ، 2012 - 2011، ص.158

داخل المنظومات الحزبية علاوة على ربط المواطنين بالأحزاب ، وتشير بعض الدراسات إلى استخدام الأحزاب السياسية للإنترنت في دول معينة مثل الدانمارك وبريطانيا وهولندا وكذا الولايات المتحدة¹.

5- الحملات الانتخابية الالكترونية: يتم فيها توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم العملية الانتخابية للمرشح ، من خلال أتمتة مختلف الوحدات الوظيفية للهيكل التنظيمي للحملة الانتخابية. قد تبلور استخدام هذه التكنولوجيا وخاصة الشبكات الاجتماعية (الفيسبوك، التويتر.. الخ) بوضوح في الحملة الانتخابية لرئيس الأمريكي باراك أوباما خلال الانتخابات الرئاسية سنة 2008 (الذي يعتبر من الأوائل الذين اعتمدوا على الشبكات الاجتماعية في حملته، كما عرفت الانتخابات الرئاسية الأمريكية سنة 2016 الاعتماد على مواقع الإعلام الاجتماعي، وظهر هذا جليا في الحملة الانتخابية لدونالد ترامب أين اعتمد على هذه المواقع ولاسيما التويتر لترويج لبرنامج وأفكاره. لتشكل هذه الأدوات جسر للتواصل بين الرأي العام الأمريكي والمرشح للانتخابات².

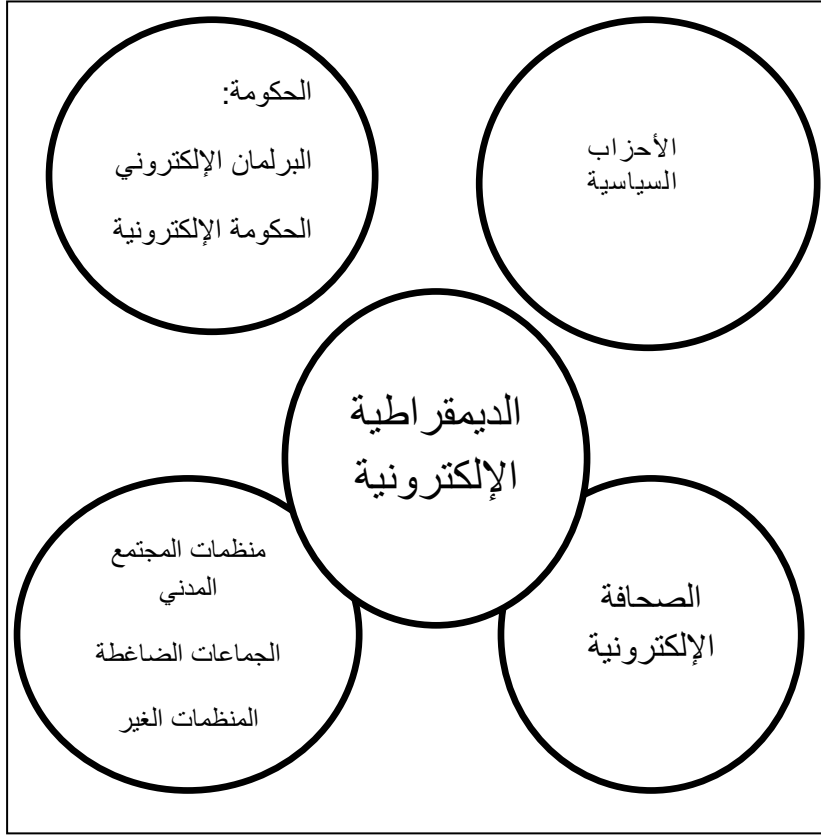
6- الاحتجاج الالكتروني: أتاح هذا التطور الهائل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال إمكانية الاحتجاج الرقمي (كدعامة للاحتجاج التقليدي) ، حيث يمكن لمجموعة من الأفراد تجمعهم أهداف مشتركة أن يقوموا بتقديم شكاوى واحتجاجات ضد أحد القرارات الصادرة عن إحدى مؤسسات الدولة على الموقع الالكتروني الخاص بتلك المؤسسة أو صفحة الفيسبوك التابعة لها، ويمكن أن يتوسع ذلك الاحتجاج ليشمل فئات أخرى تتعاطف مع مطالب المحتجين أو إرسال رسائل قصيرة على الهواتف المحمولة تحمل نفس محتوى الاحتجاج³.

¹ طه عبد العاطي نجم، أنور بن محمد الرواس، العلاقة بين تعرض الشباب العماني لوسائل الإعلام الجديدة ومستوى المعرفة السياسية، دراسة ميدانية على عينة من مستخدمي الإنترنت، مجلة دفا تر السياسة والقانون ، العدد الرابع ، جانفي (2011)، ص.49

² حسين محمود هتمي ، العلاقات العامة وشبكات التواصل الاجتماعي عمان: دار أسامة للنشر، 2014، ص. 98.

³ محمد نور علي السيد البصراي ، دور الإعلام الجديد في تعزيز المشاركة السياسية (مصر نموذجا) ، مجلة علوم الإنسان والمجتمع ، العدد 12، نوفمبر 2014 ص.406.

الشكل رقم 1: مجالات ممارسة الديمقراطية الإلكترونية



المصدر: Pul Prévost. Marie-Ève Fortin et autres, **Op.Cit.**P.34

المطلب الثاني: أصل الديمقراطية الإلكترونية.

ظهرت فكرة الديمقراطية الإلكترونية بشكل تدريجي منذ الحرب العالمية الثانية مع اختراع الحاسوب، وقد جاء هذا النضج ضمن سياقات اجتماعية وسياسية وتكنولوجية (تكنولوجيا المعلومات والاتصال المتاحة).

وتبعاً لذلك، فإن الديمقراطية الإلكترونية عرفت ثلاث مراحل أساسية (أنظر الجدول رقم 01) في السنوات الخمسين الأخيرة من القرن الماضي¹.

¹Patrice flichy, **Les enjeux démocratique et administratifs d'Internet**, Regard sur L'actualité, N°327, janvier 2007, P.05.

انطلاقاً من هذا التحليل يقدم "Thierry Vedel" ثلاثة مراحل أساسية مرت بها الديمقراطية الإلكترونية وهي¹:

- فترة الخمسينيات: علم التحكم الآلي (السيبرانتيك) وآلات للحكم.

سيطر خلال هذه الفترة اهتمام رئيسي: هو كيف يمكن أن تسهم التكنولوجيا في خدمة السياسة وترشيد وتوجيه المجتمعات بعيداً عن أهواء الإنسان، وإعادة بناء العالم دون الأخطاء والانحرافات البشرية.

فالتحكم الآلي حسب "روبرت وينر" "Robert Wiener" في كتابه "cybernetics or Control and Communications in the Animal and the Machine" الذي نشر عام 1948، هو إضفاء الطابع الرسمي على تدفق المعلومات داخل النظام أو بينه وبين بيئته، ويقوم على التصور أن الحواسيب الضخمة قادرة على التعامل مع مئات الآلاف من البيانات والحد من العقبات التي تفرضها النظم الإدارية. وبهذا المعنى، يصبح التحكم الآلي نهج نظامي يقلل من قوة اعتبار أن السياسة "علبة سوداء"، ويكرس التوازن بين النظام وبيئته، بدلاً من الصراع الإيديولوجي داخله.

فحركة التخطيط وترشيد الاختيار العام، التي تعتمد على أجهزة الكمبيوتر توفر للدولة أدوات فعالة لعم اتخاذ القرار، ومن الأمثلة التي تقدم ضمن هذا السياق، نظام برمجة وتخطيط الميزانية (*PPBS) في الولايات المتحدة وخيارات ترشيد الميزانية (RCB) في فرنسا.

غير أنه بحلول الستينيات من القرن الماضي بدأ هذا النهج يتعرض لانتقادات عديدة ارتكزت على تسليط الضوء على فكرة تبسيطه لمفهوم السياسة، فبالنسبة "لجون مينو" "Meynaut" السياسة تتسم بالتعقيد لا يمكن للتقنية أن تقلل منه، وعلى العكس من ذلك قد يكون هناك تسييس للتقنية. أما "هبرماس"

¹ رمضان بن شعبان، مرجع سابق، ص53
أنظر

Thierry Vedel, L' idée de démocratie électronique : Origines, Visions, Questions , Paru Dans Le : Pascal Perrineau, Désenchantement démocratique, Editions De L'Aube, La Tour d'Aigues, 2003, P.01.

disponible sur: < gdrtics.u-paris10.fr/pdf/ecoles/sept2003/01- 03_vedel.pdf>. Accédé le: 24-10-2007. P.02-03.

"Hebermas" يرى أن التحكم الآلي والحل التقني للمشكلات يؤدي إلى عدم تسييس الرأي العام الذي يقوم على المناقشة الحرة بين المواطنين.

- فترة السبعينيات: الشبكات المحلية والديمقراطية عن بعد.

اتسم العهد الثاني للديمقراطية الالكترونية بسمة بارزة، وهي التحول في الأهداف والنطاق والنهج، حيث أصبح ينظر إلى شبكات الكابل التلفزيونية (Les Réseaux câblés de télévision) أنها تشكل وسائل للإعلام المحلي، يمكن استخدامها في المجتمعات المحلية.

وطرحت هذه التغيرات أيضا حقيقة مهمة وهي مدى مركزية الدولة وقدرتها في صنع القرار، بالإضافة إلى تحول الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات وآثارها على المجتمع والمشاركة المدنية على المستوى المحلي.

أما بالنسبة للنهج فقد ارتبط بالتأكيد على الاتصال الأفقي "Bottom-up" بدلا من القاعدة السابقة القائمة على أساس الاتصال من أعلى إلى أسفل "Top-down". بالإضافة إلى ذلك بدأت تكنولوجيا المعلومات والاتصال تتطور شيئا فشيئا في الجامعات والمختبرات وبدأ الباحثون يتجهون نحو تجسيد كيفية اعتماد تكنولوجيا المعلومات من قبل المواطنين والعمل على تكوين ثقافة تقنية.

وعلى المستوى الفكري والاجتماعي، فقد شكلت سنة 1968 بروز جبهات اجتماعية جديدة ينعكس اهتمامها في تنفيذ التجارب، التي تهدف إلى وضع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في خدمة الشعب، والدعوة إلى التغيير الاجتماعي من الأسفل بدلا من النظر إلى المواطن كمستهلك للسياسة.

ويمكن ربط تجارب الديمقراطية عن بعد "La télé-démocratie" في اتجاهين رئيسيين:

الأول يفتح النقاش حول أشكال الديمقراطية (المباشرة، التمثيلية... إلخ)، يركز على استخدام الشبكات المحلية لإنشاء علاقات جديدة بين المواطنين والمسؤولين، استنادا إلى عمليات التفاعل التي توفرها كابلات شبكات التلفزيون. ومن أهم المشاريع التي نشأت ضمن هذا الاتجاه مشروع "مينيرفا" "Minerva" في نيو جيرسي و "Hawai Televote"، وهي محاولات لتنفيذ آليات المشاركة في القرارات العامة عبر البث الإذاعي لاجتماعات المجالس البلدية، وتعد بحق إحدى المحاولات المبكرة للتشاور.

ومن الجانب الآخر فإن النزعة الاجتماعية تبدو أقوى في الاتجاه الثاني، الأكثر اهتماما بقدرة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في خلق الأواصر الاجتماعية وتعزيز الهويات المحلية، وقد شكلت هذه الفكرة روح أطروحات كل من "D'illich" و "Schumacher" التي ولدت في عام 1970 أشهر الشبكات المجتمعية "Community Networks" في سان فرانسيسكو، التي تهدف إلى تنشيط العلاقات بين الناس من نفس المدينة. والحركة الحرة للشبكات "Free-Nets" في الثمانينيات، التي تهدف إلى تعزيز التبادل المباشر للمعلومات خارج القنوات المؤسسية أو التجارية.

ولكن هذه المحاولات لم تصمد في مواجهة القيود التي تواجه تسويق شبكات التلفزيون، وأكثر من ذلك فقد ارتبط الضعف النسبي للعهد الثاني للديمقراطية الإلكترونية أكثر بالتلفزيون الذي أصبح أداة للتسلية بدلا من المشاركة المدنية. بالإضافة إلى أن التجارب السابقة لم تؤد إلى توسيع المجال العام. وضمن هذا السياق، يجادل البعض بأن أفكار المواطنة والحرية السياسية متأصلة في المجال العام غير أن أجهزة إعلامنا التقليدية كمجال للنقاش العام كانت مصحوبة بأفكار من الأعلى إلى الأسفل، يسيطر عليها منطق الأبوية¹.

فترة التسعينيات: الإنترنت والديمقراطية الإلكترونية.

لقد شكل منتصف عام 1990 مرحلة جديدة في تطور فكرة الديمقراطية الإلكترونية، ويرجع ذلك أساسا إلى الإنترنت لما يمنحه من تنوع في أشكال الاتصال وحرية التعبير وبساطة الاستخدام، فقد أصبح ينظر للإنترنت كشبكة عصبية اجتماعية، وقد عبر عن ذلك الرئيس الأمريكي السابق "آل غور" "Al Gore" عام 1994 بالقول "نحن الآن يمكن أن نخلق شبكة معلومات كوكبية ترسل الرسائل والصور بسرعة الضوء من المدينة الأكبر إلى القرية الأصغر في كل القارة"². ويبدو أن الإنترنت ليس فقط عرضا لحلول

¹ رمضان بن شعبان، مرجع سابق، ص 55
أنظر

Anna Malina, **Perspectives on citizen democratisation and alienation in the virtual Public Sphere**, in: Barry N.Hague and Brian D.Loader, **Digital Democracy: Discourse and Decision Making In the Information Age**, London: Routledge, 1999, P.23.

² رمضان بن شعبان، مرجع سابق، ص 56
أنظر

جديدة للمشاكل التقليدية للسياسة، بل نموذجاً جديداً للعيش وعصراً جديداً للسياسة. كإحدى الاستجابات لعصر العولمة ويقول "أنتوني غدنز" أنه في الوقت الذي تفقد فيه الديمقراطية والحكومة الفاعلة سيطرتها على الأحداث، فإن ما نحتاج إليه هو تعميق ممارسة الديمقراطية ذاتها أو "دمقرطة الديمقراطية" "Democratising democracy"¹.

ويكون تعميق الممارسة الديمقراطية باستخدام تكنولوجيا المعلومات، بتصميم السياسات ضمن فضاء إلكتروني "Cyberspace" مفتوح غير هرمي، يبني فيه الأفراد علاقات مستقلة تماماً. ومن بين الرؤى الرئيسية التي دعمت هذا المفهوم، تلك التي طرحها "Howard Rheingold" الذي ينظر إلى المجتمع الافتراضي أنه خلية أساسية لعصر جديد للسياسة، بفضل الإمكانيات التفاعلية لشبكة المعلومات، التي تمكن المواطنين بسهولة من تكوين رأسمال اجتماعي، يعطيهم السلطة الحقيقية في العمل السياسي².

الجدول رقم 1: العصور الثلاثة للديمقراطية الإلكترونية.

الحقبة الزمنية	السياق الاجتماعي والسياسي	السياق التقني	الموضوعات، النطاق والفواعل المفضلة
1950 - 1960 الآلة التي تحكم La machine à gouverner - Norbert Winer - Karl Deutsch	- الخروج من الحرب العالمية الثانية، والدخول في حرب باردة تميزت بتدخل قوي للدولة. - ظهور الإدارة العامة.	- اعتبر الحاسوب أداة قوية في علاج البيانات. - أنظمة كمبيوتر مركزية.	- التسيير الفعال للإدارة. - عقلانية العلاقة من الدولة إلى المجتمع. - السلوك العلمي للعمل العمومي.
1970 - 1980 الديمقراطية عن بعد: Latélé-	- أزمة اجتماعية وسياسية نهاية 1960 ورفض المؤسسات السياسية.	- شبكات الكابل التلفزيونية الذاتي المحلي.	- تحديث الديمقراطية التمثيلية من أجل علاقة أفضل بين المواطنين والمسؤولين المنتخبين.

¹Engagement, France, Paris: OECD Publications Service, 2003. P. 144

²أحمد فرج، الديمقراطية الرقمية وتأثيرها على مشاركة الشباب في الحياة النيابية، مجلة البصيرة، العدد التاسع، 2005، ص 98.

³رمضان بن شعبان، مرجع سابق، ص 56

<p>– العودة إلى المحلية كبديل لإعادة بناء السياسة.</p>	<p>démocratique – Amitai Etzioni – Benjamin Barber – Franck Arterton</p>
<p>– المجتمع المحلي كمختبر لديمقراطية قوية.</p>	<p>2000 – 1990 الديمقراطية الإلكترونية La cyber-démocratique – Howard Rheingold – Alvin Toffler – Esther Dyson</p>
<p>– اتساع توزيع الحاسوب، وتطور الإنترنت، حيث أصبح ينظر إلى شبكة مفتوحة لا مركزية، وتقدم عالمي قوي يسمح بالاتصالات الغير هرمية.</p>	<p>– رفض تدخل الدولة. – العولمة طرحت تساؤلات حول نهاية الدولة القومية. – تصاعد الفردانية والقيم الليبرالية التحررية.</p>
<p>– إعادة تأسيس الصلات الاجتماعية داخل المجتمعات الافتراضية أي أن المواطن أصبح مستقلا ذاتيا ضمن فضاء عالمي (القرية العالمية). – الفضاء الإلكتروني أداة جديدة للتنظيم السياسي.</p>	<p>– اتساع توزيع الحاسوب، وتطور الإنترنت، حيث أصبح ينظر إلى شبكة مفتوحة لا مركزية، وتقدم عالمي قوي يسمح بالاتصالات الغير هرمية.</p>

المصدر.: P.05, Op.Cit., Thierry Vedel

المطلب الثالث: التأثيرات السياسية للديمقراطية الالكترونية

لقد نجم عن التطور الكبير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال عدة انعكاسات من الناحية السياسية ، يمكن تحليلها من خلال العناصر التالية¹:

أ. إنهاء احتكار النظم الحاكمة للمعلومات ونشر الوعي السياسي لدى المواطنين:

تمكن تكنولوجيا المعلومات من وصول المواطن للمعلومات الكاملة و الكافية حول مختلف القضايا السياسية ،و أتاحت مصادر جديدة ومتعددة ومستقلة للمعلومات خارج دائرة سيطرة وتحكم الأنظمة

¹أحمد باي، ثورة المعلومات و الاتصالات و إمكانية التغيير في العالم العربي،دراسات اجتماعية، مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمية ، عدد 07، الجزائر، 2011،ص139
أنظر حسين توفيق إبراهيم، ثورة المعلومات والتطور الديمقراطي في العالم العربي، كراسات إستراتيجية، السنة 14، العدد 139، ماي 2006، ص 9.

السياسية، وهو ما يؤدي إلى إنهاء أو التخفيف من احتكار هذه النظم - وبأجهزتها المختلفة - للمعلومات ، وبالتالي تراجع درجات التسلطية وشدتها، حيث تشكل ظاهرة احتكار المعلومات أحد المرتكزات الأساسية لتكريس الطابع التسلطي¹.

كما أصبحت تكنولوجيا المعلومات و الاتصال مجالا للحوار و فضاء للنقاش السياسي بين المواطنين، و برز دورها الكبير في التأثير، و ممارسة الضغط على صانع القرار السياسي بشأن مختلف القضايا السياسية ،و أدى ذلك إلى التراجع في مستوى الممارسات التسلطية و انتهاكات حقوق الإنسان وقمع الحريات، إذ يصعب إخفاء هذه الممارسات في ظل قوة تدفق المعلومة، وهو ما يدفع العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في هذا المجال إلى شن حملات دولية ضدها. لقد أسهمت ثورة المعلومات والاتصالات في عولمة مثل هذه القضايا (حقوق الإنسان، حق المرأة الحريات...) حيث تخطت نطاق الحدود القطرية ولم تعد شأنًا داخليًا.

كما تساهم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تنمية الوعي السياسي لدى المواطنين من خلال زيادة مستوى المعرفة والإدراك والوعي لدى الجماهير ، بالتجارب والخبرات والممارسات الإيجابية للدولة الأخرى ، فيما يتعلق بقضايا التنمية والديمقراطية والمشاركة السياسية واحترام حقوق الإنسان ومحاربة الفساد وتطبيق حقوق المواطنة ومبادئ الشفافية ، فضلاً عن تدعيم المقارنة بين ما يجري في هذه الدول والممارسات التي تجرى في دولهم، بما يساهم في تدعيم وتعزيز الوعي السياسي لديهم ، فضلاً عن تغذية ورفع مستوى طموحاتهم وتطلعاتهم بشأن قضايا الإصلاح والتطور الديمقراطي .

ب. دور ثورة المعلومات والاتصالات في تفعيل دور المعارضة السياسية:

أسهمت ثورة المعلومات و الاتصال في تعزيز و تدعيم دور الأحزاب و قوى المعارضة السياسية، من خلال ما أتاحتها من وسائل لهذه الأحزاب ساعدتها في نشر أفكارها و برامجها السياسية و التعريف بأنشطتها و تقديم الكوادر السياسية و القيادية بها، بل و استقطاب أعضاء جدد في صفوفها، بالإضافة إلى ما وفرتة لقوى المعارضة المحظورة التي تمارس نشاطها في الخارج من أساليب حديثة في التواصل مع المواطنين و الجماهير داخل البلاد بعيدا عن المطاردات و الملاحقات الأمنية، حيث سمحت بالرؤية عن بعد و الاطلاع و الحوار و معرفة بعضهم لبعض الآخر و نقل تجاربهم و معطيات انجازاتهم فيما بينهم وصولاً إلى حالة الانتشار و التعميم، فحتى في ظل حكم أشد النظم الاستبدادية تسلطاً، مكنت

¹ حسين توفيق إبراهيم، ثورة المعلومات والتطور الديمقراطي في العالم العربي، مرجع سابق، ص9.

الإنترنت حركات المعارضة الموجودة في الخارج من الوصول إلى الداخل و الانضمام إلى الحوار السياسي و المشاركة فيه¹.

وهكذا فإن ثورة المعلومات والاتصالات توفر وسائل تسمح بالبحث الإعلامي والتدفق المعلوماتي المباشر، عبر حدود الدول بعيدا عن سيطرة الحكومات، مما يتيح لقوى المعارضة مجالا لممارسة جانب من أنشطتها باستقلالية بعيدا عن ضغوط النظم الحاكمة، التي تبقى قدرتها على مراقبة الأساليب الحديثة لهذه الثورة محدودة. خاصة مع سرعة الاكتشافات والحركة التطورية المتواصلة في هذا المجال.

ج. تأثير ثورة المعلومات والاتصالات على المجتمع المدني:

تعتبر مؤسسات المجتمع المدني ركيزة أساسية لقيام الديمقراطية، فتواجدها ضروري، ونشاطها الفعال أساس العمل والسلوك الديمقراطي، سواء من خلال دورها في بناء عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية من أجل نشر الوعي والقيم الديمقراطية، أو من خلال اعتبارها حلقات وصل مؤسسية بين الحاكم والمحكومين - هذا من جهة - كما لا يمكن أن يولد وينمو المجتمع المدني في غياب الديمقراطية، وضمان حرية النشاط والعمل غير الحكومي - من جهة أخرى - وهكذا تبدو العلاقة جدلية ومعقدة بين الديمقراطية والمجتمع المدني.

في ظل ثورة المعلومات والاتصالات، تصبح للمجتمعات المدنية في الدول فرصة لتعزيز تواجدها في الحياة السياسية، حيث تتيح وسائل الاتصال المتطورة هامش الحركة النضالية ضد الأنظمة التسلطية، وكسب أعضاء جدد، وإيجاد مصادر التمويل، والأهم هو سهولة التواصل مع التنظيمات غير الحكومية الدولية الناشطة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو ما من شأنه أن يساعد في ضمان برامج تدريبية للكوادر، وتقديم الدعم المادي وتوفير المساندة من أجل الضغط على الأنظمة والحكومات، وذلك يتم بعيدا عن رقابة الدولة وسيطرتها مما يعزز دورها وفعاليتها².

إن التأثير الإيجابي لثورة المعلومات على فعالية وأهمية المجتمع المدني، يبقى مرهونا بمدى قدرة هذه التنظيمات على تطوير مقوماتها وإمكانياتها البشرية، ووسائل نشاطها وأهدافها وفق ما يتماشى مع هذه الثورة. وهذا العامل يؤدي إلى حقيقة أن المجتمع المدني - ومن خلال تتبع دوره الآتي في الخارطة

¹ حسين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص 9.

² أنظر حسين توفيق إبراهيم، ثورة المعلومات والتطور الديمقراطي في العالم العربي، مرجع سابق، ص 12.

السياسية الداخلية أو الدولية - يبقى في طور التكوين ويبقى استخدامه لوسائل تدفق المعلومات والتأثير في الحياة السياسية، في نطاق محدود جداً¹.

د-المساهمة في تطوير وتحسين العمل في البرلمانات والمجالس التشريعية:

تقوم تكنولوجيا المعلومات بدور كبير على مستوى البرلمان، فالعمل البرلماني يحتاج إلى استخدام التقنية الرقمية في جميع مجالاته ، حتى يمكنه تقديم صورة كاملة عن أدائه وحتى يمكن بعد ذلك الحكم على هذا الأداء ، يحتاج العمل البرلماني إلى استخدام كل وسائل الشفافية لأنه يعبر عن نبض العمل الديمقراطي داخل الدولة ، والتقصير في استخدام التكنولوجيا يعد تقصيراً في ترسيخ مبادئ الديمقراطية والنزاهة والشفافية وبالتالي المحاسبة والمصادقية ، ويمكن ان يتم ذلك من خلال توفير المعلومات بكافة صورها وأشكالها أمام أعضاء البرلمان، وتوثيق الأعمال الخاصة بجلسات المجالس النيابية ، وغيرها.

كمثال عن ذلك يعتبر البرلمان في المملكة المتحدة من التجارب الناجحة في استخدام تكنولوجيا المعلومات بالعمل البرلماني².

أن تكنولوجيا المعلومات،إنما هي أداة لدعم الممارسة الديمقراطية ، وهذه الأداة لا تقتصر على استخدام الإنترنت في التصويت في الانتخابات، بل تتجاوز ذلك بكثير إلى قضايا عديدة تتعلق بالجوانب المختلفة لآلية الانتخابات والتصويت، والمسوح التي تتم على الإنترنت، واستطلاعات الرأي، والاحتجاجات، والعصيان المدني وغيرها، لقد نجحت البيئة الرقمية في توفير بنية أساسية متكاملة للديمقراطية، ترتكن إلى منظومة متكاملة قادرة على تداول المعلومات المستخدمة في الممارسة الديمقراطية بغاية السرعة.

من خلال ما تقدم نستطيع القول بأن ثورة المعلومات والاتصالات أسهمت في إيجاد معطيات سياسية جديدة على الصعيد العالمي، وذلك من منطلق تأثيراتها السياسية القائمة والمحتملة لها، وهناك نقاش واسع في الكثير من الدوائر السياسية والأكاديمية بشأن انعكاسات هذه الثورة على سيادة الدولة، وخاصة في ظل ظاهرة العولمة، وذلك فيما يتعلق بالوظائف التقليدية للدولة، وأنماط علاقتها بالمجتمع.

¹ أحمد باي، مرجع سابق، ص 141

² أحمد أبو شنب، الحكومة الالكترونية أداة للديمقراطية و التنمية المجتمعية ،مرجع سابق، ص34

المبحث الثاني: دور رقمنة الإدارة المحلية في تفعيل المشاركة في صنع القرار السياسي

ارتبط تقدم المجتمعات في الدول المتقدمة بانتهاج نظام اللامركزية الادارية، بمنح صلاحيات هامة للإدارة المحلية، و ذلك لتمكين المواطن من المشاركة أكثر في صناعة القرار على المستوى المحلي ، و المساهمة في بلورة سياسة عامة تتوافق و الانشغالات الحقيقية للمواطنين من خلال ممثليه في المجالس المحلية المنتخبة.

و مع تطور دور الإدارة المحلية على جميع الأصعدة، أصبح التمثيل الإنتخابي للمواطن غير كافي وحده لتحقيق المشاركة الفعالة ¹. لذا فقد اعتمدت الدول المتقدمة منذ منتصف القرن الماضي على أساليب جديدة من أجل تعزيز تأثير المواطنين في عمل الإدارة المحلية و خلق توازن بين الهيئة التنفيذية من ناحية، و مجموع المواطنين من ناحية أخرى، و ذلك بإنشاء آليات موازية و مستقلة عن المنتخبين في البلديات، و إتاحة المساهمة المباشرة للمواطن أو مؤسسات المجتمع المدني ذات الثقل التمثيلي ².

المطلب الأول: مفهوم الإدارة المحلية الإلكترونية

مع التطور الكبير الذي عرفه ميدان تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في العالم ، أصبح التركيز حالياً أكثر على التقنية الرقمية من طرف الحكومات، نتيجة للدور الذي يمكن أن تقوم به في مجال تحسين الخدمة العمومية ، و محاولة الإستفادة منها لتمكين المواطن من المشاركة الفعالة في صناعة القرار السياسي بالإدارة المحلية.

1- تعريف الإدارة المحلية الإلكترونية: يمكن تعريف الإدارة المحلية الإلكترونية بأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات خاصة تطبيقات الإنترنت المبنية على شبكة المواقع الإلكترونية، لدعم و تعزيز حصول المواطنين على الخدمات التي تقدمها الحكومة المحلية، إضافة إلى تقديم الخدمة لقطاع الأعمال والدوائر

¹ياسر محمد زكي ، دور التقنية الرقمية في تعظيم مشاركة الجمهور في الإدارة المحلية، في كتاب تخطيط المدينة الإلكترونية، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية ، 2007، ص 56

²نفس المرجع السابق، ص 56

الحكومية المختلفة بشفافية و كفاءة عالية و بما يحقق العدالة و المساواة¹.

و نظرا لتعدد الجهات المعنية بتقديم الخدمات الحكومية الالكترونية للمواطن المحلي و التي تختلف فيما بينها من حيث الشكل القانوني و التنظيمي (الحكومة المركزية، الحكومة المحلية، القطاع الخاص، المجتمع المدني، الهيئات الاجتماعية، المنظمات المانحة لمعونات التنمية)، لذا فإن الإدارة المحلية الإلكترونية المحلية تعني تحقيق شراكة حقيقية مع المجتمع، من خلال التنسيق و التكامل بين هذه الأطراف لتحقيق التلاحم بين فئات المجتمع المحلي المختلفة مما يحقق أهداف التنمية و يعود على المواطن بالرفاهية.

و يتيح استخدام تقنية الرقمنة في الإدارة المحلية الإلكترونية الاستخدامات التالية:

- البريد الإلكتروني و شبكات الأعمال التي تربط دوائر الحكومة المحلية المتعددة.
- نشر اجتماعات المجالس المحلية على شبكة الإنترنت².
- تساعد رقمنة الإدارة المحلية على تحسين الخدمات الحكومية و تبسيط إجراءاتها مما ييسر و يسهل الأعمال و المعاملات التي تقدمها للمواطنين و يحقق التواصل بين الإدارة المحلية و المواطنين ، حيث يمكن توفير و إتاحة البيانات و المعلومات أمامهم و كذلك أمام المستثمرين بشفافية³.
- تسهم أيضا في توفير البيانات و المعلومات المختلفة المتعلقة بالشأن المحلي و إتاحتها لجميع فئات المجتمع.
- تؤدي إلى فتح قناة اتصال جديدة بين المواطن و الإدارة المحلية⁴.

¹ إيمان عبد المحسن زكي، الحكومة الإلكترونية مدخل إداري متكامل، مصر : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2009، ص

² نفس المرجع السابق، ص 98

³ محمد أحمد غنيم، الإدارة الإلكترونية بين النظرية و التطبيق، دار الإدارة للبحوث و التدريب و الاستشارات 2009، القاهرة، ص 43

⁴ حرشوش عادل الفرجي، الادارة الالكترونية، مرتكزات فكرية و متطلبات تأسيس عملية، القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2010، ص 34

- تساعد في عرض إجراءات الحصول على الخدمات الحكومية و خطواتها ¹.
- عرض فرص الإستثمار المتاحة داخل الوحدة المحلية على شبكة الإنترنت و خاصة الصناعات الصغيرة.

المشاركة في حل المشكلات التي تواجه المجتمع المحلي مثل عرض فرص العمل المتاحة داخل الإدارة المحلية لعلاج مشكلة البطالة.

- طرح مجالات التنمية التي يمكن أن يشارك فيها القطاع الخاص و المجتمع المدني.
- تنمية الوعي السياسي لدى المواطن المحلي لتوفير الدعم و المساندة الشعبية.
- مشاركة المواطن المحلي في تصميم الخدمات الحكومية الإلكترونية وفقا لأولوياته و احتياجاته الفعلية².

المطلب الثاني: المشاركة الإلكترونية في عصر رقمنة الإدارة المحلية

دفع التطور الكبير الذي عرفه العالم في مجال التقنية الرقمية الدول و الحكومات إلى انتهاز المشاركة الإلكترونية كنمط جديد من الممارسة السياسية يمكن المواطن من المساهمة الفعالة في صناعة القرار المحلي .

تكتسي المشاركة الإلكترونية في الوقت الراهن أهمية بالغة لدى مختلف الحكومات في العالم و ذلك نظرا للدور الكبير التي تقوم به تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في دعم العملية الديمقراطية المنشودة من خلال زيادة المشاركة من قبل المواطنين³.

¹ عائشة مصطفى حسن المنيأوي، **تخطيط و إدارة المدن الإلكترونية** في كتاب الإدارة الإلكترونية مدخل إلى المدينة الإلكترونية، القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2011، ص111

² إيمان عبد المحسن زكي، مرجع سابق، ص 99

³ أحمد عماد أبو شنب، **الحكومة الإلكترونية أداة للديمقراطية و التنمية المجتمعية** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2012، ص54

نقلا عن

Sanford et Rose. **characterizing e-participation**. international journal of information management. 27.6.2007..pp .406.421

لذلك اعتبرتها الأمم المتحدة مؤشر مباشر و مهم من مؤشرات الجاهزية للحكومة الإلكترونية و درجة تطورها في دول العالم .

1-تعريف المشاركة الإلكترونية:

تم تعريف المشاركة الإلكترونية على أنها امتداد للعملية التشاركية، والديمقراطية المجتمعية، من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و بالأخص الإنترنت، بهدف تمكين المواطن من المشاركة بشكل أكبر في العملية السياسية¹.

صنفت العديد من الدراسات المشاركة الإلكترونية إلى صنفين. المشاركة الإلكترونية المدنية و المشاركة الإلكترونية السياسية. ترتبط المشاركة المدنية بتقديم الخدمات العمومية. أما المشاركة السياسية فإنها تتعلق بالحكومة، و كيفية انتخاب ممثلي الشعب، و تأثير السياسة العامة على الشعب .

كما ميز الباحثون بين نوعين من المشاركة السياسية، الإيجابية و السلبية. تقتصر المشاركة السياسية السلبية في عملية البحث على المعلومات فقط .أما المشاركة السياسية الإيجابية فتتمثل في عملية التأثير على العمل و القرار السياسي. و هي تتطلب تفاعلا و انخراطا أكبر من طرف المواطنين في العملية السياسية من خلال استخدام البريد الإلكتروني، و غرف النقاش و المساجلات الإلكترونية و

غيرها من الأدوات التفاعلية².

¹Saebo,rose.et flack,the shape of e. participation: characterizing an emerging research area, government information quarterly;25(3),2008,p400

²أحمد عماد أبو شنب، الحكومة الإلكترونية أداة للديمقراطية و التنمية المجتمعية ،مرجع سابق، ص 55 أنظر

Maciel,C.,Roque,L,et Garcia,A.C..interaction and cmmunication ressources in collaborative e democratic environments: the democratic citizenship community. information polity: the international journal of government and democracy in the information age,15(1/2),2010,p73-88

2-عناصر عملية المشاركة الالكترونية :

تشمل المشاركة الالكترونية مجموعة من العناصر حيث تؤثر وتتأثر بالعملية بشكل مباشر وغير مباشر. و تعرفها بعض الدراسات على أنها المؤسسات والأفراد الذين لهم مصلحة والذين يتأثرون بالقرار تحت المداولة.

لقد أشار باحثون إلى أنه لنجاح عملية المشاركة الالكترونية يجب التعرف أولا على الأطراف ذات الصلة بموضوع القرار الذي يتم تداوله¹، من حيث كونهم داخليين أو خارجيين بالنسبة للحكومة، ومهاراتهم وقدراتهم وخصوصا التقنية، وحجم المجموعات ونوعية هذه المجموعات (ديمغرافية المشاركين بالمبادرة).

وقد أشار باحثون آخرون إلى أهمية تعدد الأطراف المشاركة (سواء من الحكومة أو من الشعب أو من مؤسسات المجتمع المدني) وذلك لتوفير الدعم للعملية.

وحددت بعض الدراسات الفئات ذات العلاقة بعملية المشاركة الالكترونية كما يلي: المواطنون، الساسة (المفكرون والسياسيون)، المؤسسات الحكومية، والمؤسسات التطوعية، التقنيون العاملون في قطاع التكنولوجيا².

تجدر الإشارة إلى أن المواطنين هم أكثر هذه الفئات تماسا مع الفئات الأخرى، مما أدى إلى استخدام المشاركة الشعبية الالكترونية كإسم دارج للعملية. لكن هذا لا يعني إهمال دور و فعالية الفئات الأخرى، كما تستحوذ العلاقة بين السياسيين والمواطنين على كثير من اهتمام الأدبيات، نظرا لأهمية النقاشات التي تدور بينها في هذه العملية.

¹ أحمد عماد أبو شنب، الحكومة الالكترونية أداة للديمقراطية و التنمية المجتمعية، مرجع سابق ، ص 56 نقلا عن

Saebo.rose.et flack.opcit.p 400

² نفس المرجع السابق،ص 57

أنظر

Manitosh,A and Whyte,A,Evaluating.howE participation changes local democracy,e government workshop 06,Brunel University london,2006,p11

ترتكز عملية المشاركة الالكترونية و تقوم على تكنولوجيا المعلومات و الاتصال خاصة الأدوات المرتبطة بالانترنت ، من هنا تبرز أهمية الفئة المختصة بتقنية الرقمنة مثل مصممي الأنظمة ومطوريهها (Systems développeur) وكذلك العاملين على إدارتها. وقد أشار ويمر (wimmer) إلى فئتين رئيسيتين، هما الفئة المستفيدة من العملية والأدوات التقنية، والفئة الأخرى هي الفئة التي تديرها (systems administrations).

أخيرا فان التواصل بين الفئات المذكورة له قواعده وأساسياته، حيث يتم تحديد ما يفعله المواطنون على المواقع الالكترونية (online)، ونوعية وماهية المعلومات التي يجب جمعها وخصوصا المعلومات الشخصية الخاصة إن لزم ذلك. كما يتم تحديد كيفية استخدام هذه المعلومات وكيفية التصرف فيها، والمدة والمكان اللازمين للاحتفاظ بالمعلومات الخاصة بالمواطنين، و رصد التغذية الرجعية لعملية المشاركة الالكترونية. وأخيرا يجب تحديد الجهات التي تحتفظ بكل هذه القيود والمعلومات ومن لديه الصلاحية للوصول لها، وكيفية استخدامها وتحليلها، والنتائج التي سيتوصل لها صاحب القرار¹.

3-الأدوات المستخدمة في المشاركة الالكترونية

تعتمد المشاركة الالكترونية على مجموعة من الأدوات ، ترتبط بتكنولوجيا الاتصال خاصة الإنترنت ، و يتم استخدام الأداة الالكترونية المناسبة ، حسب طبيعة و مستوى الممارسة السياسية ، كما يمكن دمج واستخدام أكثر من أداة حسب الحاجة، و سنحاول التعرض لأهمها :

1-المواقع الالكترونية الحكومية: قد يكون الموقع الالكتروني من أهم أدوات المشاركة الالكترونية ، نعني بالموقع الالكتروني البوابة الالكترونية التي تشمل بوابات المشاركة والتحاور وغيرها من الأدوات الأخرى التي سنأتي عل ذكرها لاحقا ، فقد تبين في عالم الويب 2 و 3 (web 2.0 or web 3.0) أن العملية لا تزال متركزة على الموقع الالكتروني، فإذا استثنينا الرسائل النصية والصوتية على الهاتف المحمول، فان القناة الرئيسية للوصول إلى المواطن لا تزال هي الموقع الحكومي الالكتروني².

¹ أحمد عماد أبو شنب،الحكومة الالكترونية أداة للديمقراطية و التنمية المجتمعية ،مرجع سابق، المرجع السابق، ص57.

² نفس المرجع سابق،ص39

2- خدمة الاتصال عن بعد: تتم هاته الخدمة من خلال برنامج يمكن الربط بين حاسوب و حاسوب آخر في منطقة أخرى وشبكة أخرى متاحة عبر الأنترنت، و يدخل ضمن صلاحيات هذا الربط بين الحاسوبين، إمكانية التعامل مع ملفات و برامج الحاسوب المضيف، ويمكن عبر تلك الخدمة تبادل الملفات الكتابية والصوتية وملفات الفيديو من جهاز لآخر و تحميلها عليه أو فتحها للعرض و الاطلاع أو المشاهدة فقط، دون كلفة مادية تذكر¹.

3- المنتديات : هي مواقع إلكترونية تتيح للمستخدمين التعبير عن آرائهم في قضايا و مواضيع مختلفة مطروحة للنقاش²، وهي من الأدوات الشائعة الاستخدام في مجال المشاركة الالكترونية، ويتم إدارة المنتديات الخاصة بالنقاش من قبل الحكومة أو جهات مهتمة بالموضوع ومستقلة عن السلطة التنفيذية (جهات دولية أو مؤسسات محلية غير ربحية تسعى وراء فهم المستوى الديمقراطي في الدولة) .

لقد أظهرت المنتديات قوة مهمة في جذب اهتمام المواطنين والمؤسسات من حيث³:

- استقطاب مواطنين ذوي اهتمامات مشتركة حيث ظهرت المنتديات الإسلامية والطبية وغيرها من المنتديات التي تجمع فئات معينة كشباب الجماعات وغيرهم.
- الوصول إلى محركات البحث بسرعة، حيث أن النصوص الواردة بالمنتديات أسرع للظهور على محركات البحث (مثل جوجل وياهو) من النصوص المدفونة بالوثائق المحملة على المواقع الالكترونية.
- سرعة تناقل الأخبار عليها، وتأثير الفرد على محتوى المنتدى المعروض، وخصوصا إذا كانت إدارة المنتدى لا تحتل زحم وحجم وتردد التعليقات.
- إتاحة المجال إلى الإعلان الجانبي على صفحات المنتديات والتفاعل الذي تتيحه مع الوسائل الإعلامية (النصوص والصور والفيديو)
- شعبية المنتديات بين قطاع الشباب المتواجد بكثرة على الانترنت.

¹ محمد حسين الحسن، مرجع سابق، ص 140

² كامل محمد المعيني، محمد أحمد أبوزيد، دور وسائل الاعلام الجديد في تفعيل المشاركة المجتمعية في كتاب دور الاعلام و تكنولوجيا المعلومات في دعم الديمقراطية و حرية التعبير، القاهرة :المنظمة العربية للتنمية الادارية ، 2012 ، ص 55

³ أحمد عماد أبو شنب، الحكومة الالكترونية أداة للديمقراطية و التنمية المجتمعية ،مرجع سابق، ص 39

4- استطلاعات الرأي: هي من الأدوات المهمة التي تستخدم في مجالات المشاركة الإلكترونية و تهدف إما إلى استطلاع لرأي زوار الموقع اتجاه موقف معين، أو محاولة بناء رأي اتجاه قضية ما. و أصبح هناك استمارات رأي إلكترونية إلى جانب استطلاعات رأي سريعة حول الأحداث الجارية، و تتميز الاستطلاعات بسهولة إدخال المستطلع رأيه و بدرجة الأمان التقنية، و كذلك تقادي عملية الأخطاء في عملية الإحصاء حيث يتم الإحصاء إلكترونياً¹.

لقد زادت أهمية استطلاعات الرأي لتدني تكلفتها ولتوافر أدوات الإحصاء الفوري لها، لقد أصبحت غالبية المحطات الفضائية الإعلامية لها زاوية استطلاعات الرأي وخصوصاً في المجالات السياسية، كما أن أدوات التحليل تعطي صورة أفضل وعلى مدار تعليق الاستطلاع على الموقع. فالمواطن ليس بحاجة للانتظار لنهاية فترة الاستطلاع وإنما يمكنه أن يتعرف على نتائجه وعدد المقترعين عليه وقت ما يشاء من المساوئ لهذه الأداة إمكان التلاعب بنتائجها من قبل مرتادي الفضاء التكنولوجي من حيث عدم معرفة تفرد المقترعين، فيمكن لطفل عمره 10 سنوات الاقتراع والتأثير عليها، وفي حالة زيادة احتياطات الأمان على الموقع فإن شعبية هذه المواقع يمكن أن تتدنى وخصوصاً إذا شعر المواطن بأنه مراقب أو يمكن معرفة هويته .

5- التصويت الإلكتروني: إتاحة الفرصة للمشاركين في موضوع معين للتصويت على خيارات معينة أو اتجاه محدد للنقاش، وهي من الأدوات المهمة في اتخاذ القرارات، وعليه تناسب هذه الأداة الاستشارات الإلكترونية، كما أنها تشكل عصب عملية الانتخابات الإلكترونية ولكن بشكل أكبر وتعقيد أكثر.

كما نعلم فإن عملية التصويت تأتي لتتجاوز مرحلة التوصل إلى اتفاق عام على أي مبدأ وقد شاع استخدامها في عمل المجموعات واللجان و الجمعيات ، وعليه فقد تم استخدامها بغرض التصويت في الانتخابات العامة، وهناك أدوات ونماذج للتصويت مصغرة ملحقة بأنظمة اتخاذ القرارات، وأنظمة تعاضد المجموعات (décision support Systems group collaboration, Systems) .

¹ عادل عبد الصادق، الديمقراطية الرقمية، نمط جديد للممارسة السياسية، مجلة الأهرام مجلد9، عدد34، القاهرة، 2009،

كما يمكن استخدامها في الحالات التي تود الحكومة معرفة رأي المواطن بالنسبة لموضوع له خيارات محددة مسبقا ، حيث يتم استخدام أدوات المشاركة الالكترونية لجمع الآراء ومن ثم استخدام التصويت الالكتروني لمعرفة الرأي الأفضل أو المفارقة بين الآراء وتحديد ترتيبها¹.

6- البريد الالكتروني: هي أداة ذات اتجاه واحد من المواطن إلى الحكومة أو العكس، ويتم استخدام هذه الوسيلة في الحالات التي تريد الحكومة توصيل المعلومات للمواطنين أو في حال وجه المواطن طلبا للحكومة أو استفسار حول قضية معينة. هذه الأداة من أهم الأدوات التي يتم استخدامها في التعميم لقوائم البريد.

تتميز هذه الأداة بالدقة حيث يمكن مخاطبة المواطن - مثلا- والتأكد من أنه قد تسلم الرسالة أو انه المقصود. في حين توفر الأدوات الأخرى المجال للتعميم بدون الاستناد إلى الهوية الشخصية. كما يتم استخدام البريد الالكتروني في حالات العلاقات الشخصية بين طرفين. ومن التطبيقات المهمة لهذه الأداة التفاعل بين النواب أو السياسيين والمواطنين².

7- القوائم البريدية : هي عبارة عن شكل خاص من أشكال استخدام البريد الإلكتروني، هدفه إتاحة الفرصة لمستخدم البريد الإلكتروني، لكي يرسل رسائل بما لديه من معلومات أو آراء في أي قضية محل المناقشة، إلى عدد يقدر بعشرات أو مئات الآلاف من الأشخاص بمجرد ضغط زر واحدة، ويتحقق ذلك من خلال بناء نظام على حاسب خاد م واسع الانتشار على الإنترنت، تنشأ بداخله قائمة بأسماء وعناوين البريد الإلكتروني لمجموعة من المستخدمين للشبكة ممن يرغبون في المشاركة في هذه القائمة، وبالتالي يمكن لأي شخص مشترك بالقائمة أن يرسل للباقيين ويتلقى منهم رسائل بريد الكتروني حول القضية محل النقاش، وقد عرفت القوائم البريدية انتشار في التسعينيات من القرن العشرين وشكلت حلقة جديدة من حلقات تطور الوجه الرقمي لآلية الحوار والتعبير عن الرأي³.

8 - المواقع المجانية : هناك الكثيرون ممن يرغبون في التعبير عن الرأي بآليات تحمل بصماتهم الخاصة ولا يكتفون بمجرد المشاركة برأي سريع أو معلومة أو تعليق موجز على رأي مخالف، فهم

¹ أحمد عماد أبو شنب ، الحكومة الالكترونية أداة للديمقراطية و التنمية المجتمعية، مرجع سابق، ص40

² نفس المرجع السابق، ص41

³ نوال مغزيلي، مرجع سابق، ص18

يفضلون توصيل أفكارهم كاملة معمقة. ومن الناحية العلمية ينتمي هؤلاء في العادة إلى الفئة التي تمثل صفوة العقول السياسية و العلمية و الأكاديمية، وتنشط هذه الظاهرة على وجه الخصوص في البلدان التي يشهد فيها الكبت والقهر والديكتاتورية¹.

9-نظام لوحات النشرات الإلكترونية: هذا النظام عبارة عن برنامج معين للاتصالات بين الحاسبات عبر خطوط التليفون . يمكن إنشاء نقطة التقاء لدى جهة ما لتتيح لمجموع المستخدمين لهذا البرنامج التواصل معا بشكل جماعي و الدخول في حوار أو نقاش حول قضية ما معا، وفي ضوء ذلك يمكن القول أن هذه النظم شكلت وفي أوج انتشارها ظاهرة ذات أهمية ملحوظة، حيث كانت تستخدم لاجتماع الناس و إجراء مناقشات في شتى القضايا والموضوعات ونشر المقالات بشكل ديمقراطي رقمي حر².

10- مجموعات الأخبار: عبارة عن نظام لتبادل الرسائل عبر الإنترنت تشترك فيه مجموعات غير محددة العدد أو الهوية من مستخدمي الشبكة بلا قيود تقريبا، حيث يقوم كل مشترك راغب في الانضمام إلى المجموعة بإرسال الرسائل والأخبار والتعليقات الكترونيا إلى موقع أو حاسب خادم كبير على الشبكة يستضيف المجموعة، ويعمل هذا الحاسب كمستودع ضخم يتلقى الرسائل من مختلف المستخدمين ويبعد عرضها بشكل منظم على الشبكة ليطالعها كل من المشتركين الآخرين ويعلقون عليها برسائل وآراء جديدة، وبمرور الوقت تتكون كمية ضخمة من المعلومات والأخبار والبيانات والآراء حول القضية المطروحة للنقاش ولا تزال مجموعات الأخبار تشكل ركيزة من ركائز تبادل الرأي والحوار الديمقراطي على نطاق واسع³.

11-الاجتماعات الالكترونية (المصورة أو الصوتية): يتم التفاعل في هذه القناة بين اثنين أو أكثر للوصول إلى اتفاق على موضوع معين أو مناقشته، ويتم استخدام هذه الطريقة في مجالات المشاركة الالكترونية بين المجموعات، ويمكن استخدام أدوات إضافية مع المؤتمرات الالكترونية، مثل أدوات اتخاذ القرار والتصويت الالكتروني⁴.

¹ نوال مغزيلي، مرجع سابق ، ص 18

² نفس المرجع السابق، ص18

³ نفس المرجع السابق، ص18.

⁴ أحمد عماد أبو شنب ، الحكومة الالكترونية أداة للديمقراطية و التنمية المجتمعية، مرجع سابق، ص 41.

12- الرسائل النصية والصوتية والمرئية: يمكن استخدامها من خلال البريد الإلكتروني، ولكن مع انتشار الهاتف المحمول فقد أصبحت هذه القنوات المهمة في الإعلان والتسويق، على جهاز الهاتف المحمول (الموبايل mobile phones) . إذ يمكن الوصول إلى المواطن بشكل أسرع من البريد الإلكتروني، كما يمكن الوصول له في كل مكان وزمان.، وكذلك أصبح استخدام المحمول إحدى أدوات التأكد من هوية المستخدم¹.

المطلب الثالث: مستويات المشاركة الإلكترونية

أشارت العديد من الدراسات أن هناك أثر كبير لتكنولوجيا المعلومات من الناحية السياسية، من قبيل إعلام المواطن والإستشارة السياسية للمواطن، و المشاركة الفعالة في صناعة القرار السياسي، وهي المبادئ نفسها التي أشار وأسس لها تقرير منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية عام 2003 :

1- إعلام المواطن:

تعتبر المرحلة الأساسية، و تتمثل في تزويد المواطنين بالمعلومات اللازمة عن موضوع الحوار، ويكون تدفق المعلومات بها في اتجاه واحد من الحكومة إلى المواطن. و تجدر الإشارة بأن العلاقة هنا تكون أحادية الاتجاه، إذ تنتج فيها المجالس والحكومات المعلومات و تقدمها للاستعمال من قبل المواطنين. ويؤكد بريفوست و آخرون (prévost و sévigny و vedel و hanselmann) على أن الطبيعة الإلكترونية لتوزيع المعلومات يجب أن تكون عبر ثلاثة أنواع²:

- المعلومات العامة التربوية حيث تسمح للمواطن بمعرفة المجتمع و إقليم و اقتصاد الدولة.
- معلومات حول الحكومة، ترتبط بمعرفة المواطنين لممثليهم و نظام الحكم و وظائفه و مختلف مكوناته.
- معلومات خاصة بالقضايا والنقاشات والقرارات السياسية، تسمح للمواطنين بمعرفة طبيعة المشاكل التي تواجهه، هذا النوع من المعلومات تشخيصي ، يمكن من صياغة الحلول ومواجهة المشاكل في المدى القريب أو البعيد.

¹ عادل عبد الصادق، مرجع سابق، ص 18.

² رمضان بن شعبان، مرجع سابق، ص 11.

تنتج الحكومات أحجام هائلة من المعلومات التي يكون معظمها ذا فائدة للأفراد و منشآت الأعمال معاً، و باستطاعة الأنترنت وتقنيات الإتصالات المتطورة الأخرى المساهمة في تمكين المواطنين من الإستفادة من ثروة المعلومات هذه، من خلال توفيرها لهم بسرعة وسهولة وبالوقت الحقيقي. وتتباين أساليب و طرق نشر هذه المعلومات وكذلك المحتوى المسموح بنشره علناً من دولة إلى أخرى، إلا أن الدولة النامية بشكل عام تستطيع البدء بعملية الحكومة الإلكترونية من خلال نشر المعلومات الخاصة بها على الخط، مبتدئة بنشر القواعد و القوانين و التشريعات والوثائق والاستمارات وغيرها. والواقع أن تمكين المواطنين ومنشآت الأعمال من الوصول بسهولة ويسر إلى هذه المعلومات دون الحاجة للتوجه إلى حيث المكاتب المادية للحكومة يعتبر تقدماً ثورياً بالنسبة للأمم التي تعصف بها البيروقراطية والفساد الإداري¹.

ومن خلال المواقع الشبكية الحكومية، تستطيع الحكومات نشر المعلومات المتعلقة بها و كذلك المعلومات التي تعدها لنفسها وللمواطنين على نطاق واسع، لانتفاع أكبر عدد ممكن من المواطنين. وبهذا تتحول هذه المواقع الشبكية إلى مصادر حية للحصول على معلومات مفيدة من الحكومة وعن الحكومة.

فيما يخص نشر المعلومات يجب اتخاذ عدد من التوصيات حول نشر المعلومات أهمها²:

1- ضرورة البدء باستراتيجية لوضع المعلومات على الخط مع التركيز على وضع معالم ملائمة.

2- ضرورة نشر معلومات ذات قيمة للناس في حياتهم اليومية مع التركيز على استخدام محتوى مكتوب باللغة المحلية التي يجيدها معظم المواطنين.

3- تكليف كافة الوكالات الحكومية بنشر معلومات محددة على الخط.

4- البحث الدائم في النتائج الممكنة التحقيق و ذلك باستخدام الموارد المتاحة.

5- تصميم المواقع التي تسهل عملية صيانتها و إدامتها و تخصيص الأموال اللازمة لضمان عمليات تحديث المعلومات باستمرار.

¹ بشير عباس العلاق، الخدمات الإلكترونية بين النظرية و التطبيق، عمان: المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2004، ص 265.

² نفس المرجع السابق ، ص 266.

6- التركيز على المحتوى الذي يدعم الأهداف الأخرى، مثل التنمية الاقتصادية و جذب الاستثمار الأجنبي و مكافحة الفساد.

وتبرز أهمية استخدام تقنية الرقمنة وتكنولوجيا الاتصال أكثر على مستوى الإدارة المحلية، إذ جعلها أكثر انفتاحاً، وعلى درجة أكبر من الشفافية في تسيير الشأن المحلي، من خلال نشر معلومات دقيقة وكافية حول مختلف القضايا التي تهم المواطن، و هذا يؤدي إلى زيادة ثقة الجمهور في المؤسسات على المستوى المحلي¹.

ومما يدعم هذه الفكرة أكثر تلك المبادرات التي أطلقتها معظم الدول، ففي النرويج مثلاً، يعد الموقع البلدي في مقاطعة Romsdal مصدر ثمين لإعلام المواطن. وقد تم تطوير موقع الويب المحلي للمقاطعة عام 1998 عندما قررت الإدارات المحلية حمل المعلومات عن السياسات وقرارات المجلس إلى المواطنين، و قد أدت إعادة تصميم الموقع إلى السرعة و تخفيض الكلفة الإعلامية، فعلى سبيل المثال، فقد استعمل الموقع لإرسال اجتماعات المجلس إلى قرية Fjord البعيدة التي كانت تتمتع بتغطية إعلامية محدودة.

وفي الوقت نفسه فقد شكلت البوابة المفتوحة في سيول بكوريا - أحد إجراءات الإنترنت الرائدة في تحسين المشاركة المدنية، حيث تعرض البوابة دليل مسحي شامل عن الفساد، حتى يسمح للمواطنين بالمراقبة، كما تقدم رخصاً مجانية للدخول إلى المعلومات. ففي مارس 2000، أي سنة واحدة بعد إطلاق النظام، وصل متوسط الزيارات إلى 1600 زائر باليوم، و اعتقد 84 بالمائة بأن هذا النظام المفتوح قد أدى إلى الشفافية².

2- الاستشارة الإلكترونية:

تعرف الاستشارات الإلكترونية بأنها مجال إلكتروني (Domian) يستخدم من قبل المواطنين، والممثلين للحكومة المدنية والخبراء والسياسيين لجمع الرأي وتوفير المدخلات، والاتجاهات، والتأثير على السياسة العامة وعملية اتخاذ القرار، وبتيح المجال المذكور التشاور بين الحكومة والمواطنين (الاستشارات

¹ رمضان بن شعبان، مرجع سابق، ص11.

² نفس المرجع السابق، ص11.

العمودية) أو بين المواطنين بعضهم مع بعض (الاستشارات الأفقية) والتي تشمل أيضا الاتصال للتشاور بين المواطنين والخبراء وغيرهم من الفئات التي تم ذكرها سابقا¹.

كما عرفها بايلي (bailey) بأنها استخدام الوسائط الإلكترونية للوصول إلى مشاركة أكبر من قبل المواطنين والمهام الحكومية، والتشاور مع عناصر المجتمع في عملية رسم السياسات واتخاذ القرارات، وجمع وجهات النظر من أطراف متعددة للوصول إلى قرار².

يمكن تعريف الإستشارة الإلكترونية بأنها تلك العلاقة المزدوجة بين صناع السياسة والمواطنين³. بهذا المعنى تشكل الإستشارة عملية التغذية المرتدة للحكومة من خلال تعليقات المواطنين، فالحكومة توفر المعلومات وتحدد القضايا قيد التشاور، في حين أن المواطنين مدعوون إلى المساهمة بآرائهم و وجهات نظرهم.

من المهم التفريق بين المجال المتاح للاستشارة السياسية والمجتمعات الإلكترونية مثل الشبكات الاجتماعية كفيسبوك وتويتر ومجموعة النقاشات المتعلقة بموضوعات محددة، حيث يتعامل فيها المشتركون بالمستوى نفسه. وبدون أية أهداف سياسية، في حين أن الاستشارات الإلكترونية غالبا ما تحمل نقاشات بين طرفين غير متماثلين ويهدف الإقناع والتأثير في الاتجاه السياسي لأحد الأطراف. كما إن الاستشارات الإلكترونية تكون مهيكلة ومنظمة أكثر من المنتديات وتفاعلات الشبكات الاجتماعية.

¹ أحمد عماد أبو شنب، الحكومة الإلكترونية أداة للديمقراطية و التنمية المجتمعية ،مرجع سابق،ص 106.

² أنظر

Bailey,j,local council e-consultation guide.a report produced by the darebin ciity,victoria Australia.2007.

³ Fabrice –Mickaël Ramadan . Mamata Danielvan Lerberghe Et autres,

From e- Administration to e-democracy, In the framework of The 06th World wide Forum on e- Democracy, Issy – les-Moulineaux, France, Brussels: E European Center of Political Technologies,2005.P.05.

تبدأ الإستشارة على الإنترنت بوضع جداول الأعمال للتشاور، تتشكل من مجموعة من الأسئلة، ودعوة المواطنين لتقديم آرائهم على الإنترنت. و تعتبر بوابات الإنترنت و المنتديات والبريد الإلكتروني وغيرها، من الأدوات المستخدمة في الحصول على آراء المواطنين.

ومن ثم، فمن أهداف التشاور على الإنترنت هو تسهيل المشاركة من خلال السماح للمواطنين من الحصول على معلومات واضحة عن المواضيع والقضايا التي يتم تناولها، بالإضافة إلى توسيع نطاق المشاركة من خلال الوصول إلى أكبر عدد من الأفراد والجماعات رغم اختلاف المسافة والزمن والعمر، والفوارق الاجتماعية و الاقتصادية.

وفي الوقت نفسه فإن التشاور على الإنترنت يعمق المشاركة من خلال التفاعل بين المواطنين و الحكومة والمسؤولين والمنتخبين وحتى بين المواطنين أنفسهم ضمن استشارات مغلقة، وتشكل بوابة كندا مثالا جيدا في هذا السياق. فالاستشارة تشكل إطارا للإنخراط في مناقشات حقيقية أكثر عمقا من خلال تبادل الخبرات على نحو يعمق فهم المواطنين وتمكينهم من المساهمة بنشاط في صياغة السياسات¹.

ومن ثم تساهم الاستشارة الالكترونية في صياغة وتبني سياسات عمومية تتوافق والانشغالات الحقيقية الموجودة لدى المواطنين على المستوى المحلي، وذلك من خلال استشارة المواطن الالكتروني حول مختلف القضايا في شتى المجالات ، وتمكينه من إبداء آرائه وتقديم مقترحاته بشأنها².

ولضمان نجاح الاستشارة في تحقيق المشاركة العالية والفاعلة يجب العمل على توظيف المدخلات التي يتم تجميعها من الجهات المختلفة وخصوصا من المواطنين والعمل على دراستها، وتحليلها وتوظيفها وتلخيصها لغرضين أولهما إبلاغ المواطنين بالنتائج، وثانيهما الوصول إلى قرارات تتعلق بالموضوعات المطروحة للنقاش والاستشارة، ومن ثم اتخاذ القرار المناسب. من المهم إشعار المواطن بأن كلمته مسموعة والاستشارة تؤدي إلى نتيجة إيجابية ومشاركة فاعلة. من الأمثلة على ذلك

¹ رمضان بن شعبان، مرجع سابق، ص12

²Tomkova.j.E-consultation. New tools for civic engagement or facades for political correctness? .European Journal of epractice. march 2009.n 07.pp1-10

الاستشارة التي فعلتها مدينة ديربين باستراليا بخصوص استراتيجية الفنون والترفيه. للرجوع إلى النقاش يمكن زيارة الموقع الإلكتروني الخاص بالنقاش حول الموضوع على الرابط الإلكتروني التالي¹.

ويمكن أن ينظر للاستشارة على الإنترنت كعملية للاتصال بين المجالس والجمهور، ومكون للحوار المستمر الذي يستهدف تضمين أغلبية المواطنين في عملية اتخاذ القرارات كأحدى أوجه الحكم المحلي، ففي ربيع 2001 ، مثلاً قررت بلدية Kalix Ko في السويد، تعديل وتحسين مركز البلدة، ففضلت منذ البداية أن تنشأ حوار مفتوح حول الحلول الشاملة لمركز البلدة، فلم تكن مسودات وخطط جاهزة بل طلب من كل مواطن، ابتداءً من السن الحادية عشر، المشاركة عبر المنتدى : www.votia.com ، بالإجابة عن الأسئلة على الإنترنت وخلال أسبوعين مكن منتدى السياسة المواطنين من مناقشة كل القضايا، وقد وجد 72 بالمائة من المشاركين أن التجربة مفيدة ديمقراطياً².

وإذا كانت تكنولوجيا المعلومات والاتصال، توفر إمكانية السماح لصانعي السياسات بالذهاب مباشرة لمستخدمي الإنترنت وتقييم النجاح المحتمل لأي مشروع سياسي من خلال الآراء المختلفة للمواطنين، فإن الإستشارة على ضوء هذا الطرح تبقى مجرد إعلام الحكومة حتى تتمكن من الاستطلاع و التحقيق في آراء المواطنين، في حين تحتفظ بالحق في تقديم القرارات النهائية. مما يجعل عملية التغذية الرجعية محل جدال، وقد أبرز روزن (Rosen) هذه النقطة في مراجعة للديمقراطية الإلكترونية بالإدارات المحلية السويدية ويقول بأن الاستشارات عادة ما نفذت في المراحل الأولى لصنع السياسات، التي يكون عندها القرار النهائي غير واضح، ولربما تحتاج الاستشارة أيضاً إلى مرحلة تالية للقرار النهائي³.

¹ أحمد عماد أبو شنب، الحكومة الإلكترونية أداة للديمقراطية و التنمية المجتمعية، مرجع سابق ، ص110.

أنظر http://eforum.darebin.vic.gov.au/aaa-division/index_html

² رمضان بن شعبان، مرجع سابق ، ص12

³ نفس المرجع السابق، ص 12

أنظر

ROSEN, T, "E-democracy in Practice: Swedish Experience of New Political Tool", Swedish Association of Local Authorities and Swedish Federation.(2004), p.06. Available at:<<http://www.svekom.se/skvad/E-democracy-en.pdf>>. Visited: 10-12-2009

3- المشاركة الالكترونية الفاعلة :

أخيرا تمثل المرحلة الثالثة مساهمة حقيقية، من خلال تفعيل دور المواطن في رسم السياسات وتحديداتها والتي تسمى مرحلة المشاركة الالكترونية الفاعلة. من المهم التركيز في هذه المرحلة على المساواة بين دور المواطن ودور الحكومة في العملية، من حيث وضع الأجندة الخاصة بالقضية، والأسئلة التي يراد الإجابة عنها، وكذلك أطراف القضية وأبعادها، ولكن في النهاية يكون القرار النهائي من مسؤولية الحكومة. من المهم هنا الإشارة إلى رأي مديمورنش وزملائه (Medimorec , parycek) shossbock ، والذي يبين أهمية مشاركة المواطن في اتخاذ القرار، ولكن الباحثين المذكورين أشاروا إلى أهمية دور السياسيين في هذه المرحلة، والتي تمت تسميتها بالتحديد التشاركي (codétermination). ففي هذه المرحلة يتم إنهاء عملية اتخاذ القرار بالتعاون بين المواطنين والحكومة ويقوم السياسيون بالإشراف والتنسيق بين الطرفين.

ولقد اقترح ماكينتوش (macintosh) ثلاث مراحل مرتبطة بالتكنولوجيا بشكل أكبر، ونقدم فيما يلي وصفا لها¹:

1) مرحلة السماح (التسهيل) (E-enabling): التي تعني استخدام التكنولوجيا لتسهيل مهمة المواطن في المشاركة، وخصوصا أولئك الذين لا يتمتعون بالوصول السهل إلى الإنترنت (الأقل حظا)، وعليه فإنهم لا يستفيدون من وفرة المعلومات في العملية، ويكون دور التكنولوجيا توفير المعلومات بشكل أكبر لهم .

من المهم توفير معلومات مهمة ومرتبطة بالقرار أو الموضوع مدار البحث، وكذلك توفير معلومات قابلة للاستعراض ومفهومة للمواطن بالشكل والصيغة المناسبة لكل الفئات.

¹ أحمد عماد أبو شنب، الحكومة الالكترونية أداة للديمقراطية و التنمية المجتمعية ،مرجع سابق، ص 59

نقلا عن

Manitosh,A,characterizing E-Participation in policy-making,37th hawaii international conference on system sciences .2004 .p 03.

2-مرحلة التواصل أو الارتباط(E-engaging): تعني هذه المرحلة، استخدام تكنولوجيا المعلومات للتواصل مع المواطنين، بحيث يتم تفعيل المشاركة المعمقة في النقاش، وتوفير الدعم للنقاش الموجه حول السياسات المطروحة، من خلال توسيع حدود الحوار وأطرافه .إن استخدام مصطلح التواصل يشير إلى أن المواطن يكون مستقبلاً للحوار أكثر من كونه مبادراً به، وكذلك يطلق على المواطن في هذه المرحلة بالمستهلك للسياسات

2) مرحلة تمكين المواطن (E-empowering.citizens) :يكون دور تكنولوجيا المعلومات تمكين المواطن ودعمه للقيام بالمشاركة الفاعلة، وهنا يبدو جلياً أن الاتجاه هنا يكون من الأسفل إلى الأعلى، بحيث يكون للمواطن دور مهم في تحديد الأجندة والأسئلة، إذ يصبح منتج للسياسات وليس مستهلكاً فقط. قام الاتحاد الدولي للمشاركة العامة (IAPP) بوضع تصنيف مختلف لهذه المراحل اشتمل على خمسة مستويات متتابعة، كما وفر الاتحاد الدولي للمشاركة العامة (iapp) الأدوات اللازمة لكل المراحل، وهي مذكورة بين الأقواس لكل مرحلة¹.

1) التبليغ (inform): تعني تزويد العموم (المواطنين) بالمعلومات اللازمة لفهم الموضوع أو الحالة المطروحة للحوار، والذي يشمل جميع المراحل من طرح المشكلة إلى الحلول إلى اتخاذ القرار. (الأدوات المتوفرة : قوائم المعلومات والمنزل المفتوح والمواقع الالكترونية fact sheets.Open houses.Websites).

2) الاستشارة (consulte) : تعني الاهتمام بالتغذية الراجعة من المواطنين، حول القضايا مدار البحث. (الأدوات المتوفرة: مجموعات الملاحظات العامة، الاستثمارات والاجتماعات العامة). (public comments focus groups suvery public meetings)

¹ أحمد عماد أبو شنب، الحكومة الالكترونية أداة للديمقراطية و التنمية المجتمعية ،مرجع سابق ،ص 60.
نقلا عن

Wimmer, M.A .ontology for an e-participation virtual resource centre. ICEGOV 07 Proceedings of the 1st international conference on theory and practice of electronic governance,.Macao,China. Decembre, 2007.pp10.13

(3) التواصل (in volve) : يتم التفاعل في هذا المستوى مع المواطن، بحيث يشارك المواطن الحكومة في العملية. (الصيرورة – process) من المهم في هذا المستوى محاولة الفهم الحقيقي للموقف الشعبي ومشاعر ومشكلات المواطنين. (الأدوات المتوافرة: الورشات ، والتصويت ذو التصميم الموجه polling workshops délibérative).

(4) التعاضد (collaborate): تشبه هذه المرحلة مرحلة التواصل، ولكن تتم فيها مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات. (الأدوات المتوافرة : لجان المواطنين الاستشارية، اتخاذ القرارات التشاركي أو الجماعي، والوصول إلى اتفاق.

. participatory decision-making , Citizen advisory group committee (consensus building).

(5) التمكين (empower): في هذه المرحلة تكون مهمة مسئولية اتخاذ القرار على عاتق العامة أو الشعب. (الأدوات المتوافرة محلفو الشعب، الاقتراعات، والقرارات المفوضة Citizen juries (ballots delegated décision)

لقد انتقد ويمر (wimmer) تلك المراحل، من حيث تدفق المعلومات واتجاهها والحجم الناجم عن تفاعل المؤسسات غير الربحية (مؤسسات لمجتمع المدني). و عليه فقد اقترح مستويات مختلفة، من خلال مشروع أوروبي اهتم بالبحث العلمي في مجال المشاركة الالكترونية، وخلص إلى مراحل مشابهة للسابقة، منها الإبلاغ (e-informions) والاستشارة (e-consulting) والتعاون (e-collaboration) وأخيرا التمكين (e-empowering). ويرى البعض أن المرحلة الأخيرة حسب رأي جاتوتس (gatautis,2010) تعني بان التأثير والتحكم ورسم السياسة يتحول إلى يد الشعب مما يعني أن القرار النهائي المتخذ يصبح بمثابة وثيقة قانونية ملزمة.

المبحث الثالث: التصويت الإلكتروني

تعتبر الانتخابات من بين أهم الركائز التي يقوم عليها الحكم الراشد، إذ لا يمكن الحديث عن وجود نظام ديمقراطي في غياب انتخابات نزيهة وشفافة.

مع التطور الكبير في مجال الرقمنة، اكتسب موضوع التصويت الإلكتروني أهمية كبيرة لدى الباحثين وصناع القرار في الدول المتقدمة للإستفادة من الخيارات المتعددة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة للعملية الانتخابية.

المطلب الأول: التصويت الإلكتروني وشرعية الانتخابات:

ينص البند رقم (3) من البروتوكول الأوروبي الأول لحقوق الإنسان على أن الجهات المعنية تلتزم بعقد انتخابات حرة وعلى فترات منطقية وباقتراع سري، وتوفير ظروف تضمن حرية التعبير عن الرأي بخصوص اختيار الناس (www.hri.org)

1-تعريف التصويت الإلكتروني

يعرف التصويت الإلكتروني بأنه مصطلح يشمل أنواع عديدة من التصويت تضم كلا من الوسائل الإلكترونية للاقتراع وصب الأصوات والوسائل الإلكترونية لفرزها¹.

ويعرفه البعض بأنه نظام التصويت الذي يتم فيه تسجيل البيانات الانتخابية وتخزينها ومعالجة المعلومات الرقمية في المقام الأول².

¹ صدام فيصل كوز المحمدي، التصويت الإلكتروني و أمن العملية الانتخابية الالكترونية دراسة قانونية لتطوير التجربة

الانتخابية العراقية، جامعة الانبار ، العراق، 2012، ص 04

² نفس المرجع السابق، ص 04

ويذهب البعض إلى تعريفه بأنه كل الوسائل الالكترونية التي يمكن أن تستخدم لصب التصويت وتبويب الأصوات، ويدخل ضمن ذلك كل الوسائل والنظم الالكترونية التي توظف لانجاز العملية الانتخابية¹.

كما يمكن أن يعرف أيضا على أنه تحديث للأساليب الانتخابية باستخدام الآلات الالكترونية المتخصصة أو حتى جهاز الكمبيوتر الشخصي، حيث يقوم هذا النوع من التصويت على استخدام بطاقات ممغنطة أو شاشات لمس يشير الناخب من خلالها إلى اختياره².

كما يعرف التصويت الإلكتروني على أنه استخدام الوسائل الإلكترونية في إدارة التصويت. ويعرف التصويت الإلكتروني أيضا على أنه نشاط يسهل الديمقراطية الإلكترونية ويشمل المنتخب وجهة التسجيل الرسمية وجهة الانتخاب المعتمدة، حيث اعتبرا نظام إلكتروني يتم من خلاله تسجيل صوت (اقتراع) وليس باستخدام نظام ورقي أو ميكانيكي نظاما للتصويت الإلكتروني كما أشار البعض إلى أن استخدام التكنولوجيا في عملية التصويت - ولو في مرحلة عد الأصوات فقط - يعتبر أحد أشكال التصويت الإلكتروني³.

من خلال ما سبق يلاحظ أن التعريفات المقدمة للتصويت الإلكتروني ركزت على العامل التكنولوجي وبالتالي يمكننا تعريف التصويت الإلكتروني على أنه إمكانية مباشرة الحق السياسي في الانتخابات من خلال استخدام تقنية المعلومات بدلا من الطرق التقليدية كأوراق و صناديق الاقتراع من ثم تخزين النتائج في أنظمة الحاسب الآلي وفق معايير فنية و أمنية معينة لتحقيق أقصى درجات الشفافية والدقة والأمن مما يضمن نزاهة العملية الانتخابية بصورتها الإلكترونية.

وتشمل عملية التصويت الإلكتروني أربع مراحل هي: تسجيل الناخبين لدى دائرة التسجيل ثم يتم إصدار وثائق تشمل الناخبين والمرشحين المؤهلين، ثم يتم التصويت باستخدام أدوات إلكترونية والتي يتم من خلالها التأكد من هوية المنتخب. وأخيرا يتم الحصر إلكترونيا. وتعتبر المرحلة الأخيرة تطورا مهما

¹ صدام فيصل كوز المحمدي، التصويت الإلكتروني و أمن العملية الانتخابية الالكترونية دراسة قانونية لتطوير التجربة الانتخابية العراقية، مرجع سابق ، ص 04

² رمضان بن شعبان، مرجع سابق، ص80

³ عماد احمد ابو شنب، الحكومة الالكترونية أداة للديمقراطية المجتمعية، مرجع سابق، ص130

حيث إن أعداد الناخبين والنتائج تتم بصورة سريعة ولحظية إن أريد ذلك. وقد اعتبر آخرون المرحلتين الأولى والثانية مرحلة واحدة بحيث يتم تسجيل الناخبين ومنحهم الوثائق اللازمة للانتخابات (التجهيز ليوم الانتخابات)، ثم يوم الانتخابات، وأخيرا مرحلة العد و النتائج

وقد أشار كولمان وزملاؤه (Coleman et al) إلى مجموعة من المتطلبات المهمة للتفنيذ للانتخابات والتصويت الإلكتروني أولها وضع إستراتيجية متقدمة لمحتويات تكنولوجيا المعلومات التي سيتم توظيفها في عملية الانتخابات.¹ ويشير المؤلفون إلى ضرورة الوصول بالمواطن إلى القناة بأن التصويت الإلكتروني عملية مأمونة ولن يتم اختراقها وأن يتم توضيح مستوى المخاطرة التي يتوقعها المواطن ورفع مستوى الثقة بالنظام المستخدم. وقد أشارت الدراسات إلى أهمية الثقة بالنسبة للمواطن. وهناك أكثر من دراسة تشير إلى أنواع متعددة من الثقة. مثل الثقة بالنظام والثقة بالتكنولوجيا(الإنترنت مثلا)، وهناك الثقة بالحكومة الإلكترونية كمبادرة².

2- شرعية تطبيق التصويت الإلكتروني

كما أشار باز (2009) إلى مجموعة من المقترحات للوصول إلى شرعية في تطبيق التصويت الإلكتروني منها³:

- ضرورة الوصول إلى تشريعات تماثل بين القرارات الصادرة بخصوص الانتخابات والتصويت الإلكتروني وبين مثيلاتها التقليدية.
- ضرورة توفير الدعم القضائي للقرارات الصادرة بخصوص الانتخابات الإلكترونية.
- إنشاء إدارة خاصة بالمعرفة» وذلك لتدريب العاملين في هذا المجال.
- وأخيرا الاعتراف بالتصويت الإلكتروني ونتائجه الفورية وإكساب الحقوق للفرد.

¹Coleman S.et al .Elections in the 21 st century from paper ballot to e-voting. The Independent Commission on Alternative Voting Methods. London: Electoral Reform Soc. 2002 Available. <http://www.odpm.gov.uk>

² عماد احمد ابو شنب،الحكومة الالكترونية أداة للديمقراطية و التنمية المجتمعية، مرجع سابق، ص 130

³ نفس المرجع السابق، ص 131

وتشكل الوثيقة المذكورة سابقا (البروتوكول الأوروبي الأول لحقوق الإنسان) مجموعة من المرتكزات تم استخدامها في سويسرا للخلوص إلى (11) مرتكزا مهما للتصويت الإلكتروني هي (Chevallier, 2003):

- 1- يجب عدم قطع خط التصويت أو التعديل عليه. ويعني "القطع" هنا: الوصول إلى المحتوى والتعديل عليه.
- 2- لا يجب أن تتم معرفة الاقتراع الفردي (محتوى الصوت) قبل الإعلان عن النتائج رسمها.
- 3- الناخبون المسجلون فحسب يحق لهم الاقتراع.
- 4- هناك صوت واحد فقط لكل ناخب (نظرية الصوت الواحد في الانتخابات).
- 5- سرية التصويت مضمونة ويجب ألا يتم ربط الصوت مع الناخب (معرفة محتوى التصويت للناخب).
- 6- الموقع الإلكتروني للتصويت مقاوم لكل هجمات حجب الخدمة الإلكترونية (Denial of Service Attacks)
- 7- يجب ضمان حماية الناخبين من سرقة الهوية الانتخابية الإلكترونية (يعني الوصول إلى تفاصيلها للسماح بالانتحال).
- 8- الأصوات المقترعة تساوي النتائج العامة للانتخابات.
- 9- في لحظة يجب التحقق من أن مواطن معين قد اقترح.
- 10- يجب عدم السماح بتسجيل أصوات خارج الفترة الزمنية المتاحة للاقتراع.
- 11- يمكن تدقيق الحركات والعمليات المسجلة على النظام.

وقد ظهر نوعان من التصويت الإلكتروني الأول يتم من خلاله التصويت في مواقع تتبع للحكومة (مراكز تصويت) مجهزة بأدوات وأنظمة إلكترونية تخدم أغراض العملية الانتخابية، أما الثاني فيتم من خلال الإنترنت (Okediran Omidiora, Olabiyisi, Ganiyu & Alo, 2011). النوعين يتم تنظيم عملية التصويت وتوقيتها (وقت فترة الانتخابات وإن كان بالإمكان التصويت من خلال الإنترنت من أماكن بعيدة وخلال أوقات مفتوحة ولكن يتم حصرها بفترة محددة وتواريخ محددة).

يستمد التصويت الإلكتروني شرعيته من خلال عناصر مهمة تتمحور حول الهدف من الانتخابات والخطوات وحقوق المنتخبين والمرشحين. فيما يلي المحاور الرئيسة التي يستمد منها التصويت الإلكتروني شرعيته وكما وردت من أكثر من مصدر في الأدبيات¹.

- الديمقراطية (Democracy): يجب أن يوفر النظام الإلكتروني لكل الناخبين الشرعيين الفرصة اللازمة للتصويت والمشاركة في الانتخابات وهي من أساسيات العملية الديمقراطية، وتسمى هذه الخاصية بالملائمة (Convenience). كما إن أهم العناصر في العملية الانتخابية استيعاب الأفراد الذين لا يعرفون كيفية استخدام التكنولوجيا. فيجب أن يتميز التصويت الإلكتروني بتسهيل مهمة المنتخب من حيث حاجته لأدوات خاصة (من الأمثلة توفير أجهزة صوتية لغير المبصرين لمعرفة الخيارات واختيار مرشحهم وسماعات للحفاظ على الخصوصية) ويطلق على هذه الخاصية تسهيل الوصول (Accessibility).
- الشرعية (الأهلية): (Eligibility) تعني عدم السماح بالتصويت إلا للمنتخبين المستحقين، لذلك حيث لا يتم إعطاء فرصة للتصويت لمن لا يحق له التصويت أو التصويت المتكرر، حيث لا يحق للمقترح أن يدلي بصوته مرتين.
- الدقة (Accuracy): هي دقة تسجيل الأصوات وعدها والمعلومات المتعلقة بالنتائج وقد تكون من ميزات التصويت الإلكتروني المهمة التي تتفوق على التصويت التقليدي. وتجدر الإشارة إلى أن إدراج الدقة ضمن شروط الشرعية ناتجة عن شرط تساوي عدد الأصوات مع البطاقات الانتخابية الموزعة. والتي تعني تجاوز أحد أعراض التزوير.
- الثبوت (Verifiability): يجب أن يتحقق النظام من أن كل الأصوات قد تم جمعها مع التدقيق على النتائج بشكل سليم.
- الكمال (Integrity): يجب الحرص على أن لا يتم تغيير الأصوات وتزويرها ومسحها. كما يجب أن يوفر النظام طرائق للكشف عن أية تلاعبات من هذا القبيل من أفراد أو جهات من خارج النظام لها مصالح لتغيير النتائج. وقد أشار لانجر وزملاؤه (langer et al., 2010) إلى أهمية أن يتأكد الناخب من أن الأصوات الذي أدلى به لن يتغير أو يمحي أو يزور.

¹Patil V K. Secure EVS by using blind signature and cryptography for voters privacy & authentication. Journal of Signal and Image Processing. Vol 1. 2010. pp 1-6

- الشفافية إن عملية التصويت الإلكتروني يجب أن تتحلى بالشفافية والنزاهة ويجب أن تكون واضحة لجميع المشاركين.

كما سردت معظم الأدبيات التي أوردناها سابقا مجموعة من الخصائص التي قد لا تفقد التصويت شرعيته ولكنها أصبحت محكومة بقوانين أخرى و إرشادات تجعل من التصويت الإلكتروني أداة أفضل، وتحسن العملية الديمقراطية، وتزيد من ثقة المواطنين بالحكومة كراعي للعملية الانتخابية. كما يشير كولمان ورفاقه إلى أن متطلبات الانتخابات تعمل على تقليل المخاطر لمستقبلية وتأثير نتائجها السياسية(Coleman et al., 2002) الخصائص التالية وردت في الأدبيات السابقة¹:

- الخصوصية(Privacy) : هي عدم إمكانية ربط المنتخب بالتصويت، أي عدم قدرة أنظمة التصويت الإلكتروني على معرفة من صوت لمن ، حتى لا يتم ربط ذلك بأية مصالح خاصة بين المنتخب والمرشح.

- التفرد (Privacy): تعني صوت واحد فقط. وهناك دول تسمح بالتصويت المنفرد وتدعمه، و هناك دول سمح بأكثر من صوت، وفي جميع الأحوال يجب موازنة عدد الأصوات بما تم تعبئته على البطاقات ضمن النظام. إن الصوت الواحد (المنفرد) أسهل للكشف من خلال قوائم المنتخبين ونتائج الانتخابات. إن الأنظمة الإلكترونية لديها القدرة على تدقيق مجموع الأصوات في حال ما إذا كانت البطاقات الانتخابية تسمح بالاقتراع على أكثر من صوت.

- عدم معرفة نتيجة التصويت للفرد خلال العملية خ بحيث لا يتم التأثير عليه وعدم معرفة المنتخب للنتائج خلال العملية حتى لا يؤثر قراره على الترشح (Recceipt-Free).

- المرونة (Flexibility): يجب أن يوفر النظام الإلكتروني مجموعة من الخيارات التي تسهل العملية.

- التوقيت و الملائمة الزمنية (Timeliness): توقيت التصويت ومعرفة النتائج بالشكل المناسب وبسرعة هي من ميزات التصويت الإلكتروني القدرة على استيعاب الزيادات والتعامل مع الأحجام المختلفة من البيانات والملفات والعمليات (Scalability).

¹Coleman S.et al.opcit.p5

المطلب الثاني أنواع أنظمة التصويت الإلكتروني:

فيما يلي سنستعرض أنواع أنظمة التصويت الإلكتروني وتفصيلا بسيطا لكل منها:

نظام البطاقات المثقبة: رغم أنها تقنية تعتمد في جزء منها على العنصر البشري إلا أنها تعتبر أولى بؤادر التصويت الإلكتروني، وقد ظهرت في ستينيات القرن الماضي، وما زالت متداولة حاليا في بعض الدول، وتعتمد تقنياتها في قيام الناخب بثقب بطاقة التصويت للمرشح المرغوب فيه بواسطة أداة تنقيب يزود بها على مستوى مكتب الاقتراع، ثم يقوم الناخب بتغذية البطاقة المثقوبة مباشرة إلى جهاز تبويب الأصوات الآلي الذي يقوم بالفرز بصفة آلية وتظهر النتائج عليه مباشرة دون أن يشوب ذلك تدخل بشري لصالح جهة معينة¹.

نظام الماسح الضوئي: يعتمد هذا النظام على بطاقات أو لوائح تحمل اسم جميع المرشحين ويتم وضع علامة أمام المرشح الذي يرغب الناخب في فوزه. يستخدم لقراءة البطاقات وعدها قارئ ضوئي مرتبط بجهاز حاسوب .

ولا تزال هذه الأنظمة مستخدمة في مجالات متعددة مثل الامتحانات في الجامعات والامتحانات المقياسية التي تعتمد على خيار من متعدد².

التصويت الإلكتروني المباشر: يتم تسجيل الأصوات من خلال نظام إلكتروني في منطقة التصويت وتحت إشراف لجان متخصصة ولكن بوسائل إلكترونية ليست تقليدية. ويتم تسجيل الاختيارات والتصويت

¹ محمد البرج، التصويت الإلكتروني، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، عدد 23، 2015، ص 06 ..

² عماد احمد ابو شنب ، الحكومة الالكترونية أداة للديمقراطية و التنمية المجتمعية، مرجع سابق، ص 135. أنظر

باستخدام وسائل الكترونية مثل حاسوب مرتبط بنظام مركزي يقوم بعد الأصوات ورصدها وإظهار النتائج بدقة وسرعة متناهيتين.¹

استخدام الهاتف في عملية التصويت الإلكتروني: يمكن أن يتاح التصويت الإلكتروني من الحاسبات الموجودة بالمنزل أو العمل عبر خطوط هاتف تخصص لهذه العملية بشكل خاص، وفي هذه الحالة لا يكون للإنترنت علاقة بما يجري، فالناخب الذي يمتلك حاسب خاص في منزله يستطيع أن يطلب من خلاله رقم خاص تعلن عن الجهات المعنية بالانتخابات، وهنا يعمل خط التليفون كقناة ربط بين حاسبه الشخصي والحاسب الرئيسي أو الفرعي المسؤول عن إدارة عملية التصويت الإلكتروني، سواء على نطاق محلي أو إقليمي أو وطني، وفور تحقق الربط بين الحاسبين يمكن للناخب تشغيل برنامج خاص قد يعد خصيصاً لهذه المهمة ويتم توزيعه على المواطنين أو ربما يستخدم البرامج العادية المستخدمة في تصفح الإنترنت، فيقوم البرنامج بالاتصال بنظام التصويت الإلكتروني ويصبح جزء لا يتجزأ منه، وبعدها يقوم الناخب بخطوات التصويت الإلكتروني من تغذية الحاسب برقم الهوية ثم تلقي قوائم المرشحين فالقيام بعملية التصويت نفسها.²

التصويت من خلال الفاكس: يتم التصويت من خلال جهاز الفاكس من خلال إرسال وثائق التصويت والبطاقات برسالة عبر الفاكس. من ميزات هذه الطريقة إمكانية التأكد من وصول الفاكس ووفرة أجهزة الفاكس في مناطق أكثر من مناطق التصويت المحددة. ولكن التصويت من خلال الفاكس تفقد التصويت خصوصيته وسريته حيث يكون معلوما نتيجة اختيار الناخب المرشح Rocha-Morales, 2007 (Puiggali & Puiggali). ومن الطرق التقليدية للتصويت استخدام البريد العادي والتي تشبه التصويت من خلال الفاكس ولكن العملية لا تتضمن أية وسائل إلكترونية.³

التصويت عبر البريد الإلكتروني: يشير المؤلفون السابقون أن العملية تتم من خلال إرسال رسالة إلكترونية (e-mail) والتي تحتوي على بطاقة انتخاب تحوي الصوت (اختيار المنتخب للمرشح

¹ عمرو زكي عبد المتعال، دراسة بشأن استعمال النظم و الوسائل الالكترونية في الانتخابات، مكتب متعال و محرم و حيزة للمحاماة و الاستشارات القانونية، مصر، ص 12

² غيطاس جمال محمد، المنظور التكنولوجي للانتخابات و قياسات الرأي العام، ملتقى دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في دعم الديمقراطية و حرية التعبير و الرأي، ماليزيا: المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2011، ص 13

³ عماد أحمد أبو شنب، الحكومة الالكترونية أداة للديمقراطية و التنمية المجتمعية، مرجع سابق، ص 136

المطلوب) والمثبتة في ملف ومرفقة بالبريد أو من خلال الرسالة الإلكترونية نفسها. والطريقة الشائعة هي الأولى بسبب معيارية العملية وعدم حصول التباس في فهم المراسلات (Morales-Rocha, 2007) و (Puiggali&). ويتم طباعة الرسالة والبطاقة المرفقة والاحتفاظ بها لحين عملية التصويت.

التصويت الإلكتروني من خلال الإنترنت: تستخدم شبكة الإنترنت هنا كوسط للعملية الانتخابية، حيث يتم التصويت على موقع الانتخابات وبدون أية مراسلات كما هي عملية التسجيل للخدمات أو الامتحانات المحوسبة (Alexander, 2007) ويطلق على الانتخابات بهذه الطريقة (I-Voting, Internet Voting) يقوم الناخبون الإلكترونيون - كما يطلق عليهم (E-voters) بالدخول إلى موقع الانتخابات والتصويت الإلكتروني من منزلهم أو موقع عملهم أو مقاهي الإنترنت أو من قرى المعرفة المنتشرة في المناطق النائية ونقاط الإنترنت العامة إن وجدت ويقومون باختيار المرشح المطلوب من قوائم المرشحين.

-التصويت من خلال أجهزة الكترونية. هي عبارة عن أجهزة خاصة تتوفر فيها برامج صممت لمباشرة عملية التصويت، أو من خلال أجهزة حاسب آلي مثبت عليها برامج مصممة خصيصا لهذا الغرض، وتكون شبيهة بأجهزة الصراف الآلي أو أجهزة المعلومات، وغالبا ما تكون عملية التصويت بالصوت والصورة وعن طريق خاصية لمس الشاشة، وتكون هذه الأجهزة إما في مراكز الاقتراع داخل عوازل خاصة، حيث يستطيع الناخب الاستعانة بها لإدلاء بصوته بشكل أكثر سرية و دون الحاجة إلى تلك الإجراءات التقليدية التي قد تؤثر على اختياره للمرشح المرغوب فيه، كما يمكن أن تكون هذه الأجهزة أيضا في الأماكن العامة أو المراكز الكبرى فيستطيع الناخب الإدلاء بصوته دون اللجوء لمراكز الاقتراع أصلا، وهو ما يعرف بالإقتراع في الأكشاك الإلكترونية¹.

فوائد التصويت الإلكتروني:

لجأت الحكومات لاستخدام التصويت الإلكتروني لما له من فوائد جمة تعود بالنفع على الحكومة والعملية الديمقراطية. وقد أكد الخبراء والباحثون أنه إذا توافرت الإرادة السياسية الجادة والنية لتفعيل عملية

¹ محمد البرج ، مرجع سابق ، ص 07

انتخابية نزيهة، فإن التكنولوجيا من أفضل الحلول للمساعدة في توفير عملية تصويت سريعة» ونزيهة واقتصادية . من الفوائد الواردة بالأدبيات التالية¹:

- الوصول بالعملية الديمقراطية إلى درجة متقدمة من الحداثة: وتحديث أنظمة التصويت التقليدية وعملية الانتخاب. كما تعمل على زيادة فعالية العملية الانتخابية (أبو شنب، 2010).
- الدقة العالية والاعتمادية للنتائج والسرعة في إظهار النتائج (Buchsbaum, 2005).
- تقليل الوقت اللازم لإنهاء العملية الانتخابية، وبالأخص مرحلة التصويت الإلكتروني وذلك من خلال عملية الاختيار السريع والفرز والحصر (أبو شنب 2010). ومن الأمثلة على ذلك الانتخابات الرئاسية في فرنسا حين فاز ساركوزي بأغلبية كاسحة، حيث أعلن جهاز التصويت المركزي فوزه في الانتخابات بعد أقل من ثالث ساعات من إغلاق باب التصويت في كل الأقاليم الفرنسية (باز، 2009).
- زيادة نسبة المشاركة في العملية الانتخابية من خلال إتاحة العملية لقاعدة أوسع من قطاعات الشعب. حيث تبين أن فئات من المجتمع تفضل التصويت الإلكتروني على التقليدي نقاديا للضغط الاجتماعي والحرَج وغيره من السباب.
- رفع مستوى المهارة التقنية من خلال سد الفجوة الرقمية وتحسين مستوى كفاية المواطنين بالمهارة والمعرفة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن ثم تحسين جودة المشاركة في عملية التصويت الإلكتروني. إن فتح الأبواب أمام العامة لاستخدام التكنولوجيا يحسن من مهاراتهم. ويزيل العوائق النفسية والسلوكية لدى المواطن حتى يمكنه الاستفادة من الخدمات الإلكترونية.
- جعل عملية التصويت الإلكتروني ميسرة وسهلة (باز، 2009). كما يتطلب التغيير التدريجي في ديمغرافية وتركيبية المجتمعات اعتماد وسائل أخرى لجذب النخبين إلى عملية المشاركة، حيث تبين تأثير الشبكات الاجتماعية وسهولة الوصول إلى قاعدة الشباب في المجتمعات من خلالها.
- تحسين مستوى الدقة لعملية التصويت من خلال أنظمة الحاسوب (أبو شنب، 2010) مع إتاحة قواعد وتعليمات تحكم أية حالات خاصة في العملية. ومن الأمثلة على ذلك ما تم

¹ عماد أحمد أبو شنب، الحكومة الإلكترونية أداة للديمقراطية و التنمية المجتمعية، مرجع سابق، ص 138

بخصوص حسم النزاع في الانتخابات الرئاسية الأمريكية بين بوش الابن وآل غور عندما تمت إعادة احتساب الأصوات من خلال استخدام جهاز التصويت الإلكتروني لصالح جورج بوش (باز، 2009).

- إتاحة الفرصة لقطاعات واسعة من الشعب» مثل ذوي الحاجات الخاصة من خلال تكنولوجيا مناسبة، مثل استخدام الصوتيات للمكفوفين (أبو شنب 2010) أو الأنظمة التي تعتمد على الرسوم والنماذج للصم (Graphical Interfaces and Computer Icons)
- إتاحة الفرصة للمشغولين والمسافرين للمشاركة في الانتخابات من خلال المشاركة في استخدام الإنترنت أو وسائل الاتصال اللاسلكية أو خدمات المحمول. هذا وسنتحدث في قسم آخر من هذا الفصل عن التحديات التي تواجه التصويت الإلكتروني من خلال التثبت من هوية الناخب والطرق التقنية والإدارية المتوفرة للتغلب على ذلك. لقد طرحت بعض الأدبيات مثل هذه التجارب (Masuku, 2006).

تتيح أنظمة التصويت الإلكتروني المجال للناخب لمراجعة بطاقته وتصحيح المعلومات والتصويت، وذلك قبل الاقتراع (Weldemariam, et al., 2007). من خلال الاستفادة من أدوات المشاركة الإلكترونية يتم استقراء الآراء العامة وإدارة العملية من خلال أدوات الويب الحديثة (Bouras, et al., 2003).

تخفيض التكلفة الخاصة بالعملية الانتخابية (مع وجود تكلفة التجهيزات الإلكترونية كتكلفة رأسمالية)، ولكنها تخفض من التكلفة بعد أول تجربة، وكذلك تخفيض تكلفة العمال التي تدير العملية (أبو شنب، 2010). (Saveourvotes.org, 2008).

مواكبة الركب التكنولوجي والمحافظة على مستوى من التقدم من العمل الحكومي.

الهند ... تجربة متميزة في التصويت الإلكتروني:

لقد أدخلت الهند إلى عملية التصويت الإلكتروني جهازا يعمل على التصويت بالضغط على زر واحد فقط. يتم تزويد الجهاز بجميع المعلومات حول المرشحين، ويحتفظ بالمعلومات لغاية 30 سنة وبكميات

هائلة. يقوم الجهاز بتوفير الخدمة للأمنيين، ويمكن استخدامه لأكثر من 13 شخصا في الدقيقة. أخيرا يعمل الجهاز على حصر النتائج بسرعة وسهولة ودقة.

تم استخدام التصويت الإلكتروني لأول مرة في الهند في عام 1998 في الانتخابات البلدية، ثم تم تجربة الجهاز في انتخابات عام 1999 في 26 دائرة انتخابية في 17 ولاية وأخيرا تم استخدامه في انتخابات العام 2004 من قبل 750 مليون ناخب لاختيار أعضاء البرلمان الهندي.

يقوم الناخب بالدخول إلى غرفة صغيرة بها جهاز إلكتروني يظهر الرموز الخاصة بالمرشحين وبجانبه الزر المخصص للاختيار بحيث يقوم بالضغط عليه سواء بالقراءة أو تمييز الرمز الخاص بالمرشح في حالة ما إذا كان الناخب أميا. أخيرا يتم تسليم الذاكرة الخاصة بالجهاز إلى اللجنة المركزية لتفرزها وتعلنها في الوقت المحدد¹.

استونيا والتصويت الإلكتروني²:

تعتبر استونيا إحدى الدول الصغيرة (عدد سكانها 1.3 مليون نسمة) التي استخدمت تكنولوجيا المعلومات في تفعيل خدمات حكومية متعددة منها التصويت الإلكتروني. لقد حرصت الدولة على الوصول إلى أعلى درجات الشفافية في جميع المجالات المتعلقة بالتصويت الإلكتروني. تمتاز استونيا بالوصول إلى بنية تحتية جيدة في مجال الاتصالات: واستخدام متميز للهوية الشخصية الوطنية وشعب يتقبل الخدمات الإلكترونية، مما أدى إلى نجاح مبادرات التصويت الإلكتروني لأكثر من مرة (الانتخابات المحلية في العام 2005 والانتخابات البرلمانية في العام 2007).

لقد تم استخدام أكثر من طريقة للتحقق من هوية المقترعين في الانتخابات، منها المفتاح العام (Public key Infrastructure) والتوقيع الرقمي (Digital Signature) والذي كان له أثر جيد في كسب ثقة الناس وضمان شفافية العملية الانتخابية. لقد قدمت الحكومة الدعم السياسي الكافي لضمان شفافية العملية الانتخابية من خلال تسهيل استصدار القوانين والتشريعات اللازمة مثل قانون التوقيع الإلكتروني لعام 2000 والذي يكفل للمواطنين توثيق هويتهم من خلال بطاقة هوية مع شهادة رقمية ذات

¹ عماد أحمد أبو شنب، الحكومة الإلكترونية أداة للديمقراطية و التنمية المجتمعية، مرجع سابق، ص 140

² أنظر

مفتاحين (PIN1 & PIN2) كما تم إصدار قانون الانتخابات البرلمانية الأوروبية ونظام الانتخابات الخاصة بالمجتمعات المحلية.

يشارك المواطن الأستوني في هذه المناسبات الديمقراطية بإحدى طريقتين: الأولى تقليدية (باستخدام الورق والبطاقات) والثانية إلكترونية. وبهذا يتم ضمان درجة شفافية أعلى للعملية. كما يتم استخدام التصويت المعكوس وبأكثر من شكل قبل بدء الانتخابات لزيادة الشفافية.

عند مقارنة الانتخابات في العام 2005 والعام 2007 نجد أن عدد المقترعين في الانتخابات المحلية للعام 2005 وصل إلى 9317، بعد أن تم حذف 346 صوت مكررا مقابل 30275 مقترعا في الانتخابات البرلمانية للعام

2007 تم حذف 789 صوتا للتكرار. وعليه نجد أن نسبة الأصوات المكررة قد انخفض من 3.8% إلى 2.5% من عدد المقترعين. كما إن عدد المقترعين الذين استخدموا الإنترنت في الانتخابات المحلية للعام 5 وصل إلى 1.9%، في

حين أن النسبة وصلت إلى 5.4% في العام 2007، مما يدل على زيادة الإقبال والثقة بأنظمة التصويت الإلكتروني.

تلعب الحكومة الأستونية دورا مهما في توعية المواطنين بخصوص عملية التصويت الإلكتروني وحيثيات الإجراءات، مما يؤدي إلى زيادة تفاعل المواطنين مع الحكومة وتفعيل الديمقراطية الإلكترونية بشكل أكبر. كما تسمح الحكومة لأي شخص بفحص وتجربة أنظمة التصويت الإلكتروني قبل فترة الانتخابية لكسر الرهبة، وكسب ثقتهم، وتشجيع المواطنين لاستخدام المسار الإلكتروني في الانتخابات الحقيقية. لقد تمت تجربة النظام في الانتخابات البرلمانية للعام 2007 باستخدام 4000 مقترح أخيرا فان الحكومة تعمل على اظهار الارقام الحقيقية للمقترعين حتى يتم مقارنتهم بالارقام التي تظهر بقوائم النتائج النهائية للانتخابات.

دراسة حالة انتخابات البرازيل

في عام 1995، قامت المحكمة الانتخابية العليا بالبرازيل بالتعاون مع مستشارين بإنشاء أول نموذج آلة التصويت الإلكتروني، وقد استخدمها بالتالي ثلث السكان 1996 وثلثا السكان في 1998 و منذ عام 2000 يقوم الناخبون في البرازيل بالتصويت الإلكتروني، وقد كان السبب في استحداث هذا النظام

للتصويت خفض نسبة التزوير في الانتخابات. ثم أدخلت البرازيل التصويت الإلكتروني في مراكز الاقتراع مع تحديث آلات التصويت التي تستعمل على معالجة الأصوات بناء على تحديد هوية الناخبين حسب الصفات البيومترية.

النظام المتبع في البرازيل هو أن التصويت إجباري لمن بلغ 18 عاما فما فوق و لكنه خيارى للأمين ومن تعدى سن 70 عاما أو لم يبلغ 18 عاما و لكنه على الأقل 16 عاما ، وعلى كل من يحق له التصويت تسجيل نفسه ليحصل على بطاقة انتخابية لكي تحدد هويته في مركز الاقتراع، وفي عام 2008 أجري مشروع تجريبي في 3 بلديات تم تحديد هوية الناخبين فيها بالخصائص البيومترية. وخلال عملية تسجيل الناخبين، يجري استخدام ماسح ضوئي لتسجيل صور كل بصمات الناخب و كاميرا رقمية لأخذ صورته الشخصية. وفي يوم الانتخاب، يقوم الناخبين بإظهار مستنداتهم لمسؤول الانتخابات بعد إثبات هويتهم بالبصمات، وإذا لم يتعرف على البصمات، أو يطرأ أي شك في هوية الناخب، يمكن للمسؤول الانتخابات أن يتأكد من صورة الناخب في السجل الإلكتروني. و يستطيع الناخبون في البرازيل التصويت بدأ من الساعة 8 صباحا. وقبل فتح مراكز الاقتراع، يجري طباعة تقرير عن كل آلة تصويت بمعرفة مسؤولي الانتخابات يحتوي على قائمة من جميع المرشحين يليها عدد الأصوات التي حصلت عليها، ويظهر هذا التقرير انعدام و جود أي صوت في آلة التصويت، لذلك فإجمالي الأصوات بعد كل مرشح يجب أن يكون صفرا.

وفي تمام الساعة 5 عصرا، عندما تنتهي الانتخابات يطبع تقرير ثان يحتوي على نتائج الانتخابات. كما يتم تشفير نسخة من النتائج و تخزينها على أحد الوسائط وتنقل بعد ذلك إلى نقطة الجدولة المركزية حيث يعمل برنامج خاص على فك تشفير النتائج و التحقق من توقيعها الرقمي قبل فرز الأصوات و جدولتها¹.

¹ سعد طارق، تكنولوجيا المعلومات و الانتخابات، ملتقى دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في دعم الديمقراطية و حرية التعبير و الرأي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ماليزيا ، 2012، ص 07

خلاصة الفصل الثاني

مع التطور الكبير الذي عرفه ميدان تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في العالم، حظيت التقنية الرقمية على اهتمام واسع من طرف الباحثين والحكومات، نتيجة للدور الذي يمكن أن تقوم به في مجال تحسين الخدمة العمومية، ومحاولة الإستفادة منها من الناحية السياسية.

و أثبتت عديد من الدراسات أهمية عملية رقمنة الإدارة المحلية، في استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالعمل السياسي وتحقيق الديمقراطية الالكترونية، وبرز مفهوم المشاركة الإلكترونية كنمط جديد للممارسة السياسية، باستخدام أدوات اتصال إلكترونية حديثة تعتمد على الرقمنة وخاصة الإنترنت، حيث توفر المعلومات المهمة والكافية لمختلف الفاعلين على المستوى المحلي التي تمكنهم من المشاركة في معالجة القضايا المحلية، كما تتيح التقنية الرقمية وجود قنوات اتصال مباشرة بين المواطن و الحكومة من خلال الاستشارة الالكترونية و من ثم تمكينه من المشاركة الفعالة في صنع القرار السياسي.

وبالتالي تمكن تقنية الرقمنة في الإدارة المحلية من تحقيق الديمقراطية و تفعيل مشاركة مختلف الفواعل المحلية وخاصة المواطنين في صناعة القرار السياسي وبلورة سياسات عامة تتوافق والانشغالات الحقيقية التي يهتم بمعالجتها المجتمع المحلي و من ثم التأسيس لدعائم و خصائص الحكم الراشد.

الفصل الثالث:

تطور الإدارة المحلية في

الجزائر والأردن

عرف النظام السياسي في الجزائر و الأردن قفزة نوعية باتجاه الديمقراطية سنة 1989، بتكريس التعددية السياسية بعد أن كان قائما على احتكار السلطة من طرف الحزب الواحد. وكان لذلك التحول انعكاسات هامة على طبيعة وخصائص الإدارة العامة، والإدارة المحلية على وجه الخصوص في كلا البلدين. و مع التطور التكنولوجي الذي عرفه مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في العالم ، تحاول الحكومة في الجزائر و الأردن مسايرة ذلك التطور باستغلال الرقمنة و الاستفادة منها في الادارة المحلية. سنتعرض في هذا الفصل إلى النظام السياسي و الإدارة المحلية في الجزائر و كذلك النظام السياسي و الإدارة المحلية في الأردن و في الأخير نستعرض مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر و الأردن.

المبحث الأول: النظام السياسي و الإدارة المحلية في الجزائر

عرف النظام السياسي في الجزائر تحول كبير سنة 1989، بانتهاء التعددية السياسية و تمكين الأحزاب بمختلف التوجهات السياسية من ممارسة النشاط السياسي ،بعد أن ظل منذ الاستقلال قائما على احتكار السلطة من طرف حزب جبهة التحرير الوطني. وكان لذلك التحول انعكاسات على طبيعة وخصائص الإدارة العامة، والإدارة المحلية على وجه الخصوص. سنحاول التعرف عن ملامح النظام السياسي الجزائري وكذلك الإدارة المحلية ، من خلال التعرض إلى طبيعة النظام السياسي في الجزائر، وكذلك الإدارة المحلية في الجزائر.

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي في الجزائر

اتسمت فترة الرئيس أحمد بن بله بقصرها، ولم تشهد فيها الجزائر تكون الدولة الحديثة، وسادها نظام سياسي مهتز وغير متجانس، إلا أنها تميزت بتثبيت تقليد سيصبح له مكانة كبيرة في المستقبل، ألا وهو تسلم الجيش لمقاليد الحكم السياسي.¹

وبعد تولي هوارى بومدين الحكم بدا أن النظام السياسي سينشئ مؤسسات دستورية تنمي المشاركة السياسية، وتعيد لجبهة التحرير الوطني دورها الفعال في الحياة السياسية، ولكن الذي حصل عكس ذلك

¹ علي بو عناقة ودبلة عبد العالي "الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر" المستقبل العربي، العدد 225، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 1998، ص52.

التصور، حيث حرص النظام السياسي على أن تبقى له السيطرة والأولوية على الجبهة، كما حرص على الإبقاء عليها كإطار يستمد منه النظام شرعيته من دون أن تكون لهذا الإطار سلطة فعلية في إدارة المجتمع، بمعنى حصر مهمة الجبهة في المجال التعبوي السياسي - الاجتماعي لدعم النظام الذي لم يسمح من خلالها بوجود أي معارضة رسمية أو غير رسمية قادرة على منافسته ومساءلته، وهذا ما برز أثناء فترة حكم هواري بومدين وحتى بعد وفاته.¹

لغرض التعرف بصورة أكثر تفصيلا على طبيعة النظام السياسي الجزائري، لا بد من معرفة أهم عناصر هذا النظام في عهد الأحادية الحزبية وكذلك نتعرض إلى مختلف الإصلاحات السياسية والدستورية في الجزائر.

أولاً: عناصر النظام السياسي الجزائري في عهد الأحادية الحزبية

1-الحزب (حزب جبهة التحرير)

إن النهج الذي أخذ به حزب جبهة التحرير الوطني، هو احتكاره جميع أوجه النشاط السياسي حتى صدور دستور عام 1989، مما يجعله صاحب الاختصاص الوحيد في تمثيل الشعب، فهو من الناحية الدستورية الحزب الوحيد وهو صانع الدولة والمشرف والمراقب عليها. وقد اقترن هذا الدور بسببين:²

أ- سبب تاريخي، حيث اقترن دور جبهة التحرير الوطني بالكفاح ضد الاستعمار الفرنسي.

ب- سبب عملي، وأوجبته عملية البناء والتنمية، وما يتطلبه ذلك من توحيد الاتجاهات وتعبئة الشعب إلى جانب قيادة الثورة.

على هذا الأساس جاءت النصوص الدستورية والمواثيق الوطنية التي أقرتها الثورة الجزائرية تؤكد هذه المكانة للحزب، ومنها: الدستور الأول الذي وافق عليه الشعب عام 1963، وميثاق الجزائر الذي صادق

¹ خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 130

² نفس المرجع السابق، ص 130

عليه مؤتمر الحزب عام 1963، وكذلك دستور عام 1976 وميثاق عام 1976. وهذا ما أكد في الوقت نفسه الشرعية التاريخية والثورية للحزب.¹

وعلى الرغم من كل محاولات التوثيق الدستورية و الحزبية الداعية لتكريس حقيقة الأخذ بنظام الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني) كحزب طلائعي يقود البلاد في مرحلة بناء الثورة الاشتراكية إلا أن دوره ظل محدودا في الواقع بما يقرره رئيس الجمهورية فضلا عن عدم قدرتها عمليا على التحول إلى حزب طلائعي ، كما أنه لم يخلق فرصا لتحقيق مشاركة سياسية حقيقية.²

فكان ضعيفا في تعامله السياسي كوسيط بين الشعب والحكومة. إذ أن السلطة الفعلية لم تكن بيد الحزب وإنما كانت بيد غيره، فقد أبعد الحزب عن الميدان السياسي بإلغاء تنظيماته المركزية التي أقرت في دستور عام 1963 و ميثاق الجزائر عام 1964، ولم تكن حركة هواري بومدين يراد بها إنعاش دور الحزب بقدر ما كان يهدف إلى بناء الدولة بأسلوب جديد يتمثل في البناء من القاعدة، وإبعاد الحزب عن ممارسة السلطة، وتهميش دوره في الحياة السياسية، وإعطاء الدور لمجلس الثورة الذي يرأسه رئيس الجمهورية.³ وهذا يعني أن دور الحزب سحب منه لصالح رئيس الجمهورية الذي هو أمينه العام ورئيس الحكومة في الوقت نفسه.

وهكذا أصبح دور الحزب من الناحية العملية، ولا سيما على صعيد المشاركة أقرب إلى مفهوم التعبئة منه إلى المشاركة كمبدأ سياسي وإجراء نظامي وكجوهر للمفهوم الديمقراطي للممارسة السياسية.⁴ رغم أنه بحسب النصوص يعد هو الحزب الحاكم والمسير، ولكن في حقيقة الأمر كان حزبا ضعيفا، بل كان واجهة لجهاز الحكم ولم يكن حزبا حقيقيا.

¹ انظر: المواد أرقام (23) و(24) و(26) من دستور 1963 والمادة رقم (95) من دستور 1976.

² تاجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية ، قالمة :مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006، ص 100

³ سعيدبوشعير، النظام السياسي الجزائري ، الجزائر :دار الهدى، 1990 ، ص.ص 105 -106.

⁴ نفس المرجع السابق ، ص 98.

2- الجيش

إن دراسة طبيعة النظام السياسي الجزائري ، و خاصة توازنات القوى داخله ، تظهر لنا أن الجيش هو المحور الأساسي للحكم، باعتباره القوة الأساسية في الدولة و العمود الفقري للنظام.¹

ومن الواضح أن الجيش أدى في السنوات الأخيرة للاستقلال دورا حاسما في تحديد وتوجيه مسار الأحداث في البلاد، في الوقت الذي لم تكن للدولة الوطنية الجديدة ركائز تنظيمية في المجتمع، ولم تكن فيه القوى الاجتماعية والسياسية تعبر فعلا عن مضمون الثورة واتجاهاتها. لهذا أرتبط الجيش بعلاقة وثيقة بالنظام السياسي القائم، ولاسيما بمؤسسة الرئاسة منذ الاستقلال، ونجح بتصعيد عدد من قياداته لشغل مكان الصدارة في هذه المؤسسة.²

منذ أن استقرت هياكل الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية أخذت المؤسسة العسكرية منحى مستقل عن القيادة السياسية. وعلى الرغم من أن الرئيس الأسبق أحمد بن بلة حسم صراعه مع قادة الثورة الآخرين ومع الحكومة المؤقتة بفصل هيئة أركان جيش التحرير ، فإنه سرعان ما حاول الانفراد بالحكم بعيدا عن العسكريين، الأمر الذي دفع هواري بومدين نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع -آنذاك - إلى القيام بانقلاب 19 حزيران/يونيو 1965، بتأييد جميع القادة والمسؤولين العسكريين.³

وقد تحول الجيش أثناء قيادة هواري بومدين للبلاد إلى تنظيم عسكري - سياسي يضم أهم وأقوى مؤسسة في الدولة، حيث ساهم الجيش الوطني الشعبي، بوصفه أداة الثورة، في تنمية البلاد وبناء الاشتراكية.⁴ وتذويب الفوارق الاجتماعية والنفسية التي خلفها الاستعمار، والقضاء على النزعة الجهوية بتلقين الجنود أيديولوجية مهنية تركز على الانتماء الواحد إلى الأسرة العسكرية.⁵ الأمر الذي أكسبه الشرعية كحافظ للنظام ومدافع عن عملية التحول نحو الاشتراكية.⁶

¹ ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية ، مرجع سابق ، ص 104

² خميس حزام والي ، مرجع سابق ، ص 130

³ نفس المرجع السابق ، ص 133

⁴ انظر نص المادة رقم (82) من الدستور الجزائري (1976)، ص 34.

⁵ ناجي عبد النور ، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية ، مرجع سابق ، ص 106

⁶ خميس حزام والي ، مرجع سابق ، ص 133

إن وصول العقيد الشاذلي بن جديد إلى سدة الحكم ، كان ذلك تكريسا للدور البارز للمؤسسة العسكرية في النظام السياسي، باعتبار أن دورها كان حاسما في اختياره رئيسا للدولة¹، ومع ذلك حاول الشاذلي بن جديد تقليص دور الجيش السياسي ، الأمر الذي سمح لأول مرة في تاريخ الجزائر بأن ترجح كفة المدنيين وزيادة نفوذهم على حساب دور المؤسسة العسكرية التي افتقدت وجود قيادة حقيقية، وبخاصة أن الشاذلي بن جديد، وبحكم شخصيته وطريقة ممارسته للحكم، ابتعد كليا عن الجيش، ولم يعد يمثل كما كان الأمر مع الرئيس هواري بومدين الذي ظل الجيش ركيزة نظامه الأساسية.²

إن هذا التقليل لدور الجيش في فترة حكم الشاذلي بن جديد لم يستمر طويلا، حيث كشفت أحداث أكتوبر 1988 عن هشاشة الأمن الوطني وعجزه عن مواجهة الموقف الطارئ، الأمر الذي اضطر الرئيس الشاذلي بن جديد إلى الاستعانة بالجيش للسيطرة على الوضع وحماية النظام. وبهذه الفرصة التي منحت للجيش كان من الطبيعي أن يستعيد نفوذه إلى واقع تأثيره في النظام السياسي.³

مع هذا، مثل الجيش الحاكم الفصل بين النظام السياسي ومعارضيه ، وليس أدل على ذلك من دوره في الأحداث التي حصلت في الجزائر منذ 25 ماي 1991 بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ والنظام السياسي القائم. وبهذا ، فإن الجيش أدى بطبيعته كقوة عسكرية وسياسية ما عجز الحزب عن القيام به في أحيان كثيرة.⁴

ولكننا سنلاحظ أيضا أن استمرار الجيش بهذا الدور والمكانة سيتناقض مع التوجه الديمقراطي الجديد، أو التعددية الحزبية والسياسية التي طرحها النظام في عهد الشاذلي بن جديد وسيفقد محتواها ، طالما بقي الجيش يمثل القوة العسكرية السياسية من دون اعتماد المؤسسات الدستورية والديمقراطية، لأنه لا يمكن أن يشكل بديلا عن القوى السياسية والاجتماعية المختلفة في الجزائر.⁵

¹ أنظر عبد الحميد مهري ، الجيش و السلطة و السياسة في الوطن العربي ، مجلة دراسات استراتيجية، عدد 05، الجزائر: مركز البصيرة، 2008، ص 32.

² خميس حزام والي ، مرجع سابق ، ص 134

³ نفس المرجع السابق ، ص 134 .

⁴ أنظر عبد الحميد مهري ، مرجع سابق ، ص 33

⁵ خميس حزام والي ، مرجع سابق ، ص 134

3-الرئاسة

تعتبر من أقوى المؤسسات السياسية في النظام السياسي الجزائري، فبالرجوع إلى النظام الدستوري الجزائري نلاحظ أن رئيس الجمهورية يمثل محور النظام السياسي، نظرا للاختصاصات والصلاحيات الدستورية و السياسية التي يتمتع بها والتي تماثل تلك الممنوحة لرئيس الجمهورية الفرنسية.

فمن الناحية النظرية، فإن دستور 1976 أقر مبدأ الفصل بين السلطات، لكنه في الوقت نفسه قد أولى رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة، كما هو الحال بالنسبة إلى دستور عام 1963. ويمكن ملاحظة صلاحيات الرئيس ابتداء من رئاسة مجلس الوزراء، و قيادة الجيش ، ورئاسة الحزب. هذه المكانة التي يحتلها الرئيس في النظام سمحت له بتدعيم سلطاته الشخصية و اتخاذ قرارات وإصدار توجيهات دون الرجوع إلى أحد المجلسين، وهو ما جعل منه مفتاح قبة النظام السياسي، و بهذا يحتل رئيس الجمهورية مكانة بارزة في النظام السياسي يستمدّها من طريقة اختياره و السلطات الواسعة المخولة له بموجب الدستور لعام 1976 ¹.

إن وحدة القيادة للحزب والدولة المجسدة في شخص الأمين العام، رئيس الجمهورية جعلته فوق الحزب، يؤثر فيه و يقوده، لما يتمتع به من وسائل سياسية تقتضيها طبيعة النظام السياسي، ووسائل قانونية أكدتها النصوص .كما أن وجوده على رأس المؤسسة التنفيذية التي كانت الباعث والمنظم للحزب بعد حركة 19 جوان 1965، مكنه من الحفاظ على مركزه السامي على كل المؤسسات ، وإبعاد كل محاولة ، بالأسلوب الدستوري، للنيل من مكانته وسلطاته الواسعة التي احتفظ بها لشخصه في الدستور².فدستور عام 1976، لم يذكر أي قيد على رئيس الجمهورية أسوة بدستور عام 1963، بل أنه أقر للرئيس صفة سمو على مستوى المؤسسة التنفيذية.³

وعليه ينبغي القول إن السلطة التنفيذية الممثلة بالرئيس ظلت هي الأقوى، تتمتع بنفوذ كبير وتؤثر بطريقة مباشرة في المؤسسة التشريعية، وهذا بفضل نظام وحدة القيادة للحزب والدولة. كما أنها بوساطة

¹ ناجي عبد النور، مرجع سابق ، ص 102

² سعيد بوشعير، مرجع سابق، ص 138.

³ خميس حزام والي ، مرجع سابق ، ص 135

الحزب لا تتوقف عند اقتراح أعضاء المؤسسة التشريعية بل تتدخل للتأثير في الأجهزة القيادية فيها عن طريق اقتراح مسيرتها ومن ثم اختيار أعضائها الذين سينضمون للجنة المركزية¹.

مع ذلك، نلاحظ أن الرئيس هواري بومدين قد شرع منذ عام 1976 بإقامة المؤسسات التي يمكن عدها الأساس للتحويل في بنية النظام السياسي، من نظام يركز على المؤسسات الثورية إلى نظام يركز على المؤسسات الدستورية، إلا أن محاولته هذه لم يكتب لها النهوض، وذلك لاستمرار الرئيس بممارسة صلاحياته الكبيرة على حساب مؤسسات النظام الأخرى، على الرغم من أن فترة حكمه جسدت نموذجا للعلاقة بين الحاكم وشعبه، كضامن للوحدة الوطنية، ومطمح لأمال الشعب، غير أن هذه العلاقة ما قامت إلا على حساب المؤسسات الدستورية التي حددها دستور عام 1976. علما أن هذه العلاقة قد ارتبطت مباشرة بسلطة الرئيس وشخصه، ومدى استمراريته في الحفاظ على تصعيدها وديمومتها بتحريك رموز الثورة لدعم النظام السياسي. لكن بعد وفاته، تفجرت التناقضات والصراعات التي لم تكن قائمة على أسس أيديولوجية أو على أسس تشكك بشرعية الحكم، بقدر ما هي انعكاس لانفصام عرى التلاحم التي بنيت عليها العلاقة بين الشعب والنظام السياسي الذي تجسده سلطة الرئيس².

في ضوء ما تقدم، فإن ظاهرة احتكار السلطة وحصرها بيد الرئيس، سواء أكان أحمد بن بله بادئ الأمر على الرغم من قصر فترته، أو هواري بومدين، هي السمة البارزة التي اتسم بها النظام السياسي الجزائري طيلة فترة حكمهما، وقد اقترن بهذه الظاهرة تسخير الحزب واستخدام الجيش كعناصر أساسية لقوة النظام، ولتعزيز وديمومة هذه الظاهرة.

ثانيا: الإصلاحات السياسية و الدستورية

أصبحت مسألة التغيير في طبيعة النظام السياسي من الأحادية إلى التعددية خاصة في سنة 1988، هي المسألة الأكثر ضرورة من أجل الإبقاء على النظام واستمراره، ومن ثم تجديد التلاحم بينه وبين المجتمع وفق صيغة سياسية جديدة. وهذا بطبيعة الحال، خيار كان لا بد من أن يأخذ به أصحاب السلطة في الجزائر، في ضوء ما استجد من متغيرات داخلية وإقليمية ودولية.

¹ خميس حزام والي، مرجع سابق، ص 136.

² نفس المرجع السابق، ص 138.

ما من شك في أن الإصلاحات السياسية والدستورية التي عرفت الجزائر، خلال عامي 1988 و1989، وما جاءت به أحداث أكتوبر في عام 1988 قد مهدت للتغيير في طبيعة النظام السياسي وما يقوم عليه من شرعية، إذ عد خطاب الرئيس الشاذلي بن جديد في 19 سبتمبر 1988 بداية للانتقادات الحادة للحزب والحكومة، بسبب تقصيرهما في معالجة المشكلات التي يعيشها المجتمع والنظام الجزائري، ومحاولة من قبل السلطة السياسية في إطار نظامها الاشتراكي لمعالجة الأوضاع عن طريق إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية التابعة للدولة¹

1- التعديل الجزئي لدستور 1976

جاء البيان الرئاسي في 24 أكتوبر 1988 ليحدد العناصر الرئيسية التي يتضمنها مشروع الإصلاحات السياسية . وهو مشروع ليس من وحي الحزب، مما يعد تراجعاً وخرقاً لأحكام القانون الأساسي للحزب والدستور².

وعليه، فإن بوادر التغيير في طبيعة النظام السياسي قد جاء بها مشروع التعديل الدستوري الصادر في 3 نوفمبر 1988 لتترتب عليه جملة حقائق منها:³

أ- دعم موقف رئيس الجمهورية في مواجهة المعارضين للإصلاحات ، بعدما منحت المادة رقم 05 (بعد إعادة تركيبها وصياغتها) الرئيس السلطة في الرجوع مباشرة إلى الشعب، الأمر الذي يجعله في مأمن عن كل أنواع الضغوط التي يحتمل أن يتعرض لها من قبل الحزب والجيش.

ب- اقتسام السلطة بين الرئيس والحكومة والبرلمان لغرض تجسيد التوجه الإصلاحية الرفض لاحتكار السلطة، وهذا يعني تنظيمًا جديدًا للسلطة التنفيذية محوره أنها ستكون مسئولة أمام البرلمان.

ج- إلغاء القاعدة التي تقضي بأن رئيس الجمهورية يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة.

¹ أنظر :نص خطاب الرئيس الشاذلي بن جديد في الصحف الجزائرية: المساء، 1988/9/20، والخبر، 1988/9/20

² أنظر سعيد بوشعير، مرجع سابق ، ص 177 وما بعدها، والشعب 1988/10/30.

³ خميس حزام والي ، مرجع سابق ، ص 141.

أنظر مصطفى بلعور، الإصلاحات السياسية في الجزائر 1988-1990، مجلة دفاتر السياسة و القانون، ورقلة :جامعة ورقلة ، عدد 01، 2009، ص 03.

د-فصل الدولة عن الحزب ، ومنح الاستقلالية من ثم للرئيس القيام بالإصلاحات التي وعد بها وتضمنها دستور 1989¹.

هـ-إنهاء الدور السياسي للجيش، وإلغاء النص الذي كان يعطيه دورا في بناء الاشتراكية، وكلف فقط بالدفاع عن وحدة وسلامة أراضي البلاد.

2-دستور 1989: جاء دستور 23 فيفري 1989 ، كنتيجة لظروف غير عادية عرفها المجتمع الجزائري، و لتلبية مطالب سياسية و اقتصادية و اجتماعية جسدتها أحداث أكتوبر 1988².

لقد أرسى دستور 1989 عدة مبادئ رئيسية لتطور النظام السياسي باتجاه الديمقراطية، كمبدأ التعددية الحزبية والسياسية، الفصل ما بين السلطات ووجود حكومة منتخبة و شرعية، وخضوع هذه الحكومة في ممارستها لمهامها لرقابة برلمانية من جانب نواب الشعب. و لكن لم يؤدي ذلك إلى الخروج التام عن موروثات النظام السلطوي في الجزائر، إذ حافظت بنود الدستور الجديد على بعض ، وضخمت من بعض صلاحيات الرئاسة، فرئيس الجمهورية له حق تعيين وإعفاء رئيس الحكومة، و حق حل البرلمان و إجبار البرلمان على معاودة الانعقاد للتصديق على بعض القوانين لم يصدق عليه من قبل، بالإضافة إلى صلاحيات الرئيس الواسعة لحكم البلاد في الحالات الاستثنائية، وظل القيد الوحيد الذي ورد على الرئاسة في دستور 1989، هو حصر فترة الرئاسة في مدتين رئاسيتين متتاليتين للشخص الواحد.³

3- دستور 1996: حاول الرئيس الأمين زروال بعد انتخابه سنة 1995 أن يغير المعالم القانونية والدستورية للنظام السياسي في البلاد بتعديل دستوري يعطي توازن للسلطات، ومعنى آخر للممارسة الحزبية،⁴ فصدر التعديل الدستوري لسنة 1996 ،الذي يعتبر الوثيقة الدستورية الرابعة في تاريخ الجزائر

¹ أنظر : سعيد بوشعير ، مرجع سابق، ص 189.

² عبد النور ناجي، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، قالمة :مديرية النشر لجامعة قالمة ، 2006، ص 144

³ نفس المرجع السابق، ص 149

⁴ نفس المرجع السابق، ص 103

الحديثة، وقد جاء لسد الفراغات القانونية و التقنية في دستور 1989 من جانب ، و من جانب آخر لتعميق وتوسيع الصلاحيات الرئاسية .¹

وشملت التعديلات الواردة في دستور 1996 على دستور 1989 عدة مبادئ أهمها :

منع إنشاء الأحزاب السياسية على أساس ديني أو جهوي ،² واستحداث غرفة برلمانية ثانية أطلق عليها مجلس الأمة حيث ينتخب ثلثا أعضاء مجلس الأمة عن طريق الاقتراع غير المباشر والسري من بين ومن طرف أعضاء المجالس الشعبية البلدية و المجلس الشعبي الولائي. ويعين رئيس الجمهورية الثلث الآخر من أعضاء مجلس الأمة من بين الشخصيات و الكفاءات الوطنية في المجالات العلمية و الثقافية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية.³ كما نص على حق الرئيس في إصدار قرارات لها قوة القانون في غيبة البرلمان مما يعني منح الرئيس سلطات تشريعية و تنفيذية جعلته القوة الفاعلة الأولى في البلاد. إضافة إلى ذلك، فقد سعى دستور 1996 إلى تقليص عدد الأحزاب السياسية وذلك من خلال تضيق قوانين الانتخاب الحصار على الأحزاب مما أدى إلى اختفاء بعض الأحزاب و انضمام بعضها لحزب الرئيس حيث يبلغ عدد الأحزاب في الجزائر 69 حزبا معظمها أحزاب صغيرة.⁴

من ناحية أخرى فقد قيد دستور 1996 من صلاحيات البرلمان و قدرة أحزاب المعارضة على التأثير في القرار السياسي من خلال نوابها في المجلس الوطني ، إذ نص دستور 1996 على إخضاع كل القوانين التي يصادق عليها المجلس الوطني لمراقبة مجلس الأمة الذي يتم اختيار ثلث أعضائه عن طريق التعيين ويختص رئيس الجمهورية بتعيين أعضائه، حيث يصادق مجلس الأمة على القانون بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائه.⁵

¹ أنظر اسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 136

² نفس المرجع السابق ، ص 305

³ كيدان ميلود، مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية، الجزائر: دار بلقيس، 2009، ص 407

⁴ هناء عبيد ، أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر، في التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة : مركز

الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام 2004، ص 149

⁵ مولود ديدان ، مرجع سابق ، ص 425

الحاصل أن التطور الدستوري في الجزائر منذ بداية التجربة التعددية لم يعبر عن خط بياني صاعد نحو الأفضل أو على كل المستويات، فرغم أن دستور 1996 قد أكد مبادئ التعددية الواردة في دستور 1989، إلا أن الدستور الجديد قد كرس الآليات السلطوية لدستور 1976، وهو ما يطلق عليه فقهاء القانون الدستوري النظام الرئاسي الصلب، وهو النظام الذي يجمع كل السلطات في يد الجهاز التنفيذي و يهمل دور المؤسسات التشريعية في ممارسة السلطة.¹

لقد تم تعديل دستور 1996 بموجب القانون رقم 02-03 ، المؤرخ في 10/04/2002، المتضمن التعديل الدستوري، حيث أضاف مادة جديدة بهدف دسرة اللغة الأمازيغية، و قد تم هذا التعديل بمبادرة من رئيس الجمهورية. بعد أخذ رأي المجلس الدستوري، و مصادقة البرلمان بغرفتيه، و ذلك دون عرضه على الاستفتاء الشعبي.

كما تم تعديل دستور سنة 1996 بموجب القانون رقم 08-19، المؤرخ في 05/11/2008، بحيث تم دسرة النشيد الوطني قسما ، و ألوان العلم الوطني. كما عمل الدستور على تكريس الحقوق السياسية للمرأة، من خلال ترقية حقها في الممارسة السياسية، و ذلك بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة. و تم أيضا تكريس النظام الرئاسي سواء من خلال تمديد مدة ولاية رئيس الجمهورية، حيث أصبحت مدة الرئاسة قابلة للتجديد أكثر من مرة. و تم العمل على إلغاء ازدواجية السلطة التنفيذية من خلال توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية أمام رئيس الحكومة الذي أصبح يسمى الوزير الأول.²

عرف دستور 1996 تعديلا آخر عن طريق القانون رقم 16-01 ، الصادر في 07/03/2016 . المتضمن التعديل الدستوري، و ذلك بعد أخذ رأي المجلس الدستوري، و موافقة أعضاء غرفتي البرلمان دون اللجوء إلى الاستفتاء الشعبي. و حاول المؤسس الدستوري الجزائري من خلال هذا التعديل سد الثغرات التي شابت الدستور السابق، استجابة لمطالب الربيع العربي و تداعيات العولمة و التخلي عن مبدأ الشرعية الثورية، و يمكن أن نوجز أهم ما جاء به فيما يلي³:

¹ هناء عبيد ، مرجع سابق ، ص ص 150-151

نفيسة بختي، مضمون التعديل الدستوري لسنة 2016 في الجزائر، مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية، عدد

² 02، 2016، ص 97

³ نفس المرجع السابق، ص 97

-ترقية الأمازيغية إلى مكانة لغة وطنية و رسمية

-تعزيز الديمقراطية من خلال التأكيد على طبيعة النظام الديمقراطي و الجمهوري، الذي يركز على التداول الديمقراطي على السلطة عن طريق انتخابات حرة ، و كذلك الفصل بين السلطات -المادة 15- و إن التداول الديمقراطي عبر الاقتراع العام، سيدعم بالتأكيد على إعادة انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة فقط-المادة 88- مع التأكيد على عدم مراجعة الدستور بهذا الخصوص-المادة 212-

كما تم التأكيد على الحريات الديمقراطية و هذا من خلال، حرية التظاهر السلمي مضمونة للمواطنين بالمادة 49، و ضمان حرية الصحافة في جميع أشكالها المكتوبة و المرئية و المسموعة، و كذلك عبر شبكة الإنترنت في إطار احترام الثوابت و قيم الأمة مع إلغاء كل حرمان من الحرية أو عقاب قانوني لمخالفات الإعلام -مادة 50-، إضافة إلى ضمان حق الحصول على المعطيات و ضمان تداولها.- المادة 51-

و قد أكد التعديل الدستوري لسنة 2016 تبنيه للديمقراطية، عندما قوى سلطة البرلمان في مراقبته للحكومة، و اعتمد إجراءات جديدة لدعم مصداقية الانتخابات، بحيث أدخل التعديل الدستوري آلية جديدة هامة، و هي هيئة عليا مستقلة لمراقبة الانتخابات، مكونة من قضاة و كفاءات مستقلة تسهر على شفافية و نزاهة الانتخابات و الاستفتاءات، من استدعاء الهيئة الناجبة إلى إعلان النتائج المؤقتة.

كما استهدف التعديل الدستوري إضفاء المزيد من الانسجام و الوضوح، ضمن احترام مبدأ الفصل بين السلطات، على النظام السياسي في البلاد من خلال إعادة ترتيب العلاقات بين السلطتين التنفيذية و التشريعية، و دعم صلاحياتهما بهدف تحقيق توازن أفضل بينهما، و فعالية أكبر في أعمال كل واحدة منهما، و من خلال توسيع تمثيل السلطة القضائية في المجلس الدستوري، و دعم استقلالية القاضي¹.

¹ نفيسة بختي، مرجع سابق، ص 98

المطلب الثاني: الإدارة المحلية بالجزائر:

يرتبط التنظيم الإداري في الجزائر بطبيعة النظام السياسي في الدولة، حيث انعكست مركزية السلطة وتركيزها في مؤسسة الرئاسة والسلطة التنفيذية على مستوى المجالس البلدية والولائية، حيث أن ممثل الدولة المعين من قبل رئيس الجمهورية يتمتع بصلاحيات تنفيذية واسعة على حساب المجالس المنتخبة.

ينفذ الوزير الأول برنامج رئيس الجمهورية و يتحمل المسؤولية السياسية أمام البرلمان وبذلك، يعتبر هو المسؤول الأول على تنفيذ السياسات العمومية في البلاد، وهذا يقتضي من الناحية الإجرائية تعيين ممثلين للحكومة على المستوى المحلي و تمكينهم عن طريق التفويض بأخذ بعض التدابير في مجال إدارة الشؤون العامة للمواطنين. وهذا ما تجسد في الولاية كإنموذج لعدم التركيز الإداري في الجزائر.

أولا هيكلية الإدارة المحلية في الجزائر:

1-الولاية: تتكون الولاية من مجلس منتخب و إدارة تنفيذية يرأسها الوالي، وبالرغم من الصلاحيات التي يتمتع بها المجلس الشعبي الولائي إلا أن نشاطه يبقى محدود بالنظر للصلاحيات والسلطات الممنوحة للوالي.

أ-الوالي: يعتبر الوالي الفاعل الأول في تنفيذ السياسات العمومية على المستوى المحلي و المحاور الأساسي بين الدولة والمجتمع، إذ يمثل الدولة من خلال السياسة العامة التي تنتهجها في شتى القطاعات وينظر في مختلف انشغالات و طموحات المواطنين في حدود ولايته.

لا يوجد حاليا نص قانوني يبين و يحدد الشروط الموضوعية و المعايير التي يتم بموجبها تعيين الولاية، حيث يعين بمرسوم رئاسي يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح من طرف وزير الداخلية، و يتمتع الوالي بصلاحيات واسعة و هامة إذ يعتبر هيئة تنفيذية للمجلس الشعبي الولائي و يقوم بتقديم تقرير حول مدى تنفيذ المداورات عند كل دورة عادية و يقدم بيان سنوي للمجلس يتضمن نشاطات مصالح الدولة في الولاية من جهة و نشاطات مصالح الولاية من جهة أخرى¹.

¹ أمار بوضياف ، التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية و التطبيق، الجزائر: جسر للنشر و التوزيع، 2010، ص176

يتمتع الوالي بالشرعية القانونية و الإدارية بحكم موقعه في السلم الهرمي في الإدارة الجزائرية ، فهو ممثل الدولة المباشر الذي يرفع شؤونها على المستوى المحلي من خلال وظيفة الرقابة الوصائية التي يمارسها على أشخاص و أعمال المجلس الشعبي البلدي. كما يلتزم رئيس المجلس الشعبي البلدي بتوجيهات الوالي و تخضع كافة تصرفاته التي يمارسها كممثل للدولة لرقابة والي الولاية¹.

ولهذا الغرض ألزمت المادة 98 من قانون البلدية على رئيس المجلس الشعبي البلدي إرسال كافة قراراته إلى الوالي خلال 48 ساعة بغرض بسط رقابته عليها، وعدم دخولها حيز التنفيذ إلا بمرور شهر كامل من تاريخ إرسالها للوالي، وهو ما يفيد جواز سحبها أو إلغائها أو تعديلها من قبل الوالي خلال هذه المدة. بالإضافة إلى مهام أخرى، تجعل منصب الوالي ذو أهمية كبيرة لتنفيذ السياسات العمومية².

2-المجلس الشعبي البلدي :لقد جعل الدستور الجزائري من المجلس الشعبي البلدي الإطار القانوني الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته و يراقب عمل السلطات العمومية، كما جعله قاعدة اللامركزية و مكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية³.

تتحمل المجالس البلدية مسؤولية نجاح أو فشل السياسة العامة للدولة نظرا للصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها، إذ يتولى المجلس إدارة الشؤون العامة للبلدية من خلال مداولاته في مختلف الميادين المتعلقة بحياة المواطنين في إقليم البلدية ، وهنا تبرز أهمية دور ممثلي الشعب على مستوى المجالس البلدية في تحقيق المطالب و الانشغالات الحقيقية للمواطنين.

يتمتع المجلس الشعبي البلدي بالعديد من الصلاحيات تجعله أحد الفواعل المهمة في تنفيذ السياسات العامة، إذ يقوم بإنجاز المؤسسات التربوية وصيانتها و تكلف بالنقل المدرسي بالنسبة للمناطق المعزولة،

¹ حسين زيري، الحكم الراشد و التسيير المحلي، مجلة دراسات إجتماعية ، الجزائر: دار الخلدونية للنشر و التوزيع، العدد الثاني، 2009، ص15

² علاء الدين عشي، شرح قانون البلدية، الجزائر: دار الهدى، 2011، ص43
³ محمد صغير بعلي ، القانون الإداري، الجزائر: دار العلوم ، 2004، ص137

إنجاز المراكز الصحية وقاعات العلاج وصيانتها، وتقديم في حدود إمكانياتها المساعدة لصيانة كل الهياكل و الأجهزة المكلفة بالشببية والثقافة والرياضة والترفيه¹... الخ.

ثانيا :التحديات التي تواجه نظام الإدارة المحلية في الجزائر :

تمر المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر بأزمة متعددة الجوانب، وتواجه مصاعب ومشاكل وتحديات تؤثر على أداء دورها الخدماتي والتنموي، وتتمثل هذه التحديات فيما يلي²:

أ - التحديات السياسية

ضعف مظاهر المشاركة السياسية في البيئة المحلية، حيث نجد انخفاضا في درجة الإقبال على التصويت في الانتخابات المحلية.

انخفاض مساهمات قوى المجتمع المدني المحلي في اتخاذ القرارات، وإشاعة الديمقراطية، وهذا رغم نص القانون البلدي على مشاركة المواطنين في النشاط البلدي، وتشجيع إنشاء الجمعيات الأهلية.

التسييس المبالغ فيه لتدبير الشأن البلدي و حالات الانقسامات السياسية والصراعات الداخلية بين أعضاء المجالس البلدية، دون اتخاذ العديد من القرارات الحاسمة المؤثرة في حاضر ومستقبل الكثير من البلديات.فأمام انسداد الأفق السياسي على المستوى المركزي، تحول الصراع السياسي بين الأحزاب السياسية إلى البلدية، وانصب اهتمام النخب المسيرة بالأساس على رسم الاستراتيجيات المضادة للخصوم بدل التفكير في تطوير نمط التسيير البلدي، أو العمل على استقطاب الموارد المالية والخبرات التقنية الكافية لمواجهة المشاكل المتفاقمة. حيث شهدت 208 بلدية من أصل 1541 بلدية في الجزائر في الفترة من سنة 1997 إلى سنة 2002، حالات انقسامات سياسية ترجمت إلى عمليات سحب الثقة من المنتخبين خاصة رؤساء البلديات مما جعل هذه البلديات تعيش في حالات من الركود على مستوى التنمية المحلية.

علاء الدين عشي، شرح قانون البلدية ، مرجع سابق ،ص 90

² ناجي عبد النور ، إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر الواقع و الاتجاهات المستقبلية ، مرجع سابق ،ص 11
أنظر زيبيري حسين ،الحكم الراشد و التسيير المحلي ،مجلة دراسات اجتماعية، الجزائر:مركز البصيرة، عدد 02، 2009،
ص ص13.12

ربط ترشح المواطنين للمجالس المنتخبة المحلية في إطار الأحزاب السياسية ، وعدم وضع هذه الأخيرة معايير موضوعية للانتقاء و الترشيح مما أفرز قيادة غير مؤهلة تتحكم فيها عوامل تقليدية كالعروشية و الجهوية على حساب المصلحة العامة.

ضعف أداء الأحزاب و قيامها بدورها في التنشئة والتجديد و تقديم البرامج على المستوى المحلي لتحقيق التنمية المحلية.

ب- التحديات الإدارية¹:

تتمثل في تعدد الأجهزة التي تمارس الرقابة الإدارية و المالية على عمل المجالس المحلية ، هذا بالرغم من تمتع البلدية بشخصية معنوية واستقلال مالي، باعتبارها قاعدة اللامركزية، إلا أن هذه اللامركزية تبقى نسبية و خاضعة لرقابة تمس أعضاء المجلس الشعبي البلدي وأعمال البلدية وتصرفاتها للمجلس البلدي كهيئة.

1- **الرقابة على أعضاء المجلس الشعبي**: أي أعضاء المجلس (المنتخبين البلديين) حيث يخضعون إلى رقابة إدارية تمارس عليهم من طرف الوزير والوالي ورئيس الدائرة، وذلك من خلال المتابعة القضائية وتعليق العضوية والتوقيف أو الإقالة.

2- **الرقابة على الأعمال**: وتتخذ عدة أشكال منها التصديق على المداوالات الخاصة بالميزانيات والحسابات وإحداث مصالح ومؤسسات عمومية بلدية، حيث حدد المشرع مجموع حالات إبطال وإلغاء المداوالات من طرف الوالي .

3- **رقابة على المجلس الشعبي البلدي (كهيئة)** : تخضع كل قرارات رئيس المجلس الشعبي البلدي إلى سلطة الوالي المعين من قبل رئيس الجمهورية، هذا الأخير يحق له إلغاء أي قرار بلدي، ويمكن أن يحل رؤساء المجالس الشعبية البلدية و اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالمحافظة على النظام العام في إقليم البلدية

4- **الرقابة على ميزانية البلدية** : وميزانية البلدية عبارة عن تقديرات خاصة بإيرادات و نفقات البلدية، يعدها رئيس المجلس ويصوت عليها المجلس، وهي لا تنفذ إلا بعد أن يصادق عليها الوالي، وبالتالي فإن

¹ ناجي عبد النور ، إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر الواقع و الاتجاهات المستقبلية، مرجع سابق ، ص11

البلديات ليست لها سلطة على أموالها. كما يلاحظ أن الوالي كـممثـل للسلطة المركزية يمارس رقابة على أعضاء وأعمال المجلس الشعبي البلدي.

5- الرقابة على خطط التنمية والمشاريع : تعمل السلطة المركزية على مساعدة البلدية في إعداد خطط التنمية و التأكد من عدم تعارضها مع الخطة الوطنية ، وذلك من خلال تقديم الإعانات المالية و مراقبة كيفية إنفاقها من طرف الوالي والذي يأمر بالصرف وتسيير ميزانية التجهيز القطاعية و البرامج البلدية للتنمية ، فالعديد من الصلاحيات قد تحولت إلى الوالي بصفته ممثلا للدولة على المستوى المحلي . تـ التحديات المالية : تعاني المجالس المحلية من محدودية الموارد المالية الذاتية والعجز في التحصيل الجبائي ، وظاهرة التهرب الضريبي، والمديونية وكثرة النفقات المحلية، هذا العجز المالي كان بسبب أن المسؤولين المحليين لا يهتمون إلا بالمدفوعات على حساب تقوية الإيرادات .

ت-تحديات الفساد و غياب معايير تقييم أداء رؤساء و أعضاء المجالس المنتخبة :

يلاحظ غياب معايير يتم على أساسها تقييم أداء الإدارة المحلية من الأمين العام للبلدية إلى رئيس المجلس والأعضاء، مثل علاقة المجلس بالمواطنين، كيفية التصرف في حالة الأزمات، الانجازات الكمية، مدى تناسب أهداف البرامج مع الانجازات، يضاف إليها تفشي ظاهرة الفساد الإداري والرشوة والصفقات غير القانونية وغياب الشفافية، ومتابعة أكثر من ربع رؤساء البلديات...الخ. وكل هذا يؤثر على الأداء المحلي للتنمية.

ث-تحدي الموارد البشرية و الأساليب العصرية في التسيير:

تفتقر الإدارة المحلية إلى الأساليب العصرية في التسيير (الإدارة الالكترونية) وغياب الكفاءة المهنية و التأهيل لدى الكوادر.¹

¹ أنظر بومدين طاشمة، آليات محاربة الفساد الاداري و بناء الحكم الراشد دراسة حالة الجزائر ، مجلة دراسات استراتيجية ، الجزائر :مركز البصيرة ، عدد 07، 2009 ص121

ولقد انعكست هذه المظاهر سلبا على أداء المجالس المحلية في الجزائر ، مما عطل من وتيرة التنمية المحلية في معظم البلديات على المستوى الوطني، وانجرت عن هذه الحالة العديد من الاحتجاجات والاضطرابات الاجتماعية المنتشرة في الكثير من البلديات.

ثالثا :الإصلاحات الإدارية في الجزائر.

1-تكثيف جهود الإصلاحات الإدارية

مع بداية الألفية الثالثة اتجه تفكير الدولة إلى العمل على مواصلة مسار الإصلاحات، لتشمل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتحرير الاقتصاد الوطني، من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة. ولذلك حاولت السلطات العمومية أن تستفيد من الوضع المالي الجيد الناتج عن ارتفاع أسعار البترول ابتداء من سنة 2000، وقامت ببيع ثلاث مخططات خماسية على التوالي في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (200-2014). ولقد شمل أولى هذه المخططات الفترة (2001-2004)، بقيمة 6.9 مليار دولار أمريكي، وتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة التي تخلق القيمة المضافة وتوفر الشغل، وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية، وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية¹.

بينما امتد المخطط الموالي (برنامج الدعم التكميلي للنمو PCSC) مابين (2005-2009)، بغلاف قدر ب 155 مليار دولار (استفاد من مبلغ 25 مليار دولار مع تأجيل باقي المبلغ أي 130 مليار دولار للمخطط الموالي)، حيث اهتم بخصوصية المؤسسات الاقتصادية العمومية، ووضع برنامج لتأهيل القدرة الصناعية المتوفرة، من خلال بعث الشراكة مع المؤسسات التي تملك مهارة أكيدة، قصد عصنة المؤسسات². وفي إطار جهود الجزائر في مجال عصنة الإدارة يعتبر البرنامج الخماسي للاستثمارات العامة (2010 - 2014) برنامجا طموحا رصد له مبلغ (286 مليار دولار) لتحقيق الانعاش

¹ فتيحة فرطاس، عصنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية و دورها في تحسين خدمة

المواطنين.مجلة الاقتصاد الجديد، عدد 15، 2016، ص 305

² أنظر المخطط الخماسي في الموقع

الاقتصادي، حيث شمل هذا البرنامج مختلف المجالات والأصعدة على المستوى الإداري والاجتماعي والاقتصادي والبشري، حيث تضمن البرنامج المحاور الأساسية التالية: تحسين التنمية البشرية (40%)، تطوير البنية التحتية (30%)، تطوير الاقتصاد الوطني (20%)، تحسين الخدمة العامة (10%). ولقد مس استكمال مسار الإصلاحات في الجزائر ميادين كبرى وحساسة يمكن ترجمتها فيمايلي¹:

(أ) - **عصرنة وترشيد الإدارة العمومية:** لقد كان للإدارة العمومية نصيبها من هذا البرنامج سعيا إلى عصرنتها من أجل التكفل الأفضل باحتياجات المواطن، وبالتالي ضمان أكبر قدر من الاستقرار والانسجام الاجتماعي، من خلال السهر على تقديم خدمة عمومية ذات نوعية جيدة والحرص على احترام وتقدير المواطنين، سعيا لتطوير سبل التواصل والحوار بين الإدارة العمومية والمتعاملين. وذلك من خلال:

- عصرنة مناهج العمل وتعميم استعمال الإعلام الآلي وشبكة الإعلام الداخلية (intranet).

- تشجيع التكوين المتخصص وذلك بإعادة النظر في سياسة التكوين المعتمدة من طرف المدرسة الوطنية للإدارة ليرتكز التكوين على تعليم وتكوين الإطارات السامية، مع فتح مسابقة الالتحاق لخريجي الجامعات والمعاهد في تخصصات محددة وتكون فترة التكوين 3 سنوات وكذلك رد الاعتبار لمراكز التكوين المهني.

- تخفيف إجراءات وآجال إنجاز المشاريع.

- تطوير وتعزيز الشفافية في المرافق العمومية.

(ب) - **إعادة توزيع المهام بين الإدارة المركزية والمحلية:** تحظى الإدارات المركزية بمكانة هامة في مشروع إصلاح الدولة لقربها من السلطة السياسية ويتمثل تحديثها في إعادة توجيهها نحو المهام الاستراتيجية عن طريق إعادة تنظيمها وتحديد الكفاءات القيادية التي ستقوم بهيكله وتنظيم أعمال الحكومة والتنسيق ما بين الوزارات حتى لا تبقى هذه الأخيرة منشغلة بتنفيذ المهام الروتينية وتنتقل إلى التنظيم، التنسيق، التنبؤ والرقابة وتقييم السياسات العامة لضمان تماسك واستمرارية الخدمات العمومية. أما فيما يخص الإدارة المحلية فقد ركزت الإصلاحات على ضرورة إعادة الاعتبار للجماعات المحلية

¹ فتية فرطاس، مرجع سابق، ص 314

(البلدية والولاية) وإدخال تصنيف إداري جديد قائم على المناطق تعزيزا للديمقراطية المحلية. كما أنه لترقية مكانة الجماعات المحلية ودورها، تم اتخاذ التدابير التالية:

- مراجعة قانوني البلدية والولاية: لتكييف الإدارة المحلية مع واقع التعددية السياسية وتأكيد مكانة اللامركزية في مسار التنمية الوطنية وتعزيزها كفضاء للديمقراطية.
- ترشيد مساهمة الجماعات المحلية: من خلال تكوين أعوان مصالح البلدية، خاصة التقنية منها، لتحسين خدمة المواطن.
- تحسين الطاقة المالية للجماعات المحلية: وهذا بتزويدها بالوسائل المالية التي تسمح لها بتحقيق أهدافها التنموية.

(ت)- **تثمين الموارد البشرية:** باعتبار العنصر البشري هو محرك التنمية في كل بلد، سعت الدولة الجزائرية إلى ترقية ظروف الوظيفة العمومية لضمان جاذبيتها، بدءا من شروط التوظيف إلى غاية وضع قواعد لنهاية الخدمة، مروراً بتقويم شروط التعيين، الترقية، التكوين... إلخ.. (مراجعة قانون الوظيفة العمومي). وفي إطار سياستها لتحسين مستوى الكفاءات المحلية قامت الدولة بالاستعانة بالجهات التالية:

- عقد شراكة مع المعهد المتخصص في التسيير والتخطيط لتكوين موظفي الإدارة المحلية.
- عقد شراكة مع المدرسة الوطنية للإدارة لتكوين رؤساء الدوائر.
- عقد شراكة مع جامعة التكوين المتواصل لتكوين رؤساء البلديات.

هذا إلى جانب مراجعة القوانين الأساسية الخاصة بأعوان وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

ث-التوجه نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر: يعتبر إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ثورة حقيقية في عالم الإدارة، مفادها تحويل الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية إلى أعمال وخدمات إلكترونية، وظهور إدارة إلكترونية تعمل على حماية الكيان الإداري والارتقاء بأدائه، وتحقيق الاستخدام الأمثل للخدمات بسرعة عالية ودقة متناهية، بما يسهم في دعم وتبسيط الإجراءات الإدارية وتسهيل وتسريع عملية صنع القرار، وتمكين الإدارات من التخطيط بكفاءة وفاعلية للاستفادة من متطلبات العمل، وتقديم جودة الخدمات الإلكترونية وفق معايير فنية وتقنية عالية تواكب العصر.

المبحث الثاني : النظام السياسي و الإدارة المحلية في الأردن

شكل صدور دستور عام 1952 نقلة نوعية في الحياة السياسية الأردنية حيث أصبح الإطار العام الذي ينظم عمل سلطات الدولة الثلاث والمرجع الأساسي للشعب الأردني و مؤسسات الدولة، وجاءت انتخابات عام 1956 لتعكس هذا التطور في الممارسة الديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية، إلا أن التجربة ما لبثت أن اصطدمت بالأفكار المتطرفة لبعض الأحزاب والتي حاولت استغلال مناخ الحرية السائد آنذاك لتحقيق أهداف مرتبطة بدول خارجية فجاء قرار حظر الأحزاب السياسية في الأردن عام 1957 ليقضي على التجربة الديمقراطية و يعيدها إلى نقطة الصفر.

عانى الأردن من غياب الحياة الديمقراطية حتى عام 1989، عندما أعلن استئناف الحياة البرلمانية، حيث تبني سلسلة من الإصلاحات السياسية والأمنية لضمان ديمومة التجربة الديمقراطية وتلافي أخطاء التجربة السابقة، وفي مقدمة هذه الإصلاحات كانت عملية إعادة تنظيم الواقع الحزبي بصدور قانون الأحزاب والتعددية السياسية وتم أيضا وضع الميثاق الوطني والتأكيد على حرية الصحافة والالتزام بالتعددية وحقوق الإنسان تمهيدا لبناء الدولة الحديثة وبناء المجتمع المدني على أسس من الحداثة والاستقرار السياسي. وكان لذلك التحول انعكاسات على الإدارة في الأردن، نحاول تحليل النظام السياسي والإدارة المحلية في الأردن من خلال التعرض إلى طبيعة النظام السياسي، وكذلك الإدارة المحلية في الأردن.

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي في الأردن

أولا هيكلية النظام السياسي في الأردن

يقوم النظام السياسي في الأردن وفقا لأخر دستور (دستور 1952) على ثلاث ركائز أساسية

هي¹:

- سلطة التنفيذية: ويمثلها الملك كرأس للدولة ومجلس الوزراء.

¹فواز موفق، هيكلية النظام السياسي في المملكة الأردنية، الأردن: مركز الدراسات الإقليمية، مجلة دراسات إقليمية، عدد

- السلطة التشريعية: ويمثلها مجلس الأمة المتكون من مجلسين، مجلس الأعيان، ومجلس النواب.
- السلطة القضائية: وتمثلها المحاكم بمختلف أنواعها وتخصصاتها.

السلطة التنفيذية هي تنظيم حقيقي للدولة فهي التي تقترح القوانين وتعمل على تنفيذها وتشرف على الشؤون الداخلية وعلى القوات المسلحة والمعاهدات، وتعتبر السلطة التنفيذية في النظام السياسي الأردني سلطة مستقلة عن بقية السلطات الأخرى.

وتنقسم السلطة التنفيذية إلى قسمين هما¹:

- رئيس الدولة جلالة الملك والنظام السياسي الأردني هو نظام ملكي برلماني حيث يعتبر الملك رئيس الدولة وكما ورد في المادة (30) من الدستور بأن الملك مصون من كل تبعة ومسئولية، ويمارس جميع الصلاحيات الممنوحة له دستورياً بوجود وزارة مسؤولة أمام مجلس الأمة، والملك يمارس صلاحياته بموجب إرادة ملكية سامية والإرادة تكون موقعة من رئيس الحكومة والوزير أو الوزراء المختصين ويعطي الملك موافقته برسم توقيعه فوق التواقيع المذكورة، هذا وتحدد المادة 40 من الدستور الأردني لعام 1952 وتعديلاته لعام 2011 م شروط صدور الإرادة الملكية حيث أنها يجب أن توقع أولاً من رئيس الوزراء وثانياً من الوزير أو الوزراء المتخصصين ثم يبدى الملك موافقته بتثبيت توقيعه فوق التواقيع.
- رئيس الحكومة وهو رئيس الوزراء والوزارة (الحكومة) حسب المادة (26) يعتبر رئيساً تنفيذي لديه القدرة على عملية اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالسياسة العامة للدولة ويعملون كوحدة واحدة من أجل تنفيذ السياسة العامة المقررة في الدولة.

¹ عارف حميدي، الاصلاحات السياسية في الأنظمة الملكية العربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2013، ص 38

2- السلطة التشريعية (مجلس الأمة)

هي الركيزة الثانية التي يقوم عليها النظام السياسي في الأردن، وتتاط السلطة التشريعية بالملك الذي له الحق في إصدار القوانين والأنظمة والبرلمان الذي يسمى بمجلس الأمة والمكون من مجلسين الأعيان والنواب، ولكل من المجلسين صلاحيات وواجبات معينة حددها الدستور لإدارة شؤون البلاد.

أ- مجلس الأعيان

يتألف مجلس الأعيان بما فيه الرئيس، من عدد لا يتجاوز نصف عدد مجلس النواب، ويأتي أمر تعيين هذا المجلس من قبل الملك مباشرة بإرادة ملكية لمدة أربع سنوات يوقع عليها كل من رئيس الوزراء ووزير الداخلية¹.

ب- مجلس النواب

أما مجلس النواب، فيتألف من أعضاء منتخبين لمدة أربع سنوات انتخاباً عاماً مباشراً من قبل الشعب وفقاً لقانون الانتخاب. أما عن صلاحيات عمل مجلس الأمة (الأعيان والنواب) فهي:

1- التشريع-2 منح الثقة للحكومة أو سحبها-3 فرض الضرائب والرسوم-4 إقرار الموازنة العامة.

5- الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية، حيث يحق لأعضاء مجلس الأمة طرح الأسئلة على الحكومة حول سياساتها وقراراتها، وللمجلس الحق في الحصول على المعلومات والبيانات حول عمل وزارة ما من الوزارات. 6- النظر في شكاوي المواطنين، حيث أن الدستور يمنح الأردنيين الحق في مخاطبة السلطات العامة عن طريق تقديم العرائض والطلبات وترفع إلى مجلس الأمة الذي يقوم بإحالتها على اللجان المختصة لدراستها وتبيان الرأي فيها².

¹ فواز موفق ، مرجع سابق، ص 09

² نفس المرجع السابق ، ص 10

جـ. السلطة القضائية:

هي الركيزة الثالثة التي يستند عليها النظام السياسي في الأردن، ويعتبرها الدستور سلطة مستقلة لا سلطان عليها لغير القانون، والقضاة (بالتالي مستقلون يعينون بإرادة ملكية بقرار من المجلس القضائي الأعلى وهو الهيئة القضائية العليا المشرفة على شؤون القضاة ويتمتعون بالضمانات والحصانات اللازمة لتحقيق العدالة والحياد والنزاهة والحرص على تطبيق القانون، وقد قسم الدستور الأردني المحاكم في الأردن إلى ثلاث أنواع: المحاكم النظامية-المحاكم الدينية -المحاكم الخاصة.

إن الدستور الأردني قد حدد طبيعة نظام الحكم في الأردن، على أنه نيابي ملكي وراثي، حيث يقوم النظام النيابي على وجود مجلسين يمثلان الأمة. الأول : مجلس النواب يتكون عن طريق الانتخابات العامة والثاني: مجلس الأعيان والذي يعين من قبل الملك وأن طبيعة العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية قد حددها الدستور الأردني بنصوص واضحة وحدد صلاحيات كل سلطة حيث ساهم الدستور في تكريس حالة التوازن بين السلطتين ورسم آليات العمل بينهما وقد أخذ الدستور الأردني بمبدأ الفصل بين السلطات ولكن لم يأخذه بصورة مطلقة بل أوجد بين السلطات تعاوناً وتعاضداً أي الفصل المرن الذي يضمن التعاون والتكامل والتواصل بينها بحيث لا ينفي هذا التعاون والتكامل فكرة التوازن والاستقلال لكل سلطة¹.

ثانياً: الإصلاحات في الأردن بعد الربيع العربي:

على ضوء تطورات الربيع العربي في عدد من الدول العربية التي بدأت في تونس ثم مصر وباقي الدول العربية، بدأ الحراك الشعبي الأردني منذ بداية العام 2011 مطالباً بعدد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفساد المالي والإداري وارتفعت حدة الشعارات التي تطالب بإصلاح النظام السياسي في الأردن وتطبيق الملكية الدستورية على أساس أن نظام الحكم في الأردن وفقاً لدستور 1952 ينص على أنه نيابي ملكي وراثي².

¹ عارف حميدي، مرجع سابق، ص 39

² نفس المرجع السابق، ص 48

عهد الملك إلى الحكومة بتاريخ 14/3/2011 تشكيل لجنة الحوار الوطني برئاسة طاهر المصري رئيس مجلس الأعيان¹، وكذلك تشكيل لجنة ملكية لمراجعة الدستور برئاسة أحمد اللوزي بتاريخ 2011/4/26² لإجراء مراجعة شاملة للنصوص الدستورية الواردة في دستور 1952 للنهوض بالحياة السياسية في سياق دستوري والارتقاء بالعمل السياسي المؤسسي وتعزيز مسيرة الأردن الديمقراطية وصولاً إلى تحقيق الإصلاح الشامل في أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية³.

وقد صدرت الإرادة الملكية السامية بتاريخ 2011/9/30 بالموافقة على تعديل الدستور بشكله الذي أقره مجلسا الأعيان والنواب⁴.

وتضمنت التعديلات الدستورية الشاملة إضافات وتغييرات وتعديلات ومعطيات جديدة على نصوص الدستور ليصبح أكثر تلبية واستجابة لمسيرة التغيير والتطور لتطوير الحياة السياسية والمسيرة الديمقراطية وكذلك لحفظ وتعزيز التوازن بين السلطات عبر آليات دستورية فاعلة ترسخ مبدأ الحكم النيابي الدستوري.

وبذلك شهدت المملكة تحولات ومنعطفات سياسية مهمة، تمثلت بإقرار حزمة من التعديلات الدستورية العام 2011 شملت 42 تعديل على نصوص الدستور الأردني. أهمها: إنشاء الهيئة المستقلة للانتخاب: والمحكمة الدستورية. وتعديل مواد تتعلق بتمكين الحريات وحمايتها وتقليص اختصاص محكمة أمن الدولة. إضافة إلى توفير ضمانات دستورية لحل مجلس النواب تتمثل باستقالة الحكومة التي تنسب بحل المجلس خلال أسبوع من تاريخ الحل وتكريس مبدأ الفصل بين السلطات⁵.

¹ أنظر: تقرير لجنة الحوار الوطني، 2011.

² أنظر: تقرير لجنة التعديلات الدستورية 2011،

³ نصرأوين لبيث . سلسلة مقالات في صحيفة العرب اليوم الأردنية 18-20-29/8. 2011

⁴ أنظر: المشاقبة، أمين. النظام السياسي الأردني، عمان: مطابع الدستور التجارية. 2012. ، ص ص 95-135

⁵ أنظر: الحموري، محمد ، ورقة عمل حول التعديلات الدستورية في الأردن، الجامعة الأردنية، عمان، 2012

فيما يلي أبرز المكتسبات في البعد السياسي والديمقراطي لهذه التعديلات¹:

أولاً: تعزيز التوازن بين السلطات الثلاث:

السلطة التشريعية:

مكنّت التعديلات الدستورية عام 2011 الحد من تغول السلطة التنفيذية على التشريعية وتم تعزيز دور السلطة التشريعية لتحقيق مبدأ التوازن بين السلطات².

- إنشاء هيئة مستقلة تشرف على العملية الانتخابية النيابية وتديرها في كل مراحلها، و تكريس المزيد من الضمانات لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة دون تدخل أي جهة³.
- النص على إستقالة الحكومة بعد أسبوع من تاريخ حل مجلس النواب و لا يجوز تكليف رئيسها بتشكيل الحكومة التي تليها. كما تم التأكيد على أنه إذا حل مجلس النواب لسبب ماء فال يجوز حل المجلس الجديد للسبب نفسه وهذا التعديل يحقق التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية⁴.
- أصبحت مدة الدورة العادية ستة أشهر بدال من أربعة لدواعي رفع كفاءة وسرعة الإنجاز في العملية التشريعية⁵.
- التأكيد على حق مجلس النواب في إحالة الوزراء إلى النيابة العامة مع إبداء الأسباب المبررة لذلك ولا يصدر قرار الإحالة إلا بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب ويوقف عن العمل الوزير الذي تتهمه النيابة العامة
- إثر صدور قرار الإحالة عن مجلس النواب وال تمنع استقالته من إقامة الدعوى عليه أو الاستمرار في محاكمته⁶.

¹ عارف لحميدي، مرجع سابق، ص 51

² المشاقبة، أمين. مرجع سابق. ص 46.

³ تعديلات الدستور لعام 2011. المادة (67)، أنظر: قانون الهيئة المستقلة للانتخابات لعام 2012.

⁴ تعديلات الدستور لعام 2011 المادة (74).

⁵ تعديلات الدستور لعام 2011. المادة (78).

⁶ تعديلات الدستور لعام 2011. المواد (56)، (57).

- إلزام الحكومة إذا كان مجلس النواب منحلا أن تتقدم ببيانها الوزاري وأن تطلب الثقة على ذلك البيان خلال شهر من تاريخ اجتماع المجلس الجديد. وبذلك يمنع الحكومة من الاحتماء ب خطاب العرش ويتحقق المبدأ الديمقراطي لغايات منح الثقة ولغايات المراقبة والمحاسبة والمساءلة البرلمانية¹.
- النص على إجراء الانتخابات النيابية خلال أربعة أشهر من تاريخ الحل يؤكد بأنه لا يجوز أن تبقى الدولة بدون مجلس نيابي أكثر من أربعة أشهر. وبذلك لم يعد ممكنا وال يجوز إرجاء الانتخابات سنة بعد سنة وبالتالي تم تقييد صلاحيات الملك في تأجيل الانتخابات تأجيلا عام بحيث أصبح الآن لا مفر من إجراء انتخابات برلمانية خلال أربعة أشهر من تاريخ الحل وإلا عاد مجلس النواب المنحل بقوة الدستور.
- تقوية مجلس النواب بخصوص التصويت على الثقة على الحكومة الجديدة حيث ينبغي أن تحصل على النصف زائد واحد، مما يعني (76) صوتا مؤيدا في الوقت الحاضر، بينما كان عليها في السابق أن تتفادى أن يصوت ضدها (76) صوتا بصرف النظر عن عدد الذين يصوتون معها.
- تحصين الأكثرية النيابية من دكتاتورية الأقلية بتخفيض عدد أعضاء مجلس النواب الحاضرين في الجلسات النيابية من الثلثين إلى النصف زائد واحد وبالتالي تم إبعاد الثلث المعطل. إشراك مجلس الأعيان والنواب بالعمل الرقابي على أعمال الحكومة من خلال إلزام ديوان المحاسبة بتقديم تقريراً إلى المجلسين يتضمن المخالفات المرتكبة من قبل الحكومة وذلك مع بدء كل دورة عادية. أو كلما طلب أحد المجلسين منه ذلك.
- إشراك مجلس الأعيان والنواب بالعمل الرقابي على أعمال الحكومة من خلال إلزام ديوان المحاسبة بتقديم تقريراً إلى المجلسين يتضمن المخالفات المرتكبة من قبل الحكومة، وذلك مع بدء كل دورة عادية، أو كلما طلب أحد المجلسين منه ذلك.
- عرض موازنات الوحدات الحكومية على مجلس الأعيان والنواب لمناقشتها وإقرارها، كما و متبع مع الموازنة العامة للدولة.

¹تعديلات الدستور لعام 2011، المادة (54).

السلطة التنفيذية¹:

أشار الدستور الأردني لعام 1952 وتعديلاته لعام 2011 على أن تناط السلطة التنفيذية بالملك ويتولاها بواسطة وزراءه وفق أحكام هذا الدستور².

- التأكيد على الولاية العامة لمجلس الوزراء على شؤون الدولة كافة، وعدم جواز تفويض صلاحيات ومهام مجلس الوزراء بموجب قانون (التشريع العادي)، وحصرها بما يرد في الدستور فقط، نظرا لأهمية اقتصار الولاية العامة لشؤون الدولة على مجلس الوزراء، ومنعا لإساءة استخدام القوانين والتساهل في إصدارها، بما ينقض أو يخالف المبدأ العام لولاية مجلس الوزراء وتأميننا لحصر المسؤوليات وتحديد أنماط المحاسبة والمساءلة. وكذلك لمنع بعض الإدارات أو المؤسسات من التغول على صاحب الولاية الأساسي المفوض له دستوريا³
- حصر صلاحية مجلس الوزراء (في حالة عندما يكون مجلس الأمة غير منعقد أو منحلا) وبموافقة الملك بإصدار قوانين مؤقتة في الحالات التالية: الكوارث العامة، حالة الحرب والطوارئ، الحاجة إلى نفقات مستعجلة لا تتحمل التأجيل. وهذا سيمنع إلى حد كبير تغول السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية. ويجب عرض هذه القوانين المؤقتة على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقده⁴. ويلاحظ بأنه تم تقييد السلطة التنفيذية في إصدار القوانين المؤقتة فقط عندما يكون مجلس الأمة منحلا، وليس كما كان في السابق عندما أجاز للسلطة التنفيذية إصدار قوانين مؤقتة عند حل المجلس أو عدم انعقاده.
- تقييد صلاحيات الملك في إقالة الحكومة، عندما نص صراحة على أنه عند وفاة رئيس الوزراء يعتبر جميع الوزراء مستقيلين حكما وهو الأمر الذي لم يتضمنه الدستور الأردني قبل التعديل⁵

¹ عارف حميدي، مرجع سابق، ص53

² المادة (26) من الدستور الأردني.

³ تعديلات الدستور لعام (2011)، المادة (45).

⁴ تعديلات الدستور لعام (2011) المادة (94).

⁵ تعديلات الدستور لعام 2011، المادة (50)

السلطة القضائية¹:

- التأكيد الحاسم على استقلال السلطة القضائية².
- استعادة القضاء لسلطته من خلال النص على محاكمة الوزراء على ما ينسب إليهم في جرائم ناتجة عن تأدية وظائفهم أمام المحاكم النظامية المختصة في العاصمة وبذلك تم إلغاء التمييز أو الاستثناء من قاعدة شمولية سلطة القضاء على كل المواطنين³
- النص على أن القضاء يختص بحق الفصل في صحة نيابة أعضاء مجلس النواب. وبذلك تم إلغاء اختصاص بحث مجلس النواب في الطعون الواردة ضد أعضائه⁴.
- النص على إنشاء المجلس القضائي ويتولى جميع الشؤون المتعلقة بالقضاة النظاميين وله وحدة الحق بتعيين القضاة النظاميين دون التدخل من أي سلطة. وبهذا يكرس استقلال القضاء⁵.
- إلغاء محكمة العدل العليا والاستعاضة عنها بقضاء إداري على درجتين. وهذا تعزيز لحق المواطن في الطعن بالقرارات أمام المحاكم على درجتين وبوجب إنشاء المحاكم الإدارية على درجتين لضمان أكبر قدر من تحقيق العدالة وانسجاما مع المعايير الدولية⁶.

إنشاء محكمة دستورية

- إنشاء محكمة دستورية، لتكون بمثابة هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها، وتؤلف من تسعة أعضاء يعينهم الملك وتختص بالرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة وتصدر أحكامها باسم الملك وتكون أحكامها نهائية وملزمة لجميع السلطات ولكافة⁷.

¹ عارف لحميدي، مرجع سابق، ص 54

² تعديلات الدستور لعام 2011، المادة (27)

³ تعديلات الدستور لعام 2011، المادة (55)

⁴ تعديلات الدستور لعام 2011، المادة (71)

⁵ تعديلات الدستور لعام 2011، المادة (98)

⁶ تعديلات الدستور لعام 2011، المادة (30)

⁷ أنظر قانون المحكمة الدستورية لعام 2012.

وللمحكمة الحق في تفسير نصوص الدستور إذا طلب إليها ذلك بقرار صادر عن مجلس الوزراء أو بقرار يتخذه أحد مجلسي الأمة بالأغلبية، كما أن لمجلسي الأعيان والنواب ومجلس الوزراء حق الطعن مباشرة لدى المحكمة الدستورية في دستورية القوانين والأنظمة النافذة¹.

• يعتبر إنشاء المحكمة الدستورية تحول بالغ الأهمية نحو تطبيق الديمقراطية بشكل ينسجم مع المعايير الدولية، بما يضمن الحفاظ على مبدأي المشروعية وفصل السلطات ومنع تغول أي منها على أي سلطة أخرى أو على المواطنين². لم يتعرض الدستور الأردني الصادر عام 1952 قبل إجراء التعديلات الدستورية الأخيرة في عام 2011 لموضوع الرقابة على دستورية القوانين فقد خلت أحكامه من أي نص بهذا الشأن فال هي منحت القضاء الأردني هذا الحق صراحة وال هي منعت من ذلك وهذا هو حال الدستوريين السابقين دستور عام 1947 والقانون الأساسي لسنة 1928³.

حرية الإعلام والصحافة:

تعزيز السلطة الرابعة والصحافة والإعلام من خلال التأكيد على كفالة الدولة لحرية الصحافة والطباعة والنشر ضمن حدود القانون وعدم جواز تعطيل الصحف ووسائل الإعلام ولا إلغاء ترخيصها إلا بأمر قضائي. كما تم حصر فرض الرقابة على الصحافة ووسائل الإعلام خلال حالة إعلان الأحكام العرفية أو الطوارئ⁴.

¹تعديلات الدستور لعام 2011، المادة (59).

²تعديلات الدستور لعام 2011، المادة (59).

³ أنظر: كناكرية، وليد . أهمية إنشاء محكمة دستورية في الأردن، أوراق عمل مؤتمر الدستور الأردني في ستين عام

عمان: الجامعة الأردنية، 2012، ص 1.

⁴تعديلات الدستور لعام 2011، المادة (15).

الحريات والحقوق العامة وحقوق الإنسان:

- التأكيد على الحفاظ على كيان الأسرة وحماية الأمومة والطفولة والشيخوخة وذوي الإعاقات.
- التأكيد على أن كل اعتداء على الحقوق والحريات العامة أو حرمة الحياة الخاصة للأردنيين جريمة يعاقب عليه القانون.
- التأكيد على معاملة كل من يقبض عليه أو يوقف أو يحبس بما يحفظ عليه كرامة الإنسان.
- ولا يجوز تعذيبه¹.
- التأكيد على عدم جواز أن تؤثر القوانين التي تصدر بموجب هذا الدستور لتنظيم الحقوق والحريات على جوهر هذه الحقوق أو تمس أساسياتها².

الولاء للوطن:

التأكيد على الولاء للوطن من خلال النص بمنع ازدواجية الجنسية لمن يتولى منصب وزاري أو نائباً أو عينا.

وتجدر الإشارة إلى أن التعديلات الدستورية الأخيرة ترافقت مع تأكيد ملكي (عبر مجموعة من الخطابات واللقاءات) على تغيير أسس تشكيل الحكومات . وذلك باعتماد مبدأ "الحكومة البرلمانية" التي تشكل عبر التشاور مع الكتل البرلمانية في مجلس النواب للاتفاق على اختيار شخص رئيس الوزراء وأعضاء فريقه الوزاري³، هذا التحول الدستوري في آلية تشكيل الحكومات في الأردن سينبني عليه حتما تغييرات نوعية في صيغة العلاقة بين السلطتين: التنفيذية، والتشريعية. والذي بدوره سينعكس على ديناميكيات المعادلة السياسية بأسرها، وتشكل نواة لترسيخ قواعد وأعراف برلمانية جديدة تحكم العلاقة بين البرلمان المنتخب والحكومة النيابية⁴.

¹تعديلات الدستور لعام 2011، المواد (4،5،7،8).

²تعديلات الدستور لعام 2011، المادة (128).

³محافظة علي. الحكومة البرلمانية في الأردن، صحيفة العرب اليوم: 2/25 ، 2013 ص 12.

⁴عارف لحميدي، مرجع سابق، ص 57

على هذه القاعدة من التشريعات والتحويلات والوعود، جرت الانتخابات النيابية التي شهدتها المملكة في نهاية شهر كانون الثاني 2013 وفق قانون انتخاب جديد، يمنح الناخب حق اختيار مرشح عن الدائرة المحلية، بالإضافة إلى انتخاب قائمة على مستوى الوطن (27 مقعداً من 150) تمثل أحزاباً وتيارات وتوجهات سياسية مختلفة.

لقد أخذ الإصلاح الدستوري مساره الطبيعي في الأردن وذلك من خلال قنواته الدستورية سواء أكان بمناقشته والموافقة عليه من قبل مجلس الأمة بشقيه الأعيان والنواب، أو من خلال مصادقة جلالة الملك عليه وقد حازت أغلب التعديلات الدستورية على درجة تأييد كبيرة جداً.

وعلى الرغم من أهمية هذه الإصلاحات لكنها ليست كافية، ولم توصل إلى حكومة برلمانية حقيقية. حيث أن الملك لا يزال يتمتع بصلاحيات دستورية بتعيين رئيس الحكومة، ولجا الملك إلى فكرة إجراء مشاورات مع الكتل النيابية لتسمية رئيس الوزراء وأن يقوم رئيس الوزراء باستشارة الكتل النيابية حول فريقه الوزاري. وقد أكد الملك بأن هناك خارطة طريق للإصلاحات السياسية في الأردن تقوم على أساس الاستمرار في تطوير النظام الانتخابي من خلال المؤسسات الدستورية، بحيث يصبح أكثر تمثيلاً وبحافظ تكافؤ الفرص بين الأحزاب ويسهم في تشكيل الحكومات البرلمانية على أساس حزبي، مشيراً إلى أن عملية الإصلاح مستمرة وهي بحاجة إلى مزيد من التشريعات اللازمة لتعزيز الديمقراطية¹.

ولم تقنع هذه الإصلاحات بعض القوى السياسية والحزبية الرئيسية، حزب جبهة العمل الإسلامي/الواجهة السياسية لجماعة الإخوان المسلمين والحركات الشعبية للمشاركة في العملية السياسية، حيث لا تزال هذه القوى تعبر عن رفضها لهذه الإصلاحات وتعتبرها شكلية، وذلك من خلال استمرار نشاطاتها الاحتجاجية في الشوارع، والمطالبة بإجراء إصلاحات سياسية ودستورية حقيقية تعيد السلطة إلى الشعب من خلال وضع قانون انتخاب أكثر تمثيلاً يعزز القوائم الوطنية ويعزز الحياة الحزبية: وإلغاء مجلس الأعيان أو أن يكون منتخبا، ووضع نص بالدستور يلزم الملك بتكليف رئيس الحزب الذي يتصدر

¹مقابلة الملك مع وكالة الأنباء الأمريكية (الأسوشيتد برس). وتم نشرها في صحيفة العرب اليوم 03/21/2013

الانتخابات التشريعية أو رئيس الكتلة الأكبر في مجلس النواب بتشكيل الحكومة وهو ما يوصل إلى حكومة برلمانية حقيقية¹.

المطلب الثاني : الإدارة المحلية في الأردن:

يحدد الدستور الأردني لعام 1952 والمعمول به حالياً² والقوانين والأنظمة الصادرة وتعديلاتها نظام الإدارة المحلية في المملكة الأردنية الهاشمية، من حيث مستوى الوحدات الإدارية المحلية ومسمياتها وطريقة احد أنها والغائها ومجالسها وصالحاتها ومصادر تمويلها وعلاقتها بالحكومة المركزية على النحو التالي :

وحدات الإدارة المحلية:

1. المحافظة واللواء والقضاء:

بموجب نظام التقسيمات الإدارية رقم (46) لسنة 2000 و الذي تم العمل به اعتبارا 2001/01/01 قسمت المملكة إلى (12) محافظة³، وتتألف كل محافظة من عدد من الألوية والاقضية والتي بلغ عددها (38) لواء و (51) قضاء.

وبموجب نظام التشكيلات الإدارية رقم (1) لعام 1966 فان المحافظة فقط هيالتي لها شخصية اعتبارية معنوية. بينما الألوية والاقضية لا تتمتع بتلك الصفة كونها جزءا من المحافظة⁴.

¹ عارف حميدي، مرجع سابق، ص 61

² المادة 120 من الدستور " التقسيمات الإدارية في المملكة الأردنية الهاشمية وتشكيلات دوائر الحكومة ودرجاتها وأسمائها ومنهج إدارتها وكيفية تعيين الموظفين وعزلهم والإشراف عليهم وحدود صلاحياتهم واختصاصاتهم تعين بأنظمة يصدرها مجلس الوزراء بموافقة الملك"

المادة 121 من الدستور " الشئون البلدية والمجالس المحلية تديرها مجالس بلدية أو محلية وفقا لقوانين خاصة
³ محمد علي الخليل، الإدارة المحلية و تطبيقاتها في كل من الاردن و بريطانيا و فرنسا و مصر. عمان. دار الثقافة للنشر و التوزيع. 2013. ص 138

⁴ جميل الجالودي، إصلاح الإدارة المحلية في المملكة الأردنية الهاشمية في كتاب الاصلاح و التطوير الإداري في الوطن العربي، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2008، ص 39

2- البلدية:

تعتبر البلدية مؤسسة أهلية ذات استقلال مالي وتحدث وتلغي وتعيين حدود منطقتها ووظائفها وسلطاتها بموجب قانون البلديات رقم (14) لسنة 2007. كما وتصنف البلديات إلى الفئات التالية:

- بلديات الفئة الأولى وهي بلديات مراكز المحافظات وأي بلدية أخرى يزيد عدد سكانها على 100 ألف نسمة.
- بلديات الفئة الثانية وهي بلديات مراكز الألوية والبلديات التي يزيد عدد سكانها عن 15 ألف نسمة ولا يزيد عن 100 ألف نسمة.
- بلديات الفئة الثالثة وهي بلديات مراكز الأقضية والبلديات التي يزيد عدد سكانها على 5000 نسمة وال يزيد عن 15000 ألف نسمة.
- الفئة الرابعة وهي البلديات الأخرى التي لا يزيد عدد سكانها عن 5000 نسمة وليست مركزا لمحافظة أو لواء أو قضاء.

قامت الحكومة الأردنية في عام 2001 بعملية دمج البلديات بهدف إيجاد بلديات كبيرة وقادرة على القيام بوظائفها في تحقيق التنمية المحلية بحيث أصبح عددها 93 بلدية بالإضافة إلى أمانة عمان الكبرى.

3- مجلس الخدمات المشتركة:

يجوز لوزير البلديات بتتصيب من المحافظ إنشاء مجلس خدمات مشترك مجموعة من المجالس البلدية ويتمتع بالشخصية المعنوية ويمارس صلاحيات المجلس البلدي التي نص عليها قانون البلديات رقم 4 لسنة 2007 . ويحق لوزير البلديات أيضا بناء على تنسيب المحافظ إلغاء مجلس الخدمات المشترك . ويوجد حاليا 22 مجلس خدمات مشترك في المملكة.

ب- الهيكل التنظيمي للوحدات الإدارية وصلاحياتها:

1- الهيكل التنظيمي في المحافظة:

(أ) المحافظ :

يعتبر المحافظ وفقا للنظام المذكور الشخصية الأساسية في المحافظة و يعين بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من وزير الداخلية و بصدر إرادة ملكية سامية بذلك. و المحافظ له صفتان ، صفة سياسية و صفة إدارية، فهو بصفته السياسية مسؤول عن تنفيذ السياسة العامة للدولة في المحافظة و يمثل السلطة التنفيذية و على رأسها جلالة الملك و يتقدم على جميع موظفي الدولة في المحافظة. و أما بصفته الإدارية فهو يتولى تنفيذ القوانين و الأنظمة و القرارات الوزارية في المحافظة و يرأس كل من المجلس التنفيذي و المجلس الاستشاري¹.

(ب) المجلس التنفيذي للمحافظة:

يشكل في كل محافظة مجلس تنفيذي من المحافظ رئيسا وعضوية كل من مساعد المحافظ و قائد المنطقة و رؤساء الدوائر في المحافظة باستثناء المحاكم و يجتمع المجلس للتداول في جميع الشؤون المتعلقة بالمحافظة و اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها. و يقوم المحافظ بتنفيذ تلك القرارات.²

(ج) المجلس الاستشاري:

يشكل في كل محافظة مجلس استشاري برئاسة المحافظ وعضوية عدد منابنا ع المحافظة يعينون بقرار من وزير الداخلية بناء على تنسيب المحافظ ولمدة ثلاثة سنوات . ويراعى في تشكيله تمثيل الهيئات التالية ما أمكن: النواب و الأعيان في المحافظة، المجالس البلدية، الغرف التجارية و الصناعية و

¹ محمد علي الخلايلة، مرجع سابق، ص 144

² نفس المرجع السابق.ص35

البنوك، الجمعيات والاندية، المزارعين و الجمعيات التعاونية، و ممثلون عن الأطباء و المهندسين و العمال والمحامين¹.

يتولى المجلس الاستشاري دراسة كافة الشئون المتعلقة بالمحافظة و إصدار التوصيات المناسبة شأنها وكذلك المطالع على الموازنة السنوية الخاصة بالمحافظة وإبداء الرأي فيها قبل إقرارها من المجلس التنفيذي².

2. الهيكل التنظيمي في اللواء:

(أ) المتصرف:

هو الحاكم الإداري للواء حيث يتكون جهاز الإدارة في اللواء من المتصرف و عدد من المساعدين يكون كل منهم برتبة مدير قضاء و عدد من الموظفين و إذا كان منصب المحافظ منصبا سياسيا بالمقام الأول بحيث لا يشترط ان تتوافر في شخص المحافظ شروط محددة تتعلق بالخبرة و بالمؤهل العلمي فإن الأمر مختلف بالنسبة للمتصرف الذي يشترط فيه أن يكون حاصلا على الشهادة الجامعية الاولى على الأقل، عمل في وزارة الداخلية مدة لا تقل عن خمس سنوات و أن لا تقل درجته عن الثانية.

و يرأس المتصرف مجلسا تنفيذيا يتألف من المتصرف رئيسا وعضوية مساعدة و رئيس المركز الأمني و رئيس مركز الدفاع المدني و رؤساء الدوائر في اللواء باستثناء المحاكم، يجتمع هذا المجلس مرة كل شهر على الأقل للتداول في جميع الشؤون المتعلقة باللواء و يتخذ قرارات بشأنها حيث يتولى المتصرف متابعة تنفيذها³.

(ب) المجلس الاستشاري:

يشكل المجلس الاستشاري من المتصرف رئيسا وعضوية عدد من ابناء اللواء يزيد عددهم عن 15 عضو يعينون بقرار من المحافظ بناء على تنسيب من المتصرف ولمدة 3 سنوات.

¹ محمد علي الخلايلة، مرجع سابق، ص 36

² جميل الجالودي .مرجع السابق، ص 41

³ محمد علي الخلايلة، مرجع سابق، ص 145

يتولى المجلس نفس المهام الإستشارية التي يقوم بها المجلس الاستشاري للمحافظة¹.

3- الهيكل التنظيمي في البلدية:

(أ) رئيس البلدية:

هو رئيس المجلس البلدي والذي ينتخب من أبناء البلدة انتخاباً مباشراً ويستثنى من ذلك أمانة عمان الكبرى الذي يتم تعيين رئيسها (أمين عمان) من قبل مجلس الوزراء من وزير البلديات. وهو أيضاً رئيس الجهاز التنفيذي في البلدية ومرجع دوائرها ويمارس رئيس البلدية الصلاحيات التالية:

- رئاسة المجلس البلدي وإدارته فيما يتعلق بدعوته للاجتماع وتحديد جدول أعماله.
- تنفيذ قرارات المجلس.
- التوقيع على عقود الرهن والإيجار والاقتراض والصلح والمعطآت والتعهدات والمقاولات والبيع والشراء نيابة عن المجلس البلدي وفقاً للأنظمة السارية المفعول.
- تمثيل البلدية في الاجتماعات والندوات والمحاضرات ولدى الجهات الرسمية الأخرى.
- الحفاظ على حقوق البلدية والدفاع عن مصالحها بالطرق القانونية لدى الجهات الأخرى.

(ب) المجلس البلدي:

يتولى إدارة البلدية (باستثناء أمانة عمان الكبرى) مجلس بلدي يتألف من رئيس وعدد من الأعضاء. ويقرر وزير البلديات الحد الأعلى لعدد الأعضاء ، لذا نجد تفاوتاً في عدد أعضاء المجلس من بلدية الأخرى.

ويتم انتخاب رئيس المجلس وأعضائه انتخاباً مباشراً من أبناء البلدية ، أما مجلس أمانة عمان الكبرى فيقوم مجلس الوزراء بتحديد عدد أعضائه وينتخب نصفهم ويعين النصف الآخر من قبل مجلس الوزراء بناء على تنصيب من وزير البلديات.

¹ جميل الجالودي، مرجع سابق، ص 42

حددت المادة 40 فقرة أ من قانون البلديات رقم 14 لسنة 2007 (28) مهمة المجلس البلدي وهي :

تخطيط البلدة والشوارع ترخيص البناء وتنظيمه ومراقبته إنشاء المرافق الصحية وإدارتها ومراقبتها ،

تصريف المياه العذبة ومياه إنشاء الأسواق العامة ومراقبتها ، تنظيم الحرف والصناعات ، إنشاء وتنظيم

مواقف وسائط النقل مراقبة المجالات العامة كمحلات البيع والمطاعم والمقاهي والأندية والسينما وغيرها

إنشاء وتنظيم المرافق الترفيهية كالحدائق والمتنزهات العامة والمساح العامة، إنشاء وتنظيم ومراقبة

المؤسسات الثقافية والتعليمية والرياضية والمتاحف مراقبة المواد الغذائية (نباتية ، حيوانية) وإنشاء

المسالك جمع النفايات،

الحفاظ على الصحة العامة إنشاء المقابر وتنظيمها الحفاظ على السلامة العامة من كافة انواع

المخاطر: ترخيص لوحات الاعلانات ومراقبتها إدارة أموال البلدية المنقولة وغير المنقولة اقرار موازنة

البلدية والحساب الختامي قبل تصديقها من الجهات الرسمية العليا¹.

(ج) - مدير البلدية:

تنص المادة 41 من قانون البلديات على وظيفة مدير البلدية و ذلك في البلديات من الفئتين الأولى و

الثانية بالإضافة 'لى البلديات من الفئتين الثالثة و الرابعة التي يرى مجلس الوزراء أن يعين لها مديرا

تنفيذا . و يعين المدير وفقا لهذه المادة بقرار من الوزير بناءا على تنسيب المجلس البلدي و تنتهي

خدمته بذات الطريقة و يحدد مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير راتبه و علاواته و شروط استخدامه و

سائر حقوقه المالية².

و يعتبر مدير البلدية مدير الجهاز التنفيذي في البلدية وهو مسئول امام المجلس البلدي عن حسن تنفيذ

مهامه وهي³:

- يعتبر رئيس جهاز الموظفين في البلدية و هو مسئول عن حسن سير عمل الجهاز التنفيذي للبلدية.

¹ جميل الجالودي، مرجع سابق، ص 44

² محمد علي الخلايلة، مرجع سابق، ص 200

³ نفس المرجع السابق، ص 200

- إعداد جدول أعمال المجلس البلدي وحضور اجتماعاته والاشتراك في المناقشة دون حق التصويت.
- تنفيذ قرارات المجلس البلدي بإشراف الرئيس و متابعة تنفيذ العقود.
- إدارة أموال البلدية المنقولة وغير المنقولة.
- إعداد مشاريع الموازنة السنوية و التقرير السنوي و ربع السنوي و الحساب الختامي و رفعه للرئيس في الوقت المحدد.
- الإشراف على صيانة أملاك البلدية و أموالها و المحافظة عليها.
- مراقبة تحصيل واردات البلدية و متابعتها و الأمر بصرف النفقات و إصدار الحوالات وفقا للقرارات الصادرة بمقتضى القوانين المعمول بها.

(د) - الجهاز التنفيذي للبلدية:

يتكون الجهاز التنفيذي البلدية من عدد من الدوائر والأقسام الضرورية لتنفيذ مهام البلدية وهو يختلف من بلدية لأخرى نظرا لاختلاف البلديات من حيث حجمها وعدد سكانها وتصنيفها و قدراتها المالية والفنية . (انظر الهيكل التنظيمي لبلدية البريد وبلدية السلطة).

ثانيا: تحديات الإدارة المحلية في الأردن:

لم تتمكن هيئات الإدارة المحلية في الأردن من القيام بواجباتها تجاه المجتمعات المحلية بشكل يضمن تقديم الخدمات العامة المحلية دون الاعتماد الرئيسي على مؤسسات الحكومة المركزية، ويعود ذلك إلى التحديات التي واجهت وما زالت تواجه هيئات الإدارة المحلية والمتمثلة فيما يلي¹:

1- المركزية الشديدة في تقديم الخدمات العامة المحلية، من الملاحظ أن الخدمات العامة في المحافظة تقوم بها الدوائر الرسمية التابعة للوزارات المختلفة فقط حيث أن هذه الدوائر تتلقى التعليمات النافذة من قبل كبار المسؤولين في الوزارة وتخضع لإشرافهم المباشر.

¹ جميل الجالودي، مرجع سابق، ص 45

أما بالنسبة للخدمات العامة المحلية على مستوى البلدية فإننا نجد أيضا أن عددا كبيرا منها يتم تقديمه من قبل الحكومة المركزية ودوائرها في البلديات وليس من البلديات نفسها. بالرغم من أن قانون البلديات لسنة 1954 كان يحدد 39 وظيفة البلدية وقد جرى تخفيضها في قانون البلديات الجديد لسنة 2007 إلى 28 وظيفة.

ومع ذلك نجد أكثر من 20 وظيفة من التي نص عليها القانون الحالي وما زالت تعتبر من مهام الوزارات والدوائر الرسمية التابعة لها في الهيئات المحلية وتنفذ مركزيا، وتعود إلى الأسباب إلى النزعة لدى الحكومات المركزية في الماضي إلى زيادة نفوذها من جهة وإلى عدم قدرة الهيئات المحلية من الناحية المالية والإدارية والفنية على القيام بمهامها من جهة أخرى.

2- إقتصار دور المحافظ على الدور الأمني وضعف دوره التنموي فسلطة المحافظ ضعيفة على مدراء الدوائر الرسمية في محافظته لأن تعيينهم وترقيتهم ومكافئتهم يتم من قبل وزرائهم أو رؤسائهم في الحكومة المركزية، كما أن الموافقة على نوعية وحجم الخدمات وتخصيص الأموال اللازمة لها يتم من قبل وزاراتهم.

3- عدم وجود موازنة مستقلة للمحافظة تشمل الموارد المالية المخصصة للمحافظة وأوجه إنفاقها، بل أن الموازنة الحالية هي تقتصر على موازنة المحافظ وجهاز المحافظة الذي هي جزء من مخصصات وزارة الداخلية. أما موازنة الدوائر الرسمية في المحافظة فهي جزء من موازنة الوزارات التي تتبع لها هذه الدوائر.

بالتالي نلاحظ أن القوانين السارية لا تنص بصراحة على وجود موازنة مستقلة للمحافظة وعلى منح المحافظة موارد ذاتية مستقلة تجعلها قادرة على القيام بدورها في التخطيط والتنمية الإقليمية بكفاية.

4- ضعف القدرات الإدارية من بشرية وفنية في المحافظة مما يجعلها عاجزة عن قيامها بمهامها بكفاية.

5- أن تشكيل مجالس المحافظة ال يضمن مشاركة شعبية حقيقية وواسعة الأمر الذي أدى إلى تدني مستوى المشاركة الشعبية وإلى ضعف دور مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في تنمية المحافظة وكذلك ضعف التنسيق بين هذه المؤسسات والمؤسسات الرسمية في المحافظة.

6- ترهل إداري في الهيئات المحلية وتدني كفاية العاملين فيها وضعف أدوات المساءلة وغياب أسس التعيين والترقية , بل أن تعيين الموظفين يتم في الغالب من قبل الحكومة المركزية أو بموافقتها ودون الأخذ بعين الاعتبار حاجة ورأي المجالس البلدية. فقد بلغ عدد الموظفين العاملين في المجالس البلدية (93) ومجالس

الخدمات المشتركة (22) حوالي 31750 موظفا حسب التقرير السنوي لوزارة الشؤون البلدية لسنة 2007.

7- تواجه البلديات تحديات مالية تتمثل في:

- انخفاض حصتها من الموارد المالية العامة فقد انخفضت النسبة من 12.7% في عام 1975 إلى 3% في عام 2007.
- انخفاض نسبة الإنفاق العام المحلي من الإنفاق العام فقد انخفضت النسبة من 6.4% في عام 1975 إلى 3% في عام 2007, وهي نسبة منخفضة أيضا عند مقارنتها في دول الشرق و الأوسط والتي بلغت 11% وفي الدول النامية 19 % وفي الدول المتقدمة التي تصل إلى 38% في بعض منها كألمانيا الاتحادية.
- ضعف قدرتها على تحصيل الإيرادات الذاتية.
- ضعف قدرتها على إعداد الموازنات المالية والتخطيط المالي.
- ارتفاع مديونية المجالس البلدية.
- تزايد اعتماد البلديات على دعم الحكومة المركزية.
- عدم وجود الكوادر البشرية المؤهلة والمدرية في مالية البلديات.
- ضعف المساءلة والرقابة المالية.

8- عدم وجود قاعدة بيانات شاملة ودقيقة عن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والبيئية والطبيعية والمناخية والعمرانية اللازمة للتخطيط والتنمية المحلية.

9- ضعف المشاركة الشعبية والرقابة الشعبية على أعمال المجلس البلدي.

10- ضعف دور القطاع الخاص المحلي ومؤسسات المجتمع المدني في تقديم الخدمات المحلية.

11- ضعف التنسيق بين المؤسسات العامة والبلديات.

12- ضعف التنسيق بين المؤسسات الخاصة المقدمة للخدمات المحلية والبلديات.

ثالثا: مرتكزات إصلاح الإدارة المحلية في الأردن:

. الإرادة السياسية:

أكد جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين منذ توليه سلطاته الدستورية على ضرورة إصلاح الإدارة المحلية في المملكة الأردنية الهاشمية وفقا لمبادئ الحكم الرشيد⁽¹⁾, ومطالب جلالته الحكومات الأردنية في كتب التكليف السامي لها بضرورة إعداد التصورات اللازمة لتعزيز اللامركزية الإدارية والعمل على تنفيذها وفق خطط زمنية تعد لهذه الغاية وبالتعاون مع بيوت الخبرة الدولية.

فبناء على توجيهات الملك في عام 2005, ثم تشكيل لجنة الأجندة الوطنية من ممثلين عن الحكومة و البرلمان ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية, بهدف صياغة أجندة وطنية تحدد الأولويات الوطنية خلال الفترة الزمنية (2015-2016). ومن الأهداف التي تسعى الأجندة الوطنية إلى تحقيقها نذكر منها²:

• زيادة المشاركة الشعبية في صنع القرار وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني.

¹ مبادئ الحكم الرشيد هي: المشاركة، الإدامة، الشرعية، الشفافية، العدالة، المساواة، سيادة القانون، التمكين و التحويل،

الكفاية والفاعلية، واللامركزية

² جميل الجالودي. مرجع سابق. ص 47

- بناء الثقة بين المؤسسات الرسمية والمواطنين واعتماد مبدأ الشفافية والحاكمة الرشيدة والمساءلة.

وبإرادة ملكية في عام (2005)¹ أيضا شكلت لجنة الأقاليم برئاسة رئيس مجلس الأعيان الأردني وعضوية عدد من أهل الخبرة والمشورة في مجال الإدارة العامة بهدف وضع تصور العادة النظر في التقسيمات الإدارية وإصلاح نظام الإدارة المحلية بهدف تحقيق التنمية الإقليمية والمحلية التي تضمن الحياة الكريمة للمواطن و العدالة في توزيع مكاسب التنمية. وقامت اللجنة بإعداد مشروع نموذج لنظام الإدارة الإقليمية والمحلية ومشروع تعديل القوانين والأنظمة اللازمة لذلك.

وفي خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الخامس عشر في يوم 2008/10/04 اكد الملك على ضرورة الاستمرار في إصلاح الإدارة المحلية ومطالبة الحكومة باتخاذ السياسات والإجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك و على النحو التالي: "إن رؤيتنا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تسير جنبا إلى جنب ، مع رؤيتنا في التنمية السياسية التي تهدف إلى توسيع قاعدة المشاركة في عملية صنع القرار وتنفيذه وتعزيز مبادئ المشاركة والمساءلة وتكافؤ الفرص.

كما أن المشاركة في صنع القرار وتنفيذه وخاصة في المحافظات، تستدعي التفكير في أسلوب إدارة محلية، يميل إلى اللامركزية، ويضمن سرعة وكفاءة التنفيذ. وكنا قد شكلنا لجنة ملكية متخصصة: لوضع أفضل تصور، لإدارة الحكم المحلي فيم ناطق المملكة، على أساس إحتياجات وأولويات أقاليمها.

وهنا لابد من التأكيد، على أن تفعيل مفهوم الحكم المحلي هو من أفضل قاعدة المشاركة الشعبية، وتعزيز التنمية السياسية والإقتصادية الاجتماعية. وبناء على هذه القناعة، فقد أصبح من الضروري اليوم ، أن تبادر الحكومة وبالتعاون مع مجلسكم الكريم ، إلى إعادة دراسة توصيات لجنة

¹تعزيزا لمسيرتنا الديمقراطية واستكمالاً لعملية الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإداري وحرصاً منا على إشراك المواطنين في محافظاتهم في المرافق العامة وأولويات الاستثمار والانفاق على المشاريع الرأسمالية والخدمات وفي الاشراف على أداء الأجهزة الرسمية في مختلف المناطق، فقد رأينا أن نعيد النظر في التقسيمات الإدارية في المملكة، بحيث يكون لدينا عدد من المناطق التنموية أو الأقاليم، التي يضم كل أقاليم منها عددا من المحافظات: ويكون لكل إقليم مجلس محلي منتخب انتخاباً مباشراً من سكان هذا الإقليم، ليقوم هذا المجلس، بالإضافة إلى المجالس البلدية المنتخبة في المحافظات: بتحديد الأولويات ووضع الخطط والبرامج المتعلقة بهذا الإقليم، بدلا من اقتصار هذه المهمة على صانع القرار في المركز فأهل الإقليم ادري بمصالحهم وإحتياجاتهم".

الأقاليم. ووضع تشريع يستند هذه التوصيات يهدف إلى تمكين المجتمعات المحلية من تحديد احتياجاتها التنموية وبرامجها ومتابعة تنفيذها.

وفي 20/10/2008 شكل مجلس الوزراء فريق متخصص للنظر بتنفيذ توصيات لجنة الأقاليم ودراسة التداخل والتشابك في التشريعات وكذلك التدرج وعلى فترات زمنية تتلائم مع الكفاءات اللازمة لذلك في الأقاليم وتطويره التمكن من القيام بالدور الذي سيناط بها¹.

2. الدعم الدولي:

يحصل الأردن وباستمرار على دعم المنظمات الدولية (كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانتمائي) والاتحاد الأوروبي والدول المتقدمة كالولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا والدنمارك من الناحية المالية والفنية لتطوير نظام الادارة المحلية وتعزيز قدرات الهيئات المحلية بحيث تصبح قادرة على اداء مهامها بكفاية وفاعلية. ونذكر هنا قائمة باسماء المشاريع الدولية الجاري العمل بها كمثالا على هذا الدعم²:

- برنامج الشراكة الأردنية الدنماركية لإعداد رؤية لتحقيق اللامركزية في الأردن ، والذي بموجبه تم إعداد الوثيقة " رؤية لتحقيق اللامركزية في الأردن " في عام 2008.
- مشروع الحد من جلطة المدينة وتوفير البنية التحتية للسالمة المرورية.
- مشروع المراسد الحضرية.
- مشروع الخارطة الاستثمارية في البلديات.
- مشروع نظام الإنذار المبكر للأداء المالي في البلديات.
- مشروع اتحاد البلديات.
- مشروع دليل الموارد المحلية.
- مشروع دليل الاحتياجات المحلية.
- مشروع إستراتيجية التخطيط و التنمية الإقليمية

¹ جريدة الرأي في 21/10/2008.

² جميل الحلو، مرجع سابق، ص 49

- مشروع المعهد الوطني لتدريب البلديات
- مشروع برنامج مكافحة الفقر من خلال التنمية المحلية.
- مشروع إعادة هيكلة قطاع البلديات.

رابعاً: جهود الحكومة الأردنية الصالح الإدارة المحلية:

1- الجهود الحكومية للإصلاح على مستوى المحافظة:

(أ) تفعيل الدور التنموي للمحافظ:

اصدر الملك عبد الله الثاني بن الحسين خلال زيارته الرسمية إلى محافظة عجلون في 2002 توجيهاته بتفعيل الدور التنموي للحكام الإداريين ، حيث تم تكليفهم بتولي مسؤولية المتابعة والإشراف على تقدم سير العمل في المشاريع التنموية التي يتم تنفيذها في المحافظات¹.

(ب) تأسيس وحدات تنمية:

قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبالتعاون مع وزارة الداخلية بمأسسة آلية متابعة تنفيذ المشاريع التنموية في المحافظات من خلال تأسيس وحدات التنمية هي المحافظات برئاسة مساعد المحافظ لشؤون التنمية وتعزيزها بالكوادر الفنية المتخصصة وكذلك تزويدها بالاحتياجات اللوجستية لتتولى مساعدة المحافظ وأعضاء المجلس التنفيذي للقيام بدورهم التنموي . وتم إعداد دليل متابعة تفصيلية لآلية متابعة تنفيذ المشاريع الرأسمالية التنموية في المحافظات يغطي كافة مراحل تقدم سير عمل المشروع ، ويوضح وحدات التنمية في المحافظات. كذلك لم إعداد الاطار التنظيمي الذي يوضح مسار عملية متابعة تنفيذ المشاريع القطاعية ويحدد دور ومسئولية كل طرف في هذه العملية².

¹ جميل الجالودي، مرجع سابق، ص 51

² نفس المرجع السابق، ص 51

(ج) إنشاء قاعدة بيانات وربطها بالشبكة الالكترونية مع وزارة التخطيط:

قامت وزارة التخطيط و التعاون الدولي ببناء قاعدة بيانات تنموية على مستوى المحافظات تشمل على تفاصيل الواقع التنموي الاقتصادي و الاجتماعي و كذلك قاعدة بيانات شاملة لتفاصيل المشاريع الرأسمالية التنموية التي تنفذها الحكومة وفق خططها وبرامجها السنوية.

ولتعزيز الفائدة من مشروع قاعدة البيانات المحوسبة ، وإتاحة الفرصة لجميع المعنيين بهذا الشأن للاستفادة من البيانات سواء في مركز وزارة التخطيط والتعاون الدولي أو وزارة الداخلية ، فقد تم إنشاء شبكة الكترونية لربط جميع المحافظات مع الوزارتين المذكورتين.

وتم تدريب جميع موظفي الوحدات التنموية على استخدام تطبيقات برنامج متابعة تنفيذ المشاريع التنموية وتقييم أثرها التنموي في المحافظات¹.

هـ-نقل الصلاحيات

أصدر رئيس الوزراء بتاريخ 2008/02/28 تعميما على مؤسسات الدولة يطلب بموجبه نقل 92 مهمة محددة من مهام الوزارات إلى الدوائر الحكومية في المحافظات، و يجب على السلطات العامة تبسيط الإجراءات و الاعلان عن المتطلبات و الخطوات و الوقت اللازم لتقديم الخدمات و الأماكن التي تتوفر فيها الخدمات.

و- التمويل و الموازنات

تم تغيير عملية إعداد الموازنة من قبل وزارة المالية و اعتبارا من عام 2008 بحيث توضع موازنة موحدة لكل محافظة من قبل دائرة الموازنة العامة و موافقة وزارة المالية بناء على احتياجات المحافظة و من ثم تحويل المخصصات المالية الواردة فيها المحافظة من أجل التنفيذ. و ما زال المحافظ كرئيس للإدارة

¹ جميل الجالودي، مرجع سابق، ص52

العامة في المحافظة لا يملك الصلاحية المباشرة على تحديد المخصصات المالية و صرفها و تسليم الخدمات العامة بل تعود هذه الصلاحيات إلى الوزراء و أصحاب القرار المركزي¹.

2- الجهود الحكومية للإصلاح على مستوى البلدية.

أ-دمج البلديات و إلغاء المجالس القروية

قامت الحكومة الأردنية في عام 2001 بتخفيض عدد البلديات في المملكة من 328 بلدية إلى 93 بلدية بالإضافة إلى أمانة عمان الكبرى من خلال دمج البلديات الصغيرة و القرى ببعضها و تكوين بلديات جديدة كبيرة تعتقد الحكومة بقدرتها على القيام بمهامها المحلية للمواطن، و قامت أيضا بإلغاء المجالس القروية، و على ضوء هذه الإصلاحات أعيد النظر في تسمية الوزارة المشرفة على شؤون البلدية بدلا من وزارة الشؤون البلدية و القروية و البيئة². كما أصدرت الحكومة عام 2002 القانون المؤقت رقم 70 لسنة 2002 المعدل لقانون البلديات و الذي بموجبه يتم تعيين رؤساء المجالس البلدية و نصف أعضائها بدلا من انتخابهم³.

بالرغم من أن هذه الخطوة سليمة و في الإتجاه الصحيح إلا أنها غير كافية بسبب عدم اعتماد أساس واضح لعملية الدمج، كما أن الحجم الحالي للبلديات لا يؤهلها للقيام بدورها في التنمية المحلية بكفاءة اقتصادية، و هذا يتضح من خلال أن البلديات ما زالت عاجزة عن القيام بجميع وظائفها ال 28 الواردة في قانون البلديات..

ب-إصدار قانونا جديدا للبلديات-قانون البلديات رقم 14 لسنة 2007-و كذلك القانون المعدل لقانون البلديات رقم 07 لسنة 2012.

يلغي العمل بالقانون السابق لسنة 1954 بهدف تعزيز دور الهيئات المحلية في تقديم الخدمات المحلية و في التخطيط و التنمية المحلية من خلال توسيع قاعدة المشاركة الشعبية . و تتمثل التغييرات الجديدة في :

¹ جميل الجالودي، مرجع سابق، ص 52

² نفس مرجع سابق، ص 52

³ محمد علي الخلايلة، مرجع سابق، ص 151

أولاً: التأكيد على انتخاب المجالس البلدية انتخاباً مباشراً -الرئيس و الأعضاء- و لمدة أربع سنوات¹.

ثانياً: تخفيض سن الانتخاب إلى 18 سنة وفق قانون الانتخاب سنة 2001 بعد ما كان 19 سنة في القانون رقم 22 لسنة 1982².

ثالثاً: تمكين المرأة من المشاركة في العمل البلدي عن منحها 25 بالمائة من مقاعد المجلس البلدي³ - كوتا نسائية- و تجدر الإشارة هنا إلى أن المرأة لم تكن تملك حق الانتخاب لعضوية المجالس البلدية في الأردن عندما صدر قانون البلديات عام 1955 و استمر هذا الوضع لمدة طويلة حتى تقرر لها هذا الحق عندما عدل القانون سنة 1982 بموجب القانون رقم 22 لسنة 1982⁴.

رابعاً: تخفيض مهام البلدية من 39 وظيفة في قانون البلديات السابق -1955- إلى 29 وظيفة في القانون الجديد-2007- هذا التخفيض في المهام البلدية أجرى دون معرفة الأسس والأسباب والكيفية المعتمدة في قدرة البلديات على القيام بها. حيث انه ما زالت عمليا البلديات غير قادرة على القيام بجميعها بلتقوم وحدات الإدارة المركزية بتنفيذها بدلاً من البلديات. كما انه من غير الواضح إلى أي مدى توجد تناقضات بين قانون البلديات الجديد والقوانين الأخرى ذات العلاقة بالشأن المحلي⁵.

خامساً: إحداث وظيفة مدير البلدية من قبل مجلس الوزراء في البلديات التي ينسب بها وزير البلديات ، وتعتبر هذه خطوة هامة في تعزيز قدرة البلديات على القيام بمهامها وهامة أيضاً كونها تعزز مبدأ الفصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية على المستوى المحلي. إلا أننا مازلنا نلاحظ تناقضا في القانون في هذا المجال حيث أن المجلس البلدي يمارس وظيفة مزدوجة (تشريعية وتنفيذية) مما يضعف دور الرقابة على حسن أداء العمل البلدي. كما يلاحظ أن القانون لا ينص على ضرورة تعيين مديرا للبلدية لكافة بلديات المملكة بل ترك الأمر لوزير البلديات لتحديد التي يتوجب تعيين مديرا لها. وحاليا تم تعيين مدراء البلديات من الفئة الأولى والثانية فقط . لذا نعتقد انه من الضروري أن يتم تعيين مديرا

¹ يستثنى من ذلك مجلس أمانة عمان الكبرى حيث ما زال يتم تعيين أمين المجلس و نصف أعضائه من مجلس الوزراء.

² محمد علي الخلايلة، مرجع سابق، ص 165

³ نفس المرجع السابق، ص 154

⁴ نفس المرجع السابق، ص ، ص 165.

⁵ جميل الجالودي، مرجع سابق، ص 53

لكل بلدية من بلديات المملكة وان يتم الفصل بين مهام رئيسو أعضاء المجلس البلدي المنتخب (السلطة التشريعية) ومهام مدير البلدية المعين رئيس الجهاز التنفيذي في البلدية المعين (السلطة التنفيذية) من خلال إجراء التعديلات الضرورية على قانون البلديات الحالي¹.

المبحث الثالث: مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر والأردن

تحاول كل من الجزائر والأردن مسايرة التطور الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، و الاستفادة من التقنية الرقمية، و من ثم التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية و الحكومة الإلكترونية. سنتعرض في هذا المبحث إلى مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر والأردن.

المطلب الأول : مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر:

يعتبر مشروع الجزائر الالكترونية من المشاريع الكبرى التي أعدتها الحكومة الجزائرية من خلال وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال بداية من العام 2009، ويهدف المشروع أساسا إلى عصنة الإدارة العمومية وتقريبها من المواطن والعمل على إدخال التكنولوجيا الحديثة في كل مؤسسات الدولة، وتتحصر أهدافه في 13 محورا رئيسيا سطرت على مدى هاته السنوات. ومشروع الجزائر الالكترونية 2013 الرامي إلى بروز مجتمع المعرفة ومحاولة تقليص الفجوة الرقمية وعصنة الإدارة الجزائرية استمد رؤيته من التجربتين الكندية والكورية الجنوبية وسطرت اللجنة الالكترونية بوزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال مرحلتين لإنجاح مشروع الالكترونية. تتمثل الأولى في تطوير تطبيقات وخدمات الكترونية موجهة للإدراك بخلق شبكة داخلية بين مختلف القطاعات والدوائر الوزارية المشكلة للقطاع التنفيذي قصد ضمان سيولة عالية للمعلومات بني مختلف الأجهزة، والثانية تصميم بوابات الكترونية لجميع الدوائر الوزارية، وستسمح هذه البوابات بخلق تفاعلية مباشرة بين الإدارة والمواطن².

¹ جميل الجالودي، مرجع سابق ، ص 54

² عبد الكريم كاكاي، الحكومة الالكترونية في الجزائر: الواقع و تحديات المحيط، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، جامعة

زيان عاشور، عدد 19، 2014، ص 111

وكان تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس" لسنة 2009 حول المعلوماتية والتكنولوجيات قد صنف الجزائر في المرتبة 108 من أصل 136 وتذيلت الجزائر قائمة المجتمعات الأكثر استعمال وتطبيقا للتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في الحياة اليومية¹.

المحاور الرئيسية لمشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر:

مشروع الجزائر الالكترونية الذي أطلقته الحكومة الجزائرية بهدف عصنة الإدارة وتقريبها من والعمل في مزيد من الشفافية، وغيرها من الأهداف الأخرى يتمحور حول 13 محور رئيسيا سطرت على مدى 5 سنوات ممثلة في²:

- تسريع استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية.
- تسريع استعمال تكنولوجيا العالم والاتصال على مستوى المؤسسات.
- تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات و شبكات تكنولوجيا الاعلام و الاتصال.
- وشبكات تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- دفع تطور الاقتصاد المعتمد على المعرفة.
- تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع وفائق السرعة،
- تطوير القدرات البشرية.
- تدعيم البحث في جمال التطوير والإبداع.
- تأهيل الإطار القانوني (التشريعي والتنظيمي).
- المعلومة والاتصال.
- تنمية التعاون الدولي.
- آليات التقييم والتابعة
- الإجراءات التنظيمية.

¹ عبد الكريم كاي، الحكومة الالكترونية في الجزائر: الواقع و تحديات المحيط، لمرجع سابق، ص 111

² بلعربي عبد القادر، لعرج مجاهد نسيم، مغري فاطمة الزهراء، تحديات التحول إلى الحكومة الالكترونية في الجزائر ، الملتقى العلمي الدولي الخامس، الاقتصاد الافتراضي و انعكاساته على الاقتصاديات الدولية ، جامعة سعيدة، ص 07

- الموارد المالية.

أهداف مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر:

يهدف ضمان الفعالية في خدماتها المقدمة إلى المواطن، وذلك باستغلال الثورة الرقمية التي

شهدها العلم، أطلقت السلطات العمومية الجزائرية مشروع الحكومة الالكترونية الذي تمحور حول 13 محور رئيسيا، من أجل¹:

- عصنة الإدارة بإدخال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و تقريبها من المواطن
- دعم القطاع الاقتصادي بإدخال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.
- توفير الظروف الملائمة لتطوير صناعة تكنولوجيا الإعلام و الإتصال.
- إنجاز منشآت الاتصالات ذات التدفق السريع و فائقة السرعة، مؤمنة و ذات نوعية عالية.
- وضع برنامج يمنح الأولوية للتكوين العالي و التكوين المهني في مجال تكنولوجيا الإعلام.
- تطوير المنتجات و الخدمات ذات القيمة المضافة في مجال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال عن طريق تكثيف نشاط البحث و التطوير و الإبداع.
- تهيئة الإطار التشريعي و التنظيمي للحكومة الالكترونية
- التحسيس بأهمية تكنولوجيا الإعلام و الإتصال و دورها في تحسين نوعية معيشة المواطن و في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلد
- الإستفادة من التجارب الدولية في مجال تكنولوجيا الإعلام و الإتصال.
- تحديد مؤشرات المتابعة و التقييم
- وضع تنظيم مؤسساتي منسجم يتمحور حول ثلاثة مستويات: التوجيه، المتابعة ، التنسيق.
- تحديد مصادر و أجهزة التمويل و عملية التقدير و التقييم.

¹ إلياس شاهد ، الحاج عرابية ، عبد النعيم دفرور ، تقييم تجربة تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية، عدد 03، 2016، ص 131

2- خطوات مشروع الجزائر الالكترونية 2013:

من أجل الانتقال من الحكومة التقليدي إلى الحكومة الالكترونية اعتمدت الجزائر في مشروع الجزائر الالكترونية 2013 على رأس المال الفكري بالدرجة الأولى إضافة إلى رأس المال المادي، من خلال برنامج يمتد على مدى خمس سنوات، حيث تم بدأ تطبيق برنامج الحكومة الالكترونية بالجزائر¹ وتم تحقيق العديد من العمليات منها²:

- تنصيب شبكة حكومية داخلية intranet والتي اختصارها (RIG) وهي نظام شامل يتضمن مجموعة الوسائل الحديثة للاتصال على مستوى الحكومات العالمية.
- كذلك على مستوى الوظيف العمومي وعلى مستوى مصلحة الورد البشرية ت وضع برنامج IDARA أما فيما يخص التسيير التنبؤي لعمال الوظيف العمومي تم تنصيب شبكة معلومات تربط الإدارات مع الهياكل المركزية والمحلية المكلفة بالوظيفة العمومي.
- أتمتة العديد من المعلومات المتعلقة بمختلف الدوائر الحكومية عبر مواقع الويب مثل موقع إدارة الضرائب، موقع مجلس الدولة. موقع رئاسة الجمهورية الجزائرية. موقع وزارة العدل الجزائرية موقع وزارة السياحة موقع الأمانة العامة للحكومة المجلس الشعبي الوطني، موقع وزارة التضامن الوطن مجلس الأمة موقع وزارة السكن والعمران، موقع وزارة الصحة، موقع وزارة الخارجية، موقع وزارة العمل والضمان الاجتماعي موقع مكاتب المداومة البرلمانية، موقع وزارة الصناعة، موقع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، موقع وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال،... الخ.

¹ بلعربي عبد القادر ، لعرج مجاهد نسيمه، مغري فاطمة الزهراء ،مرجع سابق، ص ص 11-12 أنظر :

Kamel Benel Kadi , **Gouvernement électronique en Algerie** :la langue marche vers le numérique, article publie : au journal ELWATAN .samedi 3 mai 2008.p 02

² بلعربي عبد القادر - لعرج مجاهد نسيمه- مغري فاطمة الزهراء ،مرجع سابق، ص ص 11-12.

أخذت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية على عاتقها عملية تقنين الخدمات الالكترونية بإطلاق ورشة كبرى لعصرنة الإدارة المركزية و الجماعات المحلية و ذلك بالوضع التدريجي لنظام وطني للتعريف المؤمن يرتكز على محورين أساسيين هما ¹:

- إطلاق بطاقة التعريف الوطنية البيومترية والالكترونية.
- إطلاق جاوزت السفر الالكترونية والبيومترية.
- إنشاء البريد الالكتروني
- إعداد نظام تسيير ومتابعة الملفات القضائية.
- إعداد شبكة الصحة الجزائرية مع ربط مختلف المؤسسات الصحية.
- إعداد نظام الدفع البنكي والحسابات البريدية، بالإضافة إنشاء موزعات بنكية , (DAB,TPE, CAB) وتوزيع بطاقات السحب والدفع الإلكتروني
- إنشاء شبكة أكاديمية وبحثية تربط مجموعات مؤسسات التكوين العالي.
- شبكة للاطلاع على نتائج امتحانات شهادتي البكالوريا والتعليم المتوسط.
- التسجيل الأولي للحاملين لشهادة البكالوريا.
- إنشاء مركز الدراسات والأبحاث في تكنولوجيات الإعلام والاتصال (CERTIC) كنقطة اتصال للبحث - التطور في تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتدعيم نشاطات تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة (CDTA) ومركز الإعلام العلمي والتقني (CERIST) ومركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية (CRSTDLA).

المطلب الثاني: التحول إلى الحكومة الالكترونية في المملكة الأردنية الهاشمية.

انطلقت مبادرة إنشاء برنامج الحكومة الالكترونية، من قبل الملك عبد الله الثاني في كلمته التي ألقاها في منتدى دافوس الاقتصادي في سويسرا نهاية عام 1999 والتي تهدف إلى خلق مجتمع معرفي على أسس تنافسية، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتأتي هذه المبادرة ضمن مساعي الملك عبد الله الثاني للارتقاء بالإجراءات الحكومية، لتواكب مثيلاتها من الحكومات الالكترونية للدول المتقدمة. وهو برنامج وطني يهدف إلى تحسين الأداء الحكومي التقليدي من حيث تقديم الخدمة والدقة وتقليل

¹ بلعربي عبد القادر، لعرج مجاهد نسيمه، مغربي فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص 11

الوقت، وكفاءة الأداء والتكلفة بهدف الوصول إلى درجة عالية من الدقة، والرضا لمتلقي الخدمة وتوفير المعلومات اللازمة لجميع شرائح المجتمع إضافة إلى التكامل والتنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة وتوفير بيئة آمنة، لمشاركة فاعلة للمواطن الأردني والوصول إلى كفاءة وشفافية وأداء أفضل¹.

لتحقيق نجاح هذا البرنامج وحتى يحقق أهدافه الوطنية في تطوير الأداء الحكومي، وإحداث التطوير والإصلاح المنشودين في المجتمع أولت الحكومة بتوجيهات من الملك هذا الدور التنسيقي والداعم لتطبيق برنامج الحكومة الالكترونية لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأردنية، لتعني بمختلف الشؤون المتعلقة بالحكومة الالكترونية مثل إدارة المشاريع وإدارة التغيير وإدارة التكنولوجيا وخدمات الدعم وإدارة المخاطر وإدارة الجودة وإدارة المحتوى وغير هاء إضافة إلى توفير البيئة التشريعية الملائمة².

وكان دور وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على النحو التالي:³

- 1- العمل على وضع سياسات العامة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات والبريد.
 - 2- العمل على تشجيع وترويج التطور التقني.
 - 3- العمل على جذب الاستثمارات لقطاعات المعلومات والاتصالات والبريد.
 - 4- العمل على القيام بدور المحفز لتعزيز بيئة تنافسية ملائمة.
 - 5- العمل على تمثيل الحكومة لدى المحافل والمؤسسات الإقليمية والدولية.
 - 6- العمل على توعية المواطنين والجهات المعنية عن قطاعات تقنية المعلومات والاتصالات والبريد.
- وسنتعرض في هذا المطلب إلى السياسات العامة لعملية التحول، وأهم محتويات بوابة الحكومة الالكترونية وكذلك الخدمات التي تقدمها بوابة الرسائل القصيرة

¹الخاميسة صدام، الحكومة الالكترونية نحو الإصلاح الإداري، اريد : عالم الكتب الحديثة، 2013: ص 246 - 248.

²سوسن زهير المهتدي ، تكنولوجيا الحكومة الالكترونية،الأردن: دار أسامة للنشر و التوزيع، 2011، ص 479

³جميل عوض الحرشة، مشروع الحكومة الالكترونية في المملكة الأردنية الهاشمية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق،

جامعة مؤتة، الأردن، 2015أ ص 39

أولاً: السياسات العامة لعملية التحول

قامت الحكومة الأردنية بوضع أهم المرتكزات والخطط والخدمات المشتركة لتنفيذ عملية التحول وعلى النحو التالي:

أ: مرتكزات برنامج الحكومة الالكترونية بالأردن

يقوم هذا البرنامج بدور الممكن والمحفز، لتطبيق التعاملات الالكترونية الحكومية وتقليل المركزية في تطبيق

التعاملات الحكومية بأكثر قدر ممكن مع التنسيق بين الجهات الحكومية ويستند عمل هذا البرنامج على المرتكزات الرئيسية التالية¹:

1- المؤسسة.

2- القوانين والتشريعات.

3- البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.

4- إدارة الأعمال.

وبناء على هذا تم إعداد خطة تنفيذ شاملة لترجمة هذه المرتكزات لمشاريع رئيسية

وقد تم الانتهاء، من بعض هذه المشاريع وتشغيلها ومنها:

1- بوابة الحكومة الالكترونية الأردنية وعنوانها www.jordan.gov.jo

2- مركز الاتصال الوطني للخدمات الحكومية ورقمه (5008080)

3- بوابة الرسائل القصيرة 15/50 ورقمها (94444)

4- بوابة الدفع الالكترونية الأردنية.

5- الشبكة الحكومية الآمنة (SGN)

¹المبيضين، صفوان، الحكومة الالكترونية، النماذج والتطبيقات والتجارب الدولية، عمان: دار اليازوري، 2011، ص ص 128.129.

6- الأدلة والتصاميم ومعايير تكنولوجيا المعلومات.

بالإضافة إلى مبادرة تدريب، وبناء القدرات حيث تلقى أكثر من 10000 موظف حكومي دورات تدريبية منذ 2003 ويستمر حاليا البرنامج بتنفيذ واستكمال الخطط والبرامج للوصول إلى تحقيق الحكومة الالكترونية بكافة مراحلها وتطبيقاتها.

ب: الخطة الوطنية لبرنامج الحكومة الالكترونية

انبثقت الخطة الوطنية من إستراتيجية البرنامج ومصادقة الحكومة عليّة عام 2006 م وتهدف الخطة لبرنامج الحكومة الالكترونية بالمتابعة على الخدمات الالكترونية العمودية على المستوى الوطني، وتقديم الاستشارات والمساعدات (التقنية، المالية... الخ) والتدريب اللازم للمؤسسات والدوائر الحكومية لرفع الجاهزية التقنية وتمهيدا لتقديم خدمات الكترونية على المدى الأوسع.

إجراءات الخطة الوطنية¹:

- 1- التخطيط والمتابعة على المستوى الوطني لتنفيذ، وربط الخدمات العمودية لدى المؤسسات المختلفة
- 2- المتابعة مع المؤسسات لتحديد 3-5 خدمة عمودية لتطبيقها، ويجري العمل للمساهمة في متابعة تطبيقاتهم.
- 3- تشكيل وتطوير وحدات الحكومة الالكترونية في المؤسسات المختلفة كجزء من أعمال مؤسسة الحكومة الالكترونية.
- 4- المتابعة والتنسيق مع المؤسسات الحكومية، والتأكد من سير المشاريع من خلال خطط العمل وتقارير الأداء والمتابعة الهاتفية معهم في ظل سعي البرنامج بشكل عام.
- 5- رفع التقارير بشكل دوري للجنة التوجيهية للحكومة الالكترونية برئاسة الوزراء.

¹ جميل عوض الخرشة، مرجع سابق، ص 41

ج: الخدمات المشتركة

هي الخدمات التي يتم تطويرها (مركزيا) مرة واحدة فقط وتخدم كافة الدوائر الحكومية، وتأتي تسمية هذه الخدمة بالمشاركة وذلك لإمكانية الاشتراك في استخدامها من قبل أكثر من جهة.

وتقع مسؤولية هذه الخدمات على برنامج الحكومة الالكترونية ومن أهمها المشاريع السابقة التي تم ذكرها وفق ترجمة مرتكزات الحكومة¹.

ثانيا: بوابة الحكومة الالكترونية الأردنية

أطلق برنامج الحكومة الالكترونية الموقع الرسمي للحكومة الأردنية على الانترنت تحت اسم (بوابة الحكومة الالكترونية الأردنية www.jordan.gov.jo .نهاية عام 2006. ليكون نقطة اتصال، ومدخل موحدا وشاملا للمواطنين وقطاع الأعمال، وقطاع الحكومة للحصول على المعلومات العامة التي تهمهم. وتعتبر بوابة الحكومة الالكترونية إحدى القنوات التي يتم من خلالها توفير معلومات حول الخدمات الحكومية والمؤسسات الحكومية والأنظمة والتشريعات والخطط والمبادرات والخدمات الالكترونية، والأخبار والفعاليات ويستفيد الزائر للبوابة بشكل مباشر من هذه المعلومات بكل يسر وسهولة².

محتويات البوابة

تحتوي بوابة الحكومة الالكترونية على الخدمات الحكومية، ونافذة الخدمات الالكترونية التي تقدم للمواطنين، وقائمة الدوائر والمؤسسات التي تقدم الخدمة للمتلقي وعلى النحو التالي:

¹المبيضين، الحكومة الالكترونية النماذج والتطبيقات التجارية والدولية، مرجع سابق، ص 102 - 104

² سوسن زهير المهدي ، مرجع سابق ، ص542

1- الخدمات الحكومية :

تحتوي البوابة على معلومات أكثر من 1800 خدمة حكومية مقدمة من مختلف وزارات ومؤسسات الدولة وتشمل هذه المعلومات على وصف الخدمة والإجراءات الواجب إتباعها، لإتمام هذه الخدمة بالإضافة للنماذج ذات العالقة والرسوم، ومكان التقديم¹.

2- قائمة الدوائر والمؤسسات الحكومية:

تحتوي البوابة على مواقع الكترونية مصغرة لأكثر من 112 وزارة ومؤسسة حكومية توفر من خلالها معلومات عامة حول الوزارة أو المؤسسة. وقائمة بخدماتها بالإضافة لمعلومات الاتصال الخاصة بها من عنوان الموقع، والبريد الإلكتروني لهذه المؤسسة وأرقام الهواتف والفاكس...الخ، كما تضم هذه القائمة معلومات حول الهيكل التنظيمي لهذه الوزارة أو المؤسسة، وقائمة بالأسئلة المتكررة الموجهة لها من قبل المواطنين².

3- الخدمات الإلكترونية:

توفر البوابة لعدد من الخدمات التي يمكن إجراؤها إلكترونياً، حيث تتوفر 35 خدمة إلكترونية مقدمة من عدد من مؤسسات الدولة، تمكن مستخدم البوابة من الاستفسار عن بعض المعاملات الحكومية، مثل الاستفسار عن المعاملات الجمركية ومخالفات السير، وضريبة الأبنية، والمسققات وغيرها، كما إن بعض هذه الخدمات تمكن المستخدم من البحث في قواعد البيانات المتوفرة في بعض المؤسسات الحكومية، مثل البحث عن احد المقاولين حسب الاسم والاختصاص إضافة لذلك تقدم البوابة بعض الخدمات الإلكترونية التي تمكن المستخدم من استخراج صورة عن مخطط ارض أو بيان تغيير و أخرى تمكنه من تسجيل النطاقات إلكترونياً وغيرها³.

¹المبيضين،الحكومة الإلكترونية النماذج والتطبيقات التجارية والدولية ، مرجع سابق ،ص 137

²جميل عوض الخرشة،مرجع سابق،ص 44

³سوسن زهير المهندى ، مرجع سابق، ص 548

4- خدمة (اسأل):

تمكن هذه الخدمة المواطن الأردني من التواصل مع الوزارات ومؤسسات الدولة وذلك من خلال الرابط الإلكتروني المتوفر على الصفحة الرئيسية للبوابة. حيث تمكنهم من الحصول على ردود لاستفساراتهم بإشكالها المختلفة سواء كانت شكوى أو اقتراح أو مشكلة فنية أو استفسار موجه، لأحد مؤسسات الدولة المختلفة¹.

ثالثاً: بوابة الرسائل القصيرة

يعمل برنامج الحكومة الإلكترونية على توفير خدماته للمواطنين من خلال قنوات اتصال مختلفة، من أهمها خدمة الرسائل القصيرة 15/50، باعتبارها الأكثر انتشاراً بين مختلف شرائح المجتمع الأردني، وهي أحد الخدمات المشتركة التي يقدمها برنامج الحكومة الإلكترونية للوزارات والمؤسسات الحكومية وعلى النحو التالي²:

أ: أنواع الرسائل القصيرة

1- رسائل دفع المعلومات باتجاه المستخدم Push Messages: وهي الرسائل التي يتم إرسالها من قبل الدوائر الحكومية إلى المواطنين، دون طلبها مثل الرسائل التذكيرية وحملات التوعية والإعلام عن حالة معينة...الخ.

2- رسائل سحب المعلومات من قبل المستخدم Push Messages: هي الرسائل التي يتم إرسالها من قبل المواطن، لطلب معلومة معينة من خلال الرقم 94444 ومن ثم يستقبل المواطن رسالة متعلقة بالمعلومة التي استعلم عنها من الدائرة المعنية.

¹ المبيضين، الحكومة الإلكترونية النماذج والتطبيقات التجارية والدولية، مرجع سابق، ص 138

² أنظر القبيلات، حمدي، قانون الإدارة العامة الإلكترونية، عمان: دار وائل للنشر و التوزيع، 2014، ص 221.

ب: قنوات استخدام خدمة ل Pull Messages:

يتم استخدام الخدمة من قبل المواطن من خلال الرقم المخصص لهذه الخدمة: وهو 94444 وللحصول على لائحة الخدمات الالكترونية، والاستفادة من الخدمات المقدمة يقوم المستخدم بإرسال رسالة فارغة إلى الرقم 94444 لتصله رسالة بقائمة الخدمات الحكومية المتوفرة، ثم يقوم باتباع التعليمات التي تصله في الرسالة إلى أن يحصل على المعلومة المطلوبة من الدائرة المعنية بسهولة ويسر. وللمواطن الحرية في الاستعلام أو الاشتراك في الخدمة لاستعلام رسائل قصيرة بشكل دوري من الدائرة المعنية إذ يتاح لمشتري جميع شركات المزودة لخدمة الاتصال في الأردن (زين: امنية) استخدام ذات الرقم للحصول على هذه الخدمات¹.

ج: فوائد ومزايا بوابة الرسائل القصيرة

لرسائل القصيرة عددا من الفوائد والمزايا التي أنشئت من أجلها سواء، فيما يتعلق بالوزارات والدوائر، أو فيما يتعلق بالمواطن.

1- فوائد للوزارات والدوائر²:

1-1- الربط من خلال مزود الخدمة دون الحاجة لاية أجهزة إضافية لتقديم الخدمة أو الربط مع شبكات الهاتف الخليوي

1-2- التسهيل على المواطنين للحصول على المعلومات بكل سهولة وسرعة ويسر.

1-3. التفاعل والتواصل مع المواطنين والمراجعين في أي وقت وأي مكان

1-4. رفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والمراجعين

¹ سوسن زهير المهتدي ، مرجع سابق، ص 549

² جميل عوض الخرشنة، مرجع سابق، ص 46

1-5. تحسين آلية ومستوى التحصيل لكافة الرسوم والضرائب مثل مخالفات السيارات، ورسوم الترخيص: وضريبة المسققات وغيرها.

2- الفوائد التي تعود على المواطن¹:

1-2. الحصول على المعلومات الهامة والمتعلق بالمعاملات والإجراءات الحكومية في أي مكان وزمان وعلى مدار الساعة

2-2. التذكير بتسديد الرسوم والضرائب لتجنب الغرامات مثل مخالفات وضريبة المسققات، ورسوم التسجيل: والترخيص للمركبات، والإقامات

2-3. البقاء على اطلاع ودراية دائمة بكافة الأمور المتعلقة بعمل الوزارات والدوائر الحكومية المختلفة

2-4. خدمة سريعة وسهلة الاستخدام.

د: الخدمات التي تقدم عبر بوابة الرسائل القصيرة 15/50 من خلال الرقم 94444

بإمكان المواطن الاستعلام عن عدد من الخدمات المقدمة، من بعض المؤسسات الحكومية المرتبطة على بوابة الرسائل القصيرة: وسنبين عدد من هذه الخدمات على سبيل المثال عند إرسال رسالة فارغة إلى الرقم 94444 في الجدول التالي وتكلفة الخدمة².

¹ جميل عوض الخرشة، مرجع سابق، ص46

² www.jordan.gov.jo.

الجدول رقم 2: الخدمات التي تقدم عبر بوابة الرسائل القصيرة 15/50 من خلال الرقم 94444

أسم الخدمة	كيفية الاشتراك
الترتيب التنافسي	ديوان الخدمة المدنية: لمعرفة الدور والترتيب التنافسي أرسل رقم 71 ثم فراغ ثم رقمك الوطني إلى الرقم 94444
توقعات حالة الطقس	لمعرفة حالة الطقس لثلاثة أيام أرسل 101 ثم اسم المدينة المراد معرفة حالة الطقس عنها إلى الرقم 94444
مخالفات المركبة	لمخالفات المركبة أرسل الرقم 41 ثم رقم المركبة وفئة المركبة (خصوصي، عمومي، سياحي) إلى الرقم 94444

تكلفة استخدام الرسائل القصيرة قائمة 94444 للمواطنين والمقيمين داخل الأردن: تعتبر تكلفة الرسائل المرسلّة إلى الرقم 94444 مجانية للمواطنين إلى أن تصله الخدمة المطلوبة وتكون تكلفة طلب خدمة أو الاستعلام عن معلومة لمرة واحدة فقط 7 قروش أردنية غير شاملة الرسوم والضرائب. تكلفة طلب خدمة أو الاستعلام عن معلومة لتصل المستخدم بشكل دوري تعادل 5 قروش أردنية غير شاملة الرسوم والضرائب¹.

خامسا: خدمة الرسائل القصيرة للمغتربين الأردنيين

بإمكان المغتربين الأردنيين الاستفادة من قائمة الخدمات الحكومية المتوفرة على بوابة الرسائل القصيرة من خلال الرقم 962797514444 وينفس تكلفة الرسائل الدولية التي يتقاضاها المشغل الخليوي في بلد الاغتراب، أمّا عن الخطوات اللازمة للاستفسار عن خدمة معينة للمغتربين:

أرسل رسالة فارغة الى الرقم 962797514444 ومتابعة الإجراءات عبر مزود الخدمة².

¹المببضين، الحكومة الالكترونية النماذج والتطبيقات التجارية والدولية ، مرجع سابق ،ص144

²نفس المرجع السابق ،ص144.

خلاصة الفصل الثالث

شهد النظام السياسي في الجزائر و الأردن تحول كبير سنة 1989، باعتماد التعددية السياسية و فتح مجال النشاط السياسي للأحزاب بمختلف توجهاتها. وكان لذلك التحول انعكاسات مهمة على طبيعة وخصائص الإدارة العامة، والإدارة المحلية على وجه الخصوص في كلا البلدين. و مع التطور التكنولوجي الذي عرفه مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في العالم، تحاول كل من الجزائر والأردن مسايرة ذلك التطور ، و الاستفادة من التقنية الرقمية في تحسين الخدمة العمومية و تقريب الإدارة من المواطن، من خلال مشروع الحكومة الالكترونية. و هو برنامج طموح يهدف إلى تحسين الأداء الحكومي التقليدي من حيث تقديم الخدمة والدقة وتقليل الوقت، وكفاءة الأداء والتكلفة بهدف الوصول إلى درجة عالية من الدقة، والرضا لمتلقي الخدمة وتوفير المعلومات اللازمة لجميع شرائح المجتمع إضافة إلى التكامل والتنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة وتوفير بيئة آمنة، لمشاركة فاعلة للمواطن والوصول إلى كفاءة وشفافية وأداء أفضل، لكن لا تزال تلك المشاريع تعاني من بعض المشاكل خاصة المتعلقة بالبنية التحتية في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، و التي سنقوم بتحليلها في الفصل القادم.

الفصل الرابع :

تقييم دور الإدارة المحلية الرقمية في تجسيد

الحكم الراشد في الجزائر والأردن

بعد حدوث ثورة تكنولوجيا الاتصال و المعلومات حاولت الدول توظيف الرقمنة في الإدارة المحلية لتدعيم التوجه الديمقراطي و تمكين مختلف الفواعل المحلية من المشاركة في صنع القرار، و تقديم خدمات إلكترونية ذات نوعية و بأقل تكلفة، و من ثم تحقيق دعائم و خصائص الحكم الراشد. سنحاول في هذا الفصل تقييم دور الادارة المحلية الرقمية في تعزيز الحكم الراشد في الجزائر و الأردن من خلال التطرق إلى تقويم الجاهزية للحكومة الالكترونية في الجزائر و الأردن، و كذلك تحليل دور رقمنة الادارة المحلية في تفعيل المشاركة في صنع القرار بالجزائر و الأردن، و أخيرا التعرض إلى دور رقمنة الادارة المحلية في تحسين الخدمة العمومية.

المبحث الأول :تقويم الجاهزية للحكومة الالكترونية في الجزائر و الأردن

تسارعت ثورة المعلومات والاتصالات بشكل تطلب توافر بيئة تشريعية وبنية تحتية تجاري هذا التطور من أجل الاستغلال الأمثل للتقنية الرقمية في المجالات المختلفة ، سنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين نناقش بالمطلب الأول التشريعات التي نظمت عمل الحكومة الالكترونية بالجزائر والأردن أما المطلب الثاني نستعرض فيه واقع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال بالجزائر و الأردن .

المطلب الأول: التشريعات التي عالجت عمل الحكومة الالكترونية في الجزائر والأردن

أولا: التشريعات التي عالجت عمل الحكومة الالكترونية في الجزائر

حاول المشرع الجزائري في العديد من النصوص القانونية مسايرة التطور الحاصل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال بهدف بناء مجتمع المعرفة من خلال سن العديد من القوانين والتي تدخل ضمن الآليات التي تؤسس لفكرة الحكومة الالكترونية. ونذكر منها:

1- قوانين تنظيمية:

- المرسوم التنفيذي رقم 98-275 المؤرخ في 25 أوت 1998¹ و الذي يضبط شروط وكيفيات ممارسة خدمات الانترنت، وقد أنهى هذا المرسوم احتكار الدولة لقطاع الانترنت، مما سمح بظهور مزودين جدد عموميون و خواص .

-المرسوم التنفيذي رقم 2000-307² المؤرخ في 14 أكتوبر 2000 و الذي حدد شروط ومعايير تنظيم الانترنت والاستفادة منها و حقوق و التزامات مقدمي الخدمة والإجراءات المتبعة للحصول على الرخصة وحالات سحبها، كما أشار إلى ضرورة تشكيل لجنة منح الرخص لتقديم خدمة الانترنت

-القانون 03-2000 : يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد و الاتصالات، و يعرف شروط تطوير و تقديم الخدمات الاتصالية، و يحدد مبادئ تقديم هذه الخدمات في إطار و كيفية تنظيم نشاطات الاتصالات عبر سلطة مستقلة و ذاتية التسيير و هي :

سلطة الضبط للبريد و الاتصالات Autorite de Régulation des postes Télécommunications و تدعى اختصارا -ARPT- التي تستشار فيما يخص مشاريع القوانين المتعلقة بالبريد و الاتصالات و تشارك في تطبيقها، كما لها صلاحية منح رخص إنشاء و استغلال الشبكات الخاصة بالاتصالات السلكية و اللاسلكية و كذلك نقل البريد الدولي، و من ناحية أخرى تقوم بتنظيم المنافسة، يتمثل في السهر على تحقيق منافسة فعلية و نزيهة و مستمرة و معتمدة على التطورات التقنية و الاقتصادية للسوق، و على الوسيلة القضائية و كذلك على تحليل معمق لتكلفة المتعاملين³.

كما صادق المجلس الشعبي الوطني يوم الثلاثاء 20 فبراير 2018 على مشروع القانون المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية وكذا القانون المتعلق بالتجارة الإلكترونية.

¹الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، مرسوم تنفيذي رقم 98-257 المؤرخ في 25 أوت 1998، المتعلق بضبط شروط و كيفيات إقامة خدمات الانترنت و استغلالها ، الجريدة الرسمية العدد 36 04 جمادى الأولى هـ الموافق ل: 26 اوت 1998 م، ص 05.

²المرسوم التنفيذي رقم 2000-307 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000 « الجريدة الرسمية » العدد 60 الصادر في 17 رجب 1421 هـ الموافق لـ 15 أكتوبر 2000 ، ص 15.

³بن عبد ربه أمنة ، الجزائر في مجتمع المعلومات سنة 2003: حصيلة و آفاق، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 55

تجدر الإشارة أن مشروع القانون المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية يهدف إلى إعادة صياغة القانون رقم 03-2000 المؤرخ في 5 أوت 2000، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، وذلك قصد مواكبة المستجدات الاجتماعية الاقتصادية الوطنية والدولية وكذا التطورات التقنية والتكنولوجية المسجلة منذ سنة 2000.

وفيما يخص مشروع القانون المتعلق بالتجارة الإلكترونية، تندرج هذه المنظومة التشريعية ضمن السياسة الوطنية لبناء مجتمع المعلومات الذي يهدف إلى ترقية الخدمات الإلكترونية لفائدة المواطن بهدف تسهيل نفاذه إلى السلع والخدمات عن بعد عبر الاتصال الإلكتروني، وهو ما يفسر هذا التكامل بين المشروعين اللذين انطلق إعدادهما منذ نهاية سنة 2015.

وتجدر الإشارة إلى أن النصين محل التصويت كانا موضع إثراء من خلال مختلف تعديلات السيدات والسادة النواب، التي أحييت وتمت دراستها على مستوى لجنة النقل والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية بالمجلس الشعبي الوطني. فبالنسبة لمشروع القانون المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية، تمحورت التعديلات خصوصا حول إعادة صياغة بعض المواد بهدف تحسين التغطية عبر كامل التراب الوطني وتعزيز المنافسة في قطاع الخدمات وتحسين نوعية الخدمات.

وبالنسبة للقانون المتعلق بالتجارة الإلكترونية، فقد أحييت جملة من التعديلات تمت دراستها على مستوى لجنة الشؤون الاقتصادية والتنمية والتجارة والصناعة والتخطيط، والتي تمحورت حول تعزيز حقوق المستهلك الإلكتروني وتسهيل اجراءات التبادل التجاري عبر الشبكة¹.

2- الثقة الرقمية: وتعرف على أنها تلك البيئة المعلوماتية التي تتمتع و تتميز بخصائص الثقة التي تتميز بها البيئة الورقية². ومن عناصرها التصديق الإلكتروني والإمضاء الإلكتروني. ولاستكمال الترسنة التشريعية للثقة الرقمية في إستراتيجية الجزائر الالكترونية ، عمل المشرع الجزائري على وضع مجموعة من القوانين منها:

¹ شوهذ يوم 01 - 03 - 2018. www.mpttn.gov.dz/ar/content

² غانم نذير ، ربحان عبد الحميد ، عكنوش نبيل ، معمر جميلة ، الثقة الرقمية ضمن إستراتيجية الجزائر الالكترونية 2013 واقعها و دورها في إرساء مجتمع المعرفة ، معهد علوم المكتبات و التوثيق ء جامعة قسنطينة، المؤتمر 23 لاتحاد العربي للمكتبات و المعلومات (اعلم) 2012 ص 06.

- الاعتراف بحجية الكتابة الالكترونية : من خلال إصدار القانون رقم 05-10 بتاريخ 20 جوان 2005 و المتمم و المعدل للقانون المدني الجزائري، حيث انتقل المشرع من خلاله من النظام الورقي في الإثبات إلى النظام الالكتروني، حيث أصبح للكتابة في الشكل الالكتروني مكانا ضمن قواعد الإثبات في القانون المدني الجزائري طبقا لنص المادة 323 مكرر مدني جزائري و يقصد بها الكتابة في الشكل الالكتروني ذات التسلسل في الأوصاف أو الأرقام أو أية علامات أو رموز ذات معنى مفهوم مهما كانت الوسيلة الالكترونية المستعملة ومهما كانت طرق إرسالها كما يقصد بالوسيلة الالكترونية المستعملة مثل القرص الصلب أو المرن أو في شكل رسائل الكترونية.
- التوقيع الالكتروني:

كما اعتمد المشرع الجزائري التوقيع الالكتروني لأول مرة في نص المادة 327/2 مدني جزائري المعدلة بالقانون 05-10 و التي تنص على أن يعتمد بالتوقيع الالكتروني وفق الشروط المذكورة في المادة 323 مكرر و ذلك من أجل إضفاء الحجية على المحررات الالكترونية .القانون 05-10 المعدل و المتمم للأمر 58-75 المتضمن القانون المدني¹.

3-التصديق الالكتروني

حددت ممارسة نشاط مقدمي خدمات التصديق الالكتروني بموجب المرسوم التنفيذي 07-162 و هو الأمر الذي يتطلب الحصول على ترخيص تمنحه سلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية (ARPT) وهذا الترخيص يكون مرفق بدفتر الشروط الذي يحدد حقوق وواجبات مؤدي الخدمات والمستعمل لها ، أما عن الأشخاص الذين يجوز لهم قانونا ممارسة هذا النشاط يجب أن تتوفر فيهم نفس الشروط لممارس نشاط خدمة الانترنت في الجزائر. وبالتالي فإن نشاط مقدمي خدمات التصديق يعتبر نشاطا اقتصاديا يخضع للقيد التجاري طبقا للقانون التجاري و بالتالي تكون جهة التوثيق الالكتروني مسؤولة عن توثيق العقد الالكتروني الأمر الذي يجعل الوضع تطبيقا لمهمة الموثق العادي².

¹ غانم نذير ، ربحان عبد الحميد ، عكنوش نبيل ، معمر جميلة ،مرجع سابق، ص 11

² نفس المرجع السابق، ص 12

5-الدفع الالكتروني : تضمن القانون الجزائري مواد تتعلق بأنظمة الدفع الالكتروني ، وفي سنة 2003 بدأ الاعتراف الرسمي بوسائل الدفع الالكتروني من خلال الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض¹ من خلال المادة 69 التي تنص على " تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن الشخص من تحويل الأموال مهما يكون السند أو الأسلوب التقني المستعمل".

6-الجريمة الالكترونية

مسايرة للتطور التكنولوجي في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و نظرا لخطورة الجرائم الالكترونية قامت الجزائر بإصدار القانون رقم 15-04 المعدل و المتمم لقانون العقوبات ، و الذي ينص عل حماية جزائية الأنظمة المعلوماتية من خلال تجريم كل أنواع الاعتداءات التي تستهدف أنظمة المعالجة الآلية للمعطيات. و في سنة 2009 تم سن قانون الجريمة الالكترونية القانون رقم 04-09 المؤرخ في 05 أوت 2009 و الذي يتضمن القاعدة الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال و مكافحتها و قد جاء لتكريس إطار قانوني أكثر ملائمة و انسجام مع خصوصية و خطورة الجريمة الافتراضية، كما أنه يجمع بين القواعد الإجرامية المكملة لقانون الإجراءات الجزائية من جهة، و القواعد الوقائية التي تسمح بالرصد المبكر للاعتداءات المحتملة و التدخل السريع لتحديد مصدرها و التعرف على مرتكبيها.آخذا بعين الاعتبار الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالموضوع و كذا التجانس مع النصوص الوطنية التشريعية التي سنت إلى حد الآن كتلك المتعلقة بمكافحة الفساد و تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و المخدرات و المؤثرات العقلية، و يتضمن القانون 19 مادة في ستة فصول أولها يحدد أهداف القانون و مفهوم المصطلحات التقنية الواردة فيه و الأحكام المتعلقة بمجال تطبيقه مع التأكيد على احترام مبدأ المحافظة على سرية الاتصالات إلا في استثناءات حددها القانون. و يتضمن أيضا مراقبة الاتصالات الالكترونية و مراقبة المعلومات الالكترونية و في فصله الخامس يقترح القانون إنشاء هيئة وطنية للوقاية من الإجرام المتصل بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال و مكافحته تتولى تنشيط و تنسيق

¹الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 « المتعلق بالنقد و القرض

"الجريدة الرسمية" 27 أوت 2003، العدد، ص 11

عملية الوقاية من الجرائم المعلوماتية و مصاحبة السلطات القضائية و مصالح الشرطة القضائية في التحريات التي تجريها بشأن هذه الجرائم¹.

ثانيا: التشريعات التي عالجت عمل الحكومة الالكترونية في الأردن

في ظل الاقتصاد القائم على المعرفة برز قطاع الاتصالات كمحرك أساسي وفعال لدخول العالم للعصر الرقمي، محققا بذلك ثورة في ميدان الاتصالات انعكس ايجابيا على مختلف قطاعات الإنتاج مما أدى إلى إعادة التنظيم التشريعي لقوانين وأنظمة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد في المملكة، لتواكب التطورات والمستجدات العالمية في هذه القطاعات. سنحاول التعرض إلى التشريعات التي نظمت قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وأهم ما يتضمنه قانون المعاملات الالكترونية.

1- التشريعات التي نظمت قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

عملت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى إيجاد إطار تشريعي ينظم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد في المملكة، لخلق فرص استثمارية جديدة ومنح الأردن ميزة تنافسية في المنطقة تمكنه من الدخول للمنافسة واستغلال الفرص الاستثمارية العالمية في هذه القطاع.

وعليه فقد تم إصدار قانون الاتصالات رقم 13 لسنة 1995 والذي نظم أحكام تقديم خدمات الاتصالات في المملكة، وتحديد مسئوليات المرخص له. وتنظيم شروط الحصول على رخصة إدارة وإنشاء شبكات الاتصالات العامة والخاصة في المملكة².

هذا وقد سعت الوزارة لتطوير موارد تكنولوجيا المعلومات في القطاع العام، حيث تم إصدار قانون توظيف موارد تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الحكومية رقم 13 لسنة 2003، ويهدف إلى تحقيق التوظيف الأمثل لتكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الحكومية، من خلال الحصول عليها وإنشائها

¹ أنظر القانون رقم 04-09 المؤرخ في 05 أوت 2009 و الذي يتضمن القاعدة الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال و مكافحتها.

² قانون الاتصالات الأردني رقم 13 لسنة 1995 م.

وتوفيرها وتشغيلها وإدارتها وصيانتها بطريقة فاعلة، لتسهم في تحسين خدمات المؤسسات الحكومية ودفع أداؤها وخفض كلفتها، وذلك بما يتلاءم مع مقتضيات المصلحة الوطنية والأمن العام¹.

ولتنظيم قطاع البريد في المملكة باعتباره مكملًا لقطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، صدر قانون الخدمات البريدية رقم 34 لسنة 2007 لينظم عمل مشغلي البريد العام والخاص، ووضع معايير وشروط الخدمات البريدية الشمولية، لينعكس ذلك على المنافسة بين المشغلين في قطاع البريد لضمان توفير خدمات بريدية متطورة بمستوى جيد².

ولمواكبة التطورات المتسارعة في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد، تعمل الوزارة باستمرار على مراجعة التشريعات ذات الصلة وإعداد مشروعات القوانين بالتنسيق مع هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، وتتطلب عملية تطوير إطار تشريعي فعال للحكومة الالكترونية التنسيق الحثيث، والاتصال المستمر فيما بين المؤسسات الحكومية، وذلك لعمل المسودات اللازمة في هذا المجال وسن القوانين والتشريعات اللازمة. ومن أولويات هذا المركز³:

أ- وضع التشريعات اللازمة للمعاملات الالكترونية المباشرة عبر القنوات المختلفة مثل الشبكة الالكترونية والتي تلبي احتياجات التجارة الالكترونية.

ب- وضع التشريعات التي تخدم أمن وحماية المعلومات.

ج- إنشاء مظلة تشريعية تمكن وتعزز مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

2- قانون المعاملات الالكترونية

استكمالاً لخطوات المملكة نحو تفعيل مشروع الحكومة الالكترونية، تم إقرار قانون المعاملات الالكترونية رقم 15 لسنة 2015، ويهدف هذا القانون إلى تسهيل استعمال الوسائل الالكترونية في إجراء

¹ قانون تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الحكومية الأردني رقم 13 لسنة 2003 م.

² قانون خدمات البريد رقم 34 لسنة 2007 م.

³ الخرشة جميل عوض، مرجع سابق، ص 39

المعاملات وذلك مع مراعاة أحكام القوانين الأخرى و قواعد العرف التجاري الدولي ذات العلاقة بالمعاملات الالكترونية ودرجة التقدم في التقنية¹.

وتعتبر مشكلة الأمن والخصوصية على الشبكة الالكترونية، أحد أهم القضايا القانونية للمعاملات الالكترونية، فهي تشغل حيزا كبيرا من اهتمام المسؤولين ، و هي قضية تثير قلق الكثيرين من الناس مما يسبب نوع من انعدام الثقة بهذه الشبكة، ولذلك تم اللجوء إلى تكنولوجيا التوقيع الرقمي حتى يتم الرفع من مستوى الأمن والخصوصية (Security Privacy) للمتعاملين على الشبكة. ويتم ذلك بقدرة هذه التكنولوجيا على الحفاظ على سرية المعلومات أو الرسالة المرسله وعدم استطاعة أي شخص آخر على الاطلاع أو تعديل أو تحريف الرسالة الالكترونية، كما يمكنها أن تحدد شخصية وهوية المرسل والمستقبل الكترونيا. حيث يبين قانون المعاملات الالكترونية التوقيع الالكتروني، والمعاملات الالكترونية الرسمية، والمعاملات التي يتفق عليها الأطراف، والمعاملات التي لا يقبل فيها التوقيع الالكتروني. وسنقوم بتوضيح هذه المفاهيم في ظل قانون المعاملات وعلى النحو الآتي²:

أ: ما هو التوقيع الالكتروني؟

إن قانون المعاملات الالكترونية رقم 15 لسنة 2015 عرف التوقيع الالكتروني على أنه (البيانات التي تتخذ شكل حروف أو أرقام أو إشارات أو رموز أو غيرها وتكون مدرجة بشكل الكتروني، أو أي وسيلة أخرى مماثلة في السجل الالكتروني، أو مضافة عليه أو مرتبطة به بهدف تحديد هوية صاحب التوقيع وانفراده باستخدامه وتميزه عن غيره³).

أما المعنى الفني للتوقيع الالكتروني فهو(ملف شهادة رقمية تصدر عن أحد الهيئات المتخصصة والمستقلة ومعترف بها من قبل الحكومة، تماما مثل كتابة العدل وفي مثل هذا الملف يتم تخزين إسم الشخص وبعض المعلومات المهمة الرئيسية مثل رقم التسلسل وتاريخ انتهاء الشهادة ومصدرها).

¹ قانون المعاملات الالكترونية الأردنية رقم 15 لسنة 2015 م.

² الخرشة، جميل عوض، مرجع سابق.ص 56

³ أنظر قانون المعاملات الالكترونية الأردني رقم 15 لسنة 2015 م.

ب: المعاملات الالكترونية الرسمية

تنص الفقرة 4/أ م من قانون المعاملات الالكترونية على أنه (يجوز إلى أي وزارة أو مؤسسة رسمية عامة أو بلدية إجراء معاملاتها باستخدام الوسائل الالكترونية، شريطة توافر متطلبات التعامل الالكتروني الواردة في هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه) ويتضح من نص المادة أن المشرع أبقى المجال واسع أمام الدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية لاستخدام الوسائل الالكترونية في إنجاز المعاملات المختلفة، والتي تتم عن طريق الورق وتتطلب وقتا طويلا، فهذا النص أجاز استخدام الوسائل الالكترونية في المعاملات التي تجريها الدوائر والمؤسسات الرسمية سواء كان ذلك يستغرق كل نشاطها أو جزء منه¹.

وتأتي أهمية هذا النص في إطار دعم توجه الحكومة لإقرار مشروع الحكومة الالكترونية، بحيث يمكن إنجاز معظم المعاملات التي تقدمها الحكومة بطريقة تسمح بإصدار هذه الأوراق بوسائل الكترونية، وهذا ما نصت عليه الفقرة (ب/6 م) من هذا القانون.

وخلاصة القول أن القانون يجيز للجهات المختصة إصدار الأوراق المالية في الأردن وهي هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي، بإصدار تعليمات خاصة تسمح بإصدار بعض الأوراق المالية بصورة الكترونية ضمن ضوابط وشروط معينة وبالطريقة المناسبة التي تراها.

المطلب الثاني: واقع تكنولوجيا المعلومات و الإتصال بالجزائر والأردن

أولاً: واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر:

في إطار مساعي الجزائر للحاق بالركب التكنولوجي أقدمت الجزائر على عملية الربط بشبكة الانترنت في شهر أذار من عام 1994 عن طريق مركز البحث والاعلام العلمي والتقني CERIST الذي أنشئ في شهر آذار عام 1986 من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

و عرفت الجزائر منذ عام 1994 تقدما ملحوظا في مجال الاهتمام والاشتراك والتعامل مع الانترنت، ففي السنة نفسها كانت الجزائر مرتبطة بالانترنت عن طريق إيطاليا.تقدر سرعة الارتباط ب 9600 حرف في

¹ أنظر قانون المعاملات الالكترونية الأردني رقم 15 لسنة 2015 م

إطار إقامة شبكة معلوماتية في إفريقيا تسمى RINAF. و في سنة 1996 وصلت سرعة الخط إلى 64 ألف حرف في الثانية يمر عن طريق العاصمة الفرنسية باريس، وتم في نهاية 1998 م ربط الجزائر بواشنطن عن طريق القمر الصناعي بقوة 01 ميغابايت في الثانية/ وفي شهر آذار 1999 أصبحت قدرة الإنترنت في الجزائر بقوة 2 ميغابايت في الثانية.

بهدف خلق ديناميكية جديدة وتدارك التأخر المسجل قامت السلطات العمومية الجزائرية بتحرير سوق البريد وتكنولوجيات الاتصال بالإضافة إلى إطلاق مشاريع جديدة من شأنها توفير منشآت تكون قادرة على تطوير وتعميم استعمال التكنولوجيات الجديدة والحديثة في مجال الإعلام والاتصال، إذ تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 98-257 بتاريخ 25 آب 1998، والمعدل بمرسوم تنفيذي آخر يحمل رقم 307-2000 بتاريخ 14 تشرين الأول 2000 الذي يحدد شروط وكيفيات وضع واستغلال خدمة الإنترنت مما أدى إلى مشاركة مزودون جدد من القطاعين الخاص و العام إلى جانب مركز البحث في الاعلام العلمي و التقني، وقد وصل عدد الرخص الممنوحة إلى الخواص عبر القطر الجزائري إلى 65 رخصة حتى نهاية 2001. لكن في حقيقة الأمر أن جل الخواص المرخص لهم باستغلال الإنترنت لم ينشطوا بعد لسبب أو لآخر¹.

أما مركز البحث والإعلام العلمي والتقني فعمد إلى تقوية بنيته التحتية حيث بدأ في مشروع يربطه بموزعه في الولايات المتحدة الأمريكية بخط سعة تصل إلى 30 ميغا بايت في الثانية. وقد حضر المركز نفسه لخوض غمار التجارة الالكترونية من خلال تنمية البرامج و بناء المواقع التجارية، أي تحضير البنية التحتية لهذا النوع من التجارة، ونذكر بأن هذا المركز هو الذي يشرف على إدارة وتسيير النطاق DZ .

وقد سجل دخول متعاملين جدد للسوق وتسجيل العديد من الاستثمارات، مكنت من الانتقال من شبكة للإنترنت ذات التدفق البطيء إلى نظام شبكة الإنترنت ذات التدفق العالي الكثافة. و أطلقت السلطات العمومية في الجزائر العديد من البرامج تهدف كلها إلى استقطاب أكبر عدد من المستفيدين المشتركين

¹ و داد بورصا ص ن ، وهاب نعمون ، محددات تطبيق الإدارة الالكترونية في البيئة الجزائرية، مجلة جامعة القدس المفتوحة

للبحوث الإدارية و الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد 8 كانون أول 2017، ص 16

أنظر براهيم بختي، الإنترنت في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة ، عدد 01، 2002، ص 31

من خلال قرار خفض تسعيرة الربط بشبكة الانترنت، وهذا من أجل الوصول الى ربط 10 مليون مستخدم.¹

و عرف قطاع تكنولوجيا الاتصال تزايد كبير في عدد الزبائن في شبكة الهاتف الثابت و النقال، حيث تجاوز عدد المشتركين من 4666000 إلى 5045000 مشترك في سنة 2016 بنسبة نمو 8.12 بالمائة و هذا بدوره أثر إيجابا على نسبة الإنتشار، حيث صعدت إلى 122 بالمائة مقابل 115 بالمائة في 2015

1- الهاتف الثابت:

سجل مجمع اتصالات الجزائر و هو المتعامل الوحيد في خدمة الهاتف الثابت في نهاية عام 2015، 3267592 مشترك²، أي بزيادة طفيفة مقارنة بعام 2014 حيث بلغ عدد الاشتراكات 3.098.787 مشترك³، أي بنسبة تطور تقدر ب: + 5.45 % . كما عرفت سنة 2016 تزايد لعدد المشتركين في خدمة الهاتف الثابت مقارنة بسنة 2015، حيث بلغ 3404709 زبون مقابل 3267592 مشترك في سنة 2015⁴.

وتجدر الإشارة أنه قامت مؤسسة اتصالات الجزائر في سنة 2004 بإدخال تكنولوجيا جديدة للهاتف الثابت وهو ما يعرف بالهاتف الثابت اللاسلكي وهو مخصص لسكان القرى النائية التي لم تشغلها تغطية (WLL)، خطوط الهاتف الثابت السلكي بعد، وقد شهد تطورا كبيرا في عدد المشتركين به مع مرور السنوات وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

¹ عبد الكريم كاكاي، الحكومة الالكترونية في الجزائر، الواقع و تحديات المحيط، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، جامعة

زياني عاشور، الجلفة، عدد 19، 2014، ص 114

² دراسة قامت بها سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، على الرابط:

<http://www.arpt.dz/ar/obs/etude/?c=fixe> vu le: 01-10-2016

³ Mohamed Amine Kessouri, " **Les Indicateurs de Télécommunication / TIC: Etat des lieux en Algérie**, 11ème Réunion sur les Indicateurs Télécom. / TIC," Mexico (Mexique) – 4 au 6 Décembre 2013 .

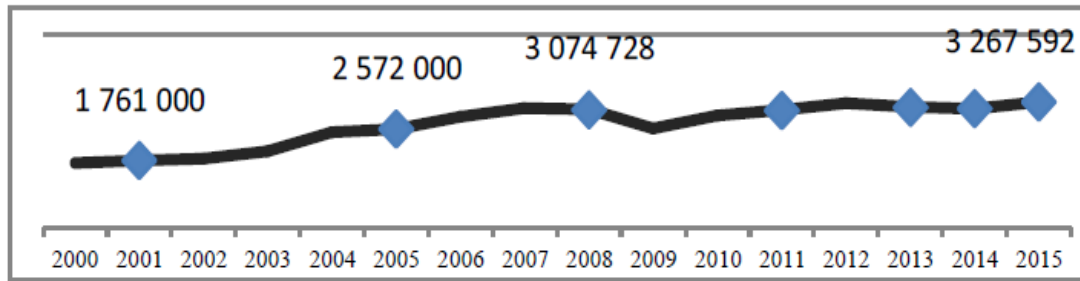
⁴ التقرير السنوي لسلطة الضبط للبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية، 2016، ص 29

الجدول رقم 3: تطور عدد المشتركين في الهاتف بالجزائر

السنة	2014	2015	2016
الهاتف الثابت	3098787	3267592	3404709
الهاتف الثابت اللاسلكي	2669241	2832238	2967737
المجموع	6665614	6800614	683810
نسبة الانتشار	40.04	41.65	43.40

المصدر: سلطة الضبط للبريد و المواصلات السلكية واللاسلكية (ARPT)

الشكل رقم 2: تطور عدد المشتركين في الهاتف الثابت بالجزائر



المصدر: سلطة الضبط للبريد و المواصلات السلكية واللاسلكية (ARPT)

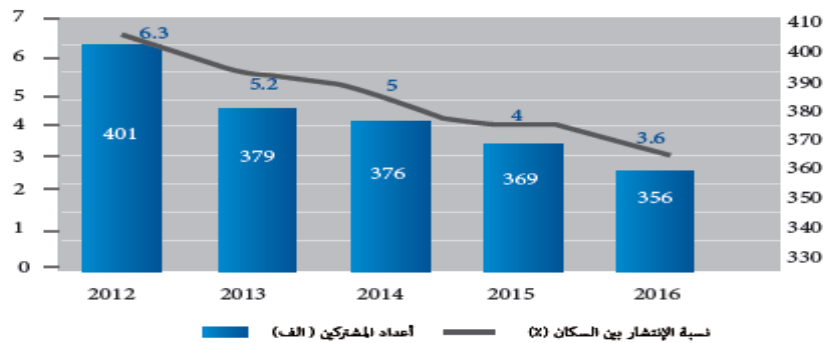
بينما في الأردن كان هناك نزول في عدد مشركي خدمة الهاتف الثابت حيث تراجع عدد المشتركين من 401000 مشترك في سنة 2012 إلى 356000 مشترك في سنة 2016، كما يبين الجدول الموالي.

الجدول رقم 4: المؤشرات المتعلقة بخدمة الهاتف الثابت بالأردن من 2012 إلى سنة 2016

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
عدد المشتركين	401000	379000	376000	369000	356000
نسبة الانتشار بين السكان	6.3	5.2	5	4	3.6

المصدر هيئة تنظيم قطاع الاتصالات بالأردن

الشكل رقم 3: المؤشرات المتعلقة بخدمة الهاتف الثابت بالأردن خلال الفترة 2012-2016



المصدر : هيئة تنظيم قطاع الاتصالات بالأردن

2-الهاتف النقال:

لقد تطور سوق الهاتف النقال في الجزائر في الآونة الأخيرة بشكل مذهل ، فحسب التقرير السنوي لسلطة ضبط البريد و الاتصالات السلكية و اللاسلكية (ARPT) الصادر في سنة 2016 ، تبين أن عدد المشتركين لا يزال في ازدياد مستمر حيث وصل إلى 47041321 مشترك عام 2016 ، مقارنة ب 43400000 مشترك في عام 2015 بنسبة نمو 8.41. و ذلك نتيجة دخول المتعاملين الثالث في شبكة الجيل الثالث للهاتف النقال، كما عرفت كثافة الهاتف النقال زيادة تقدر ب 5.54 بالمئة حيث ارتفعت من 107.40 بالمئة إلى 113.35 بالمئة. وهو ما يبينه الجدول الموالي¹:

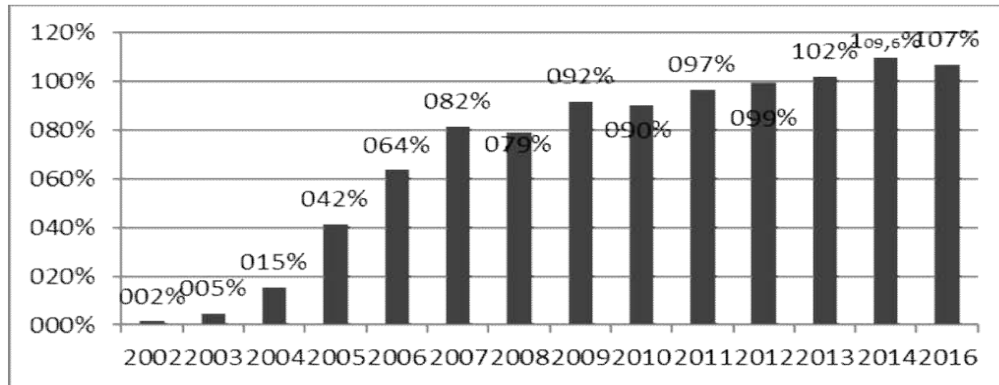
الجدول رقم 5 : عدد الاشتراكات في شبكة الهاتف الخليوي النقال في الجزائر

المتعاملين	2014	2015	2016
ATM	13022295	14087440	17344746
OTA	18612148	17005165	16367886
WTA	11663731	12298360	13328689
مجموع المشتركين	43298174	43390965	47041321
نسبة التغلغل	109.62	107.40	113.35

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: سلطة ضبط البريد و الاتصالات السلكية و اللاسلكية

¹الصادق بن بوزة، إيمان زيان، واقع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الجزائر خلال الفترة 2000-2016،مجلة

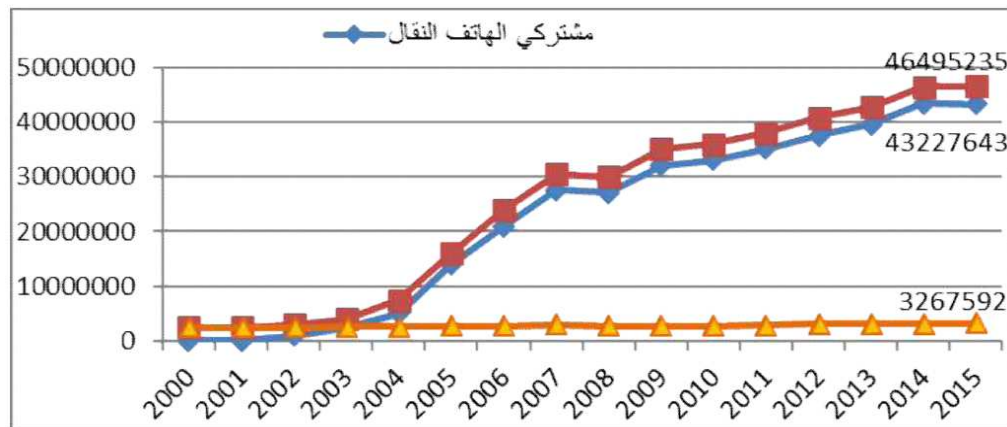
الشكل رقم 4: معدل التغلغل للهاتف النقال في الجزائر



المصدر: سلطة الضبط للبريد والمواصلات

والرسم البياني الموالي يوضح باختصار تطور مشتركري الهاتف الثابت والنقال في الجزائر .

الشكل رقم 5:تطور مشتركري الهاتف الثابت والنقال في الجزائر



المصدر: سلطة الضبط للبريد والمواصلات (ARPT)

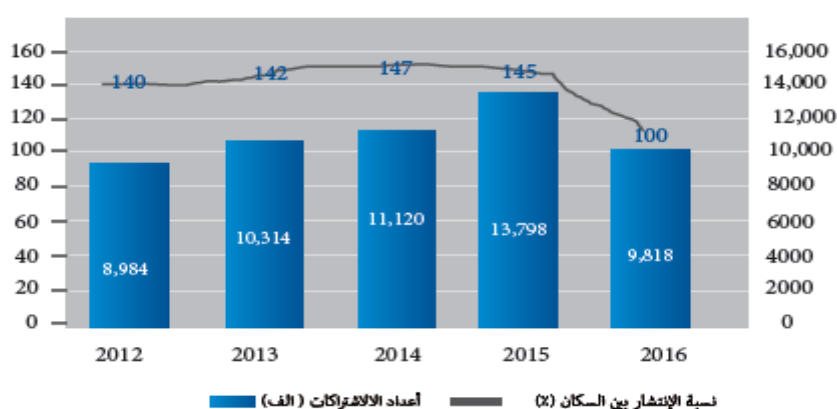
أما في الأردن شهد عدد المشتركين في خدمة الهاتف النقال تصاعدا ما بين سنة 2012 و 2015 ، ثم عرف تراجعا في سنة 2016 ، حيث أصبح عدد المشتركين 9818 مقابل 13798 في سنة 2015 ، و كان ذلك نتيجة إلغاء الاشتراكات غير مفعلة.

الجدول رقم 6: تطور عدد المشتركين في الهاتف النقال بالأردن

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
عدد المشتركين بالآلاف	8984	10314	11120	13798	9818
نسبة الانتشار بين السكان	140	142	147	145	100

المصدر هيئة تنظيم قطاع الاتصالات بالأردن

الشكل رقم 6: المؤشرات المتعلقة بخدمة الهاتف المتنقل الفعال بالأردن خلال الفترة 2012-2016



المصدر : هيئة تنظيم قطاع الإتصالات بالأردن

من خلال الإحصائيات السابقة نلاحظ أنه هناك تطور كبير وملحوظ في شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية في الجزائر مقارنة مع الأردن، فقد بلغت نسبة الانتشار للهاتف الثابت 43.40% في عام 2016، بعد أن كانت 40.04 في سنة 2014، و نسبة 41.65 في سنة 2015، مما يدل أن هناك تطورا ملحوظا، أما بالنسبة للهاتف النقال فقد بلغت نسبة الانتشار 113.35 % في عام 2016.

بينما في الأردن فقد بلغت نسبة الانتشار لخطوط الهاتف الثابت 3.6% في عام 2016، بعد أن كانت 6.3 بالمائة في سنة 2012 مما يدل أن هناك تراجع تدريجي، أما بالنسبة للهاتف النقال فقد شهد تطورا ليبلغ نسبة انتشار 147 بالمائة في سنة 2014، ثم تراجع ليصبح بنسبة انتشار 100 % في عام 2016.

2-الإنترنت

بلغ عدد مشتركى الإنترنت الثابت بالجزائر (ADSL+4G LTE) 2858906 مشترك بعد أن كان 2261772 في سنة 2015 بنسبة زيادة تقدر ب 26 بالمائة. هذه الزيادة كانت نتيجة للتزايد الكبير لعدد مشتركى إنترنت 4GLTE الذي تصاعد بنسبة 83.28 بالمئة في سنة 2016 مقارنة مع سنة 2015.

من بين 2858906 مشترك إنترنت ثابت نجد 2083114 هم مشتركى ADSL، بنسبة 73 بالمائة من مجموع المشتركين، مقابل 775792 مشتركى 4GLTE بنسبة 27 بالمائة من مجموع المشتركين

الجدول رقم 7: مشتركى الإنترنت عبر الهاتف الثابت في الجزائر

السنة	2013	2014	2015	2016
مشتركى ADSL	1283241	1518629	1838492	2083114
مشتركى 4G LTE	-	80693	423280	775792
مجموع مشتركى انترنت الهاتف الثابت	1283241	1599322	2261772	2858906

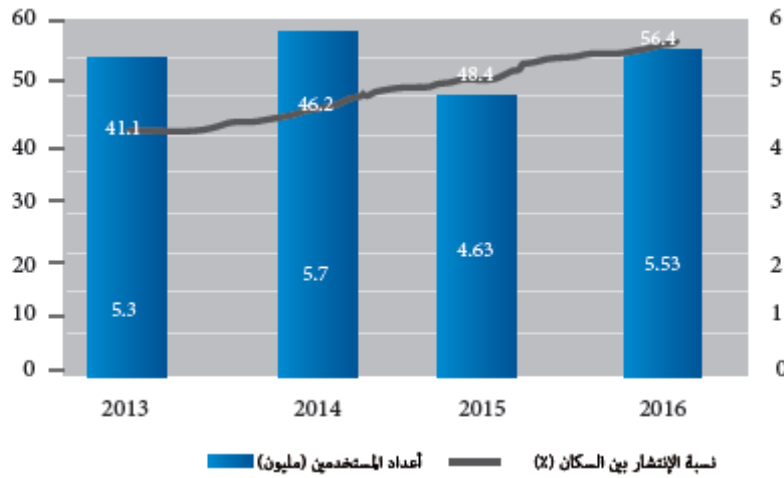
المصدر: سلطة الضبط للبريد و المواصلات السلوكية واللاسلكية (ARPT)

الجدول رقم 8: المؤشرات المتعلقة بمستخدمي خدمة الإنترنت خلال الفترة 2012-2016 بالاردن

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
أعداد المستخدمين(مليون)	-	5.3	5.7	4.63	5.53
نسبة الانتشار بين السكان	-	41.4	46.2	48.4	56.4

المصدر دائرة الإحصاءات العامة بالأردن

الشكل رقم 7: المؤشرات المتعلقة بمستخدمي خدمة الإنترنت خلال الفترة 2013-2016



المصدر : هيئة تنظيم قطاع الاتصالات بالأردن

الجدول رقم 9: المؤشرات المتعلقة بمشركي خدمة الإنترنت خلال الفترة 2012-2016 بالأردن

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
أعداد المشتركين (ألف)	993	1503	1780	3057	6351
نسبة الانتشار بين السكان	17	21	24	24	24

المصدر هيئة تنظيم قطاع الاتصالات بالأردن

لا يشمل هذا الرقم أعداد مشركي خدمة الأنترنت من خلال الهاتف المتنقل.

الشكل رقم 8: المؤشرات المتعلقة بخدمة الإنترنت من خلال الهاتف الثابت بالأردن خلال الفترة 2012-2016



المصدر : هيئة تنظيم قطاع الاتصالات بالأردن

نلاحظ من خلال الجداول أن عدد المشتركين في إنترنت الهاتف الثابت بالجزائر و الأردن في تطور دائم ومستمر ولكن بوتيرة أكبر في الجزائر، فقد انتقل عدد المشتركين من 1283241 مشترك سنة 2013 إلى 2858906 مشترك سنة 2016 . ويرجع هذا التطور في عدد المشتركين بدرجة أولى إلى دخول شبكة 4GLTE في الخدمة ، حيث لاحظنا تطور كبير في أعداد المشتركين بالنسبة لهاته الشبكة. أما في الأردن فقد بلغ عدد المشتركين سنة 2016، 6351000 مقابل 1503000 مشترك في سنة 2013. ولكن لو قارنا هذه الأرقام مع بقية الدول وخاصة دول الجوار نسجل تأخر الجزائر والأردن في هذا المجال.

2- الإعلام الآلي (أجهزة الحاسوب):

يستعمل الإعلام الآلي على نطاق واسع في الإدارات والمؤسسات في الجزائر، و قد قدر عدد الحواسيب المستوردة سنويا 50000 حاسوب، حيث يشهد الطلب تطورا مستمرا و هذا ما يبين توجه بعض الفئات إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة، و قد ظهرت شركات متخصصة عدة في تسويق أجهزة الإعلام الآلي و ملحقاتها، و منها التي تقدم خدمات ما بعد البيع إضافة إلى وجود شركات أجنبية متخصصة في شكل مكاتب.

و في إطار تعميم استعمال الحاسوب اعتمدت الجزائر على برنامجين:

-برنامج أسرتك ، كمبيوتر لكل أسرة و هدفت هذه المبادرة إلى تمكين كل أسرة جزائرية من الحصول على حاسب آلي و ذلك ببلوغ سنة 2010 ، كما أنها توفر العرض على التوصيل بشبكة الإنترنت بتقنية ADSL

-برنامج أسرتك 2 . يهدف هذا المشروع إلى ربط كل المؤسسات التربوية بالتكنولوجيات الحديثة و تزويد الأساتذة بأجهزة كمبيوتر محمولة و الربط بالإنترنت بالتقسيم.

أما عن التجهيزات التي تدعم إنتشار تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، فسجلت الجزائر خلال سنة 2010، 9300 مقهى أنترنت ما معدله 0.164 في الألف، و 51504 كشك متعدد الخدمات ما معدله 2.17 في الألف، بالإضافة إلى 20747 مخدعا عموميا للهاتف ما معدله 0.874 في الألف.

ما زالت الجزائر بعيدة جدا عن المعدلات العالمية فيما يخص التجهيزات و البرمجيات اللازمة لدعم تطبيق الرقمنة في الإدارة خاصة مع ارتفاع أسعار التجهيزات و الإنتشار الواسع لعملية القرصنة التي طالت غالبية البرمجيات المستعملة في الجزائر¹.

الجدول رقم 10: نسبة مستخدمي الحاسوب بالأردن

السنة	2013	2014	2015
نسبة استخدام الحاسوب	50.2	46.3	36.9

دائرة الإحصاء العامة بالأردن.

يبقى معدل انتشار الحاسوب في الجزائر و الأردن منخفضا جدا. إذ بلغت نسبة العائلات التي لديها حاسوب 12.31 بالمئة عام 2010 ما يعادل 710967 عائلة، و يعود ذلك بالدرجة الأولى إلى ارتفاع سعر الحاسوب بالجزائر الذي وصل سعره إلى أربعة أضعاف معدل الدخل الشهري.

أما بالنسبة لبرامج الحاسوب فبالرغم من وجود كفاءات بشرية عالية فلا يعرف هذا المجال تطورا مهما، و تبقى عملية قرصنة البرامج أهم العوائق التي تقف أمام تطوير برامج الحاسوب، حيث أن معظم البرامج المستعملة في الجزائر خضعت لعملية القرصنة.

أما في الأردن نلاحظ من الجدول هناك تراجع في نسبة مستخدمي الحاسوب

بالرغم من الجهود المبذولة في كل من الجزائر والأردن في توفير البيئة المناسبة و الحاضنة للإدارة الإلكترونية والتي تهدف إلى تنمية وتعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إلا أنها لا تزال عاجزة عن مسايرة التطورات العالمية في هذا المجال ، و هذا باعتراف مسؤولي القطاع في البلدين، و يظهر ذلك جليا من خلال مؤشرات الأمم المتحدة حول جاهزية الدول للحكومة الإلكترونية، و التي سجلت فيها الجزائر و الأردن مؤشرات ضعيفة على المستوى العالمي، و هذا بسبب عدم استكمال البنية التحتية للحكومة الإلكترونية، و يتعلق الأمر بضعف البرامج الرامية إلى تعميم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، و عدم تهيئة الشروط القانونية للمشروع.

¹ وداد بورصا ص، وهاب نعمون، مرجع سابق، ص 15

المبحث الثاني: دور رقمنة الإدارة المحلية في تفعيل المشاركة في صنع القرار بالجزائر و الأردن.

ترتكز الديمقراطية التشاركية على حق المواطن في الحصول على المعلومة و الاستشارة و المشاركة في المجالس المنتخبة للجماعات المحلية و متابعة المشاريع المنجزة و المشاركة في تقييمها على المستوى المحلي، و تقتضي هذه العمليات من مجالس المنتخبين في الجماعات المحلية، الارتقاء بثقافة الإنصات و التفاعل، و اقتسام المسؤولية و المعرفة مع المواطن، و الانفتاح على فواعل المجتمع من هيئات المجتمع المدني و القطاع الخاص، و إشراك كل من يمكن إدماجه، من مجالس الشباب و النوادي و الجمعيات و غيرها ، و هي عمليات ترسي قيم التخلي السلطوي عن الاستئثار المركزي بعملية اتخاذ القرار.

سنحاول تحليل دور الرقمنة في تكريس التشاركية بالجزائر والأردن، من خلال التعرض إلى التنصيص الدستوري والقانوني للديمقراطية التشاركية و كذلك واقع الديمقراطية التشاركية في البلدين¹.

المطلب الأول: الديمقراطية التشاركية في الجزائر والأردن

أولاً: التنصيص الدستوري والقانوني للديمقراطية التشاركية:

يكرس دستور الجزائر لسنة 2016 تشجيع الدولة للديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، ويوسع التشاور من خلال وضع مؤسسات استشارية جديدة لدى السلطة التنفيذية مثل المجلس الإسلامي الأعلى، والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومجلس أعلى للشبيبة، ومجلس وطني للبحث العلمي والتكنولوجيات.

¹ يوحنية قوي، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية و الإدارية في الدول المغاربية، الأردن: دار الحامد

للنشر و التوزيع، 2015، ص 53

وتنص المادة (15) من الدستور أن الدولة تقوم على مبادئ التنظيم الديمقراطي والفصل بين السلطات والعدالة الاجتماعية، ويعد المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته ويراقب عمل السلطات العمومية، وتشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية¹.

ويسمح هذه التصور التشاركي بتوسيع ميادين التشاور والمشاركة بهدف تعزيز الديمقراطية التشاركية لدى كافة مؤسسات التسيير وعلى جميع الأصعدة، من أجل حكمة عمومية محلية رشيدة ومشاركة مواطنة قوية، حيث من شأنها أن تضمن نجاعة النشاط العمومي وتعزيز السلم والتماسك الاجتماعيين، وتحسين الإطار المعيشي للمواطن، وترقية نوعية الخدمات المقدمة له².

لقد أصبحت الديمقراطية التمثيلية غير كافية لتمكين كل المواطنين في التأثير على القرارات التي تمسهم مباشرة، ولذا ظهرت ديمقراطية المشاركة، إذ لا يكفي المواطنون باختيار ممثليهم في المجالس المنتخبة عن طريق الانتخاب فقط، بل يساهمون أثناء العهدة الانتخابية بصفة مباشرة في تسيير شؤونهم ومراقبة ممثليهم، وهذا المفهوم هو ما حاول المشرع تطبيقه على مستوى قانون البلدية (11/10) بحسب ما جاء في الباب الثالث من القسم الأول من القانون والمعنون بمشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية³.

وتجدر الإشارة أن هذا المفهوم يبقى بعيدا عن المفهوم الفرنسي للديمقراطية المحلية والمعبر عنه بمشاركة الناخبين في القرارات المحلية سواء عن طريق الاستفتاء المحلي أم عبر استشارة الناخبين، حيث يمكن للهيئة المنتخبة التداولية للجماعة الإقليمية تقديم أي مشروع مداولة في حدود اختصاصاتها لاستفتاء المواطنين، كما يمكن لعدد معين من الناخبين تقديم طلب بتسجيل نقطة في جدول أعمال الهيئة المنتخبة حول تنظيم استشارة⁴.

¹ المادة 15 من القانون رقم 01-16 مؤرخ في 06 مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 14 مؤرخة في 04 مارس 2016

² عبد المجيد رمضان، مرجع سابق، ص 77

³ مولود عقوبي، الديمقراطية التشاركية في المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر، مجلة الفكر السياسي، عدد 59، سوريا،

2016، ص 77

⁴ نفس المرجع السابق، ص 77

وعلى الرغم من أن قانون البلدية رقم (08/90) كان يضمن حق الإعلام للمواطن فيما يخص شؤون بلديته، إلا أنه كان يفتقر إلى آليات أخرى تتيح للمواطن المساهمة بشكل مباشر في تسيير شؤون بلديته.

من هذا المنطلق جاء قانون البلدية الجديد، ليتناول هذه الوضعية مبرزا أهم أسباب ضعف البلديات، وهو ضعف الاتصال من طرف المنتخبين المحليين الذين مازالوا غير متشبعين بمقاربة جوارية.

في هذا السياق، وبحسب المادة 11 من القانون الجديد رقم (10/11) المنظم لشؤون البلدية، فقد جاء فيه، أن البلدية تشكل الإطار المؤسسي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجوّاري، بحيث يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية¹.

وتضيف المادة (12) أن المجلس الشعبي البلدي يسهر على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم، قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجوّاري.

وقد نصت المادة 13 من قانون البلدية رقم (10/11) على إمكانية استعانة رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفة استشارية، بكل شخصية محلية وكل خبير أو ممثل جمعية محلية معتمدة قانوناً، من شأنه تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطهم².

كما تبرز أهمية اطلاع أي شخص على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي وكذا قرارات البلدية، إذ يمكن لأي شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة منها على نفقته.

وبالتالي من الأسباب التي دفعت الجهات الوصية إلى إدراج تعديلات على قانون البلدية: ضعف العمل الجوّاري للمجالس المنتخبة، وغياب الحوار مع المواطنين، ما أدى إلى تدهور الإطار المعيشي للسكان خصوصاً في الأوساط الحضرية، في ظل غياب التنسيق والتعاون بين المواطنين ومسؤولي البلديات والمديريات التنفيذية المحلية.

¹ المادة 19 من قانون 08/90 تقر بعلمية جلسات المجلس الشعبي البلدي، و المادة 21 التي تتعرض لتعليق المداولات لإعلام المواطنين

² المادة 13 من قانون البلدية رقم 10/11

وجاء هذا القانون لمحاولة تجاوز النقائص التي اعترت قانون البلدية السابق 90-08، تماشياً مع الإصلاحات السياسية والدستورية المعلنة في الجزائر، مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات التي يشهدها المجتمع الجزائري. ومست التعديلات خصوصاً الجوانب المتعلقة بالمواطن، بإشراكه في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية المحلية. ويبرز ذلك بإقرار مبدأ الديمقراطية التشاركية، حيث يتيح تطبيقها فتح مجالات واسعة للمواطنين التدخل في الشؤون المرتبطة بحياتهم اليومية، والتي لها علاقة مباشرة باهتماماتهم وانشغالاتهم، من خلال ممثليهم في مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات ولجان أحياء.

وكانت الآليات الوحيدة المتاحة لمشاركة المواطنين في تسيير الشأن المحلي، مقتصرة على إمكانية حضورهم في مداولات المجالس المنتخبة بشروط محددة، وتحت رقابة رئيس المجلس ووفقاً لسلطته التقديرية، كما نص عليها قانوني البلدية والولاية لسنة 1990. وقد أفرزت هذه الآليات عدم فعاليتها بالنظر إلى الانسداد التي شهدتها المجالس المحلية المنتخبة، وتضارب مصالح المنتخبين، وضعف تمثيلهم، ما شكل عاملاً آخر للتفكير في تبني مبدأ الديمقراطية التشاركية¹.

أما في الأردن تقدمت الحكومة إيجاباً في إطار ضمان حق الحصول على المعلومات، وذلك بإصدار قانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم 47 لسنة 2007²، و الذي أنشأ مجلس المعلومات و كلفه بتولي مهام كثيرة، منها على وجه الخصوص ضمان إيصال المعلومات لطلابها ضمن أحكام القانون، و على نماذج خاصة يعتمدها، ثم النظر بالشكاوي المقدمة ممن يطلبون تلك المعلومات و البت فيها، و قد كرس هذا القانون مبدأ حق الحصول على المعلومة لكل الأردنيين عند طلبها وفقاً لأحكام القانون إن كان له مصلحة مشروعة أو سبب مشروع³، و أن يكون تقديم المعلومة دون إبطاء

¹ عبد المجيد رمضان، مرجع سابق، ص 78

² و هو القانون المنشور بالجريدة الرسمية رقم 4831 الصادرة بتاريخ 17-06-2004 على الصفحة رقم 4241 و الذي سرى العمل به بتاريخ نشره

³ تنص المادة 07 من قانون ضمان حق الحصول على المعلومات لعام 2007 على أنه مع مراعات أحكام التشريعات النافذة لكل أردني الحق في الحصول على المعلومات التي يطلبها وفقاً لأحكام هذا القانون إذا كانت له مصلحة مشروعة أو سبب مشروع.

فإن لم تكن متوفرة أو كانت مما يمنع تقديمه كمعلومات أو بيانات ذات طابع طائفي أو عنصري أو نحو ذلك وجب على المسؤول الذي قدم له الطلب بيان ذلك لطالب المعلومة¹.

قانون المطبوعات و النشر رقم 08 لسنة 1998²، أيضا يؤكد على حق الحصول على المعلومة و حق الإطلاع لكافة المواطنين على المعلومات و البيانات و لكن بحدود. من ذلك فقد نصت المادة 6 على أنه: تشمل حرية الصحافة ما يلي :

أ- إطلاع المواطن على الأحداث و الأفكار و المعلومات في جميع المجالات.

ب- إفساح المجال للمواطنين و الأحزاب و النقابات و الهيئات الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية للتعبير عن أفكارهم و آرائهم و إنجازاتهم.

ج- حق الحصول على المعلومات و الأخبار و الإحصاءات التي تهتم المواطنين من مصادرها المختلفة و تحليلها و تداولها و نشرها و التعليق عليها.

د- حق المطبوعة الدورية و الصحفي في إبقاء مصادر المعلومات و الأخبار التي تم الحصول عليها سرية.

ثانيا: واقع الديمقراطية التشاركية في الجزائر و الأردن

يركز الخطاب الرسمي في الجزائر و الأردن على ضرورة الانخراط المجتمعي من أجل بناء الديمقراطية التشاركية والمساهمة في بناء وتعزيز مسارها والسعي لإنجاز أهدافها. ويدعو نفس الخطاب من البرلمانيين المشاركة مع المجتمع الواسع من خلال وفائهم لتعهداتهم مع منتخبهم في البلديات والولايات لتحقيق الديمقراطية التشاركية. ويستدعي أيضا أن تكون علاقة المنتخبين بالشباب متينة قوامها الثقة والحوار الصريح بدون وصاية، لتوسيع قاعدة الديمقراطية التشاركية، وتحقيق التوافق حول المصالح

¹ أسامة أحمد المناعسة، جلال محمد الزعبي، الحكومة الالكترونية بين النظرية و التطبيق، الأردن: دار الثقافة للنشر و

التوزيع، 2013، ص 237

² منشور على الصفحة رقم 3162 من عدد الجريدة الرسمية رقم 4300 بتاريخ 1998/09/01 و قد بدأ العمل به بتاريخ نشره في الجريدة الرسمية

العليا للبلاد، ولتفادي الشرخ ما بين الأجيال، وما ينتجه من صراع يشغل المجتمع عن قضايا الكبرى في التنمية.

سنحاول تحليل واقع الديمقراطية التشاركية في الجزائر و الأردن بالتعرض إلى دور السلطات المحلية و منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في صنع القرار و المشاركة في التنمية المحلية في كلا البلدين.

1- السلطات المحلية والديمقراطية التفاعلية

أ - الانفتاح :

من الزاوية العملية يمكن القول أن اجتماعات المجالس البلدية الدورية سواء كان ذلك في الجزائر أو الأردن، ليست مفتوحة أمام المواطنين، برغم أن قانون البلديات في كلا البلدين، يكفل لهم حضور تلك الاجتماعات، ويعود ذلك بدرجة رئيسية إلى أن المواطنين لم يتعودوا ممارسة هذا الحق غير المعروف لهم، كما أن المجالس البلدية لا تتخذ أي إجراءات لإبلاغ المجتمع المحلي مواعيد هذه الاجتماعات وتشجيعهم على حضورها. لكن يمكن ذكر بعض المبادرات التي تتم على مستوى بعض البلديات في الأردن¹.

على سبيل المثال في بلدية معان و بلدية الرصيفة ، يتمثل مدخل المواطنين للمشاركة في صنع القرار من خلال الاجتماعات العامة التي يحضرونها، وكذلك من خلال اللجان المحلية الشعبية ولجان الأحياء التي تقدم التوصيات للمجلس البلدي، لا سيما في مجال فتح الطرق وإقامة المتنزهات، علاوة على وضع المواطنين في صورة التوجهات المستقبلية للبلدية.

¹ تحتوي بلدية معان على قاعة اجتماعات كبرى هي قاعة خليل التلهوين تتسع لـ 240 شخصا. وتستضيف هذه القاعة علاوة على لقاءات المجلس البلدي مع المواطنين أنشطة مختلفة مثل (حلقات تشاورية، ندوات) ... إلخ.

ب- التראהة والمساواة

لا يزال يشكو المواطن الجزائري في تعاملاته مع الإدارة المحلية. بعدم وجود العدالة في التعامل مع مختلف شرائح المجتمع على المستوى المحلي من قبل موظفي الأجهزة الإدارية المحلية ، و انتشار ظاهرة الوساطة و المحسوبية ، بالرغم من الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية في مجال مكافحة الفساد الإداري.

أما في الأردن لا توجد برامج أو سياسات معتمدة للتحقق من مراعاة مصالح مختلف المجموعات العشائرية التي تمثل التكوين السائد في بلديات الأردن. لكن طبيعة تكوين هذه المجموعات تعمل على حماية مصالحها بشكل تلقائي في غالب الأحيان. كما لا يخلو الأمر من بعض مظاهر المحسوبية التي تسهل حصول جماعة أو أشخاص معينين على الخدمات .

ت- الشفافية

- الوثائق البلدية التي يمكن للمواطنين الاطلاع عليها

تشتمل الوثائق البلدية المتاحة للمواطنين في الجزائر و الأردن على قرارات المجلس البلدي والمشاريع التي ينفذها وكذلك التعليمات الموجهة للمواطنين، وعادة ما يتم الإعلان عنها فقط على لوحات الإعلانات الخاصة بالبلدية. إلا أنه يمكن الإشارة إلى بعض المبادرات على مستوى بعض البلديات . مثلا في الجزائر بدأت بعض بلديات بعرض مقررات المداولات على البوابة الالكترونية الخاصة بها، كبلدية جامعة ولاية الوادي بالجزائر .

وفي الأردن يستخدم مجلس بلدية الرصيفة مثلا، الاجتماعات و الندوات والإذاعات أحيانا، وورش متخصصة كوسائل لإطلاع المواطنين على قرارات ومشاريع البلدية.¹

- المواقع الإلكترونية في الإدارة المحلية

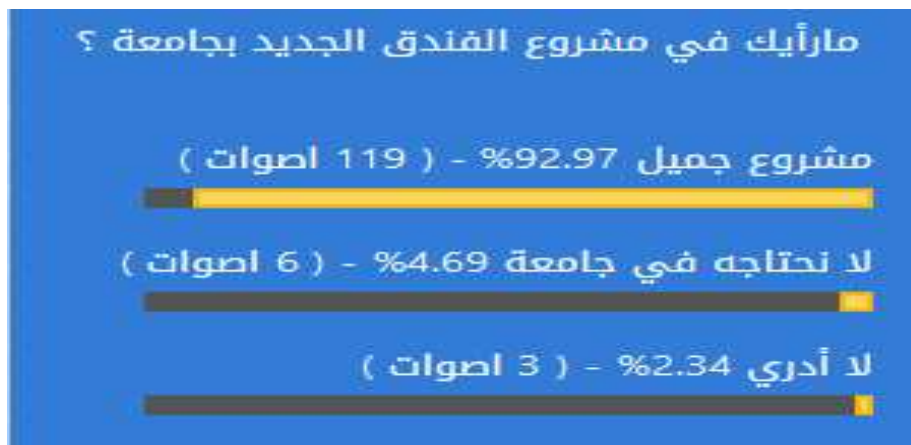
تمتلك كل ولايات الجزائر تقريبا موقعا إلكترونيا كما أصدرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية منذ جانفي 2014 تعليمة للولاة تحثهم على إلزام المجالس البلدية المنتخبة بإنشاء مواقع إلكترونية للبلدية. لكن بالرغم

¹هاني الحوراني و آخرون، مرجع سابق، ص133

من ذلك لا تزال عديد من البلديات بدون موقع إلكتروني.

و عند تصفحنا لموقع بوابة بلدية جامعة ولاية الوادي، لاحظنا عرض عديد من الخدمات المقدمة عبر البوابة الالكترونية حيث بإمكان المواطن إرسال شكوى للمجلس البلدي بعد تقديم الاسم و اللقب و البريد الالكتروني. كما يقوم مجلس بلدية جامعة باستشارة المواطنين فيما يخص مشاريع التنمية المختلفة عبر البلدية، بالإضافة إلى تقديم معلومات مهمة حول قرارات مداولات المجلس و كذلك أخبار حول مختلف النشاطات على مستوى بلدية جامعة¹.

الشكل رقم 9: نتيجة استطلاع الرأي عبر البوابة الالكترونية لبلدية جامعة



المصدر: البوابة الالكترونية لبلدية جامعة

أما بالنسبة للأردن تعتبر بوابة أمانة عمان الكبرى أنموذج من حيث الشكل و من حيث الخدمات المعروضة فيها ،و في مقابلة أجريتها في شهر مارس 2017 مع كل من مديرة الحكومة الالكترونية بوزارة الاتصالات الأردنية و كذلك مع مسؤول المعلوماتية في وزارة شؤون البلديات فهناك مشروع استحداث مواقع الكترونية لمختلف البلديات التابعة للوزارة.

2-المجتمع المدني في الجزائر والأردن:

يمكن القول أنه من الناحية التشريعية ، أن المشرع الجزائري بالرغم أنه لم ينص صراحة على دور المجتمع المدني كطرف رئيسي إلى جانب الدولة في بعض القضايا الهامة، فإن اعتماده على بعض الآليات التي فرضتها التحولات التي شهدتها العالم في مجال حقوق الإنسان و محاربة الفساد و التي تؤكد

¹البوابة الالكترونية لبلدية جامعة 20018-04-25 vu le www.apt.djamaa.com

من خلالها المنظمات الدولية على تفعيل دور المجتمع المدني المحلي في ترقية حقوق الإنسان و محاربة الفساد، فإن انخراط الجزائر في هذا المسمى، في ديباجة نصوص مكافحة الفساد إلى اتفاقية الأمم المتحدة في مكافحة الفساد و خاصة المادة 13 من الاتفاقية التي تؤكد على ضرورة تعزيز مشاركة المجتمع المدني إلى جانب الدولة في محاربة هذه الظاهرة، كما تنص المادة 15 من القانون رقم 29/90 المتعلق بالتهيئة و التعمير على ضرورة استشارة الجمعيات المحلية و الغرف التجارية و الفلاحية و المنظمات المهنية أثناء إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و مخطط شغل الأراضي. كما أن سلسلة الحوارات و الندوات التي عرفت الجزائر منذ سبتمبر 1995 خاصة المنتدى الوطني للحركة الجمعوية في 11/04/1997 كلها تؤكد توجه الدولة نحو الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني و إعطائها دور ريادي في التنمية الشاملة، و لو أن البعض يرى في هذا التوجه محاولة لاحتواء المجتمع المدني من طرف الدولة خشية تحوله إلى معارض حقيقي للسلطة¹.

أما عن دور المجتمع المدني على المستوى المحلي و خاصة كيفية تدعيم منظمات المجتمع المدني للبلدية في إدارتها للتنمية المحلية، فيكفي أن نشير أن قانون البلدية الحالي لا يضع عوائق أو قيود حول مشاركة المجتمع المدني في تسيير الشأن المحلي من خلال لجان البلدية، أو من خلال الاعتراض على مداولات المجلس البلدي بعد تعليقها و الطعن ضدها قضائيا.

وبالمقابل لم يضع أي آليات لمشاركة منظمات المجتمع المدني في إدارة التنمية المحلية التي تضطلع بها المجالس المنتخبة. فإن كان المشرع قد رسم الطابع الاستشاري للجان البلدية، إلا أنه لم يلزم هذه الأخيرة بالاستعانة بالمنظمات المتخصصة أو فعاليات المجتمع المدني، من أجل استشارتها-أو حتى شخصيات فاعلة- لإطلاعها أولا على مشاريع التنمية في البلدية، و لأخذ اقتراحاتها حول أولويات المشاريع التي تهم المجتمع المحلي، و التي يمكن تبنيها و فرضها على سلطة الوصاية باعتبارها تمثل تطلعات جميع المواطنين و ليست فئة أو طائفة معينة².

¹قوي بوحنية، محمد الطاهر غزير، دور الجمعيات و المنظمات غير الحكومية في التنمية المستدامة مدخل الإدارة المحلية في كتاب الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية و الإدارية في الدول المغاربية، الأردن: دار الحامد للنشر و

التوزيع، 2015، ص 141

²نفس المرجع السابق، 142

أنظر المادة 45 فقرة 02 من قانون البلدية.

كما أن واقع منظمات المجتمع المدني بالجزائر يؤكد عدم فعاليتها في مجال المشاركة لعدة عوامل أبرزها عدم قدرتها على انجاز مشاريع اقتصادية تنموية رغم إقرار قانون الجمعيات بذلك ، بسبب ضعف مواردها المالية التي تعتمد على منحة تقدم من طرف البلدية نسبتها لا تتعدى 03 بالمائة من مداخل البلدية توزع بالتساوي على مجموع الجمعيات المعتمدة في تراب البلدية ، كما أن المناخ السياسي الحالي فرض على بعض الجمعيات الانزواء تحت ظل الأحزاب حتى تجد لها سندا في ممارسة نشاطها، بالإضافة إلى الرقابة المشددة عليها من السلطة رغم حرية و سهولة إنشاء الجمعيات إلا أنها تكبل من جهة أخرى بقيود قانونية و أخرى أمنية تعيق قدرة الابتكار و المشاركة لديها.

أما في الأردن ، يعتبر الدستور الأردني المرجعية الأساسية التي بموجبها تمت صياغة العديد من القوانين التي تنظم الفعاليات المختلفة لمؤسسات المجتمع المدني، فقد ورد في المادة 16 البند 2 أن للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات و الأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة و وسائلها سلمية و ذات نظم لا تخالف أحكام الدستور، أما البند 3 فقد نص على أن القانون ينظم طريقة تأليف الجمعيات و الأحزاب السياسية و مراقبة مواردها. كذلك ورد في البند و-من المادة 23 ضمن الحقوق المختلفة في العمل عن الحق في تشكيل تنظيم نقابي حر ضمن حدود القانون¹.

و يعتبر قانون الجمعيات و الهيئات الاجتماعية لسنة 1996 المنظم الأكبر للمنظمات الأهلية، حيث يشكل المرجعية القانونية الأهم و الأقدم للجمعيات و المنظمات التي تتبع في إجراءات ترخيصها و مزاولة نشاطاتها إلى عدة وزارات، فالجمعيات الخيرية التي تضم نحو 836 جمعية ينتسب إليها نحو 100 ألف عضو تشكل الإناث منها ما يقرب من 20 بالمائة، مسجلة وزارة التنمية الاجتماعية، و الروابط الثقافية و الفنية التي تضم 240 رابطة و هيئة ثقافية تتبع في تسجيلها إلى وزارة الثقافة، بينما يتم تسجيل النوادي الشبابية و الرياضية التي يصل عددها إلى 242 ناديا رياضيا و شبابيا لدى المجلس الأعلى للشباب، و هناك العديد من المنظمات كمنظمات حقوق الإنسان و التنمية الديمقراطية و جمعيات البيئة و حماية المستهلك، و بعض المنظمات النسائية.

أما بالنسبة لدور المجتمع المدني في صياغة و رسم السياسة العامة على المستوى المحلي فهو متفاوت من تنظيمات تلعب دورا رئيسيا في صياغة السياسات في عدد من القضايا إلى مؤسسات ليس لها أي

¹ موسى شتيوي، تقييم وطني لمشاركة المواطنين و المجتمع المدني في إصلاح القطاع العام في الأردن، الأردن: المركز الأردني للبحوث الاجتماعية، 2013 ، ص 134.

دور يذكر في هذا المجال. و يتخذ الدور البارز لمؤسسات المجتمع المدني شكل التأثير و الضغط على صانعي القرار لبلورة سياسات محددة تتجه غالبيتها نحو الدفاع عن حقوق الانسان أو تمكين المرأة أو المحافظة على البيئة.¹

يبلغ منظمات المجتمع المدني في مدينة معان 29 منظمة وفي جرش 26 منظمة و39 في الرصيفة، و45 منظمة في المفرق.

ضمن منظمات المجتمع المدني في معان هناك 25 منظمة غير حكومية منها: 19 جمعية خيرية، و 4 جمعيات ثقافية وجمعية بيئية واحدة وفرع منظمة نسائية. وهناك فروع لأربع نقابات مهنية، كذلك يوجد في المدينة

29 جمعية تعاونية، لكننا لا نصنفها ضمن المجتمع المدني ، لأنها تستهدف تحقيق الربح لأعضائها.²

3- القطاع الخاص في الجزائر و الأردن:

مكنت التعديلات الدستورية في سنة 1989 بالجزائر من فتح المجال للممارسة السياسية لمختلف التوجهات السياسية ، و تزامن ذلك التحول في طبيعة النظام السياسي الجزائري مع القيام بخطوات مهمة نحو انتهاز اقتصاد السوق، و السماح للقطاع الخاص من المساهمة الفعالة في التنمية، فرفعت الدولة يدها عن عدة مجالات كانت تحتكرها، و تكفل بها القطاع الخاص، و تجلّى ذلك بوضوح على المستوى المحلي، حيث تم حل و تصفية معظم المؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي التابعة للبلديات و تم خصصة بعضها الآخر.

غير أن سياسة الخصخصة أثبتت فشلها باعتراف رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة نفسه في الخطاب الذي ألقاه خلال افتتاحه للقاء الذي جمعه مع رؤساء المجالس البلدية يوم 2008/07/26، و قال أن الشراكة لا تعني الخصخصة، كما لا تعني التنازل عن المؤسسات من دون مقابل، مشيراً إلى

موسى شنيوي، تقييم وطني لمشاركة المواطنين و المجتمع المدني في إصلاح القطاع العام في الأردن، مرجع سابق، ص 134.

² هاني الحوراني و آخرون، مرجع سابق، ص 134.

أنه لن يسمح مجددا بالأخطاء السابقة و التي سمحت بالتنازل عن المؤسسات العمومية، و أضاف الرئيس في السياق ذاته، أن الخطأ الذي يعتري سياسة الخصخصة يستدعي تصحيحها ، بإعادة النظر في الأساليب المعتمدة بطريقة جدية وفق قواعد محددة¹. هذه الشراكة التي يفترض أن تتجسد عن طريق عقود تسيير مع القطاع الخاص أو منح الامتياز.

و لم يشر المشرع الجزائري عن باقي الأنظمة القانونية و نص على عقد الامتياز كأهم وسيلة لإشراك القطاع الخاص في تسيير و إدارة المرفق العام، لدعم التنمية المحلية، و إن كانت التجربة الأولى لعقد الامتياز تعود إلى قانون المياه من خلال المرسوم رقم 17/83، فإن الانطلاقة الحقيقية كانت بعد صدور قانون البلدية الحالي و كسر القيود التي كانت تحول دون الاعتماد على القطاع الخاص².

و يعرف عقد الامتياز ، عقد تكلف بمقتضاه الجهة الإدارية المختصة فرد أو شركة خاصة بإدارة مرفق عام و استغلاله لمدة معينة من الزمن ، بواسطة عمال و أموال يقدمها صاحب حق الامتياز و هو الملتزم على مسؤوليته مقابل رسوم يدفعها المنتفعون من خدمات، و ذلك في إطار النظام القانوني الذي يخضع له هذا المرفق³. كما أنه عقد ذو طبيعة خاصة نظرا لإمكانية تضمينه شروط تنظيمية بمأن الإدارة طرفا فيه باعتبارها صاحبة السلطة التي بإمكانها التدخل في فرض بنود العقد أو تعديلها بما أنه لا يشكل تنازل الإدارة عن المرفق العام و أخرى تعاقدية تخضع للقواعد العامة للعقود المدنية حيث يمكن للطرف المتعاقد مناقشتها⁴.

رغم أن قانون البلدية صدر بعد التعديل الدستوري وبعد التحول الإيديولوجي للنظام السياسي إلا أنه يبدو أن سيطرة الفكر الاشتراكي التي لا تحبذ القطاع الخاص ألقت بظلالها على مضمون هذا النص حيث لم تجعل عقد الامتياز وسيلة مباشرة و اختيارية للبلدية حسب إمكانياتها و ظروفها لتسيير المرفق العام، كما أن هذا الإجراء لم يسلم من الرقابة بضرورة مصادقة الوالي على مداولة المجلس الشعبي البلدي المانحة للامتياز، و هو ما يتطلب تعديل النص و إعادة تكييفه حيث يسمح بإعطاء دور أصلي للقطاع الخاص.

¹ جريدة الشروق، يوم 2008/07/27

² نبوحنية قوي، مرجع سابق، ص 149

³ نسيغة فيصل، عقد الامتياز في المرافق العمومية المحلية، مجلة العلوم الانسانية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد

خضير بسكرة، عدد 30، 2013 ص 224

⁴ نبوحنية قوي، مرجع السابق، ص 149

و فعلا تم تدارك هذا الأمر عن طريق تعليمية من طرف وزارة الداخلية و الجماعات المحلية تحمل رقم 94-842/3 تنفيذا لتعليمية أخرى صادرة عن رئيس الحكومة في 1994/07/07 تحت عنوان امتياز المرافق العمومية المحلية و تأجيرها-موجهة للولاة و رؤساء الدوائر و رؤساء البلديات- على شكل نظام قانوني يحدد كيفية منح الامتياز و شروطه و مدته و أهدافه.

و من أهم ما يميز هذه التعليمية هو الاعتراف الصريح بمكانة القطاع الخاص في التسيير المحلي و اعتبار عقد الامتياز طريقة أساسية في تسيير المرفق العام إلى جانب التسيير المباشر. و قد فتحت أفاق جديدة لاشتراك القطاع الخاص و إعطائه سلطة القرار إلى جانب الحكم المحلي رغم القيود التي تفوض عليه بموجب عقد الامتياز لاعتبار أن هذا العقد هو عقد إداري بما أنه يغلب عليه الطابع التنظيمي لا التفاوضي.

و حددت كل من المادة 149 و المادة 150 من قانون البلدية مجال الامتياز البلدي حيث جاء فيها:

مع مراعات الأحكام القانونية المطبقة في هذا المجال، تضمن البلدية سير المصالح العمومية البلدية التي تهدف إلى تلبية حاجات مواطنيها و إدارة أملاكها، و بهذه الصفة فهي تحدث إضافة إلى مصالح الإدارة العامة.

المجالات التي يشارك فيها القطاع الخاص حسب المادة 149 و المادة 150 من قانون البلدية (التزويد بالمياه الصالحة للشرب و صرف المياه المستعملة، النفايات المنزلية و الفضلات الأخرى، صيانة الطرقات و إشارات المرور، الإنارة العمومية، الأسواق المغطاة و الأسواق الموازية العمومية، الحضائر و مساحات التوقف، المحاشر، النقل الجماعي، المذابح البلدية، الخدمات الجنائزية و تهيئة المقابر و صيانتها ، الفضاءات الثقافية التابعة لأملاكها، فضاءات الرياضة و التسلية التابعة لأملاكها، المساحات الخضراء.)

أما بالنسبة للولاية فحددت المادة 155 من نفس القانون مجال الامتياز في الطرقات و الشبكات المختلفة، مساعدة الأشخاص المسنين، النقل العمومي داخل الولاية، حفظ الصحة و مراقبة النوعية¹.

¹ نسيغة فيصل ،مرجع سابق ، ص 228

و نظرا للأعباء المالية الكبيرة التي يتطلبها هذا الإجراء من طرف البلدية فإن معظم بلديات ورقلة لم تلجأ إلى استعمال هذه الوسيلة و اكتفت بصور التعاقد عن طريق الصفقات العمومية في بعض التجارب الخاصة بجمع النفايات و الإنارة العمومية لمدة محدودة في العهدة الانتخابية.

أما في الأردن يقوم القطاع الخاص بدور مهم في تقديم بعض الخدمات الأساسية ،على سبيل المثال تتولى أربع مؤسسات خاصة تقديم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المملكة بعد أن تم خصخصة شركة الاتصالات الأردنية عام 2002. ويتولى نشاط توزيع الكهرباء في الأردن حاليا ثلاث شركات لكل منها منطقة امتياز وقد تم خصخصة اثنتين من هذه الشركات في صيف 2008 ، وهما شركة توزيع الكهرباء التي تتولى توزيع الطاقة الكهربائية في منطقة شرق وجنوب المملكة والأغوار، وشركة كهرباء إربد التي تتولى توزيع الطاقة الكهربائية في منطقة شمال المملكة (إربد عجلون جرش المفرق). فيما لا زالت شركة الكهرباء الأردنية (الحكومية) تقوم بتوزيع الطاقة الكهربائية في منطقة وسط المملكة (عمان الزرقاء البلقاء مأدبا) باستثناء مناطق الأغوار الوسطى. وقد قابل مجلس بلدية معان عمليات خصخصة عدد من الخدمات الأساسية بالتذمر في البداية، ولاحظ المجلس وجود انتقادات واسعة لها في وسائل الإعلام الوطنية وتشكيكا في جدواها، ثم أبدى المديح لها فيما بعد حينما تراجع الخطاب الناقد لها ، وأحس المجلس بالفرق الذي حدث في جودة الخدمات، لا سيما في قطاع الاتصالات .

لكن ما زالت هناك انتقادات لسياسة التوسع في الخصخصة. بينما يرى مجلس بلدية جرش بأن القطاع العام يوفر الخدمات الأساسية بتكلفة أقل واستقرار في الأسعار، وأن القطاع الخاص يوفر هذه الخدمات بتكلفة مرتفعة لأن محركه الرئيسي هو الربح لكنه يجد صعوبة في تقييم أثر الخصخصة لصعوبة قياسه¹.

و نستطيع القول أن درجة مساهمة القطاع الخاص في التنمية على المستوى المحلي تختلف من بلدية لأخرى، فمثلا لا توجد شراكة فعلية بين بلدية معان والقطاع الخاص فيما عدا إحالة بعض العطاءات الخدمية في البلدية على شركات القطاع الخاص، أو استئجار قطع الأراضي في المفرق، إلى جانب البحث عن شراكات مع القطاع الخاص لإتمامها. أما في جرش فقد بلغ عدد الشراكات الخاصة بهدف توفير الخدمات، 91 حالة شاملة تأجير العقارات وتقديم الخدمات وغيرها. ووقعت بلدية الرصيفة ما

¹هاني الحوراني و آخرون، مرجع سابق، ص 133

يقارب 180 اتفاقية مع مؤسسات إنشائية لتوفير الخدمات وتحسين الواقع الخدمي للمدينة وتلبية حاجات المجتمع المحلي¹.

أما في معان الانتباه فهناك محدودية فيما يخص مساهمة القطاع الخاص في النهوض بمسؤوليته الاجتماعية تجاه البلدية والمجتمع المحلي وتحديد الشركات الكبرى في المنطقة مثل شركة الفوسفات وشركة الأسمدة. والمدينة الصناعية وغيرها.

وقد قوبلت هذه الشراكة في كل من بلدي جرش والرصيفة بالمديح والرضا. ويعتبر المجلس البلدي في جرش هذه الشراكة عنصرا مهما في رسم السياسات المستقبلية للبلدية، ويناقش المجلس البلدي في الرصيفة أي تقصير يظهر في العمل، ساعيا لإيجاد الحلول المناسبة له، حيث ما زال التنسيق قائم مع شركة مصانع الفوسفات الأردنية لإزالة مخلفات الشركة الناجمة عن عمليات استخراج الفوسفات في العقود الماضية. كما قوبلت هذه الشراكة بالتشجيع والثناء من قبل المنظمات الأهلية وكذلك من قبل وسائل الإعلام في كل من جرش والرصيفة².

المطلب الثاني :حاجة الديمقراطية التشاركية في الجزائر و الأردن إلى تكنولوجيا المعلومات:

أدى ولوج تكنولوجيا المعلومات والاتصال ميدان العمل السياسي إلى ميلاد آليات وطرق عمل جديدة للتعبير عن الرأي وممارسة الديمقراطية، وتحفيز المشاركة السياسية بكل أشكالها (مظاهرات سلمية، حملات انتخابية، مواقف سياسية وحقوقية، ..)، فيما يمكن أن نصفه بديمقراطية تكنولوجيا الإعلام والاتصال أو الديمقراطية الرقمية³.

وإذا كانت الديمقراطية التشاركية تعبر عن نهج لصنع السياسات العامة وحل المشاكل التي تشجع المواطنين على المشاركة بنشاط في مناقشة موضوعات ترتبط مباشرة بشؤونهم اليومية، وتفتح المسار باتجاه الاستماع لصوت المواطنين والمجتمع المدني من خلال الدخول في حوار، مع بذل الجهد

¹ هاني الحوراني و آخرون، مرجع سابق، ص 132

² نفس المرجع السابق، ص132

³ رضوان قطبي، الديمقراطية الرقمية في الوطن العربي، موقع أنفاس نت .نشر يوم 2010/12/07 ، تم تصفحه يوم

لنتلقى وجهات النظر المختلفة، فهنا تظهر حاجة الديمقراطية التشاركية إلى تقنيات تمكن من التشاور والحوار دون الحاجة لوجود سلطة لاتخاذ القرار¹.

و قد أصبحت تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات أداة اتصال مباشرة بين الحاكم و المحكومين ، بل أصبح للأفراد دور مؤثر عبر استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الرقابة على الأداء الحكومي ومكافحة الفساد و ممارسة الضغط على الحكومة و التأثير في الرأي العام و صناع القرار السياسي.

واتسع مفهوم الأمن ليشمل التهديدات التكنولوجية الناتجة عن ثورة الاتصالات التي يجب اتخاذ موقف دفاعي بشأنها. و من هنا فإن العديد من الحكومات ترى في عملية تدفق المعلومات عبر الحدود غير الخاضعة للقيود، تهديدا محتملا لأمنها القومي، خاصة في حالة اتحاد هذا التدفق المعلوماتي مع كل من حالة الجمود الاقتصادي و التخلف النوعي للبلدان النامية من ناحية. و مع غياب الديمقراطية الحقيقية ونقص التعددية و تراجعها و ازدياد معدلات الكبت السياسي من ناحية ثانية².

ومن هنا فإن الاستفادة الحقيقية من وفرة المعلومات و ثورة الاتصالات لا يمكن أن تتوفر إلا بشروط جوهرية أهمها على الإطلاق حرية التعبير و الديمقراطية الفعلية، و بالتالي فإن ذريعة الأمن التي تتخذها الحكومات في الدول النامية سببا لقمع حرية التعبير عبر وسائل الاتصالات المختلفة تعد ذريعة واهية، حيث أضحى مفهوم الأمن بهذا الشكل مفهوما ضيقا للغاية، لأنه صيغ خصيصا من أجل أمن المؤسسات و الحكومات و مصالح القائمين عليها فقط دونما إعطاء أية أهمية لحرية الأفراد في الحصول على المعلومات الحقيقية³

مكن استخدام أدوات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر المواطنين من معالجة موضوعات وقضايا حساسة عبر منتديات النقاش الالكترونية الهادفة إلى توسيع دائرة الحوار وإبداء الرأي في

¹ عبد المجيد رمضان، مرجع سابق، ص 83

أنظر نشوى محمد عبد الحميد ، الديمقراطية الرقمية و علاقتها بالديمقراطية التشاورية بالتطبيق على ثورة 25 يناير، مركز الدراسات و الأبحاث العلمانية بالعالم العربي ، نشر يوم 2011/07/24 ، تم تصفحه يوم 2016/12/12
<http://www.ssrcaw.org/ar/show.art>.

² حسين عبد المطلب الأسرج ، تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات كآلية لتعزيز الديمقراطية و حرية التعبير، منشورات مركز المشروعات الدولية الخاصة، دم.دت، ص 03

³ حسين عبد المطلب الأسرج ، مرجع سابق، ص 03

السياسات الحكومية. ووجد الشباب الجزائري في الانترنت متنفسا للتعبير عن آرائهم وأفكارهم وطروحاتهم الفكرية والاجتماعية والسياسية، وبانت الانترنت لهم مساحة لممارسة الديمقراطية الرقمية بقدر أكبر من الحرية في التعبير، فضلا عن كونها متاحة طوال الوقت للجميع.

ولعل الشيء الأبرز في هذه الظاهرة، قدرة هؤلاء الشباب على التقليل من هيمنة وسائل الإعلام التقليدية على صناعة وإنتاج الخبر والمعلومة، وعلى تكسير احتكار الدولة لوسائل الإعلام وتحكمها في هوامش من حرية التعبير داخل المجتمع. وذلك باعتبار أن الفئة الشبابية هي من أكثر الفئات الاجتماعية انفتاحا على الثقافات الأخرى، وأشدها تطلعا وطموحا، وأحرصها ميلا إلى قيم التجديد والتغيير، وأكثرها تمردا على ما يحيط بها من معايير وخيارات اجتماعية وسياسية¹.

لكن التدفق الحر للمعلومات والمعطيات، أدى إلى ظهور تجاوزات ومخاطر على استقرار وأمن الدولة من خلال الانتحال والغش والتزوير وتبييض الأموال والدعوة إلى التطرف الديني والالتحاق بالجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة، وتتامي الصراعات الطائفية والعرقية والجهوية في الجزائر، مادفع الحكومة سنة 2015 إلى اتخاذ قرار يقضي بإنشاء هيئة وطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها، خاصة تلك التي تمس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات المحددة في قانون العقوبات وأي جريمة أخرى ترتكب أو يسهل ارتكابها عن طريق منظومة معلوماتية أو نظام للاتصالات الالكترونية. وهذه الهيئة مكلفة بتنشيط وتنسيق عمليات الوقاية من الجرائم ومساعدة السلطات القضائية ومصالح الشرطة القضائية من خلال تجميع المعلومات والخبرات القضائية.

وبالنظر إلى متطلبات الواقع، تبنت السلطات الجزائرية قانونين أساسيين، يتعلق الأول بالإمضاء والتصديق الإلكترونيين الذي يسمح بتطوير الخدمات على الخط مثل الإدارة الإلكترونية. ويخص القانون الثاني إرساء قاعدة قانونية تحدد طريقة استخدام التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال في قطاع العدالة².

ويتوقع، رغم هذه المخاوف الحكومية والإجراءات الوقائية، أن تساهم الديمقراطية الكترونية في الجزائر في تعظيم التأثيرات السياسية والاجتماعية، بدليل التحول الواضح في أنماط استخدام الشبكة العنكبوتية في

¹ عبد المجيد رمضان، مرجع سابق، ص 84

² نفس المرجع السابق، ص 85

البلاد خلال السنوات الأخيرة، في اتجاه ارتفاع معدلات استخدامها في أوساط الشباب خصوصا، كوسيلة لحرية الحوار والتعبير عن الرأي والمناقشات من خلال صفحات التواصل الاجتماعي، وإنشاء تجمعات افتراضية من أجل رفع مطالب اجتماعية ومهنية، أو الدعوة إلى الاحتجاج وإبداء الغضب من القرارات الحكومية. وهناك أمثلة عديدة لهذه الظاهرة التي تعرفها الساحة الاجتماعية في الجزائر منذ بداية انتفاضات "الربيع العربي"، منها¹:

- اندلاع حركة احتجاجية بالأحياء الشعبية الفقيرة في مدينة وهران في الخامس جانفي 2011، امتدت إلى بقية المدن الأخرى لتشمل العاصمة ومدن الشرق وتصبح بعد يوم واحد حركة احتجاجية وطنية، بسبب وسائل الاتصال الرقمية الحديثة، وفي مقدمتها الهاتف الجوال والبريد الإلكتروني والمواقع الاجتماعية.
- احتجاجات شهدت أحداث عنف في عدد من المدن الجزائرية مثل عنابة و ورقلة و غرداية للأسباب ذاتها مثل التوزيع غير عادل للسكن الاجتماعي ، و تفاقم البطالة بين الشباب بمن فيهم خريجو المعاهد العليا و الجامعات و انتشار الرشوة و الفساد و الظلم الاجتماعي².
- تنظيم وقفات احتجاجية من طرف الشباب في عدد من ولايات الجنوب الجزائري ، حيث ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي خاصة الفيسبوك في التحريض على التظاهر والاحتجاج في الشهور الأولى من سنة 2013. وطالب هؤلاء الشباب بمناصب الشغل وبتحريك عجلة التنمية في المنطقة. وقد تعاطت الحكومة مع تلك الانشغالات بتغيير بعض المسؤولين على مستوى وكالة التشغيل، و اتخاذ بعض الإجراءات العملية من أجل توفير مناصب عمل في الشركات البترولية، ومنح قروض دون فوائد للشباب البطالين لإنشاء مؤسسات إنتاجية وخدمية، وتسليم قطع أراضي لبناء سكنات.
- حدوث احتجاجات في عين صالح و ورقلة ، خلال عدة أسابيع متتالية في سنة 2015، مطالبين بوقف الحفر واستخراج الغاز الصخري، باعتباره خطرا على البيئة والزراعة، وعلى المياه الجوفية أساسا. وقد وظف منظمو الوقفات الاحتجاجية شبكات التواصل الاجتماعي لتعبئة الرأي العام وكسب تأييده ومساندته لهم. وأوقفت شركة سوناطراك، تبعا لتلك الاحتجاجات، عملية استكشاف وتقييم مخزون الجزائر من الغاز الصخري، تزامنا مع تراجع أسعار البترول في الأسواق العالمي، حيث أصبحت عاجزة عن تغطية تكاليف هذه العملية.

¹ عبد المجيد رمضان، مرجع سابق ، ص 85

² العياشي عنصر، تعاقب الحركات الاحتجاجية في الجزائر: احتجاجات يناير 2011 الشعبية في دلالة الثورة الشعبية

التونسية و المصرية، نشر بموقع الجزيرة نت يوم 2011/02/11، تم الاطلاع عليه يوم 2018/04/02

- خروج تلاميذ الثانويات إلى الشارع في ديسمبر 2016 بعدة ولايات، للمطالبة بإلغاء قرار وزارة التربية الوطنية بخصوص رزنامة العطلة المدرسية للموسم الدراسي 2015-2016، فكانت الحكومة أن لبث هذا المطلب ومددت العطلة إلى أزيد من أسبوعين بدلا من عشرة أيام.

أما في الأردن فقد أشار تقرير المركز الأردني الجديد للديمقراطية إلى أن فئة الشباب و بالأخص طلبة الجامعات والمعاهد المتوسطة هي الفئة الأكثر استخداما للإنترنت بسبب توافر هذه الخدمة في المؤسسات التعليمية، و وجود مقاهي الإنترنت في المدن وفي محيط المؤسسات التعليمية، حيث تستخدم فئة الشباب هذه التقنيات بشكل اعتيادي للحصول على المعلومات ولأغراض أخرى. كما أشارت الدراسة عن ظهور منتديات إلكترونية شبابية على الإنترنت ، يتبادل الشباب من خلالها المعلومات والأفكار ويطرحون المشاكل التي تتعرض لها المدينة و يحاولون تقييم أداء المؤسسات المحلية ومنها بلدية معان. ولقد نشطت هذه المنتديات بشكل واضح بين أوساط الشباب من خريجي الجامعة، وأخذت تثبت حضورها كواحدة من أدوات الحوار وتشكيل الرأي العام في أوساط فئة من شباب المدينة¹.

و لقد ساهم ذلك في توحيد الرأي العام الأردني في العديد من القضايا المهمة ، مثل احتجاجات 2011، التي دفعت السلطات الأردنية للقيام بإصلاحات سياسية تدعم التوجه الديمقراطي. بالإضافة إلى الاحتجاجات الأخيرة في شهر ماي 2018، و التي طالب فيها الأردنيون بإلغاء قانون الضريبة الجديد، وأضفت في النهاية إلى إسقاط الحكومة و إلغاء القانون.

لقد اصطلح على تسمية هذا الشكل من العمليات الاحتجاجية بـ"الاحتجاج الرقمي"، أو "العصيان المدني الإلكتروني" الذي يكون منطلقه وسائل الاتصال الاجتماعي. وهنا يتجلى الدور الأساسي للهيئات الحكومية في التفاعل الإيجابي مع نبض الشارع، واتقاء حدوث مثل هذه الاحتجاجات بفتح فضاءات رقمية للحوار والتشاور والتشارك بشكل دائم ومستمر، وإفساح المجال أمام جميع الأفكار والرؤى والتصورات التي لم تجد فرصة للتعبير والاستماع إليها من قبل السلطات، أو تلك التي لم تنتهياً لها البيئة الملائمة للظهور والتبلور بسبب التعسف الفكري والقمع البدني².

¹ هاني الحوراني و آخرون ، مرجع سابق ، ص 127

² عبد المجيد رمضان، مرجع سابق، ص 85

لكن المشكلة تكمن في أن ثورة المعلومات الحقيقية من الصعوبة بمكان تحقيقها داخل مجتمعات غير ديمقراطية، كما أن فرصة السماح بنشرها وتداولها إنما يتوقف على مرونة تلك الحكومات وهامش الحرية المتاح الذي يصبح أمام أمرين: الأول إما أن يسمح هذا بالبقاء و الاستمرارية و المنافسة الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية، و إما أن يكون القمع بديلا مطروحا بحجة الحفاظ على الأمن العام و القومي لمواجهة أي مخاطر قد تهدد المؤسسات الحاكمة و مصالحه.

وبما أن السلطات في الجزائر و الأردن قد تبنت صراحة النهج الديمقراطي وتدعو إلى تعزيزه من خلال المواثيق الدستورية والقوانين التي صدرت في هذا الشأن، فإنه يتعين استغلال أدوات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات للتفاعل الإيجابي مع قضايا المجتمع، وجعل قطاع الاتصالات يحمل رؤية تقوم على مبدأ تطوير القطاعات الخدمية للمواطنين وتغيير العقلية الإدارية لموظفي الدولة ومؤسساتها، ثم غرس قيم المواطنة الرقمية على أساس استراتيجية ترمي إلى تحقيق الديمقراطية التشاركية و الحكم الراشد.

المبحث الثالث: دور رقمنة الإدارة المحلية في تحسين الخدمة العمومية بالجزائر و الأردن

تعتبر عملية تخفيف الإجراءات الإدارية وتقريب الإدارة من المواطن من ضمن التوجهات الكبرى التي باشرت فيها الجزائر و الأردن، فلقد اتخذت السلطات العمومية في البلدين جملة من التدابير من شأنها أن تسمح بتسهيل الأمور للمواطنين ورفع العوائق البيروقراطية من أجل تقليص الهوة الموجودة بين الإدارة والمواطن. و في ظل التطور الكبير الذي شهده مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في العالم ، تحاول الحكومة في البلدين الاستفادة من التقنية الرقمية من أجل تحسين الخدمات العمومية على مستوى الإدارة المحلية .

المطلب الأول: الخدمات الإلكترونية في الإدارة المحلية بالجزائر

تعتبر رقمنة الإدارة المحلية من أهم آليات تطوير علاقة المواطن بالإدارة وتحسين خدماتها العامة المقدمة لهم، حيث تم الشروع في وضع عدة آليات لتطوير الإدارة وتكييفها مع التقدم التكنولوجي، على غرار رقمنة مصلحة الحالة المدنية وكذلك إصدار جواز السفر و البطاقة الوطنية البيومتريين.

1- مشروع رقمه مصلحة الحالة المدنية:

يتمثل في إنشاء تطبيق على الويب يسمح بإدخال البيانات الخاصة بالمواطن الجزائري من عقود الحالة المدنية على قاعدة بيانات متطورة متواجدة على أجهزة رئيسية، وحفظها ليتم استرجاعها لاحقا سواء بهدف الحصول على معلومات دقيقة بواسطة بحث يجريه موظف البلدية، أو من أجل تمكين ضابط الحالة المدنية من عرض نسخ إلكترونية لوثائق وعقود الحالة المدنية الخاصة بالمواطن، ليتمكن من حفظها أو طباعتها¹.

وهي تقنية تجسد أيضا إمكانية إعداد و تسليم الوثائق على مستوى فروع البلدية الواحدة دون أن يضطر المواطن للتنقل والسفر للمركز الرئيسي للحالة المدنية ، و يمكن كذلك إصدار شهادات الزواج والوفاة، في نفس الظروف وتسعى وزارة الداخلية لتمديد العملية إلى كافة الوثائق².

و في هذا الإطار أفتتحت أول بلدية إلكترونية بالجزائر، والمرتكزة أساسا على التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، وذلك بالمقر الفرعي الإداري لحي (500) مسكن بباتنة، ليتم تعميمه بعد ذلك بمختلف البلديات. حيث جسدت هذه التجربة إمكانية إعداد وتسليم الوثائق على مستوى فروع البلدية، دون أن يضطر المواطن للتنقل إلى مقر الحالة المدنية الرئيسي بالبلدية. هذه البلدية الإلكترونية الممثلة كتجربة رائدة، تستطيع أيضا إصدار في نفس الظروف، شهادات الزواج والوفاة، وغيرها من الوثائق الإدارية الصادرة من طرف البلدية. هذا زيادة على إنشاء بوابة "المواطن" الإلكترونية التي تضم كافة الخدمات الإدارية للمواطنين³.

2-جواز السفر و بطاقة التعريف البيومترين:

يهدف مشروع جواز السفر وبطاقة التعريف البيومترين إلى عصنة وثائق الهوية والسفر، حيث ستكون بطاقة التعريف الوطنية البيومترية والإلكترونية وثيقة مؤمنة تماما ذات شكل أكثر مرونة تضمن

¹الياس شاهد،الحاج عرابة، عبد النعيم دفرور، تقييم تجربة تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر،المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية، عدد 03، 2016، ص 133

²نفس المرجع، ص 133

³قفتيحة فرطاس، عصنة الإدارة المحلية في الجزائر من خلال تطبيق الادارة الإلكترونية و دورها في تحسين الخدمة العمومية، مجلة الاقتصاد الجديد،العدد 15، المجلد 02-2016، ص 318

للمواطن القيام بكافة الإجراءات اليومية .وفيما يتعلق بجواز السفر الإلكتروني البيومتري فهو وثيقة هوية و سفر مؤمنة قابلة للقراءة آليا ومطابقة للمعايير المملاة من طرف المنظمة الدولية للطيران المدني.

و لقد حددت المنظمة الدولية للطيران المدني تاريخ الأول من أبريل 2010 كآخر استحقاق لإطلاق جواز السفر الإلكتروني و البيومتري لمجموع أعضائها و كذا أفق سنة 2015 كاستحقاق للسحب النهائي لسريان جواز السفر غير الإلكتروني و غير البيومتري عبر العالم، كما وضعت المنظمة الدولية للطيران المدني ترتيبات أخرى مثل جواز السفر أحادي الشخص حتى بالنسبة للأطفال القصر.

في إطار تنظيم العمل بجواز السفر البيومتري وكذلك بطاقة التعريف البيومترية أصدرت وزارة الداخلية ممثلة في شخص الوزير عدة قرارات نذكر من بينها¹:

- قرار مؤرخ في 9 ذي القعدة عام 1431 الموافق 71 أكتوبر سنة 2010 ، يحدد المواصفات التقنية لمستخرج عقد الميلاد الخاص باستصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتري،
- قرار مؤرخ في أول صفر عام 1433 الموافق 26 ديسمبر سنة 2012 ، يحدد تاريخ بداية تداول جواز السفر البيومتري الإلكتروني

ومن جهتها أصدرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في العدد 47 من الجريدة الرسمية قرار وقعه الوزير يضبط كافة الوثائق الخاصة ببطاقة التعريف وجواز السفر البيومتري، مع إمكانية تحميل الاستمارة من موقع وزارة الداخلية على شبكة الانترنت وإرسالها عن طريق البريد الإلكتروني في خطوة مهمة لإرساء مشروع الجزائر الإلكترونية و تعميم استعمال الوسائط الإلكترونية في المعاملات الإدارية².

و في هذا الإطار قدمت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية الإجراءات الجديدة لمعالجة الطلبات المتعلقة ببطاقة التعريف الوطنية البيومترية و الإلكترونية و جواز السفر الإلكتروني و البيومتري.

حيث يتم إيداع الملف على مستوى الدائرة- المقاطعة الإدارية مكان الإقامة- المصالح القنصلية بالنسبة للمواطنين المقيمين بالخارج، مرة واحدة لاستخراج بطاقة التعريف الوطنية أو جواز السفر و يتضمن الملف استمارة طلب واحدة متوفرة على الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية أو على

¹ جواز السفر البيومتري، الإلكتروني، بوابة المواطن، <http://www.elmouatin.dz> ، تاريخ الاطلاع 2013/04/13

² الياس شاهد، الحاج عرابة، عبد النعيم دفرور، مرجع سابق ص 133

مستوى الدوائر و المقاطعات الإدارية و المصالح القنصلية و يتم في هذه الحالة تقدم المعطيات البيومترية المعتادة (البصمات، الصورة الإمضاء) لكن بعدما يتم رقمتها عند إيداع الملف¹

و لغرض ضمان تدعيم أكبر لتأمين وثائق الهوية أو السفر و تسهيل الإجراءات لتحديد هوية الطالب تم إدراج عاملين جديدين ضمن الوثائق المكونة للطالب و هما:

- شهادة ميلاد مرقمة مؤمنة خاصة ببطاقة التعريف الوطنية و جواز السفر تسلم مرة واحدة في حياة المواطن.
- إمضاء الضامن خلف الصور الثلاث المكونة للملف و استمارة الطلب و ذلك لغرض التأكد من هوية الطالب.

و بعد المرور بإجراء إيداع ملف الوثائق البيومترية و الإلكترونية و التي تنتهي برقمنة الملف، يتم تشفير الملف و إرساله عبر شبكة خاصة بوزارة الداخلية و الجماعات المحلية إلى المركز الوطني لإنتاج الوثائق البيومترية و الإلكترونية، و بالموازاة مع ذلك يتم إرسال وثيقة التحقيق إلى مصالح الأمن².

3- التسجيل الإلكتروني للحج: شرعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في عملية التسجيل الإلكتروني للحج سنة 2016 وذلك عبر كافة بلديات الوطن وساهم هذا الانجاز، في تخفيف العبء على المواطنين في التنقل واستخراج الوثائق والانتظار لدى شباك البلدية³.

4- مشروع البطاقة الرمادية و رخصة السياقة الإلكترونيتين: يتم دراسة استحداث بطاقة رمادية الكترونية للمركبات واستحداث رخصة السياقة البيومترية⁴.

يعد استغلال تقنية الاتصالات والمعلومات في البلدية ، من خلال البلدية الإلكترونية، نمطا متطورا وجديدا في الإدارة يسمح بتقديم الخدمات البلدية المؤثرة على حياة المواطن اليومية بطرق أكثر كفاءة وفعالية، خاصة أن خدمات الحالة المدنية تنظم التواجد القانوني للفرد داخل الأسرة والمجتمع، وتعتمد على أهم

¹ وسيلة واعر، دور الحكومة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات الحكومية -حالة وزارة الداخلية و الجماعات المحلية-الجزائر.ص 17

² نفس المرجع السابق.ص 17

³الياس شاهد،الحاج عرابية، عبد النعيم دفرور،مرجع سابق ص 134

⁴نفس،المرجع السابق ص 134

الأحداث المميزة لحياته منذ الولادة إلى الوفاة، وهو ما يجعله بحاجة إليها طيلة حياته. لذا فإن تمكنه من الحصول على هذه الخدمات عن طريق الخدمات المتصلة بالبلديات على شبكة الإنترنت يغنيه عن مشاق التنقل، ويدعم مناخ الثقة والأمان في خدمات الإدارة الإلكترونية وبالسرية المطلوبة، ويمكنه من المساهمة في إدخال المعلومات الخاصة به إلى قاعدة البيانات عبر شبكة الاتصال عن بعد، مما يسمح له من متابعة عملية التحقق من المعلومات وإصدار الوثائق عبر الموقع. كما أنه على صعيد العمل الإداري يمكن موظفي الإدارة من القيام بمهامهم بكل شفافية وبسر¹.

وفي إطار تنظيم كيان الإدارات العمومية وتسيير العلاقات فيما بينها، فالعديد من البيانات والمعطيات والمراسلات يتم تبادلها بين هيئات الدولة وأجهزتها يوميا، وبإمكان استعمال تقنيات الرقمنة في الإدارة تقليص استخدام الأوراق والوثائق التقليدية، والقضاء على الروتين الإداري، وتخفيض تكلفة تنفيذ المعاملات، وانجازها في وقت قياسي، باستعمال البريد الإلكتروني وتقنيات الإنترنت، لتحسين إنتاجية العمل الإداري وتوظيف قدرات الشبكات التي يتشكل منها بنية الإدارة الإلكترونية، لضمان تحقيق أعلى مستوى من كفاءة وفعالية العمل الإداري، لتعزيز العلاقات الرسمية البينية داخل هياكل ومؤسسات ومرافق الدولة.

كما أنه في إطار علاقة الإدارة بالأعمال، إذ ترتبط الإدارة بعلاقات متعددة مع قطاع الأعمال لما لها من أدوار ووظائف في مجال إعداد الخطط وتوجيه الاستثمار، ودعم القطاعات الاقتصادية وتنظيمها وتحفيزها وحمايتها، ومراقبة عمليات الاستيراد والتصدير وتسهيلها، ومراقبة خدمات المؤسسات والشركات الخاصة في مجال التصريح بالعمال، والفوترة والتهرب الضريبي، وكذا تبسيط إجراءات الحصول على التراخيص وعقود الامتياز والتحكم الجيد في عمليات المناقصات والمزايدات، ومن شأن العمل بتكنولوجيات الإدارة المحلية الرقمية أن يساعد على استيعاب كل تلك الأدوار لتعزيز الشراكة مع مؤسسات وشركات القطاع الخاص بكل مرونة وشفافية، خاصة عبر النشر الإلكتروني للإعلانات والتشريعات والقوانين لتحقيق أفضل مستويات النجاح، وتنمية قدراتها على الإنتاج وتطويره².

ولقد تميزت سنة (2015) بقيام الحكومة بمجموعة من التدابير، تمثلت خصوصا في تخفيض أجال منح جواز السفر البيومتري وبطاقة التعريف الوطنية إلى جانب إصدار مرسوم تنفيذي يتضمن إعفاء المواطن

¹فتيحة فرطاس، مرجع سابق، ص 318

²نفس المرجع السابق، ص 319

من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية، قصد التخفيف من حجم الملفات والإجراءات الإدارية. وألزم هذا المرسوم الولايات والدوائر والبلديات والوزارات والإدارات العمومية التابعة لها بعدم الاشتراط مستقبلاً من المواطن تقديم وثائق الحالة المدنية مثل مستخرجات من عقود الميلاد والزواج والوفاة، وذلك بعد ربطها المباشر بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية التابع لوزارة الداخلية والجماعات المحلية، واستفادت في مرحلة أولى من هذا الربط كل من وزارات التعليم العالي والتربية الوطنية والتكوين المهني.

ولتفادي عناء التنقل إلى المقرات الإدارية بالنسبة للمرضى والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة استحدثت وزارة الداخلية والجماعات المحلية لأول مرة فرق تقنية مجهزة بحقائب بيومترية متنقلة، لتمكين هذه الفئات من القيام بإجراءات استخراج مختلف الوثائق الإدارية كأخذ البصمات والتوقيع الإلكتروني وكذا الصورة الرقمية من مقرات سكنهم¹.

المطلب الثاني: الخدمات الإلكترونية في الإدارة المحلية بالأردن

تحاول الحكومة الأردنية مسايرة التقدم و التطور التكنولوجي في مجال المعلومات و الاتصال، باستخدام التقنية الرقمية في تقديم الخدمات العمومية على المستوى المحلي، و للوقوف عند بعض الخدمات الإلكترونية المقدمة من طرف الإدارة المحلية في الأردن ، نحاول التعرض إلى مشروع البطاقة الذكية الأردنية، ثم نستعرض بعض الخدمات المقدمة من طرف أمانة عمان الكبرى.

أولاً :مشروع البطاقة الذكية الأردنية:

تعتبر وزارة الداخلية هي الجهة المعنية فيما يخص تقديم الخدمات الإلكترونية المتعلقة بالحالة المدنية للمواطن الأردني، من خلال دائرة الأحوال المدنية التابعة لها ،و الموجودة على مستوى كل محافظة².

¹فتيحة فرطاس،مرجع سابق، ص 319

²أحمد حسن محمد العزام، الحكومة الإلكترونية في الأردن، إمكانيات التطبيق ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير،جامعة

اليرموك،2001،ص 65

البطاقة الذكية الأردنية هو مشروع وطني بالتعاون ما بين وزارة الداخلية، دائرة الأحوال المدنية والجوازات ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، يهدف إلى تحديث البطاقة الشخصية للمواطن الأردني و إصدار البطاقة الذكية بمواصفات عالية وعلامات أمنية يصعب تزويرها، حيث أنها بطاقة عليها شريحة إلكترونية محمية بمفاتيح مشفرة تماماً، حسب آخر المواصفات العالمية وبسعة تخزينية مقدارها 144 كيلو بايت، حيث تحوي المعلومات الأساسية و سيتم العمل على توفير تطبيقات متعددة يمكن إضافتها في المستقبل القريب بحيث تخدم المواطن مثل التأمين الصحي، الضمان الاجتماعي، المعونات الوطنية، وغيرها المزيد مما سيوفر على الحكومة وتحسن نوعية وجودة الخدمات الإلكترونية المقدمة¹.

فوائد بطاقة الأحوال المدنية الذكية

- حماية أعلى للمعلومات للحد من التزوير وبالتالي إمكانية مطابقة الهويات مع حاملها بسهولة.
- إمكانية توفير سعة عالية للمعلومات اللازم توافرها مثل البصمة والتوقيع الإلكتروني والتطبيقات المتعددة.
- توفير الوقت والمال على الحكومة ورفع الجودة في تقديم الخدمات مثل الانتخاب والتأمين الصحي والدعم الحكومي وغيرها من الخدمات الحكومية.
- مصداقية وشفافية عالية فيما يخص المعلومات القابلة للتعديل وإمكانية حامل البطاقة من متابعة التعديلات الحاصلة عليها.
- مواكبة التطور المستمر والسريع للتكنولوجيا في سبيل تحسين الخدمة.

وباشرت دائرة الأحوال المدنية والجوازات بتسليم وصرف البطاقة الذكية للمواطنين منذ نهاية شهر حزيران 2016 ، و تم أيضا بعد ذلك الشروع في المرحلة الثانية من تنفيذ بطاقة الأحوال المدنية الذكية التي تتضمن تفعيل استخدام البطاقة للحصول على خدمات إلكترونية كما تتضمن إضافة تطبيقات على الشريحة الإلكترونية التي تحتويها البطاقة.

وتتضمن بطاقة الأحوال المدنية الذكية عددا من الخصائص الأساسية تشمل: المعلومات الظاهرة على البطاقة وهي البيانات الأساسية للمواطن والصورة، والمعلومات المخزنة داخل الشريحة الإلكترونية و بصمة الإبهامين والتوقيع الإلكتروني والعنوان المصرح به².

¹ <https://jordan.gov.jo> vu le 15/05/2018

² جريدة الغد الأردني يوم 2016/10/02

ثانيا : الخدمات الالكترونية بأمانة عمان الكبرى

1-التعريف بأمانة عمان الكبرى

تعتبر الأمانة هي الجهة المسؤولة عن تقديم الخدمات العامة للمواطنين في العاصمة عمان في مجالات مختلفة، منها الترخيص والترقيم وبناء الجسور والنظافة وأيضا في مجالات الثقافة والسياحة وبرامج الأطفال وغيرها، وهي مؤسسة أهلية ذات استقلال مالي وإداري وتمارس الوظائف والسلطات والصلاحيات والمهام والأعمال والأنشطة المنصوص عليها في قانون البلديات الأردني رقم 13 لعام 2011 وتعديلاته.

أنشأ أول مجلس بلدية في عمان 1909 وكان عدد سكانها 2000 نسمة وفي عام 1950 ونتيجة لزيادة توسع المدينة في أعقاب حرب 1948 تحولت بلدية عمان إلى أمانة العاصمة، وفي عام 1987 ونتيجة للتوسع المضطرد لمساحة المدينة وازدياد عدد سكانها وإجراء تخطيط شامل للمدينة ومحيطها، تم إعلان إنشاء أمانة عمان الكبرى خلفا لأمانة العاصمة، وتبلغ مساحة العاصمة عمان حوالي (1688 كم²) وبلغ عدد سكانها في عام 2007 ما يقارب 2 مليون ونصف المليون نسمة حيث يعين أمين عام الامانة بقرار من مجلس الوزراء وتمارس أمانة عمان صلاحياتها من خلال مجلس الأمانة الذي يرأسه الأمين العام¹.

حيث قسم مجلس الوزراء أمانة عمان إلى دوائر انتخابية يحددها، ويحدد عدد الأعضاء الذين ينتخبون من كل دائرة منها، ويعين ثلث الأعضاء على أن ينتخب ثلثي أعضاء المجلس انتخابا مباشرا وفقا لنص المادة (3/ب/3) من قانون البلديات الأردني رقم 13 لعام 2011 وتعديلاته، وترتبط الأمانة ارتباطا مباشرا برئيس الوزراء².

ونظرا للمساحة الجغرافية الواسعة والطبيعة الطبوغرافية للمدينة والعدد الكبير المتنامي للسكان فقد قسمت أمانة عمان الكبرى إلى اثنتان وعشرون منطقة إدارية تقدم كافة الخدمات البلدية التي نص عليها قانون البلديات وتعديلاته³.

¹ ويكيبيديا <http://www.wikipedia>

² قانون البلديات الأردني رقم 13 لعام 2011 م، وتعديلاته

³ www.Ammancity.com vu le 13-11-2017

2- تحول الأمانة إلى تقديم خدماتها إلكترونيا

بدأت أمانة عمان كغيرها من المؤسسات الحكومية التي تناولت هذا المشروع والعمل به، تحت مظلة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بتجربة الحكومة الالكترونية عام 2003 م حيث باشرت بالتحول إلى استخدام التكنولوجيا المعلوماتية وأتمتة العمليات بهدف تقديم الخدمات للمواطنين إلكترونيا، وذلك من خلال خدمات الاستعلام وخدمة الرسائل القصيرة (SMS) بالتعاون مع شركات الاتصال الخلوية أيضا خدمة الرد الآلي بهدف تمكين المواطنين من الاستعلام عن مخالفات السير وضريبة المسققات، وتحصيل معلومات عن المخالفات ورخص المهن، وخدمات أخرى تحظى باهتمام المواطنين، مما يسهم ذلك باختصار الوقت والجهد وتحقيق رضا متلقي الخدمة¹.

وفي عام 2006 م انضمت أمانة عمان بالعمل الموحد في الخدمات الالكترونية بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث قامت الوزارة بتسهيل عمل الأمانة إلكترونيا، وذلك من خلال تزويدها ببعض البرامج الالكترونية حيث نتج عن ذلك الموقع الرسمي لأمانة عمان الكبرى.

و يعتبر الموقع الالكتروني لأمانة عمان من المواقع الحكومية الأكثر تداولاً بين المواطنين في محافظة العاصمة وذلك لحاجتهم إليه، والذي يحتوي على الخدمات التي تهتم المواطنين ومن هذه الخدمات الالكترونية كما هو مبين بالصفحة الرئيسية للأمانة²:

- محتويات البوابة:
- مخالفات السير بالتفصيل.
- التعاميم على المركبات.
- الاستعلام عن حالة معاملة.
- معلومات رخص المهن.

¹www.Ammancity.com. vu le 15-11-2017

² نفس المرجع السابق ص01

- تحقيقات أراضي غيرها من الخدمات الالكترونية التي يستطيع المواطن طالب الاستعلام عن ما يريده من تفاصيل خدمة من خلال الدخول إلى الموقع الالكتروني وعمل حساب الكتروني باسم المستخدم وكلمة سر، حيث يمكنه ذلك من الوصول إلى ما يريده من خدمات بكل يسر وسهولة¹.

ومن خلال الزيارة الميدانية إلى أمانة عمان والالتقاء بأمين عام أمانة عمان و بعض المسؤولين تبين لنا بان أمانة عمان تجاري مؤسسات الدولة بالتقدم في مشروع الحكومة الالكترونية.و من بين الخدمات المقدمة من قبل الأمانة ما يلي²:

أولاً: إصدار رخص المهن:

أصدرت أمانة عمان برنامج إصدار وتجديد رخص المهن والصحة الكترونيا في نهاية عام 2001م من خلال موقعها الالكتروني أو موقع الحكومة الالكترونية ليبدأ استخدامه مطلع عام 2016 م بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ممثلة برنامج الحكومة الالكترونية ،والمديرية العامة للدفاع المدني، ووزارة الصناعة والتجارة ،وغرفة تجارة عمان ،وغرفة صناعة عمان ومراقب الشركات.

وتكمن أهمية هذا المشروع بأنه يمس عدد كبير من الشركات المحلية والمستثمرة ورجال الأعمال، حيث سيتمكن متلقي الخدمة من الحصول على إصدار رخصة المهن وتجديدها بطريقة الكترونية دون الحاجة إلى زيارة الدوائر الحكومي .

ويتوجب على المواطن المتقدم لطلب إصدار أو تجديد رخصة مهن أن يكون لديه إسم مستخدم وكلمة مرور كوسيلة إيصال والدخول على النظام ،حيث يتطلب حضور صاحب العلاقة إلى مكتب الإرشاد في مناطق الأمانة لتعبئة النموذج الخاص بإعطاء الصلاحية لمرة واحدة ،ويتم إرسال إسم المستخدم الخاص به ،وكلمة السر عبر بريده الالكتروني أو عن طريق الرسائل القصيرة. ومن ثم يستطيع المواطن الدخول إلى موقع بوابة الحكومة الالكترونية أو موقع الأمانة للاستفادة من الخدمة الالكترونية، وذلك من خلال تعبئة الطلب الكترونيا وتقديمه عبر بوابة الدفع للحكومة الالكترونية والتي توفر قنوات دفع متعددة (دفع نقدي، تحويل من حساب إلى حساب، بطاقات الائتمان Visa, master card, american) express وذلك دون أي رسوم إضافية.

¹www.Ammancity.com

² مقابلة شخصية مع مسؤول المعلوماتية في أمانة عمان، تمت المقابلة في مارس 2017

ويهدف هذا البرنامج لتنفيذ التوجيهات الملكية بتكامل العمل بين المؤسسات الحكومية من خلال تطوير الخدمات الالكترونية، بحيث تمثل هذه الخدمة قفزة نوعية في تطبيقات الحكومة الالكترونية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يوفر هذا البرنامج الجهد والوقت على متلقي الخدمة بكل يسر وسهولة وأيضاً تخفيف ضغط العمل على مكاتب خدمة الجمهور في مناطق الأمانة.

ثانياً: الأمانة توفر تطبيق خاص بها على نظام الأندرويد (خدمة الهاتف الذكي)

سعت أمانة عمان إلى تسهيل تقديم خدماتها الالكترونية بما يتناسب مع التطور التكنولوجي السريع ووسائل الاتصال الحديثة من خلال الهواتف الخلوية الذكية التي تحتوي على نظام الأندرويد بهدف تسريع الوصول إلى الخدمة الإلكترونية المراد الحصول عليها من قبل المتلقي وذلك بإيجاد تطبيق الكتروني يحتوي على خدماتها الالكترونية على هذه الأجهزة الحديثة.

من بين الخدمات المقدمة بواسطة هذا التطبيق ، تقديم انشغال أو شكوى إلى إدارة عمان، مع إمكانية إرسال صور أو فيديو ،على أن يتم الجواب في زمن قياسي ، كما يمكن للإدارة المحلية تنظيم صبر آراء المواطنين فيما يخص جودة الخدمات العمومية ، كنظافة الأحياء مثلاً¹.

وتهدف هذه الخطوة لزيادة قنوات الاتصال مع المواطنين ومستخدمي الخدمات الإلكترونية ولرفع مستوى خدمات العمل البلدي كما ونوعاً وتقديمها الكترونياً الأمر الذي يساهم في توفير الوقت والجهد على المواطن فضلاً عن الوصول إلى نموذج بلدي الكتروني فعال يقدم خدماته بكفاءة ودقة وسرعة.

المطلب الثالث: الخدمات الإلكترونية في المؤسسات العمومية المحلية في الجزائر و الأردن

أولاً-الخدمات الالكترونية بقطاع العدالة في الجزائر و في الأردن

شملت عملية الرقمنة قطاع العدالة في الجزائر، حيث أصبح بإمكان المواطن استخراج صحيفة السوابق العدلية رقم (3)، وشهادة الجنسية عبر الإنترنت. واستفاد من هذه الخدمات التي جعلت من الجزائر في ريادة الدول الإفريقية والعربية في مجال استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في العدالة، أيضاً أفراد الجالية الجزائرية المقيمين بالخارج من خلال تمكينهم من سحب صحيفة السوابق العدلية

¹ مقابلة شخصية مع مسؤول المعلوماتية في أمانة عمان الكبرى

(القسيمة 3) وشهادة الجنسية الجزائرية من الممثلات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية بالخارج، تنفيذاً لاتفاقية موقعة بين وزارتي العدل والنؤون الخارجية¹.

و في الأردن أطلقت وزارة العدل وبالتعاون والتنسيق مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ممثلة ببرنامج الحكومة الإلكترونية ومديرية الأمن العام نظام إصدار شهادة عدم الحكومية إلكترونياً بتاريخ 2010/10/26، والتي تعتبر واحده من الخدمات المهمة التي تقدمها المحاكم للمواطنين سواء أردنيين كانوا أم غير أردنيين².

و يمكن المشروع في مراحل لاحقة من تقديم الطلب والدفع بشكل إلكتروني من خلال الموقع الرسمي لوزارة العدل وبوابة الحكومة الإلكترونية الأردنية (Jordan.gov.jo) أو عن طريق الهاتف عبر مركز الاتصال الوطني (06 5008080).

كما يمكن من الربط اللازم بين الجهات المعنية بالخدمة وهي وزارة العدل. مديرية الأمن العام (إدارة المعلومات الجنائية والمختبرات) ودائرة الأحوال المدنية والجوازات، لتبادل المعلومات المطلوبة لتنفيذ الخدمة بسرعة وسهولة. ويتم تداول المعاملة بين الأقسام المختلفة بشكل إلكتروني دون حاجة المواطن لمراجعة الأقسام المختلفة لمتابعة المعاملة، بالإضافة إلى أن الخدمة ستقدم بشكل آمن من خلال شبكة الإنترنت حيث يتوجب على المواطن إنشاء اسم مستخدم وكلمة سر لاستعمالها خلال عملية الحصول على شهادة عدم الحكومية³.

ومن أهم المزايا للنظام الجديد توفير قنوات جديدة أمام متلقي الخدمة للحصول على شهادة عدم الحكومية، والاعتماد على التراسل الإلكتروني بين الجهات المختلفة، ما سيوفر آليات متابعة وإدارة الطلبات المقدمة، والعمل على إعلام المواطن بكافة المعلومات الإرشادية عن طريق خدمة الرسائل القصيرة أو خيار الإعلام عن طريق البريد الإلكتروني في حال تقديم الطلب إلكترونياً، وكميزة هامة للنظام، فإنه يوفر خيار الدفع الإلكتروني عن طريق الربط مع بوابة الدفع الإلكترونية، مما يمكن طالب الخدمة -الذي يستخدم نظام الخدمة الإلكتروني - من دفع رسوم إصدار شهادة عدم محكومية بحسب

¹قتيحة فرطاس، مرجع سابق، ص 320

²<http://www.moict.gov.jo> .vu le 15-04-2017

³نعيم إبراهيم الظاهر ، مرجع سابق، ص 152

القنوات والآليات التي ستوفرها بوابة الدفع الإلكترونية¹. (دفع نقدي تحويل من حساب لحساب بطاقات الائتمان (Visa, Master Carte, American Express)

ثانيا الخدمات الالكترونية في قطاع الضمان الاجتماعي بالجزائر و الأردن:

في إطار عصرنة الإدارة و تبسيط إجراءات الخدمة ، شرعت وزارة الضمان الاجتماعي في استعمال نظام البطاقة الالكترونية حيث بدأ العمل ببطاقة الشفاء الإلكترونية سنة 2007 و اقتصرت في البداية على بعض الولايات كتجربة أولى ، و قد مست فئات معينة كالمقاعد و الأشخاص الذين يعانون من الأمراض المزمنة ، ليتم تعميمها بعد ذلك بهدف توفير نظام الدفع من قبل الغير للأدوية لفائدة جميع المؤمنين اجتماعيا ، حيث أصبح بالإمكان تقديم بطاقة الشفاء مرفوقة بوصفة طبية للاستفادة من نظام الدفع من قبل الغير للحصول على الأدوية لهم شخصا أو لذوي الحقوق ، و ذلك على مستوى أي صيدلية متعاقدة مع الضمان الاجتماعي .² و تكمن أهمية بطاقة الشفاء في :

- تشخص و تحدّد هوية ذوي الحقوق .
- الحصول على الحقوق للمؤمن اجتماعيا و ذوي الحقوق من الخدمات التي يقوم بها الضمان الاجتماعي.
- الحصول بسرعة على تعويضات تلك الخدمات ، بدون أن يكون مضطرا لتقديم طلب مكتوب أو ملء استمارة أو تقديم ورقة علاج .
- الاستفادة من نظام الدفع دون الحاجة إلى تقديم دفتره.³

¹نعيم ابراهيم الظاهر ، مرجع سابق، ص 152

² انطلاق توسيع بطاقة الشفاء ، "جريدة الخبر اليومي "، يوم : 2013/02/02 متاح في <http://www.elkhabar.com>: تاريخ الاطلاع 2018-06-05 .

³بوابة المواطن ، "حول بطاقة الشفاء " <http://www.elmouwatin.dz/?lang=fr>: تاريخ الاطلاع: 2018-06-05 .

و تحاول وزارة الضمان الإجتماعي توسيع استعمال بطاقة الشفاء ، و التي كانت تستعمل على مستوى ولاية انتساب المؤمن اجتماعيا ليتم توسيعها على المستوى الوطني ، بحيث تمكن صاحبها من استعمالها في أي ولاية أخرى.¹

وفي الأردن تعرض المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، مجموعة من الخدمات الالكترونية ،التي تشمل ثلاث خدمات²:

1-خدمة التسجيل في الاشتراك الاختياري لأول مرة وللمشمولين سابقا: حيث توفر هذه الخدمة قناة إلكترونية للمواطنين للاشتراك الكترونيا في خدمة الانتساب الاختياري والاستفادة من المنافع التأمينية التي يوفرها الضمان الاجتماعي، حيث تشمل ثلاث فئات هي الأردني الذي لا يعمل وغير المشمول بالضمان الاجتماعي، والأردني الذي يعمل خارج المملكة، وريبات المنازل .

و يمكن الحصول على الخدمة من خلال قيام المستخدم بالدخول إلى موقع الضمان الاجتماعي www.SSC.gov.jo و التسجيل كمستخدم في الموقع، ثم يقوم المشتركون لأول مرة بالانتقال إلى صفحة الخدمات الإلكترونية واختيار خدمة "طلب اشتراك اختياري لأول مرة من ضمن القائمة. فيما يقوم المشمولون/ مشتركون سابقا باختيار تسجيل مستخدم والتسجيل في الموقع، ثم الدخول إلى الحساب الخاص والذهاب إلى صفحة الخدمات الإلكترونية واختيار "طلب انتساب بصفة اختيارية" من القائمة.

2- خدمة الاستعلام والدفع الإلكتروني للأفراد: حيث توفر هذه الخدمة قناة إلكترونية للمواطنين للاستعلام عن الدفعات المستحقة للاشتراك الاختياري ودفعها إلكترونيا.

3- خدمة الاستعلام والدفع الإلكتروني للشركات: وتوفر هذه الخدمة قناة إلكترونية للمواطنين للمؤسسات الخاضعة للضمان للاستفسار عن الدفعات المستحقة ودفعها إلكترونيا.

¹ انطلاق توسيع بطاقة الشفاء ، "جريدة الخبر اليومي "، يوم :2013/02/02 متاح في :<http://www.elkhabar.com> ، تاريخ الاطلاع : 2018-06-05 .

² جريدة الغد الاردني، 27 ديسمبر 2017 متاح في الموقع <https://alghad.com> / تاريخ الاطلاع 2018/06/05

ويتم الحصول على هذه الخدمة من خلال قيام المؤسسة بإرسال كتاب تعهد، لتسمية ضابط ارتباط (مفوض) من طرفها لتقوم المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بتسجيل المؤسسة بالخدمات الإلكترونية ، حيث سيتم إرسال بريد إلكتروني آليا يتضمن رابط تفعيل الحساب على البريد الإلكتروني المعتمد للمؤسسة، فيما يقوم المستخدم(المفوض) بتفعيل حسابه من خلال الرابط المرسل إلى بريده الإلكتروني وتحديد كلمة السر الخاصة به .ومن ثم يقوم ضابط الارتباط (المفوض) بالدخول إلى موقع الضمان الاجتماعي www.ssc.gov.jo ، ثم الانتقال إلى صفحة الخدمات الإلكترونية واختيار الاستعلام عن ودفع الاشتراكات الشهرية.

ثالثا-خدمات الحكومة الالكترونية بقطاع البريد في الجزائر و الأردن

يقدم قطاع البريد و المواصلات العديد من الخدمات عن بعد للمستخدمين منها ، و على الرغم من الصعوبات المطروحة فانه يسعى إلى تطويرها .

و من بين أبرز هذه الخدمات ¹ :

1-صك الحساب البريدي الجاري

2- الحوالة البطاقية لتزويد الحسابات البريدية الجارية: و تستخدم لدفع المال في الحسابات البريدية الجارية ،وهذه الخدمة متوفرة في كل مكاتب البريد الجزائري المرتبطة بالشبكة

3-السحب الآلي للأموال : باستعمال بطاقة السحب عن طريق الصراف الآلي و تستعمل في الشبايك بالمكاتب و هي محمية برقم سري و تعمل على كل أجهزة الصراف الآلي في الجزائر ، إلا أن سقف السحب اليومي لا يجب أن يتعدى 20000 د ج أسبوعيا و لا يجب أن يتعدى 20000 د ج في كل عملية و عمولة كل عملية 30 دج

4- الحساب الجاري عن بعد :

1-4 خدمة 1530

¹ الموسوعة الاقتصادية و علوم التسيير والتجارة،"جميع الخدمات التي يقدمها بريد الجزائر" - متاح في :

<http://iqtissad.blogspot.com/2013/02/algerie-poste.html> تاريخ الاطلاع : 2018-06-05

- الاطلاع على الرصيد عبر مكالمة هاتفية للرقم 0731 من هاتف ثابت أو موبيليس
- طلب دفتر الصكوك عبر مكالمة هاتفية للرقم 0731 من هاتف ثابت أو موبيليس

2-4 خدمة - eccp

- الاطلاع على الرصيد عبر الانترنت
- طلب دفتر الصكوك عبر الانترنت
- كشف العمليات المالية لفترة معينة

3-4 خدمة رصيدي - RACIDI :

الاطلاع على رصيد الحساب الجاري عبر رسالة قصيرة SMS من موبيليس بإرسال رقم الحساب بدون مفتاح يليه مسافة ثم الرقم السري الخاص بالاطلاع إلى الرقم 113 لتسلم كشف الرصيد في رسالة قصيرة مقابل اقتطاع 21 دج من طرف موبيليس و 01 دج من طرف البريد الجزائري مقابل الخدمة¹.

5-الحوالة الإلكترونية لتحويل الأموال:تستخدم لدفع المال شخص اخر ليس لديه حساب

أما في الأردن توفر مؤسسة بريد الأردن عدد من الخدمات الالكترونية، من أهمها²:

-خدمة تطبيق البريد الأردني :خدمات متنوعة وجديدة يقدمها تطبيق البريد الأردني، و هو تطبيق ثري بالخدمات يغني المواطن عن الذهاب لمكتب البريد و بذلك تقادي الطوابير الطويلة. هذا التطبيق يسمح لكل مشترك صندوق البريد الأردني بالحصول على إشعار عند استلام بريد جديد وصورة خارجية للبريد المستلم.

-خدمة إي فواتيركم: يتم تقديم خدمة إي فواتيركم للعميل من خلال المكاتب البريدية المنتشرة في المملكة عن طريق نظام إي فواتيركم المحوسب بالتعاون مع البنك المركزي ، ويتم من خلال هذا النظام الذي يحدد القطاع والشركات المعنية بالخدمة ونوع الخدمة ورقم اشتراك العميل، دفع الفواتير والأقساط والمخالفات وشحن الخطوط وغيرها من خدمات شركات الإتصالات.

¹الموسوعة الاقتصادية و علوم التسيير والتجارة،"جميع الخدمات التي يقدمها بريد الجزائر"، مرجع سابق.

² <https://jordanpost.com.jo> vu le 05/06/2018

-خدمة التعقب والمتابعة للبعثات: تتم عملية تتبع وصول البعثات إلكترونياً، لكل من البريد السريع والبريد المسجل والطرود البريدية .

رابعا-الخدمات الالكترونية في قطاع التعليم بالجزائر و الأردن

انطلاقاً من أهمية تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و دورها في تطوير التعليم و البحث العلمي هناك توجه لتطوير الخدمات المقدمة للأساتذة و الطلبة بالجامعة في الجزائر من خلال الربط بين العديد من الجامعات ، كما تم توظيف شبكة الانترنت في مؤسسات التعليم العالي في العديد من المجالات ، حيث تتوفر العديد من المخابر و مراكز البحث و الجامعات على التغطية الكاملة بالشبكة ، و هذا لمواكبة التطورات التقنية و التكنولوجية الحاصلة .

عملت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي في إطار عصنة الإدارة و مواكبة التغيير الحاصل في بيئة الإدارة العامة، على محاولة الارتقاء بنموذج إداري يتماشى و أهداف منظومة التعليم العالي و البحث العلمي، بالاستفادة من تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في مجال التعليم و البحث العلمي و التكوين، إذ أن هناك توجه واضح للارتقاء بالخدمات المقدمة للطلبة و الأساتذة، من خلال الربط بين العديد من الجامعات، إضافة إلى توفير الشبكة لأساليب جديدة للتكوين¹.

لقد تم الاعتماد على شبكة الانترنت لدى مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي في العديد من المجالات إذ توفر العديد من المخابر، و مراكز البحث، و الجامعات على التغطية الكاملة من طرف الشبكة، و هذا تماشياً مع حاجة القطاع الملحة إلى مواكبة التطور التقني و التكنولوجي.

و بالتالي البحث عن أساليب تطوير هذا القطاع، في ظل بروز مفاهيم، و مداخل جديدة لتحسين نوع خدمات هذا القطاع، و تطوير مردوديته، و هو ما أصبح يعبر عنه بجودة التعليم العالي، فتطبيق الخدمات الالكترونية في الجامعات الجزائرية يرمي بالأساس إلى تحقيق عدد من الأهداف تشمل التطوير النوعي و تحديث كامل طرق التسيير، بما يضمن السرعة العالية في أداء المهام، و يدعم تنمية مختلف الأنشطة المتعلقة بالبحث العلمي، و الانصهار في مجتمع المعلومات، و الاستفادة من الخبرات التي

¹ عشور عبد الكريم ، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر ،

رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة ، 2009 - 2010 ، ص 144

تكونها الجامعة، او تقوم باستقطابها.حيث عملت مختلف الجامعات الجزائرية، إلى جانب المراكز على محاولة تفعيل تقنيات الادارة الالكترونية، و التي يمكن استعراضها من خلال¹:

- التسجيلات الجامعية حيث توفر الجامعة الجزائرية خدمات الكترونية عامة لفائدة الطلبة حاملي شهادة البكالوريا الجدد، و تمنحهم الجامعة فرصة للاستفادة من خدمات التسجيل الأولي عن طريق الإنترنت بملء بطاقة الرغبات في شكل استمارة الكترونية، يتم إتاحتها بمجرد الإعلان عن نتائج البكالوريا عبر مواقع إلكترونية هي :

www.mesers.dz-www.orientation.ini.dz-www.ini.dz

إذ تتم عملية التسجيل الجامعي الأولي وفق المراحل التالية²:

أ/ ملأ و إرسال البطاقة الالكترونية.إذ من خلال هذه الواقع يتمكن الطالب عبر منفذ الانترنت المجاني من المشاركة في الترتيب، حيث يتم إرسال البطاقة الالكترونية للتسجيل المبدئي عبر مواقع الواب المبينة أعلاه، و يتمكن الطالب من الدخول عبر الرمز الشخصي الممنوح له ضمن كشف النقاط، و تعتمد عملية التوجيه على المعالجة المعلوماتية الوطنية لبطاقات الرغبات لحاملي شهادة البكالوريا.

كما يتم التعرف على قائمة الميادين، و الجذوع المشتركة، و الفروع التي يمكن للطلاب الجديد الاستفادة منها و التسجيل ضمنها، و التي يطلع عليها الطلبة من خلال المواقع الالكترونية سابقة الذكر، و يقوم بتحميلها و بطباعتها.

كما يوفر تنبيه البرنامج المعلوماتي في الحين للطلاب الذي يقوم بعملية التسجيل، إذ ما قام بأي خطأ محتمل مثال:يرفض البرنامج المعلوماتي الاختيار الذي لا يتوافق مع علامة البكالوريا، و هو ما يسمح له بتفادي و تجنب خانة معينة من الاستمارة الالكترونية الخاصة بالرغبات، و بالتالي فقدان الحق في أحد الاختيارات، و هذا ما كان موجود أثناء التسجيلات التقليدية.

و بفضل الاستمارة الالكترونية يمنح الطالب إمكانية تصحيح و تعديل لبطاقته مرة ثانية بعد إيداعها، أي تعديل و تصحيح الرغبات مرة ثانية،غير أنه في المرة الثانية تقبل الاستمارة الالكترونية المودعة، و هي

¹ عشور عبدالكريم، المرجع السابق، ص 144

² أنظر :

تمثل الاستمارة النهائية، و التي تحتوي على أسماء الفروع، و رموزها بشكل مرتب حسب رغبات الطالب و نتائجها.

ب/مرحلة الاطلاع على نتائج التوجيه بعد إيداع الاستمارة الالكترونية تخضع الاختيارات إلى نظام المعالجة المعلوماتية الوطنية، و ضمن هذه المعالجة يتم الترتيب و التوجيه حسب الفروع مع الأخذ في الاعتبار نتائج المعالجة الوطنية.

كما تظهر أهمية هذه الأخيرة في كونها توفر عنصر الحياد، و شفافية التعامل أثناء التوجيه، فالتعامل يتم آليا دون تدخل العوامل الأخرى، إذ يتم الاطلاع على نتائج التوجيه الخاص بكل طالب عبر زيادة و تفقد المواقع الالكترونية الخاصة بالتسجيل الجامعي الأولي من خلال شبكة الأنترنت عبر الخط مباشرة

ج/مرحلة تأكيد التسجيل بعد الاطلاع على نتائج التوجيه على المواقع سابقة الذكر، تأتي مرحلة تأكيد التسجيل، و ذلك عن طريق استمارة الكترونية يتم الحصول عليها عبر مواقع التسجيل أنفة الذكر

د/مرحلة الطعون و هي تتزامن مع مرحلة تأكيد التسجيل، حيث يمكن للطالب الذي وجه إلى فرع أو تخصص لا يرغب فيه، أن يقدم طعنا خاصا حول توجيهه، و تتم الطعون كذلك عبر الخط فقط.

و من خلال نموذج التسجيل الأولي عبر الإنترنت الذي تم التطرق إليه، يمكن القول أن ذلك يترجم توجهها فعليا للمنظومة الجامعية لتطبيق الخدمات العامة الالكترونية. الأمر الذي يسمح لها بأن تحقق بعض الامتيازات و الانجازات و التي تشمل:

-القضاء على ظاهرة الطابور في مراكز التسجيل الأولي داخل الجامعات.

-تخفيض التكلفة

-ترشيد استخدام الموارد داخل الجامعات، و الاحتفاظ بها للحاجة الملحة

-السرعة و الدقة في تقديم الخدمات على الخط.

-مواكبة التطور الحاصل في منظومة التعليم العالي كما هو الحال لدى الدول المتطورة، كخطوة أساسية في التحول نحو الجامعات الافتراضية.

إضافة إلى ذلك تتيح مواقع التسجيل الأولي على شبكة الأنترنت خدمات عامة الكترونية-المنحة، الإطعام، النقل-كما تعتمد الجامعة الجزائرية على شبكة الإنترنت لتقديم بعض الخدمات العامة الالكترونية، و هذا ما يتجلى على بوابات الجامعات و المراكز الجامعية، من إتاحة للإعلان عن فتح

المسابقات، و إعلان النتائج عن طريق موقع الجامعة، و هذا كله يرمي إلى التوجه نحو مشروع الجامعة الافتراضية، التي يتم التحضير لها ضمن استراتيجية الجزائر الالكترونية¹.

كما أطلقت مؤسسة إيباد ما يسمى بالمدرسة الرقمية، المخصصة لتلاميذ الثانوي و المتوسط، من خلال وضع برنامج خاص على شبكة الانترنت موجه في بدايته، للمقبلين على امتحانات شهادة البكالوريا أو شهادة التعليم الأساسي، و قد أطلق على هذه المدرسة الافتراضية إسم تريتك، و هي عبارة عن فضاء بيداغوجي افتراضي أو ساحة للتعليم عن بعد، فهي عبارة عن حل شامل و متكامل يسمح لجميع الأطراف الفاعلة في عملية التمدريس في التعليم عن بعد، و الثاني الأكثر أهمية لأنه موجه بالخصوص للتلاميذ و أوليائهم و المؤسسات التربوية على حد سواء و هو تريتك.و حسب مدير برنامج التعليم عن بعد في مؤسسة إيباد أن هذا الفضاء من شأنه أن يسمح بأن تسير المدرسة في ظروف جيدة كما يؤدي إلى تعمق التعليم و التكوين من خلال الدخول في نظام جديد لتوجيه الدروس و الامتحانات للتلاميذ ، تكون إضافية عما يقدم في الأقسام، كما يسمح هذا النظام للأولياء بمتابعة تلميذهم أبناءهم ،فالإدارة و التلاميذ و الأولياء في شبكة واحدة².

و استحدثت مؤسسة إيباد داخل نفس البرنامج تريتك، مدرسة افتراضية تسمح للتلاميذ الذين يتابعون دروسهم في المدرسة الرسمية أو خارجها بالتسجيل فيها و هذا تحضيرا لامتحانات، و تعد المواد التي تدرس في هذه المدرسة الافتراضية متطابقة مع البرنامج الرسمي المسطر من طرف وزارة التربية.و حسب القائمين على المشروع بعد مرور أربع سنوات من انطلاقه ، أن ثمار البرنامج كانت إيجابية بالنظر إلى النتائج التي تحصل عليها التلاميذ، و هذا ما يحفز على تطوير البرنامج و تعميم التجربة على بقية المستويات الأخرى.

و يمكن لأي تلميذ من المتمدرسين في النهائي و الرابعة متوسط، أن يدخل إلى موقع تريتك و يسجل حيث يجد 300 درس بالنسبة للنهائي و 300 درس للمتوسط، إضافة إلى 3000 تمرين مع التصحيح و الشرح، و يستطيع التلميذ أن يتصل بأستاذ المادة على هذا البرنامج ليحصل على شروح ، كما يمكنه الاطلاع على مواضيع امتحانات البكالوريا أو التعليم الأساسي الماضية بالتصحيح. و يمكن للأولياء من

¹ عبد الكريم عاشور، مرجع سابق، ص148

² نبيل عكنوش، مريم بن تازير، التعليم الالكتروني و التعليم عن بعد بالجامعة الجزائرية، مجلة المكتبات و المعلومات،

جامعة منتوري قسنطينة، عدد02، 2010، ص 115

جهتهم الاطلاع عبر الشبكة على كل ما يقوم به الأبناء في المدرسة، توقيت الدروس و الغيابات و حتى مستوى الطفل، و يطلعون على كل النقاط و الملاحظات. كما يستطيع الأستاذ داخل برنامج تريتك من خلال مكتب الأستاذ أن يطلع على قائمة التلاميذ و على دروسه.

و من بين أهداف تريتك، استعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في الوسط التربوي، ضمان الاستعمال الجاد و النافع للانترنت و الإعلام الآلي في الوسط المدرسي، رفع حظوظ النجاح المدرسي، ضمان التواصل الدائم بين المدرسة الأساتذة، المتعلمين و الأولياء، منح فرص أكثر للتلاميذ لاستعمال الإعلام الآلي داخل المؤسسات التربوية¹.

و في التعليم العالي تم إطلاق المشروع الوطني للتعليم عن بعد، قصد تخفيف نقائص التأطير من جهة و أيضا من أجل تحسين نوعية التكوين، تماشيا مع متطلبات ضمان النوعية، حسبما كشفت مصادره من جامعة وهران التي انطلق منها المشروع و يندرج هذا المشروع في إطار إدماج طرائق جديدة و التعليم، حيث يرمي إلى تحقيق أهداف تتوزع على ثلاثة مراحل و هي²:

المرحلة الأولى: يتقدمها مرحلة استعمال التكنولوجيا كالمحاضرات المرئية بصورة أخص لامتناس الأعداد المتزايدة للمتعلّمين، مع تحسين مستوى التعليم و التكوين و سيكون هذا على المدى القصير.

المرحلة الثانية :

يتم فيها اعتماد التكنولوجيات البيداغوجية الحديثة خاصة الواب ، و يقصد به التعلم عبر الخط أو التعلم الالكتروني، و ذلك قصد تحقيق ضمان النوعية على المدى المتوسط.

¹ سلامي سعيداني، دحمار نورالدين، سكي سوسن، التجربة الجزائرية في مجال التعليم الالكتروني و الجامعات الافتراضية . ص 12 virtuelcampusuniv-msila.dz . شوهذ يوم 2018/05/28.

² نبيل عكنوش، مريم بن تازير، التعليم الالكتروني و التعليم عن بعد بالجامعة الجزائرية، مجلة المكتبات و المعلومات، جامعة منتوري قسنطينة، عدد02، 2010، ص 115

المرحلة الثالثة:

فهي مرحلة التكامل، وخلالها يصادق على نظام التعليم عن بعد ويتم نشره عن طريق التعليم-من بعد- بواسطة قناة المعرفة، التي يتعدى مجال استعمالها والاستفادة منها بكثير النطاق الجامعي، حيث تستهدف جمهورا واسعا من المتعلمين من أشخاص يريدون توسيع معارفهم وآخرون يحتاجون لمعلومات متخصصة، وحتى لمرضى من نزلاء المستشفيات والموجودون في فترة النقاهة، وغيرهم من شرائح المجتمع الراغبين في الحصول على مكاسب معرفية أكثر.

ويرتكز التعليم عن بعد حاليا على شبكة منصة للمحاضرات المرئية والتعليم الالكتروني موزعة على غالبية مؤسسات التعليم العالي، والدخول إلى هذه الشبكة ممكن عن طريق الشبكة الوطنية للبحث ARN، حيث ستكون 13 مؤسسة للتعليم العالي موقعا للإرسال والإستقبال في آن واحد، في حين أن 64 مؤسسة أخرى ستكون موقع استقبال، وبهذا سيغطي مشروع التعليم عن بعد مؤسسات التعليم العالي الـ 77 المنتشرة عبر الجزائر، منها جامعات ومراكز جامعية ومدارس عليا، فيما سيكون مركز البحث العلمي والتقني النقطة المركزية للمشروع.

بالإضافة إلى ذلك سيتم بث المحاضرات المرئية من جامعات بن يوسف بن خدة و هواري بومدين في الجزائر العاصمة، وجامعة البليدة وجامعة عنابة، وجامعة ورقلة، وجامعة بجاية، وجامعة باتنة و جامعة منتوري قسنطينة وجامعة سطيف وجامعة الساناية وجامعة تلمسان، إلى جانب مركز تطوير التقنيات المتقدمة ومركز البحث في الإعلام العلمي و التقني. ويواجه التعليم الالكتروني في الجامعة الجزائرية بعض المعوقات نذكرها في¹:

-ضعف الإنترنت، حيث يجب توفر سرعة تدفق عالية، وهذا ما تفتقر إليه الجزائر، حيث أن سرعة التدفق حسب آخر الإحصائيات تعتبر من بين الأضعف في العالم.

-ضعف مواقع الجامعات و عدم تحيينها بشكل دائم وعدم تنظيمها، نظرا لعدم وجود متخصصين في هذا المجال.

¹ سلامي سعيداني، دحمار نورالدين، سكي سوسن، مرجع سابق ص13

- قلة وعي الأستاذ و كذا قلة اهتمامه بهذا النوع من التعليم نظرا لنقص الاهتمام من طرف المسؤولين بهذا النوع من التعليم لكونهم من جيل التعليم التقليدي.

- قلة اهتمام الجامعة بهذا النوع من التعليم، وعدم تفعيله من طرف الدول وذلك بعدم تسخير كل الإمكانيات لهذا النوع من التعليم.

- قلة رغبة الطالب في هذا النوع من التعليم لأنه يرغب في المحاضرات الجاهزة، ويفضل الطريقة التقليدية بحيث أن هذه الأخيرة تتميز بعدم بذل جهد من طرف الطالب الذي يكتفي فقط بالتلقي.

وتقوم وزارة التعليم العالي بتجسيد مشروع الرقمنة، حيث يمكن الجامعة من تقديم خدمات إلكترونية للطلبة والأساتذة وجميع الموظفين. لكن لا يزال المشروع لم يكتمل بعد، وو يعاني من مشاكل عديدة مثل ضعف تدفق الإنترنت على مستوى الجامعات، ومستوى المواقع الإلكترونية فيها.

وفي الأردن، لقد اعتمدت وزارة التربية والتعليم بالتنسيق مع وزارتي التخطيط وتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، سياسة وطنية للتعليم الإلكتروني، من خلال إنشاء شبكات المعرفة الوطنية. حيث ستستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كقاعدة للتحويل إلى نظام التعلم الذي يعتمد على تطوير قدرة التعلم الذاتي و التفكير النقدي بدلا من نظام التعليم التقليدي الذي يعتمد التلقين من قبل المعلم بشكل أساسي، و هذا يتطلب توفير وسائل و أساليب التعلم الإلكتروني لما يزيد عن 2000 مدرسة موزعة على أنحاء المملكة، بحيث يتحول دور المعلم من ملقن إلى منسق و وسيط لمساعدة الطلبة على الوصول إلى المعلومات، و من ثم تحصيل المعرفة دون الحاجة إلى التدخل إلا في الحالات التي يلزم فيها ذلك، و تركز الإستراتيجية على ضرورة نشر المعرفة بين الأردنيين من خلال شبكات المعرفة و من خلال الاستفادة من التقنيات الحديثة¹.

و لضمان سلامة التحويل إلى نظام التعلم الإلكتروني تم تعديل الكثير من القوانين في الأردن و استحداث أخرى لضمان البيئة المشجعة على استخدام تقنيات المعلومات و الاتصالات، و تجدر هنا إلى قانون التعامل الإلكتروني الذي تم اعتماده في عام 2002 بالإضافة إلى ذلك قامت وزارة التربية و التعليم بتعديل تعليمات الترقيات و أنظمة الحوافز لدعم عملية التغيير و إنجاح مشروع التعلم الإلكتروني.

¹ سوسن زهير المهنتي، مرجع سابق، ص 176

و اتجهت الحكومة إلى ربط المدارس و الجامعات و الكليات الأردنية بشبكات ذات مستوى و سرعة عالية ،تستطيع دعم التزايد المستمر من حجم المعلومات المتبادلة على الشبكات على المدى البعيد، إذ اعتمدت الحكومة الأردنية برنامج شبكة الألياف الضوئية الوطني و الذي عمل على إنشاء شبكة الجامعات ذات السرعة العالية الهادفة إلى ربط 8 جامعات حكومية في 9 مواقع.

و إنشاء شبكة المدارس ذات السرعة العالية الهادفة إلى ربط حوالي 3300 مدرسة حكومية إضافة إلى 17 كلية مجتمع و 100 محطة معرفة و 12 مركز تعلم. و تمت الموافقة على المشروع بتاريخ 25 حزيران 2003، حيث أوكلت إنشاء الشبكة و تشغيلها لوزارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات¹.

و تجلت نتائج تلك المبادرات، على سبيل المثال في المستوى الجيد الذي بلغته الجامعة الأردنية في مجال تقديم الخدمات إلكترونية، سواء للموظفين أو للطلبة أو حتى للسفارات و مختلف المؤسسات.

حيث تحتوي البوابة الإلكترونية للجامعة الإلكترونية على خمسة بوابات²:

تقدم بوابة الموظف لموظفي الجامعة الأردنية الخدمات الإدارية والأساسية، مثل الرواتب والمكافآت والإجازات، بالإضافة إلى خدمات مالية أخرى، مثل كشف الرواتب، فضلا عن صناديق الادخار والتوفير والإسكان، حيث يملك كل موظف رقمه السري الخاص به.و تقدم بوابة الطلاب كل ما يلزم الطلاب من معلومات، مثل البريد الإلكتروني، والخدمات، والعلامات، وغيرها.حيث يملك كل طالب رقم سري خاص به.و تقدم بوابة السفارات خدمات استكمال المعلومات للسفارات عن علامات طلابها وسلوكهم بالجامعة، وغيرها.و تقدم بوابة الشركات خدمات الاستفسار عن المعاملات والفواتير للشركات والموردين، وتقدم بوابة الموازنة خدمات الاستفسار عن نفقات الموازنة، و تقدم البوابة الزراعية توضيحات عن منتجات الجامعة الزراعية.

نستطيع القول أن هناك إرادة سياسية موجودة في الجزائر و الأردن للاستفادة من التقنية الرقمية و استغلالها في تقديم الخدمات الإلكترونية على المستوى المحلي لتقريب الإدارة من المواطن و تحسين الخدمة العمومية ، و تجسد ذلك التوجه للبلدين في رقمنة الإدارة المحلية و تقديم الخدمات الإلكترونية في

¹ سوسن زهير المهدي، مرجع سابق، ص 176

² <http://www.ju.edu.jo> vu le 07/06/2018

مختلف القطاعات. إلا أن هناك العديد من المشاكل و العوائق تعيق السير الحسن لتلك الخدمات الإلكترونية المحلية ، نذكر منها:

1-معوقات إدارية :

- هناك مشكل عدم التنسيق و التعاون ما بين مختلف القطاعات .
- هناك نقص من حيث الموارد البشرية المؤهلة التي تمكن من الاستغلال و الانتفاع الجيد من التقنية الرقمية في الإدارة.

2-المعوقات المادية

- يعاني مشروع رقمنة الإدارة المحلية في الجزائر و الأردن من بعض المشاكل، تتعلق بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال، خاصة شبكة الإنترنت و الهاتف :
- عجز مؤسسة اتصالات الجزائر على تلبية كل الطلبات فيما يخص الربط بشبكة الهاتف الثابت.
 - تأخر في استكمال البنية التحتية للاتصالات و تباينها من منطقة لأخرى، و عليه فإن الفارق كبير لسد الفجوة الرقمية مع دول العالم المتقدم في هذا المجال.
 - محدودية انتشار استخدامات الإنترنت في الجزائر و الأردن.

3-معوقات بشرية

- قلة الوعي بأهمية التكنولوجيا في تقديم الخدمات.
- التكلفة الباهظة لاستخدام الإنترنت في الجزائر و الأردن بالنظر لمستوى الفرد المعيشي في البلدين.

4-معوقات تشريعية

تتمثل هذه العقبة في محدودية الجانب التشريعي في الجزائر المتخصص في هذا المجال ، على غرار ما قامت به الأردن، و غياب الإطار القانوني المنظم للمعلومات في الجزائر يؤدي إلى العديد من الإشكاليات المتعلقة بتداول المعلومات و خصوصا الشخصية منها و الجهات المخولة لها هذه الصلاحية.

و من العقوبات الأخرى المرتبطة بالجانب القانوني :

-العزوف عن التعاملات المالية الالكترونية ، و انعدام المصادقية بالنسبة للوثائق التي يتم تبادلها عبر الإنترنت و صعوبة اعتماد التوقيع الإلكتروني في المعاملات الإدارية .

خلاصة الفصل:

تحاول السلطات العمومية في الجزائر و الأردن توفير بيئة تشريعية و بنية تحتية تضمن السير الحسن للخدمات الالكترونية، إلا أنه من الناحية العملية لا تزال التشريعات غير كافية في ذلك المجال، خاصة بالجزائر، و يبقى قطاع تكنولوجيا المعلومات في البلدين في حاجة إلى التطوير و التحسين، لتقديم خدمات إلكترونية ذات جودة .

يركز الخطاب الرسمي في الجزائر و الأردن على ضرورة تجسيد الديمقراطية التشاركية، و إشراك الإدارة المحلية مختلف الفواعل في التسيير المحلي، من خلال مساهمة المواطن مباشرة ، أو من خلال منظمات المجتمع المدني الناشطة، و منح الفرصة لمؤسسات القطاع الخاص لدعم التنمية المحلية، إلا أنه في الواقع لم نصل بعد إلى تكامل الأدوار و التعاون بين مختلف تلك المكونات ، بسبب غياب الأطر القانونية المدعمة لذلك.

و مع بروز الدور المؤثر لوسائل تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الرقابة على الأداء الحكومي و مكافحة الفساد و ممارسة الضغط على الحكومة و التأثير في الرأي العام و صناع القرار السياسي، تظهر حاجة الديمقراطية التشاركية إلى تقنيات الاتصال الحديثة لكي تمكن من التشاور والحوار. و من ثم يتعين استغلال أدوات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات للتفاعل الإيجابي مع قضايا المجتمع.

تعتبر رقمنة الإدارة المحلية في الجزائر و الأردن من أهم آليات تقريب الإدارة من المواطن وتحسين الخدمات العمومية ، حيث سطرت عدة مشاريع لتطوير الإدارة وتكييفها مع التقدم التكنولوجي في البلدين، على غرار رقمنة مصلحة الحالة المدنية وكذلك إصدار جواز السفر و البطاقة الوطنية البيومتريين. لكن تبقى فعالية تلك المشاريع مرتبطة بالبنية التحتية و التشريعية لقطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات . إذ بالرغم من النتائج الجد إيجابية التي أسفرت عنها الخدمات الالكترونية المحلية من حيث الدقة و السرعة و الجودة ، إلا أن مشروع رقمنة الإدارة المحلية في الجزائر و الأردن لم يصل بعد إلى تحقيق أهدافه الرامية إلى تقريب الإدارة من المواطن و تحسين الخدمة العمومية في مختلف القطاعات، و هذا بسبب عدم توفر البنية التحتية الضرورية لذلك ، و يتعلق الأمر بضعف البرامج الرامية إلى تعميم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و عدم تهيئة الشروط القانونية للمشروع، إلى جانب انتشار الأمية و قلة الوعي بأهمية التكنولوجيا الحديثة لدى غالبية المواطنين.

خاتمة

مع التطور الكبير الذي شهده قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في العالم، تحاول الحكومات في الدول المختلفة الاستفادة من التقنية الرقمية في الإدارة بصفة عامة و الإدارة المحلية بصفة خاصة و تحقيق مميزات الحكم الراشد . و باعتبار أن المشاركة في اتخاذ القرار، و تحسين الخدمة العمومية من بين أهم خصائص الحكم الراشد، حاولت هذه الدراسة البحث في مدى مساهمة رقمنة الإدارة المحلية في تجسيد الحكم الراشد من خلال التعرض إلى دور رقمنة الإدارة المحلية في المشاركة في صنع القرار السياسي على المستوى المحلي ، و كذلك دور رقمنة الإدارة المحلية في تحسين الخدمة العمومية.

لقد بينت الدراسة أهمية أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الناحية السياسية خاصة من حيث المشاركة في صناعة القرار السياسي، إذ أصبحت مجالا لتبادل الأفكار والمعلومات بين المواطنين، وفضاء للحوار والنقاش وإثارة المواضيع ذات الاهتمام الشعبي الواسع، بعيدا عن الأطر الرسمية والتقليدية. كما أصبح لهؤلاء المواطنين، باستخدام هذه التكنولوجيا، دور مؤثر في ممارسة الضغط على الحكومة وصناع القرار السياسي. و هنا تبرز الحاجة إلى توظيف تكنولوجيا المعلومات و الاتصال من طرف الإدارة المحلية، للتفاعل الإيجابي مع مخلف قضايا المجتمع و فتح مجال المشاركة في صنع القرار لمختلف الفواعل على المستوى المحلي، و لقد تضمنت الدراسة بعض النماذج من بوابات إلكترونية خاصة بالبلديات، تتيح بعض المعلومات للمواطنين و استشارتهم و أخذ رأيهم بشأن بعض القضايا المحلية. و هذا ما يعزز مشاركة مختلف الفاعلين، خاصة المواطنين في صنع القرار، و من ثم تحقيق الحكم الراشد. و هو ما يثبت صحة الفرضية الأولى. تأسيس الحكم الراشد مرتبط بتوظيف تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات من طرف الإدارة المحلية.

أثبتت الدراسة أهمية رقمنة الإدارة المحلية كآلية لتقريب الإدارة من المواطن وتحسين الخدمات العمومية ، حيث تعرضت بإسهاب لعدة مشاريع لتطوير الإدارة المحلية وتكييفها مع التقدم التكنولوجي في البلدين محل الدراسة ، على غرار استخدام البوابات الإلكترونية على مستوى البلديات في نقل انشغالات المواطنين لصانع القرار ، و توفير بعض المعلومات و استشارة المواطنين و أخذ رأيهم بشأن معالجة بعض القضايا المحلية، و كذلك تحديث و رقمنة مصلحة الحالة المدنية، بالإضافة لعرض مختلف الخدمات الإلكترونية المقدمة من طرف المؤسسات المحلية ،مثل البريد ، العدالة، الضمان الاجتماعي، التربية، التعليم العالي، و كان لذلك، انعكاسات جد إيجابية فيما يخص تحسين الخدمة من حيث الجودة أو السرعة و الدقة و من ثم تحقيق رضا المواطنين، و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية . تأسيس الحكم الراشد مرتبط بتطوير الخدمات الإلكترونية المحلية.

و خلصت الدراسة إلى أن فعالية تلك المشاريع مرتبطة بالأطر التشريعية المناسبة، و بمدى التطور في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال. إذ بالرغم من التحسن الهائل الملحوظ في تقديم الخدمات في بعض المجالات ، إلا أن مشروع رقمنة الإدارة المحلية في الجزائر و الأردن لم يحقق بعد أهدافه الرامية إلى تقريب الإدارة من المواطن و تحسين الخدمة العمومية في بعض القطاعات و هذا بسبب عدم توفر البنية التحتية الضرورية لذلك ، و يتعلق الأمر بضعف البرامج الرامية إلى تعميم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و عدم تهيئة الشروط القانونية للمشروع، إلى جانب انتشار الأمية و قلة الوعي بأهمية التكنولوجيا الحديثة لدى غالبية المواطنين. و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة . تحقيق الحكم الراشد مرتبط بتطوير البنية التحتية و التشريعية لقطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بالدولة.

و في الأخير نستطيع القول أن لرقمنة الإدارة المحلية أهمية بالغة و دور مهم في تحقيق الديمقراطية المحلية، و تمكين مختلف الفاعلين على المستوى المحلي، وخاصة المواطنين من المشاركة الفعالة في صناعة القرار السياسي، و من ثم تجسيد الحكم الراشد.

النتائج و التوصيات: من خلال دراسة موضوع دور رقمنة الإدارة المحلية في تجسيد الحكم الراشد.دراسة مقارنة بين الجزائر و الأردن، توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج، و من خلالها تم تقديم مجموعة من التوصيات.

أولا/النتائج:

- يعزف المواطنون عن الحضور في مداورات المجالس المحلية المنتخبة و المشاركة في مناقشة القضايا و المشاكل، و المساهمة في إيجاد الحلول لها على المستوى المحلي، بسبب فقدان الثقة في ممثليهم المنتخبين ولعدم وجود آليات عملية تحفز عمليات التشارك والمساهمة.
- تقوم أدوات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر و الأردن ، بدور مهم في مجال نقل المعلومات و تبادل الأفكار بين المواطنين، إذ أصبحت فضاء للحوار والنقاش بشأن مختلف القضايا المجتمعية و السياسية، كما أصبح لهؤلاء المواطنين، باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، دور مؤثر في ممارسة الضغط على الحكومة وصناع القرار السياسي.و هنا تبرز الحاجة إلى توظيف تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات من طرف الإدارة المحلية في البلدين، من أجل إتاحة المعلومات الكافية للمواطنين، و استشارتهم بشأن مختلف القضايا المحلية ، و من ثم تمكينهم من المشاركة الفعالة في صنع القرار المحلي.

- تبذل الجزائر و الأردن جهود كبيرة منذ سنوات من أجل توفير البنية التحتية للحكومة الالكترونية، لكن عدم استكمال البرامج الكبرى مثل، تعميم التدفق السريع و توفير الحماية القانونية و الإطار التشريعي التنظيمي، و توفير الإطارات المؤهلة لتنفيذ المشروع، كلها عوامل أدت إلى عدم نجاح مخطط الحكومة الإلكترونية في الجزائر و الأردن في الآجال المحددة له.
- تقدم الإدارة المحلية و العديد من المؤسسات العمومية المحلية في الجزائر و الأردن بعض الخدمات الالكترونية، لكنها تبقى غير كافية في نظر المواطن و قطاع الأعمال.
- يتوقف نجاح مشروع رقمنة الإدارة المحلية و تقديم الخدمات الإلكترونية بتحسين المجتمع المحلي ، و هذا من خلال حملات التوعية و الدعاية، و يلاحظ قصور شديد في هذا المجال بالجزائر خاصة.

ثانيا : التوصيات

- يتعين على المجالس المحلية استعمال أدوات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال المتاحة لتمكين المواطنين من التعبير عن آرائهم ونقل انشغالاتهم والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تخص قضايا الشأن العام، تفاديا للاحتجاجات والإنزلاقات التي تهدد الأمن الاجتماعي.
- يقتضي من الأحزاب السياسية بدورها الحرص على استخدام آليات التواصل التشاركي، والارتقاء بثقافة الإنصات والتفاعل المشترك، و الانفتاح على المجتمع.
- تكثيف الجهود من أجل التغلب من مشكلة الأمية في الجزائر باعتبارها من أكبر التحديات التي تواجه مشروع الحكومة الالكترونية.
- إيجاد الحلول للمشاكل المرتبطة بأمن المعلومات.
- تعميم الإنترنت ذات التدفق السريع لضمان جودة و سرعة الاتصال و تحسين الخدمة الإلكترونية.
- تكثيف حملات التوعية بأهمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، و ما تقدمه من فوائد للأفراد و المؤسسات، و إشراك منظمات المجتمع المدني في هذا المجال.
- ضرورة الاهتمام ببرامج تكوين و تأهيل الموظفين و القادة الإداريين في مجال الرقمنة و دورها في تحسين الخدمة العمومية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

1- باللغة العربية

- 1- ابراهيم نعيم الظاهر ، الطريق نحو الحكومة الالكترونية، الأردن: عالم الكتب الحديث، 2014.
- 2- أحمد أسامة المناعسة، جلال محمد الزعبي، الحكومة الالكترونية بين النظرية و التطبيق، الأردن: دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2013.
- 3- أحمد عمر أبو هاشم الشريف، الادارة الالكترونية مدخل إلى الادارة التعليمية الحديثة، الاردن، دار المناهج للنشر و التوزيع.
- 4- أحمد محمد غنيم، الادارة الالكترونية بين النظرية و التطبيق، دار الادارة للبحوث و التدريب و الاستشارات 2009 .
- 5- آفاق إصلاح النظام البرلماني. الأردن. مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية 2013.
- 6- أمين المشاقبة. النظام السياسي الأردني، عمان: مطابع الدستور التجارية: (2012).
- 7- إيمان عبد المحسن زكي، الحكومة الإلكترونية مدخل إداري متكامل، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009.
- 8- أسامة أحمد المناعسة، جلال محمد الزعبي، الحكومة الإلكترونية بين النظرية و التطبيق، الأردن: دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2013.
- 9- بوحنية قوي ، محمد الطاهر غزيز، دور الجمعيات و المنظمات غير الحكومية في التنمية المستدامة مدخل الإدارة المحلية في كتاب الديمقراطية التشاركية في ظل الاصلاحات السياسية و الإدارية في الدول المغاربية، الأردن: دار الحامد للنشر و التوزيع، 2015، ص 141
- 10- بوشعير سعيد ، النظام السياسي الجزائري ، الجزائر : دار الهدى، 1990 .

- 11- بوضياف عمار ، التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية و التطبيق،الجزائر: جسر للنشر و التوزيع،2010.
- 12- بيتام ديفيد ، البرلمان و الديمقراطية في القرن الواحد والعشرين ،بيروت :الإتحاد البرلماني الدولي ، 2007 .
- 13- الجالودي جميل ، إصلاح الإدارة المحلية في المملكة الأردنية الهاشمية في كتاب الاصلاح و التطوير الإداري في الوطن العربي، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2008، ص 39
- 14- حروش عادل وآخرون، الإدارة الالكترونية، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية،2010
- 15- حروش عادل الفرجي، الادارة الالكترونية، مرتكزات فكرية و متطلبات تأسيس عملية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 2010 .
- 16- حزام خميس والي ،إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، 2003.
- 17- حسين محمد حسين الحسن، الادارة الالكترونية، المفاهيم، الخصائص المتطلبات الرياض: دار الوراق للنشر و التوزيع،2009.
- 18- حمدي القبيلات ، قانون الادارة العامة الالكترونية،عمان: دار وائل للنشر و التوزيع، 2014.
- 19- الحموري محمد ورقة عمل حول التعديلات الدستورية في الأردن، الجامعة الأردنية، عمان، أوراق عمل مؤتمر الدستور الأردني في سنتين عام(2012).
- 20- ديدان ميلود، مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية ،الجزائر:دار بلقيس،2009.
- 21- رأفت رضوان ، التجارة الالكترونية، القاهرة:المنظمة العربية للتنمية الادارية، 1999.
- 22- رايموند كتيل. ترجمة فاضل زكي: العلوم السياسية، الجزء الثاني، بغداد، (1963).
- 23- زهير سوسن المهتدي ، تكنولوجيا الحكومة الالكترونية، الأردن :دار أسامة، 2011.
- 24- شتيوي موسى، تقييم وطني لمشاركة المواطنين و المجتمع المدني في إصلاح القطاع العام في الأردن،الأردن.المركز الأردني للبحوث الاجتماعية.
- 25- شعبان مزهر العاني، ناجي شوقي جواد، الإدارة الإلكترونية، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2014.

- 26- صدام الخمايسة، الحكومة الالكترونية نحو الإصلاح الإداري، اريد : عالم الكتب الحديثة، 2013.
- 27- صغير محمد بعلي ، القانون الإداري، الجزائر ، دار العلوم ،2004.
- 28- صفوان المبيضين ، الحكومة الالكترونية، النماذج و التطبيقات و التجارب الدولية، الأردن: دار اليازوري، 2011.
- 29- طارق سعد ، تكنولوجيا المعلومات و الانتخابات، ملتقى دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في دعم الديمقراطية و حرية التعبير و الرأي المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ماليزيا
- 30- عباس بشير العلق، الخدمات الالكترونية بين النظرية و التطبيق عمان:المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2004.
- 31- عبد المحسن إيمان زكي،الحكومة الإلكترونية مدخل إداري متكامل، المنظمة العربية للتنمية الادارية مصر،2009.
- 32- عبد المنعم هشام عكاشة،الادارة الالكترونية للمرافق العامة،القاهرة ،دار النهضة،2004.
- 33- عبد الوهاب علي ، دور إدارة الموارد البشرية في دعم الحكومة الالكترونية: ورقة عمل مقدمة لمنظمة الأمم المتحدة، صنعاء، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، 2003.
- 34- عبيد هناء ،أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر، في التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام 2004.
- 35- عشي علاء الدين ، شرح قانون البلدية ،الجزائر، دار الهدى،2011.
- 36- عصام عبد الفتاح مطر،الحكومة الالكترونية بين النظرية و التطبيق، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2013.
- 37- عماد أحمد أبو شنب، الحكومة الالكترونية أداة للديمقراطية و التنمية المجتمعية، القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2012.
- 38- عماد أحمد أبو شنب، مشاريع الحكومة الالكترونية بين النظرية و التطبيق،القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2010.

- 39- عمر أحمد أبو هاشم الشريف و آخرون، الإدارة الالكترونية، مدخل إلى الإدارة التعليمية الحديثة الأردن:دار المناهج للنشر و التوزيع، 2013.
- 40- فيصل صدام كوز المحمدي، التصويت الالكتروني و أمن العملية الانتخابية الالكترونية دراسة قانونية لتطوير التجربة الانتخابية العراقية، العراق : جامعة الانبار ،2012.
- 41- فهد بن ناصر العبود، الحكومة الإلكترونية التطبيق العملي للتعاملات الالكترونية الحكومية،الرياض :دار العبيقان للنشر ، 2009 .
- 42- قوي بوحنية ، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية و الإدارية في الدول المغاربية،الأردن:دار الحامد للنشر و التوزيع، 2015.
- 43- لطفي أمل حسن جاب الله، أثر الوسائل الالكترونية على مشروعية تصرفات الادارة القانونية:الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2013.
- 44- محمد أحمد غنيم ، الإدارة الإلكترونية،آفاق الحاضر و تطلعات المستقبل،المنصورة:المكتبة العصرية، 2004.
- 45- محمد أحمد غنيم، الادارة الالكترونية بين النظرية و التطبيق، المنصورة:المكتبة العصرية، 2009.
- 46- محمد حسين الحسين، الإدارة الإلكترونية، الرياض، الوراق للنشر والتوزيع،2009.
- 47- محمد علي الخليل، الادارة المحلية و تطبيقاتها في كل من الاردن و بريطانيا و فرنسا و مصر.عمان.دار الثقافة للنشر و التوزيع.2013.
- 48- محمد كامل المعيني، محمد أحمد أبوزيد، دور وسائل الاعلام الجديد في تفعيل المشاركة المجتمعية في كتاب دور الاعلام و تكنولوجيا المعلومات في دعم الديمقراطية و حرية التعبير، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية.2012
- 49- محمود حسين هتيمي ، العلاقات العامة وشبكات التواصل الاجتماعي، عمان: دار أسامة للنشر،2014.
- 50- مشعان هادي ربيع .تكنولوجيا التعليم المعاصر (الحاسوب و الانترنت) ،عمان ،مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، 2005.
- 51- مصطفى عائشة حسن المنياوي، تخطيط و إدارة المدن الالكترونية في كتاب الادارة الالكترونية مدخل الى المدينة الالكترونية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة ،2011.

- 52- مصطفى يوسف كافي، الإدارة الإلكترونية، دمشق: دار رسلان، 2012 .
- 53- ممدوح خالد ابراهيم، الادارة الالكترونية، الاسكندرية: الدار الجامعية، 2010.
- 54- موسى عمر جعفر القريشي، أثر الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري، لبنان :منشورات الحلبي الحقوقية، 2015.
- 55- ناجي عبد النور ، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، قالمة :مديرية النشر لجامعة قالمة ،2006.
- 56- نبيل عكنوش، مريم بن تازير، التعليم الالكتروني و التعليم عن بعد بالجامعة الجزائرية، مجلة المكتبات و المعلومات، جامعة منتوري قسنطينة، عدد02، 2010.
- 57- هيكس ريتشارد ، الحكومة الالكترونية من البيروقراطية إلى الالكترونية، القاهرة: خلاصات شعاع . العدد 259، أكتوبر، 2003.
- 58- ياسر محمد زكي ، دور التقنية الرقمية في تعظيم مشاركة الجمهور في الإدارة المحلية، في كتاب تخطيط المدينة الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، القاهرة ، 2007.

2- باللغة الأجنبية:

- 1- Bailey,j,**local council e-consultation guide**.a report produced by the darebin ciity,victoria australia
- 2- Ben elKadi Kamel ,**Gouvernement électronique en Algerie** :la langue marche vers le numérique, article publie : au journal ELWATAN .samedi 3 mai 2008.
- 3- Fabrice -Mickaël Ramadan . Mamata Danielvan Lerberghe Et autres, (2005),**From e- Administration to e-democracy**, In the framework of The 06th World wide Forum one- Democracy, Issy - les-Moulineaux, France, Brussels: E European Center of Political Technologies,
- 4- flichy Patrice,**Les enjeux démocratique et administratifs d'Internet**, Regard sur L'actualité, N°327, janvier 2007.
- 5- Goulandriss Vassilis, "**e-democracy – from theory to practice**", In : Dicorate General of Political Affairs, Council of Europe, Reflections on the future of democracy in Europe, Barcelona, 2004.
- 6- Gronlund AKe;**Electronic Government**:Design,Application and Management,New York,Idea Group,2002.
- 7- Guide du nouveau bachelier 2008 Ministère de L'enseignement supérieur et de la recherche scientifique,2008 .

- 8- Jubert Francis, **la e-administration léver de la réforme de l'état**, Paris: DUNOD, 2005.
- 9- Kessouri Mohamed Amine, " **Les Indicateurs de Télécommunication / TIC: Etat des lieux en Algérie**, 11ème Réunion sur les Indicateurs Télécom. / TIC," Mexico (Mexique) – 4 au 6 Décembre 2013 .
- 10- **L'administration électronique: un impératif**, Paris, OCDO, 2004.
- 11- Maaten E. **Towards Remote E-Voting: Estonian Case** Proceedings of the ESF TED Programme together with GI and OCG 7-9 July 2004. Austria.
- 12- Maciel, C., Roque, L, et Garcia, A.C. 2010. **interaction and communication ressources in collaborative e democratic environments: the democratic citizenship community. information polity: the international journal of government and democracy in the information age**, 15(1/2), 2010.
- 13- Malina Anna, " **-Perspectives on citizen democratisation and alienation in the virtual Public Sphere**", in : Barry N. Hague and Brian D. Loader, **Digital Democracy : Discourse and Decision Making In the Information Age**, Routledge, London, 1999.
- 14- Manintosh, A and Whyte, A, **Evaluating how E participation changes local democracy**, e government workshop 06, Brunel University london, 2006.
- 15- Masuku. W. **an exploratory study on the planning and design of a future e-voting system for south Africa**.
- 16- Michael N. Peart and Javier Ramos Diaz, **Comparative Project on Local e-Democracy Initiatives in Europe and North America**, e-Democracy Centre Research Centre on Direct Democracy Faculty of Law University of Geneva, Switzerland, 2007.
- 17- Norris Pipa, **Building Knowledge Societies : The renewal of democratic practices in knowledge societies**, UNESCO World Report, Harvard University, 2004.
- 18- OECD. **Promise and Problems of E-Dimocracy : Challenges of Online Citizen Engagement**, France, Paris, OECD Publication.
- 19- Patil V K. **Secure EVS by using blind signature and cryptography for voters privacy & authentication**. Journal of Signal and Image Processing. Vol 1 .
- 20- Perri E **Governance: Styles of plitical Judgment In the Information Age Polity** London: Antony Rowe 2004 .
- 21- Philippe Moreau de forges, **la gouvernance**, 2^{ème} édition, paris : presses universités de France (PUF) novembre 2006.
- 22- Saebo. rose. et flack, **the shape of e.participation: characterizing an emerging research area**, government information quarterly; 25(3), 2008.

- 23- Sanford et Rose. **characterizing e-participation**. international journal of information management.27.6.2007.
- 24- The world Bank. **Governance and Developement** .The World Bank publication .Washington .DC .1992.
- 25- Truche Pierre, Jean-Paul Faugère, PatriceFlichy, **Administration électronique et protection des données Personnelles**, Paris,BU Paris x nannterre ,2002.
- 26- UNDP .**governance for Sustainable human developement** .A UNDP Policy Document .NYNY. 1997 .
- 27- UNDP. Reconceptualising .**Governance Discussion Paper**. New York : undp .1997.
- 28- Wimmer, M.A 2007 **ontology for an e-participation virtual resource** centre ICEGOV 07 Proceedings of the 1st international conference on theory and practice of electronic overnance.Decembre,2007.Macao,China.

ثانيا : الدوريات

1- باللغة العربية :

- 1- بختي براهيم ،**الإنترنت في الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة ، عدد01، 2002.
- 2- البرج محمد ، **التصويت الالكتروني**، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية ، جامعة زيان عاشور بالجلفة، عدد 23، 2015.
- 3- بلعربي عبد القادر، لعرج مجاهد نسيمه، مغري فاطمة الزهراء ،**تحديات التحول إلى الحكومة الالكترونية في الجزائر** ، الملتقى العلمي الدولي الخامس، الاقتصاد الافتراضي و انعكاساته على الاقتصاديات الدولية ، جامعة سعيدة.
- 4- بلعور مصطفى ، **الإصلاحات السياسية في الجزائر 1988-1990**، مجلة دفاتر السياسة و القانون، ورقلة :جامعة ورقلة ،عدد01، 2009.
- 5- بن بوزة الصديق ، إيمان زيان، **واقع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الجزائر خلال الفترة 2000-2016**،مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية، عدد 34، جوان 2016.
- 6- بن شعبان رمضان ، **الديمقراطية الالكترونية تجديد للممارسة الديمقراطية بواسطة تكنولوجيا المعلومات و الاتصال**، مجلة الحكمة، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع، عدد 04، الجزائر، 2010

- 7- بن عشاوي أحمد ، أثر تطبيق الحكومة الالكترونية على مؤسسات الأعمال ، مجلة الباحث ، العدد 2010/2009/07.
- 8- بورصاص و داد نوهاب نعمون ، محددات تطبيق الإدارة الالكترونية في البيئة الجزائرية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية و الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد 8 كانون أول 2017.
- 9- بوعناقة علي ودبلة عبد العالي "الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر" المستقبل العربي، العدد 225، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 1998.
- 10- تازغات عثمان ، كيف تحولت الشبكة الإلكترونية إلى سلاح بيد الجماعات الإسلامية المتطرفة؟ مجلة المجلة، العدد 1029، 13 أكتوبر - 6 نوفمبر 1999.
- 11- توفيق حسين إبراهيم، "ثورة المعلومات والتطور الديمقراطي في العالم العربي"، كراسات إستراتيجية، السنة 14، العدد 139، ماي 2006.
- 12- رزيق كمال، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية، العدد 25، جامعة البليدة، 2005.
- 13- زيري حسين ،الحكم الراشد و التسيير المحلي، مجلة دراسات إجتماعية ، الجزائر:دار الخلدونية للنشر و التوزيع ،العدد الثاني، 2009.
- 14- شاهد إلياس ، الحاج عرابية ، عبد النعيم دفرور، تقييم تجربة تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية، عدد 03، 2016.
- 15- شاهد الياس ،الحاج عرابية، عبد النعيم دفرور، تقييم تجربة تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر،المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية، عدد 03، 2016.
- 16- شعراوي سلوى ، مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع، لبنان :مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ،عدد249،نوفمبر 1999.
- 17- موفق فواز ، هيكلية النظام السياسي في المملكة الأردنية،الأردن: مركز الدراسات الإقليمية، 2007.
- 18- عبد الصادق عادل ، الديمقراطية الرقمية ، نمط جديد للممارسة السياسية مجلة الأهرام مجلد9، عدد34، القاهرة، 2009.

- 19- عبد العاطي طه نجم، أنور بن محمد الرواس، "العلاقة بين تعرض الشباب العماني لوسائل الإعلام الجديدة ومستوى المعرفة السياسية" دراسة ميدانية على عينة من مستخدمي الإنترنت" مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الرابع، جانفي (2011).
- 20- عبد المجيد رمضان، الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، العدد 16 جانفي 2017.
- 21- عصام محمد أحمد، جاهزية الإدارات المحلية لاعتماد الحوكمة الالكترونية: دراسة حالة في ديوان محافظة نينوى، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية عدد 93، العراق، 2012.
- 22- عقوبي مولود، الديمقراطية التشاركية في المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر، مجلة الفكر السياسي، عدد 59، سوريا، 2016.
- 23- فرج أحمد، "الديمقراطية الرقمية وتأثيرها على مشاركة الشباب في الحياة النيابية"، مجلة البصيرة، العدد التاسع، 2005.
- 24- فرطاس فتيحة، عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية و دورها في تحسين الخدمة العمومية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 15، المجلد 02-2016.
- 25- قيرة اسماعيل و آخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
- 26- كاكي عبد الكريم، الحكومة الالكترونية في الجزائر: الواقع و تحديات المحيط. مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، جامعة زيان عاشور، عدد 19، 2014.
- 27- مغزيلي نوال، دور تكنولوجيا الاعلام و الاتصال في إرساء ممارسة جديدة للديمقراطية، المركز الديمقراطي العربي، مجلة العلوم السياسية و القانون، العدد 03، يونيو 2017.
- 28- مهري عبد الحميد، الجيش و السلطة و السياسة في الوطن العربي، مجلة دراسات استراتيجية، عدد 05، الجزائر: مركز البصيرة، 2008.
- 29- نور محمد علي السيد البصراي، دور الإعلام الجديد في تعزيز المشاركة السياسية (مصر نموذجا)، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 12، نوفمبر 2014.

- 30- طاشمة بومدين، آليات محاربة الفساد الإداري و بناء الحكم الراشد دراسة حالة الجزائر ، مجلة دراسات استراتيجية ، الجزائر :مركز البصيرة ، عدد 07، 2009 .
- 31- واعر وسيلة ، دور الحكومة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات الحكومية -حالة وزارة الداخلية و الجماعات المحلية-الجزائر .

ثالثا : الندوات و الملتقيات

1- باللغة العربية :

- 1- بن عبد العزيز بسام الحمادي، وليد بن سليمان الحميضي، الحكومة الإلكترونية الواقع و المعوقات و سبل التطبيق بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الندوة الدورية العاشرة، معهد الادارة العامة، الرياض، 2004.
- 2- نذير غانم ، ريحان عبد الحميد ، عكنوش نبيل ، معمر جميلة ، "الثقة الرقمية ضمن إستراتيجية الجزائر الالكترونية 2013 واقعها و دورها في إرساء مجتمع المعرفة" معهد علوم المكتبات و التوثيق ء جامعة قسنطينة، المؤتمر 23 للاتحاد العربي للمكتبات و المعلومات (اعلم)2012.
- 3- غيطاس جمال محمد، المنظور التكنولوجي للانتخابات و قياسات الرأي العام، ، ملتقى دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في دعم الديمقراطية و حرية التعبير و الرأي ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، ماليزيا، 2011.
- 4- كناكرية، وليد (2012). أهمية إنشاء محكمة دستورية في الأردن، أوراق عمل مؤتمر الدستور الأردني في ستين عام عمان: الجامعة الأردنية.

2- باللغة الأجنبية :

- 1- Bourich riath, **la gouvernance**, séminaire de governance. université Sétif.2007.
- 2- Manitosh,A2004,**characterizing E-Participation in policy-making**,37th hawaii international conference on system sciences.
- 3-

رابعاً : المذكرات

- 1- بن عبد ربه أمانة ، الجزائر في مجتمع المعلومات سنة 2003: حصيلة و آفاق، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- 2- حسن أحمد محمد العزام، الحكومة الإلكترونية في الأردن، إمكانيات التطبيق ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير،جامعة اليرموك،2001
- 3- زودة مبارك ، دور الإعلام الاجتماعي في صناعة الرأي العام الثورة التونسية أنموذجاً، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال (جامعة الحاج لخضر باتنة:قسم العلوم الإنسانية ، 2012 – 2011.
- 4- عاشور عبد الكريم ، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2009 - . 2010.
- 5- عوض جميل الحرشة، مشروع الحكومة الالكترونية في المملكة الأردنية الهاشمية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة مؤتة، الأردن، 2015.
- 6- لحميدي عارف ، الإصلاحات السياسية في الأنظمة الملكية العربية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير،كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية،2013.

خامساً : النصوص القانونية و الوثائق الرسمية

- 1- أنظر قانون المحكمة الدستورية لعام 2012.
- 2- تعديلات الدستور لعام (2011)، المادة (45).
- 3- تعديلات الدستور لعام 2011، المادة (27)
- 4- تعديلات الدستور لعام 2011، المادة (30)
- 5- تعديلات الدستور لعام 2011، المادة (50)
- 6- تعديلات الدستور لعام 2011، المادة (55)
- 7- تعديلات الدستور لعام 2011، المادة (71)
- 8- تعديلات الدستور لعام 2011، المادة (98)
- 9- تعديلات الدستور لعام 2011، المادة (128).

- 10- تعديلات الدستور لعام 2011، المادة (54).
- 11- تعديلات الدستور لعام 2011، المادة (59)
- 12- تعديلات الدستور لعام 2011، المادة (59) تعديلات الدستور لعام 2011، المادة (15).
- 13- تعديلات الدستور لعام 2011، المواد (4،5،7،8).
- 14- تعديلات الدستور لعام 2011، المادة (67)، أنظر: قانون الهيئة المستقلة للانتخابات لعام 2012. تعديلات الدستور لعام 2011 المادة (74).
- 15- تعديلات الدستور لعام 2011، المادة (78).
- 16- تعديلات الدستور لعام 2011، المواد (56)، (57).
- 17- تعديلات الدستور لعام (2011) المادة (94).
- 18- تقرير لجنة التعديلات الدستورية 2011.
- 19- تقرير لجنة الحوار الوطني، 2011.
- 20- الجريدة الرسمية رقم 4300 بتاريخ 1998/09/01
- 21- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 « المتعلق بالنقد و القرض "الجريدة الرسمية" 27 أوت 2003، العدد.
- 22- قانون الاتصالات الأردني رقم 13 لسنة 1995 م.
- 23- قانون البلديات الأردني رقم 13 لعام 2011 م، وتعديلاته
- 24- القانون المنشور بالجريدة الرسمية رقم 4831 الصادرة بتاريخ 17-06-2004 على الصفحة رقم 4241
- 25- قانون تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الحكومية الأردني رقم 13 لسنة 2003 م.
- 26- قانون خدمات البريد قانون المعاملات الالكترونية الأردنية رقم 15 لسنة 2015 م رقم 34 لسنة 2007 م. التقرير السنوي لسلطة الضبط للبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية، 2016.
- 27- المادة (26) من الدستور الأردني.
- 28- المادة 120 من الدستور " التقسيمات الإدارية في المملكة الأردنية الهاشمية وتشكيلات دوائر الحكومة ودرجاتها وأسمائها ومنهاج إدارتها وكيفية تعيين الموظفين وعزلهم والإشراف عليهم وحدود صلاحياتهم واختصاصاتهم تعين بأنظمة يصدرها مجلس الوزراء بموافقة الملك"

- 29- المادة 121 من الدستور " الشئون البلدية والمجالس المحلية تديرها مجالس بلدية أو محلية وفقا لقوانين خاصة لجمهورية الجزائرية الديمقراطية، مرسوم تنفيذي رقم 257-98 المؤرخ في 25 أوت 1998، المتعلق بضبط شروط و كفايات إقامة خدمات الانترنت و استغلالها ، الجريدة الرسمية العدد 36 04 جمادى الأولى هـ الموافق ل: 26 أوت 1998 م.
- 30- المادة 13 من قانون البلدية رقم 10/11
- 31- المادة 15 من القانون رقم 16-01 مؤرخ في 06 مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 14 مؤرخة في 04 مارس 2016
- 32- المادة 19 من قانون 08/90 تقرر بعلنية جلسات المجلس الشعبي البلدي، و المادة 21 التي تتعرض لتعليق المداولات لإعلام المواطنين
- 33- المادة 45 فقرة 02 من قانون البلدية
- 34- المرسوم التنفيذي رقم 2000-307 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000 « الجريدة الرسمية » العدد 60 الصادر في 17 رجب 1421 هـ الموافق لـ 15 أكتوبر 2000 .
- 35- المواد أرقام (23) و(24) و(26) من دستور 1963 والمادة رقم (95) من دستور 1976.
- 36- نص المادة رقم (82) من الدستور الجزائري (1976)

سادسا : الجرائد

1- باللغة العربية :

- 1- مقابلة ملك الأردن مع وكالة الأنباء الأمريكية (الأسوشيتد برس) (2013). وتم نشرها في صحيفة العرب اليوم 21/3.
- 2- نصراوين، ليث. سلسلة مقالات في صحيفة العرب اليوم الأردنية 18-20-29/8 (2011)
- 3- جريدة الرأي في 21/10/2008
- 4- محافظة علي. الحكومة البرلمانية في الأردن، صحيفة العرب اليوم: 2/25 (2013).
- 5- نص خطاب الرئيس الشاذلي بن جديد في الصحف الجزائرية: المساء 20/9/1988، والخبر، 20/9/1988

2- باللغة الأجنبية :

- 1- Tomkova.j.E-consultation.New tools for civic engagement or facades for political correctness?European Journal of epractice.march 2009.n 07.

سابعاً : مواقع الإنترنت

1- باللغة العربية :

- 1- موقع الأمانة الرسمي [Www.Ammancity.com](http://www.Ammancity.com)
- 2- بوابة المواطن ، "حول بطاقة الشفاء " متاح في <http://www.elmouwatin.dz/?lang=fr>
- 3- جواز السفر البيومتري، الالكتروني، بوابة المواطن، <http://www.elmouatin.dz> ، تاريخ الاطلاع 2013/04/13 ويكيبيديا <http://www.wikipedia>
- 4- دراسة قامت بها سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية، على الرابط: <http://www.arpt.dz/ar/obs/etude/?c=fixe> vu le: 01-10-2016
- 5- قطبي رضوان ، الديمقراطية الرقمية في الوطن العربي، موقع أنفاس نت .نشر يوم 2010/12/07 ، تم تصفحه يوم 2016/12/13
- 6- الموسوعة الاقتصادية و علوم التسيير والتجارة،جميع الخدمات التي يقدمها بريد الجزائر- متاح في : <http://iqtissad.blogspot.com/2013/02/algerie-poste.html> تاريخ الاطلاع : 2018-06-05 .
- 7- نشوى محمد عبد الحميد ، الديمقراطية الرقمية و علاقتها بالديمقراطية التشاركية بالتطبيق على ثورة 25 يناير، مركز الدراسات و الأبحاث العلمانية بالعالم العربي ، نشر يوم 2011/07/24 ، تم تصفحه يوم 2016/12/12 <http://www.ssrcaw.org/ar/show.art>
- 8- عزي الأخضر، غالم جلطي، التنمية البشرية للحكم الراشد www.rezgr.com
- 9- انطلاق توسيع بطاقة الشفاء ، "جريدة الخبر اليومي "، يوم : 2013/02/02 متاح في : [/http://www.elkhabar.com](http://www.elkhabar.com)

2- باللغة الأجنبية :

- 1- David & et al Electronic commerce New Jersey Prentice Hall 2002
- 2- Coleman S.et al .2002.Elections in the 21 st century from paper ballot to e-voting. The Independent Commission on Alternative Voting Methods. London.Electoral Reform Soc.Available. <http://www.odpm.gov.uk>
- 3- Raphael canet, qu'est ce que la gouvernance, conférence de chaire M (1) Mars 2004, P01www.chaire.mcd.ca.
- 4- ROSEN, T. (2004), "E-democracy in Practice: Swedish Experience of New Political Tool", Swedish Association of Local Authorities and Swedish Federation., Available at:<<http://www.svekom.se/skvad/E-democracy-en.pdf>>. Visited: 10-12-2009
- 5- Online at 06/05/2005 from www.worldbank.org/publicsector/e.gov/definition.hotmail.com

الفهرس

شكر وتقدير 1

مقدمة عامة 1

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

المبحث الأول مفهوم الحكم الراشد 10

المطلب الأول: نشأة وتعريف الحكم الراشد 20

المطلب الثاني: مكونات الحكم الراشد 25

المطلب الثالث خصائص الحكم الراشد 28

المبحث الثاني: مفهوم الإدارة الإلكترونية 31

المطلب الأول: نشأة وتعريف الإدارة الإلكترونية 31

المطلب الثاني : متطلبات الإدارة الإلكترونية 35

لمطلب الثالث: مزايا الإدارة الإلكترونية 10

المبحث الثالث: مفهوم الحكومة الإلكترونية 10

المطلب الأول: تعريف الحكومة الإلكترونية 14

المطلب الثاني :مراحل التحول إلى الحكومة الإلكترونية 18

المبحث الرابع: مفهوم الحوكمة الإلكترونية 45

المطلب الأول:تعريف الحوكمة الإلكترونية 47

المطلب الثاني : أهمية الحوكمة للحكومة الإلكترونية 48

خلاصة الفصل الأول 52

الفصل الثاني: تأثير رقمه الإدارة المحلية على النظام السياسي

المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية الإلكترونية.....	54
المطلب الأول: تعريف الديمقراطية الإلكترونية.....	55
المطلب الثاني: أصل الديمقراطية الإلكترونية.....	62
المطلب الثالث: التأثيرات السياسية للديمقراطية الإلكترونية.....	67
المبحث الثاني: دور رقمنة الإدارة المحلية في تفعيل المشاركة في صنع القرار السياسي.....	70
المطلب الأول: مفهوم الإدارة المحلية الإلكترونية.....	71
المطلب الثاني: المشاركة الإلكترونية في عصر رقمنة الإدارة المحلية.....	73
المطلب الثالث: مستويات المشاركة الإلكترونية.....	81
المبحث الثالث: التصويت الإلكتروني.....	89
المطلب الأول: التصويت الإلكتروني وشرعية الانتخابات:.....	90
المطلب الثاني: أنواع أنظمة التصويت الإلكتروني:.....	95
خلاصة الفصل الثاني.....	103

الفصل الثالث: تطور الإدارة المحلية في الجزائر والأردن

المبحث الأول: النظام السياسي و الإدارة المحلية في الجزائر.....	106
المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي في الجزائر.....	106
المطلب الثاني: الإدارة المحلية بالجزائر:.....	118
المبحث الثاني : النظام السياسي و الإدارة المحلية في الأردن.....	126
المطلب الأول : طبيعة النظام السياسي في الأردن.....	126
المطلب الثاني : الإدارة المحلية في الأردن:.....	138
المبحث الثالث: مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر والأردن.....	154

المطلب الأول : مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر:	154.....
المطلب الثاني: التحول إلى الحكومة الالكترونية في المملكة الأردنية الهاشمية.	158.....
خلاصة الفصل الثالث.....	168.....
الفصل الرابع : تقييم دور الإدارة المحلية الرقمية في تجسيد الحكم الراشد في الجزائر والأردن	
المبحث الأول :تقويم الجاهزية للحكومة الالكترونية في الجزائر و الأردن.....	170.....
المطلب الأول: التشريعات التي عالجت عمل الحكومة الالكترونية في الجزائر والأردن	170.....
أولاً: التشريعات التي عالجت عمل الحكومة الالكترونية في الجزائر	170.....
ثانياً: التشريعات التي عالجت عمل الحكومة الالكترونية في الأردن	175.....
المطلب الثاني:واقع تكنولوجيا المعلومات و الإتصال بالجزائر والأردن	178.....
المبحث الثاني: دور رقمنة الإدارة المحلية في تفعيل المشاركة في صنع القرار بالجزائر و الأردن. ..	189..
المطلب الأول: الديمقراطية التشاركية في الجزائر والأردن	189.....
أولاً: التنقيص الدستوري والقانوني للديمقراطية التشاركية:.....	189.....
ثانياً:واقع الديمقراطية التشاركية في الجزائر و الأردن	193.....
المطلب الثاني :حاجة الديمقراطية التشاركية في الجزائر و الأردن إلى تكنولوجيا المعلومات:	203.....
المبحث الثالث: دور رقمنة الإدارة المحلية في تحسين الخدمة العمومية بالجزائر و الأردن	208.....
المطلب الأول :الخدمات الإلكترونية في الإدارة المحلية بالجزائر	208.....
المطلب الثاني :الخدمات الإلكترونية في الإدارة المحلية بالأردن.....	213.....
فوائد بطاقة الأحوال المدنية الذكية.....	214.....
المطلب الثالث:الخدمات الإلكترونية في المؤسسات العمومية المحلية في الجزائر و الأردن	218.....
خلاصة الفصل:.....	234.....
الخاتمة.....	235.....
قائمة المراجع:.....	240.....

255.....	الفهرس
259.....	قائمة الجداول
260.....	قائمة الأشكال

قائمة الجداول

- الجدول رقم 1: العصور الثلاثة للديمقراطية الإلكترونية..... 65
- الجدول رقم 2: الخدمات التي تقدم عبر بوابة الرسائل القصيرة 15/50 من خلال الرقم 94444... 167
- الجدول رقم 3: تطور عدد المشتركين في الهاتف 181
- الجدول رقم 4: المؤشرات المتعلقة بخدمة الهاتف الثابت بالأردن من 2012 إلى سنة 2016..... 181
- الجدول رقم 5 : عدد الاشتراكات في شبكة الهاتف الخليوي النقال في الجزائر 182
- الجدول رقم 6: تطور عدد المشتركين في الأردن..... 184
- الجدول رقم 7: مشتركي الأنترنت عبر الهاتف الثابت في الجزائر 185
- الجدول رقم 8: المؤشرات المتعلقة بمستخدمي خدمة الأنترنت خلال الفترة 2012-2016 بالاردن.. 185
- الجدول رقم 9: المؤشرات المتعلقة بمشتركي خدمة الإنترنت خلال الفترة 2012-2016 بالأردن.... 186
- الجدول رقم 10: نسبة مستخدمي الحاسوب بالأردن 188

قائمة الأشكال

- الشكل رقم 1: مجالات ممارسة الديمقراطية الإلكترونية 61
- الشكل رقم 2: تطور عدد المشتركين في الهاتف الثابت بالجزائر 181
- الشكل رقم 3: المؤشرات المتعلقة بخدمة الهاتف الثابت بالأردن خلال الفترة 2012-2016 182
- الشكل رقم 4: معدل التغلغل للهاتف النقال في الجزائر 183
- الشكل رقم 5: تطور مشتركى الهاتف الثابت والنقال في الجزائر 183
- الشكل رقم 6: المؤشرات المتعلقة بخدمة الهاتف المتنقل الفعال بالأردن خلال الفترة 2012-2016 184
- الشكل رقم 7: المؤشرات المتعلقة بمستخدمي خدمة الإنترنت خلال الفترة 2013-2016 186
- الشكل رقم 8: المؤشرات المتعلقة بخدمة الإنترنت من خلال الهاتف الثابت بالأردن خلال الفترة 2012-2016 186
- الشكل رقم 9: نتيجة استطلاع الرأي عبر البوابة الالكترونية لبلدية جامعة 196

الملخص

شهدت السنوات الماضية اهتماما متزايدا بموضوع الإدارة المحلية. وقد جاء هذا الاهتمام في إطار الاتجاه إلى توسيع نطاق مشاركة المواطنين ودورهم في عملية الحكم Governance وتقليص أدوار الدولة ومنح القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني دورا أكبر في عملية التنمية. و بعد التطور الكبير الذي شهده قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في العالم، تحاول الحكومات البحث عن السبل التي تمكن من استغلال التقنية الرقمية في الإدارة بصفة عامة و الإدارة المحلية بصفة خاصة، لتفعيل المشاركة في صناعة القرار ، و تحسين الخدمات العمومية، و من ثم المساهمة تحقيق خصائص و دعائم الحكم الراشد. تحاول الدراسة البحث عن مدى مساهمة رقمنة الإدارة المحلية في ترشيد الحكم في الجزائر والأردن؟

و حاولنا الإجابة عن الإشكالية من خلال التعرض في الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي للدراسة، الذي تضمن مفهوم الحكم الراشد و مفهوم الإدارة الالكترونية و مفهوم الحكومة الالكترونية ومفهوم الحوكمة الالكترونية.و تناول الفصل الثاني إلى تأثير رقمنة الإدارة المحلية على النظام السياسي، ثم تعرضنا في الفصل الثالث لتطور الإدارة المحلية في الجزائر و الأردن و في الأخير تناول الفصل الرابع إلى تقييم دور الإدارة المحلية الرقمية في تجسيد الحكم الراشد بالجزائر و الأردن.

و خلصت الدراسة إلى أن عملية رقمنة الإدارة المحلية مكنت من استغلال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في العمل السياسي، مما أدى إلى إيجاد آليات وطرق عمل جديدة لتكريس الديمقراطية، و ساعد ذلك في تكريس الشفافية في العمل السياسي و الإداري، و من ثم تمكينه من المشاركة الفعالة لمعالجة القضايا في شتى المجالات و القطاعات.و بالتالي تمكن تقنية الرقمنة في الإدارة المحلية من تفعيل مساهمة مختلف الفواعل المحلية و خاصة المواطنين في صناعة القرار السياسي، و بلورة سياسات عامة تتوافق و الانشغالات الحقيقية التي يهتم بمعالجتها المجتمع المحلي، و من ثم تجسيد الحكم الراشد.

في الجزائر و الأردن أدت عملية الرقمنة إلى تحسين بعض الخدمات المقدمة من طرف الإدارة المحلية، إلا أنها لا تزال لم ترق بعد إلى إنجازات الدول المتقدمة، سواء في ما يخص إشراك المواطن في صنع القرار المحلي أو حتى من حيث جودة الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات العمومية المحلية.لأسباب متعلقة خاصة بالبنية التحتية و التشريعية لقطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في البلدين.

Summary

Over the past years, there has been increasing interest in local governance. This concern has been directed towards broadening citizen participation and role in governance, reducing state roles, and giving the private sector and civil society institutions a greater role in the development process. Following the great development of the ICT sector in the world, governments are trying to find ways to exploit digital technology in the administration in general and local administration in particular to activate participation in decision-making, improve public services, and contribute to achieving the characteristics and pillars of good governance. The study tries to find the contribution of digitizing the local administration in rationalizing governance in Algeria and Jordan.

We tried to answer the problem through exposure in the first chapter to the conceptual framework of the study, which included the concept of good governance and the concept of electronic management and the concept of e-government and the concept of electronic governance. The second chapter dealt with the effect of digitizing the local administration on the political system. Third, the development of local administration in Algeria and Jordan. Finally, chapter four dealt with the evaluation of the role of local digital administration in the embodiment of good governance in Algeria and Jordan.

The study concluded that the process of digitizing the local administration enabled the exploitation of information and communication technology in the political work, which led to the creation of new mechanisms and methods of work for the establishment of democracy, and this helped to devote transparency in the political and administrative work. Issues in various fields and sectors.

Thus, digitization technology in the local administration enables the contribution of different local actors, especially citizens, to the political decision-making process, and to formulate public policies that correspond to the real concerns that the local community deals with.

In Algeria and Jordan, digitization has improved some of the services provided by the local administration, but it has not yet reached the achievements of developed countries, both in terms of involving citizens in local decision-making or in terms of the quality of services provided by public institutions Local.